
التقرير السنوي 2021

جوان 2022

كلمة المحافظ

الحوكمة والاستراتيجية

- مجلس الإدارة
- التنظيم والموارد البشرية
- التعاون الدولي
- الخطة الاستراتيجية 2019-2021
- مبادرات البنك المركزي التونسي للنهوض بالابتكار المالي في تونس
- التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال

I- الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

- الباب الأول : المحيط الدولي
- الباب الثاني : المحيط الاقتصادي والمالي الوطني
- الباب الثالث : المدفوعات الخارجية
- الباب الرابع : النقد وتمويل الاقتصاد

II- مهام البنك

- الباب الأول : السياسة النقدية
- الباب الثاني : التصرف في الاحتياطات الدولية
- الباب الثالث : أنظمة ووسائل الدفع
- الباب الرابع : التداول النقدي
- الباب الخامس : الرقابة المصرفية
- الباب السادس : الاستقرار المالي

III- الوضعية المالية للبنك المركزي

- تحليل الوضعية المالية والنتائج
- القوائم المالية وتقرير مراقبي الحسابات

المحتوى

كلمة المحافظ

كلمة المحافظ

تمكنت أغلب الاقتصاديات، المتقدمة منها والصاعدة، في سنة 2021 من تجاوز التأثيرات الوخيمة المترتبة عن أزمة كوفيد - 19 والتي عانت منها خلال العام السابق، حيث حقق النمو العالمي ارتفاعا بـ 6,1% بعد انكماش بنسبة 3,1%. وعلى هذا الأساس، استعادت التجارة العالمية بعض الحيوية لتنتعش مبادلات السلع والخدمات بـ 10,1% مقابل تراجع بـ 7,9% قبل سنة.

ومع ذلك، فإن ارتفاع الأسعار بنسبة 4,7% المسجل على الصعيد العالمي في سنة 2021 مقابل 3,2% قبل سنة، يشكل إنذارا جديا بعودة وشيكة للتهديدات التضخمية.

وفي هذا السياق، لم يتسنى للاقتصاد الوطني سوى تحقيق نمو محدود بـ 3,1%، وهي نسبة متواضعة لا ترقى إلى مستوى احتواء الانكماش الحاد المسجل في السنة المنقضية وقدره 8,7%، ناهيك عن التخفيف من الاختلالات الداخلية والخارجية المتراكمة على صعيد الاقتصاد الكلي.

ولا يزال النشاط الاقتصادي، الذي سيتم تناوله بالتحليل بشكل مفصل صلب هذا التقرير، يتسم إجمالا بتطورات قطاعية متباينة ومتفاوتة وفقا للتقلبات الظرفية. وبالفعل، فإن أداء القطاع الصناعي الذي سجل انتعاشة قدرها 8,2% قد قابله ضعف أداء الخدمات التي لم تزد قيمتها المضافة سوى بـ 2,6%، فيما عرف القطاع الفلاحي ترجعا بـ 4,6%.

وإن كان هذا التطور المتباين يعود في جزء منه إلى تأثير جائحة كوفيد - 19، فهو يجسد بكل تأكيد مواطن الضعف ذات الطابع الهيكلي، بما يترتب عن ذلك من عجز الاقتصاد التونسي عن تدارك التقهقر الذي تمكنت أغلب البلدان في العالم من تجاوزه في سنة 2021. ومن شأن تراكم هذه الصعوبات على مرّ السنين أن يجعل التعافي لا أكثر صعوبة فحسب، بل أيضا بأعلى تكلفة، مما يؤدي إلى مزيد احتداد الضغوط المسلطة على التوازنات المالية. وكما أنه من المرجح أن تتواصل تداعيات الجائحة بعض الوقت، مما سيؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي الكامن في مستوى ضعيف.

وبالفعل، فإن عدم كفاية الاستثمار بنسبة قدرها 16% من إجمالي الناتج المحلي (مقابل 15,8% في سنة 2020) يشكل عقبة أمام انتعاش قوي للنمو وذلك على غرار محدودية الادخار الذي بالكاد تفوق نسبته 9% من إجمالي الدخل الوطني المتاح (6,2% في سنة 2020). وفي جانب مواز، لا تزال سوق الشغل في وضعية هشّة مع إحداثيات شغل صافية قدرها 53,4 ألف موطن شغل مقابل فقدان صاف لـ 133 ألف موطن في العام السابق. وبالرغم من تراجع نسبة البطالة بشكل طفيف لتبلغ 16,2% خلال الربع الأخير من السنة، فإنها تظل أعلى بكثير من مستواها لما قبل جائحة كوفيد (14,9% في سنة 2019).

أما على مستوى القطاع الخارجي، فقد توسع عجز الميزان التجاري بـ 27,1% بين سنة وأخرى. ذلك أن المبادلات التجارية قد عرفت انتعاشة، ولكن مع تسجيل نسق أكثر تسارعا للواردات بالمقارنة مع الصادرات

(22,2% مقابل 20,5%). وقد ساهم العجز بعنوان الطاقة والمواد الغذائية بشكل كبير في هذا التطور نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات المعنية.

بيد أن هذا الانزلاق على مستوى التجارة الخارجية قد خف أثره بشكل طفيف بفضل تحسن فائض مداخل العوامل (تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج) وبدرجة أقل، بعنوان السياحة. وهكذا، استقر العجز الجاري في مستوى 5,9% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 6% في العام السابق و8,6% في المعدل خلال العقد المنقضي.

وفي المقابل، شهد ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية تقلصا ملحوظا لفائضه، نتيجة تزامن انخفاض رؤوس الأموال الأجنبية المعبأة (استثمارات أجنبية مباشرة وقروض متوسطة وطويلة الأجل) مع ارتفاع التسديدات بعنوان الدين الخارجي.

كما تقلص فائض الميزان العام للمدفوعات في سنة 2021 ليتراجع من 3.807 مليون دينار إلى 344 مليون دينار.

وفيما يتعلق بالمالية العمومية وبعد سنة 2020 التي شهدت صعوبات بالغة مع تسجيل عجز قياسي قدره 9,4% من إجمالي الناتج المحلي، عرف الوضع في سنة 2021 هدوءا نسبيا حيث تراجع عجز الميزانية إلى مستوى 7,5% وذلك بالخصوص بفضل انتعاش المقايض الجبائية. غير أن هذا المستوى من العجز يبقى مثيرا للقلق بالنظر إلى حجم النفقات غير القابلة للتقليص، وفتور النمو بما من شأنه تهديد استدامة المقايض.

وعلاوة على ذلك، فإن تمويل مثل هذا العجز يطرح تحديات حقيقية، علما وأن قائم الدين العمومي قد ارتفع بحوالي 10,5 مليار دينار، منها قرابة 9 مليار ذات مصدر داخلي مع اللجوء المتزايد للتمويل البنكي. وفي هذا الصدد، كان حجم تعبئة الموارد الخارجية الضرورية لتغطية النقص على مستوى الادخار الوطني، أقل بشكل ملحوظ من حاجيات التمويل. ويبدو من الصعب تقادي مثل هذا الإشكال في ضوء ارتفاع مخاطر البلاد التونسية، مثلما يعكسه تخفيض ترقيمها السيادي إلى صنف المضاربة من قبل وكالات التصنيف الدولية.

وفي سبيل مجابهة هذا الوضع الدقيق، اعتمد البنك المركزي التونسي سياسة تثبيت الاستقرار، مع الحرص على تنسيق عمله مع السياسة الاقتصادية للحكومة. وفي هذا المضمار، اتخذ البنك المركزي الإجراءات الضرورية دون اللجوء إلى تعديل نسبة فائدته الرئيسية والتي تم الإبقاء عليها في مستوى 6,25%، حيث أن التدخل اكتسب صبغة كمية من خلال الاستجابة لحاجيات البنوك من السيولة. ويتعلق الأمر بعمليات تعديل دقيق تهدف إلى الحفاظ على معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في مستوى قريب من نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي.

ومن هذا المنطلق، تمت قيادة السياسة النقدية على نحو استباقي بهدف ضمان استقرار الأسعار وذلك من خلال تعديل السيولة المصرفية وفقا لاحتياجات الاقتصاد والتطورات المتوقعة لمحددات التضخم. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن حاجيات البنوك من السيولة قد تراجعت لتبلغ 9,5 مليار دينار بفضل عودة الأموال نقدا بصفة مكثفة إلى خزائن البنوك، فضلا عن تحسن المقايض السياحية ومداخل الشغل.

ونتيجة لذلك، استمرت المساعدات للاقتصاد في الارتفاع وإن بنسق أقل بين سنة وأخرى، أي 4,7% في سنة 2021 مقابل 6,7% في العام السابق وهو ما يعكس حالة من الترقب لدى المتعاملين الاقتصاديين، شركات وأفراداً.

وعلى المستوى التشغيلي، استفاد البنك المركزي من خطة استمرارية النشاط التي تم تفعيلها في سنة 2020 بغرض الاستجابة لما فرضته الجائحة من متطلبات لتيسير العمل عن بعد وذلك من خلال تدعيم رقمنة أعمال البنك وتعزيز سلامتها.

ولعله من المفيد الإشارة إلى تعرض نظام المعلومات بالبنك المركزي بتاريخ 23 مارس 2022 إلى هجمة سيبرانية استهدفت كذلك العديد من المؤسسات العمومية والخاصة. وقد شمل هذا الهجوم العنيف مجموعة من الخدمات الأساسية مما أثر على مجموعة من التطبيقات والخدمات المرتبطة بها. وبناء على ذلك، قررت خلية الأزمة بقيادة محافظ البنك، على الفور، تفعيل خطة استمرارية النشاط الجاهزة أصلاً، بهدف تأمين استمرارية الخدمات الحيوية وذات الأولوية. وقد تم إجراء تشخيص وتقييم لتأثير الحادثة في الإبان، حيث استعادت كافة الخدمات الموجهة للمنظومة المالية في اليوم الموالي سيرها الطبيعي مع اتخاذ تدابير أمان معززة.

وهكذا وبفضل التنسيق مع جميع الأطراف الفاعلة وتسخير موظفي البنك، أظهر البنك المركزي التونسي قدرة احتمال مكنت من استئناف نشاطه في الأجل المطلوبة وتعزيز فعالية خطته لاستمرارية النشاط.

وبالتوازي وفي إطار دعم البنك المركزي للابتكار المالي، تم إطلاق المجموعة الأولى من الاختبارات الفعلية لـ"الصندوق الرقابي التنظيمي" خلال سنة 2021. وبالنسبة للحلول التي وقع عليها الاختيار، شرعت الشركات العاملة في مجال التقنيات المالية الحديثة في إجراء الاختبارات مع حلفاء وبنوك شريكة، ومتابعتها عبر تقارير دورية يتم تناولها بالتحليل من قبل فريق متعدد الاختصاصات بهدف تقييم العملية بدقة واستخلاص الدروس المستفادة منها من أجل تعميق النقاش حول المتطلبات والمعايير المحمولة على البنوك عند تفعيل سياسة "التعرف على الحرفاء عن بعد" وكذلك حول ضرورة تطوير استخدام التوقيع الإلكتروني لكونه حافزاً للنهوض بالمالية الرقمية.

وبخصوص أنظمة ووسائل الدفع، واصل البنك المركزي التونسي العمل في سبيل بلوغ هدفه الاستراتيجي المتمثل في تعزيز بيئة الدفعات لضمان نمو اقتصادي شامل ومندمج والتقليص من استخدام الأموال نقداً في الاقتصاد. وقد شرع البنك في تمشي لتطوير القدرات الفنية وحوكمة البنى التحتية للدفعات على الصعيد المحلي. وتحقيقاً لهذه الغاية، بدأ العمل على إعادة هيكلة شركة نقديات تونس في سنة 2021، ليشمل كذلك شركة المقاصة الإلكترونية وذلك بالخصوص من أجل تعزيز سلامة العمليات.

وفي هذا السياق وبدفع من البنك المركزي التونسي، تم في الآونة الأخيرة تعزيز بيئة الدفعات من خلال إطلاق الدفع المحلي عبر الهاتف الجوال بالبلاد التونسية في شهر جوان 2022 وهو ما يشكل خطوة مهمة على درب رقمنة الدفعات. وتوفر هذه الوسيلة الجديدة للدفع مزايا متعددة من حيث الطابع الآني والأمان وقابلية التشغيل البيئي للمعاملات فضلاً عن سرية البيانات وسهولة الاستخدام، بما من شأنه دعم مشاريع الدفع الوطنية الأخرى على نطاق أوسع.

وعلى صعيد آخر، قام البنك المركزي التونسي بالتقييم الدوري لخطته الإستراتيجية حتى يأخذ بعين الاعتبار عوامل التغيير التي تحفز على المرونة المطلوبة وعلى تكيف الأهداف والمشاريع ذات الصلة. واستنادا إلى تصوره الريادي للتحويلات الاقتصادية والمالية، أجرى البنك تعديلا لمحفظة من المشاريع بما يتناسب مع الظرف الوطني والدولي ويوافق قدراته على التنفيذ. كما قرر التمديد في الخطة حتى موفى سنة 2022 بهدف استكمال المشاريع الأكثر هيكلية باعتبارها رافعة للتحويلات بالنسبة للخطة الإستراتيجية المقبلة.

ومن جانبه، تواصل التعاون الفني مع الشركاء الدوليين، حيث تجلّى ذلك على مستوى تقدم المشاريع الإستراتيجية والمشاريع التشغيلية ولكن أيضا من خلال الحضور النشط للبنك في أهم التظاهرات الدولية والتي تم تنظيم عدد منها من قبل البنك المركزي التونسي، لاسيما المؤتمر السنوي الأول للبنوك المركزية حول تنمية الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي تم تنظيمه عن بعد بإشراف من البنك الدولي.

وحسب ما ورد ذكره سابقا، فإن تحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية يظهر أن سنة 2021 التي كان من المفترض أن تكون سنة الانتقال نحو الانتعاش الصلب للنشاط واستعادة التوازنات، قد أفرزت على العكس وضعية صعبة جدا، ذلك أن أسس النمو تعرضت للتآكل في ظل مناخ أعمال يفتقر لشروط النهوض بالاستثمار والذي يتطلب بالخصوص رؤية وآفاقا واضحة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين.

وتعد مرحلة ما بعد كوفيد فترة حاسمة، حيث يتعين أن ترتقي تونس خلالها إلى مستوى أعلى من النمو، وهو هدف لا يمكن أن يتحقق دون إنجاز إصلاحات هيكلية، مع تدارك التأخير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي الذي اتسم به العقد الماضي.

وعلى هذا الأساس، فإن الجهود الحثيثة للتدارك تشكل ضرورة قصوى لا تحتمل مزيدا من التأخير، لاسيما وأن التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني قد ازدادت تعقيدا بفعل الواقع الجيوسياسي الجديد الذي فرضته الحرب بين روسيا وأوكرانيا، لاسيما وأن هذه المنطقة ذات أهمية إستراتيجية للاقتصاد العالمي بالنظر لدورها الحاسم كمزود لسلع بالغة الحساسية مثل الطاقة والمنتجات الفلاحية.

ومن البديهي أن الوضع يتطلب من السلطات اتخاذ تدابير حاسمة ومتناسقة، من شأنها ضمان الحفاظ على النسيج الاقتصادي وعلى استدامة المتعاملين الاقتصاديين الأكثر نشاطا، ومنها بالخصوص الشركات الصغرى والمتوسطة والشركات الناشئة الفتية. وعلاوة على تأثيرات الأزمة الصحية التي لم تتلاشى بعد، فإن الحرب في أوكرانيا قد فاقمت من الشكوك، لاسيما بالنسبة للقطاع الخارجي مع التداعيات السلبية المتوقعة على صادرات السلع والخدمات نحو الاتحاد الأوروبي وتضخم فاتورة الطاقة والمواد الغذائية وهو ما سيسلط ضغوطا أكثر حدة على العجز المزدوج.

وفي هذا السياق، تشير التقديرات الأخيرة إلى تباطؤ النمو في سنة 2022 (2,5٪) وتفاقم العجز المزدوج وعودة الضغوط التضخمية للظهور. وبالفعل، بلغ ارتفاع الأسعار 8,1٪ في شهر جوان 2022 وقد يصل إلى مستوى مزدوج الأرقام في حالة عدم اتخاذ التدابير اللازمة، وهو ما من شأنه أن يعيق أي جهد لتوطيد الاستقرار الذي يعد شرطا أساسيا لانتعاش اقتصادي حقيقي.

وشهدت الضغوط التضخمية التي ظهرت بالفعل في جميع أنحاء العالم بالتزامن مع الانتعاش الاقتصادي ما بعد كوفيد، تسارعا ملحوظا لتبلغ مستويات تبعث على الانشغال، تبعا للارتفاع الحاد للأسعار العالمية للمواد الأساسية وخاصة الطاقة والحبوب والاضطرابات على مستوى سلاسل التوريد. ونتيجة لذلك، شرعت كبرى البنوك المركزية بعد في حركة تشديد لسياساتها النقدية.

وأمام هذه التطورات المثيرة للقلق وبعد فترة من الإمهال بدافع تجنب العناصر الاقتصادية أعباء مالية إضافية، كان تدخل البنك المركزي التونسي حازما ومدرسا في الآن ذاته من خلال الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية بـ 75 نقطة أساسية في شهر ماي 2022 لتصل إلى 7٪. ويعدّ مثل هذا الإجراء ضروريا لكبح جماح التضخم من ناحية واحتواء العجز الجاري وبالتالي الحفاظ على الاحتياطيات من العملة الأجنبية وعلى سعر صرف الدينار من ناحية أخرى، وهو ما من شأنه الإبقاء على بيئة صرف مستقرة بما يدعم تماسك القطاع الخارجي ويرسخ التوقعات.

وقد تم تدعيم هذا الإجراء من خلال الترفيع في نسبة تأجير الادخار بنقطة مائوية (1٪) بهدف التشجيع على الادخار الوطني وتمويل الاستثمار، بصفته المحرك الرئيسي للنمو.

ويبقى استرجاع ديناميكية النمو الاقتصادي غاية قصوى بالنسبة للحكومة بكونه كفيلا بخلق مواطن الشغل والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، بما يستوجب تكريس كافة الجهود لتحقيقه. وقد عمل البنك المركزي باستمرار على تهيئة البيئة الملائمة لهذه الانتعاشة المرجوة من خلال الحرص على الاستقرار المالي والحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية وذلك على الرغم من الضغوط المسببة على القطاع الخارجي وعلى المالية العمومية.

وفي الواقع، فإن عملية تحقيق الاستقرار تنطوي بالضرورة على إرساء إصلاحات هيكلية بصفاتها ركيزة أساسية لتعزيز التعاون ما بين تونس وشركائها الأجانب وخاصة لإنجاح المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. وبالفعل، فقد أصبح الاتفاق على برنامج جديد للتمويل مع هذه المؤسسة الدولية، قائم على تطهير مالية الدولة وتفعيل خطة إنعاش اقتصادي صلب وسليم، ضرورة ملحة بالنسبة للبلاد التونسية. ومن المعلوم أن الاتفاق المعني لا يمكن من الحصول على تمويل بتكاليف معقولة فحسب، بل يوفر بالخصوص رافعة لتعبئة الموارد لدى الجهات المانحة الأخرى والأسواق المالية الدولية.

وعلى هذا الأساس، يتعين أن تشكل الفترة المقبلة مرحلة الخروج من الأزمة بالنسبة للاقتصاد، إذا ما تم توفير الظروف المناسبة لذلك، بدءا بالقطع بأسرع ما يمكن مع حالة الترقب المستمرة لدى السلطات منذ فترة طويلة. ويمكن بلوغ الأهداف ذات الأولوية المتمثلة في الاستقرار والانتعاش الاقتصادي وذلك بشكل تدريجي، بتوفر الإرادة السياسية اللازمة وبالتنسيق مع كافة الأطراف الفاعلة. ويتعلق الأمر على وجه التحديد بعودة تونس إلى الساحة المالية الدولية وكذلك اندماج اقتصادها في سلسلة القيمة العالمية مع قطاعات أكثر خلقا للقيمة المضافة، باستخلاص الدروس من أزمة كوفيد ومنها بالخصوص تثمين الجوار مع بلدان الاتحاد الأوروبي باعتباره ميزة اقتصادية أساسية لدفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات.

وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين أن يفضي برنامج الإصلاحات الذي أعدته الحكومة إلى تدابير وإجراءات ملموسة يجب تفعيلها في أفضل الأجل لبلوغ الأهداف المرسومة.

وفي مجال الصرف، قام البنك المركزي التونسي خلال سنتي 2020 و2021 بإصدار منشورات تتعلق بإجراءات التيسير الجديدة في مجال التسويات المالية لعمليات التجارة الخارجية وتغطية تكاليف الإقامة المهنية بالخارج ونفاذ الشركات المقيمة لمصادر التمويل الأجنبية. كما شملت هذه الإجراءات تطوير سير السوق النقدية بالعملة الأجنبية وأدوات التحوط ضد مخاطر الصرف ونسب الفائدة وأسعار المواد الأساسية.

وفي هذا المضمار، أطلق البنك المركزي التونسي خلال سنة 2022 مشروعا واسع النطاق لتحديث مجلة الصرف وذلك بهدف تعزيز مسار تحرير العلاقات المالية مع الخارج. ومن المرتقب أن يكون مشروع القانون الذي يجري العمل على صياغته مواكبا للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية على الصعيد الدولي وأن يستجيب على أفضل وجه لتطلعات المتعاملين الاقتصاديين، في ظل بيئة تتسم بتسارع حركة رؤوس الأموال والسلع والأفراد عبر الحدود واحتداد المنافسة الدولية. وسيتم عرض مجلة الصرف الجديدة على السلطات المعنية حيث ستكون موضوع مشاورات وتنسيق مع مختلف الأطراف الفاعلة.

وفي الواقع، فإن هذا المشروع يهدف إلى مزيد تيسير اندماج تونس في المحيط الاقتصادي الدولي من خلال انفتاح المؤسسات التونسية على الأسواق الخارجية وذلك عن طريق رفع القيود المتبقية على عمليات الصرف مع تعزيز شروط الشفافية المالية والإعلام والإبلاغ مع مراعاة الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية.

ومن المؤكد أن قيادة هذا المسار التحرري سيرافقه تعزيز نظام المعلومات بالبنك المركزي وتدعيم المراقبة الداخلية للبنوك في مجال تنظيم الصرف حتى تضطلع بمسؤولياتها على أفضل وجه بشأن التفويض الذي سيمنح لها للغرض.

إن اندماج تونس في محيطها الدولي يتطلب أيضا انتقالا تدريجيا نحو الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، باعتبارهما رافعتين جديدتين لدفع النمو ولاستقطاب الاستثمارات الأجنبية. وفي هذا الصدد، سيعمل البنك المركزي وفقا لمقاربة المسؤولية المجتمعية من خلال اعتماد إستراتيجية من شأنها أن تمثل دافعا للجهاز البنكي والمالي لإحداث المنتجات المالية الملائمة التي ستواكب بفعالية مسار الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة.

ويؤكد البنك المركزي التونسي مجددا التزامه بالتعاون الوثيق مع السلطات لإنجاح الانتقال خلال هذه المرحلة الحاسمة وتوفير الدعم اللازم حتى يستعيد النشاط الاقتصادي الزخم المرتقب من التونسيين منذ سنوات عديدة. وإن التناسق بين السياسات الاقتصادية في إطار برنامج إصلاح شامل من شأنه تحقيق التوظيف الأفضل للموارد، سواء كانت نقدية أو بعنوان المالية العمومية. كما سيكسب تونس نقاطا قيّمة من حيث النمو ومعالجة مواطن الضعف الداخلية والخارجية، بما سيمكّن البلاد في ظل مناخ سياسي واجتماعي مستقر من تثمين وتعزيز مزاياها المتعددة للتقدم نحو تحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة.

مروان العباسي

المحافظ

الحوكمة والاستراتيجية

مجلس الإدارة

1- تنظيم المجلس

ترد تركيبة مجلس إدارة البنك المركزي التونسي في موفى سنة 2021 كما يلي :

✓ السيد مروان العباسي : المحافظ ، رئيس المجلس ؛

✓ السيدة نادية عمارة قمحة : نائب المحافظ ؛

✓ السيد صالح الصايل : رئيس هيئة السوق المالية ؛

✓ السيدة كوثر بابية : مكلفة بالتصرف في الدين العمومي لدى الوزارة المكلفة بالمالية ؛

✓ السيدة رجاء بوليبار : مكلفة بالتقديرات لدى الوزارة المكلفة بالتنمية الاقتصادية ؛

✓ السيد معز العبيدي والسيدة ليلى البغدادي : أستاذان جامعيان ؛

✓ السيدة سلمى بلاغة والسيد عبد المؤمن السويح : عضوان سبق لهما أن شغلا وظائف ببنك.

وللإشارة، فإنه قد تم تعيين السيد معز العبيدي خلال شهر نوفمبر 2021 عوضا عن السيد فتحي زهير النوري.

2- الصلاحيات

عملا بأحكام الفصل 63 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 والمتعلق بضبط

النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، يتمتع المجلس أساسا بالصلاحيات التالية :

✓ ضبط استراتيجية وسياسات البنك المركزي في مجالي السياسة النقدية والاستقرار المالي.

✓ ضبط القواعد العامة لتوظيف الأموال الذاتية للبنك المركزي وإدارة احتياطي الصرف بالعملية الأجنبية والذهب، ومتابعة كيفية تطبيقها.

✓ إحداث الأوراق والقطع النقدية وإصدارها وسحبها وإبدالها.

✓ ضبط نسب الفائدة والعمولات التي يتقاضاها البنك المركزي على عملياته.

3- الأنشطة

عقد مجلس إدارة البنك المركزي التونسي خلال سنة 2021 سبع اجتماعات، حيث تم إطلاع العموم بأشغالها والتوصيات الصادرة عنها من خلال بيانات صحفية دورية لمجلس الإدارة. وقد أفضت هذه الأشغال بالخصوص إلى القرارات والإجراءات التالية.

✓ النظر في تقارير مراقبي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية للبنك المركزي التونسي بعنوان سنة 2021 وحول إجراءات المراقبة الداخلية.

✓ المصادقة على القوانين المالية لسنة 2021 التي خضعت للتدقيق وتخصيص النتيجة المتعلقة بها.

✓ ضبط ميزانية البنك المركزي التونسي لسنة 2022.

التنظيم والموارد البشرية

1- التطوير التنظيمي

اتسمت سنة 2021 باستكمال المشاريع التي بدأت في سنة 2020 والمتمثلة في :

- تحيين مذكرة العمل عدد 33 لسنة 2021 المؤرخة في 25 أكتوبر 2021 والتي تضبط إجراءات وقواعد التصرف المتعلقة بجرد المخزون المادي والتصرف في مخزونات البنك. ويهدف التحيين إلى إعادة صياغة الأساليب التنظيمية والمبادئ الوظيفية وفقا لأفضل ممارسات الرقابة الداخلية المنصوص عليها صلب المعايير الدولية في هذا المجال.

- تحيين النصين التنظيميين (مذكرة العمل عدد 27 لسنة 2021 المؤرخة في 16 سبتمبر 2021 ومذكرة العمل عدد 42 لسنة 2021 المؤرخة في 30 ديسمبر 2021) اللذين يضبطان إجراءات إدارة وإصدار بطاقات السحب والدفع الوطنية والدولية الصادرة لفائدة أعوان البنك. ويهدف هذان النصان إلى ضمان تناسق أفضل بين مختلف المصالح المعنية حرصا على مواءمة الممارسات وتسريع استكمال الإجراءات المتعلقة بها مع إدماج منظومة سلامة تضمن تأميننا أفضل للمعاملات المنجزة من قبل موظفي البنك.

- وضع نص قانوني يتعلق بإرساء لجنة تشغيلية للمساعدة المالية.

وفي جانب آخر، تم في سنة 2021 إطلاق مشاريع تتمحور حول تطوير عمليات أنشطة البنك وخاصة :

- إطلاق عملية المصادقة على دليل السلامة بالبنك، بمشاركة كافة الإدارات المعنية. ويضبط هذا الدليل الإجراءات الرامية لتحسين صلاية منظومة الأمن واستمرارية النشاط بالبنك.

- التشخيص التنظيمي على مستوى مكتب الضبط بالبنك والذي سلط الضوء على الأهداف ومدى تلاؤم الموظفين من حيث العدد والجودة والوسائل الموضوعية قياسا بأعباء العمل، مشفوعا بتوصيات قصد تحقيق الاستفادة المثلى من الموظفين وتيسير الأداء وجودة الخدمات. وفي السياق ذاته، تم إعداد دليل للإجراءات وبطاقات التوصيف الوظيفي لتكون بمثابة إطار مرجعي لضمان استمرارية أساليب العمل وتأمين شفافية عمليات الخدمات.

ومن ناحية أخرى وفي إطار مشروع تشييد فرع سوسة الجديد، تم إعداد وثيقة تأليفية والمصادقة عليها من قبل لجنة تفكير. وتحدد هذه الوثيقة التوجهات الاستراتيجية المتمحورة حول تغيير وتعمير الفرع وإدماج تكنولوجيات جديدة في خدمة المتعاملين الاقتصاديين للمنطقة.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أنه في إطار الطلبات الظرفية المقدمة من قبل مصالح البنك، تم القيام بـ :

- ضبط ممارسات جديدة للتحقق من تصاريح التوقيع على الضمانات البنكية بهدف تسريع وتبسيط إجراءات إبرام الصفقات في إطار طلبات العروض التي يطلقها البنك.

• تحيين نظام المراجع للبنك (معالجة الطلبات الواردة من المتعاملين الاقتصاديين لإسناد رموز جديدة لمصدري الاقتطاعات البنكية والبريدية وترميز خدمات البنك وتحيين جدول البنوك وإسناد المفاتيح لمعرفة الهوية البنكية).

2- الموارد البشرية وتقرير العمل الاجتماعي

ارتفع مجموع موظفي البنك المركزي التونسي من 888 عونا في سنة 2020 إلى 912 عونا في سنة 2021، أي بزيادة قدرها 24 عونا. ويعود هذا الارتفاع بالخصوص إلى عملية الانتداب، سواء عن طريق المناظرات الخارجية بالاختبارات لـ 65 عونا أو عبر استلام 10 طلبة تكفل بهم البنك وأكملوا تكوينهم لدى معهد تمويل التنمية للمغرب العربي لوظائفهم، في حين شملت الإحالة على التقاعد 47 عونا. وحسب الوضعيات الإدارية، يتوزع مجموع موظفي البنك بين 871 عونا نشيطا و 21 عونا في حالة إلحاق و 20 عونا في وضعية عدم مباشرة لأغراض شخصية. وفي جانب آخر، يتوزع الـ 871 عونا نشيطا بين المقر الرئيسي بتونس العاصمة الذي يضم 696 عونا (79,9%) والإحدى عشر فرعا داخليا للبنك المركزي التي تشمل 175 عونا (20,1%).

2-1. إدارة وتنمية المسار الوظيفي

2-1-1 مجموع الموظفين

يتوزع مجموع موظفي البنك المركزي بتاريخ 31 ديسمبر 2021 حسب الوضعيات كما يلي :

جدول عدد 1 : توزيع موظفي البنك حسب الوضعيات

الصفة	العدد	الحصة بـ %
مجموع الموظفين النشيطين	871	95%
منهم :		
• أعوان مرسومون	788	
• أعوان متعاقدون في إطار عقد لمدة غير محدودة	1	
• أعوان متعاقدون في إطار عقد لمدة محدّدة	1	
• أعوان في حالة إلحاق لدى البنك	6	
• أعوان متربصون	75	
مجموع الموظفين في حالة إلحاق	21	2,7%
مجموع الموظفين في وضعية عدم مباشرة	20	2,3%
مجموع الموظفين	912	100%

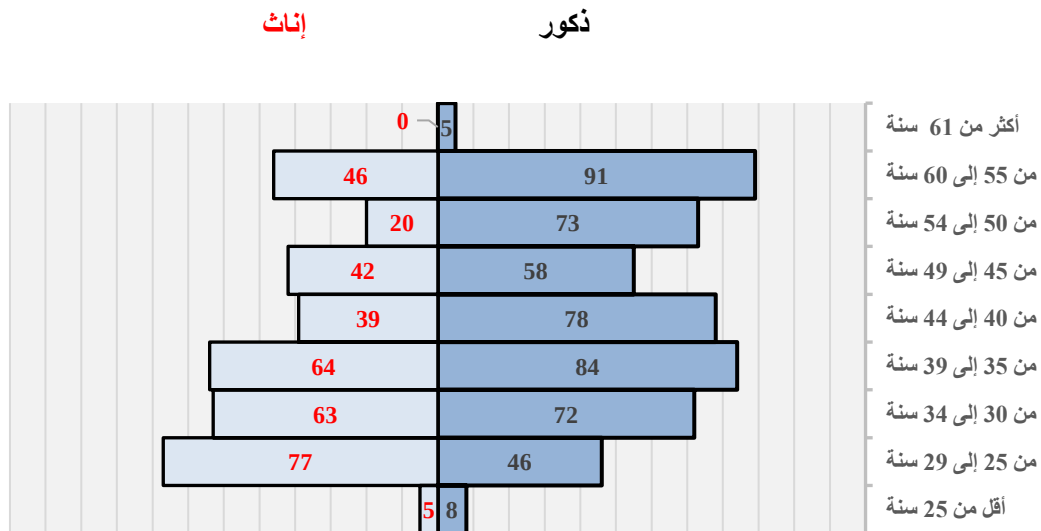
وسجل مجموع موظفي البنك حسب الفئة تراجعا لحصة الإناث قياسا بحصة الذكور، حيث انخفضت من 41,3% أو 367 عونا في سنة 2020 إلى 40,9% أو 356 عونا في سنة 2021.

جدول عدد 2 : توزيع الموظفين حسب الفئة

الجنس	مجموع الموظفين	الحصة بـ %
الإناث	356	40,9
الذكور	515	59,1
المجموع	871	100,0

ويظهر التصنيف حسب العمر أن الشريحة العمرية ما فوق 50 سنة تمثل 27% من مجموع الموظفين مقابل 30,3% قبل سنة، في حين ارتفعت حصة تلك ما دون 35 عاما خلال نفس الفترة من 27,1% إلى 31,1%. وذلك على حساب الشريحة العمرية المتراوحة ما بين 35 و49 عاما والتي تراجعت حصتها من 42,9% في سنة 2020 إلى 41,9% في السنة الموالية.

رسم بياني عدد 1 : توزيع الموظفين حسب الشرائح العمرية



جدول عدد 3 : توزيع الموظفين حسب الدرجة

الجنس	مجموع الموظفين	الحصة بـ %
الإطارات العليا	369	40,47
الإطارات المتوسطة	268	29,38
الملاك المشترك	275	30,15
المجموع	912	100,0

ويتمتع 358 إطارا من البنك بخطط وظيفية في سنة 2021، أي بنسبة أعوان مكلفين بمسؤولية قدرها 39,2% قياسا بمجموع موظفي البنك مقابل 377 إطارا و42,5% على التوالي في السنة المنقضية.

2-1-2 الانتداب والحراك الوظيفي

أ- الانتداب

انتدب البنك خلال سنة 2021 خمسة وستون (65) عونا عن طريق مناظرات خارجية بالاختبارات وعشرة (10) طلبة من معهد تمويل التنمية للمغرب العربي. كما تكفل البنك بسبعة عشر (17) طالبا جديدا من نفس هذه المؤسسة، سيتسلمون وظائفهم في سنة 2023.

ب- الحراك الوظيفي

وافق البنك بعنوان سنة 2021 على 25 مطلب نقلة منها 17 نقلة ما بين إدارات البنك و8 نقل تدرج في إطار الحراك الوظيفي ما بين المقر الرئيسي وفروعه الداخلية.

3-1-2 نشاط التكوين

شملت مشاركة موظفي البنك في دورات تكوينية خلال سنة 2021 قرابة 50٪ من مجموع الموظفين. وحسب أصنافها، تتوزع هذه الدورات التكوينية بواقع 29٪ للتكوين عن بعد الذي نظمته مؤسسات أجنبية و1٪ للتكوين بتونس و16٪ للتكوين صلب البنك و4٪ للتكوين المانح لشهادة.

1-3-1-2 التكوين المتخصص

✓ التكوين عن بعد الذي نظمته مؤسسات أجنبية

شارك 249 عونا من البنك في دورات تكوينية عن بعد سواء بمقابل أو المتاحة مجانا والتي نظمتها بنوك مركزية أجنبية ومؤسسات مالية دولية وكذلك جامعات ذات صيت عالمي وذلك في أشكال مختلفة لاسيما الندوات عبر الأنترنت وحلقات نقاش تضم خبراء وورشات عمل ودورات دراسية مانحة لشهادة.

✓ التكوين بتونس

شارك 6 أعوان من البنك في دورات تكوينية تم تنظيمها بتونس من قبل مكتب تكوين يعمل في إطار القانون التونسي ومنظمتين إقليميتين لهما مكاتب تمثيل بتونس. وقد شملت هذه الدورات التكوينية مواضيع تتعلق بالمجالات المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والتحول الرقمي والسلامة السيبرانية.

✓ التكوين صلب البنك

تم توفير هذا التكوين عن بعد لفائدة 143 عونا من البنك، المتابعين لدروس تعليمية. وقد شملت المواضيع المتعلقة بهذا التكوين أساسا تعلم اللغة الإنجليزية والتكوين الموجه لمرافقة المشاريع الاستراتيجية والمنتجات التعاونية لميكروسوفت أوفيس 365.

وفي سياق استمرارية دورات تعزيز المهارات اللغوية التي تم الشروع فيها منذ العام السابق، تم تأمين دورة تكوين ثانية عن بعد ذات نطاق واسع من قبل مؤسستين ذاتي صيت عالمي، متخصصتين في هذا المجال في إطار شراكة مع البنك وذلك لفائدة 35 عونا من الإطارات العليا و86 عونا من الأسلاك الأخرى للبنك.

2-3-1-2 التكوين المانح لشهادة

✓ التكوين لدى أكاديمية البنوك والمالية

قام البنك خلال الدورة الأكاديمية 2020-2021 بتسجيل 16 عونا بالمرحلة المتوسطة لأكاديمية البنوك والمالية. كما تم تسجيل 11 عونا بالسنتين الأولى والثانية من دروس المعهد التقني للبنك.

✓ الماجستير

استكمل أربعة إدارات من البنك دراستهم بنجاح في إطار الماجستير الدولي في إدارة الأعمال الذي تنظمه جامعة باريس – دوفين بتونس.

وفي جانب آخر، تم تسجيل إطار آخر من البنك بالسنة الثانية للماجستير المهني في مجال "السلامة السيبرانية التشغيلية" الذي تنظمه الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية بصورة مشتركة مع المدرسة العليا للمواصلات بتونس وذلك بصيغة مزدوجة (حضوريا وعن بعد).

✓ التكوين لدى معهد تمويل التنمية للمغرب العربي

تكفل البنك خلال سنة 2021 بعنوان الدفعة 40 لمعهد تمويل المغرب العربي بـ 17 طالبا تم تسجيلهم بالسنة الأولى، فيما يواصل 16 طالبا بعنوان الدفعة 39 للمعهد المذكور دروسهم بالسنة الثانية.

2-3-1-3 المشاريع التدريبية

استقبل البنك 75 متربصا خلال سنة 2021 في إطار مختلف أنواع التربصات وخاصة مشاريع التخرج.

2-2. سياسة التاجير

ارتفعت كتلة أجور موظفي البنك في سنة 2021 بنسبة 10,4% مقابل 2,3% في سنة 2020 وذلك تبعا لانتداب 65 عونا في شهر جويلية 2021 والترفيغ في الأجور بعنوان سنة 2021 والترقيات في الرتبة والخطوة الوظيفية.

2-3. السياسة الاجتماعية

1-3-2 القروض الاجتماعية

بلغ حاصل الصندوق الاجتماعي 5,4 مليون دينار في موفى سنة 2021 مقابل 2,4 مليون دينار في نهاية سنة 2020.

وارتفعت تسديدات القروض بـ 1,5 مليون دينار أو 14% في موفى شهر ديسمبر 2021 مقابل تطور شبه مستقر لصرف القروض خلال السنة ذاتها.

2-3-2 التقاعد

اتسمت سنة 2021 بإحالة 47 عونا على التقاعد، منهم 34 عونا بلغوا السن القانونية للتقاعد و 13 انتفعوا بالتقاعد المبكر.

3-3-2 خدمات التأمين والتغطية الاجتماعية

1-3-3-2 الطب العلاجي

شملت تغطية التأمين الصحي خلال سنة 2021 قرابة 2.012 عونا مقابل 1.945 عونا قبل سنة. واستمر ارتفاع التسديدات بهذا العنوان تقريبا بنفس الوتيرة، أي 7٪ في سنة 2021 مقابل 6٪ في السنة المنقضية.

2-3-3-2 الطب الوقائي والمساعدة الاجتماعية

في إطار المساعدة الطبية الوقائية بغرض توفير الرفاه للموظفين، سواء على مستوى المقر الرئيسي أو الفروع، عزز البنك خلال سنة 2021 الفريق الطبي المتكون من طبيبين متعاقدين (طبيب عام وطبيب مختص في أمراض القلب) بطبيب نفسي. وقد قام هذا الفريق بمساعدة من ممرضة وثلاثة مخابر للتحاليل الطبية متعاقد معها بإنجاز الخدمات الطبية التالية :

جدول عدد 3 : الخدمات الطبية

المسمى	عدد الأعوان
تحاليل	580
فحص طبي	490
مخططات القلب الكهربائية	210
تلقيح	337 (150 بالمقر الرئيسي + 187 بالفروع)
اختبارات فحوصات الأجسام المضادة	576
اختبارات الفحوص التشخيصية	405

وفي جانب آخر وفي سياق الأزمة الصحية لفيروس "كوفيد - 19"، أمّن البنك على مدى سنة 2021 عمليات الكشف عن هذا الفيروس عن طريق اختبارات سريعة واختبارات الفحوص التشخيصية والتي بلغت عددا جماليا قدره 981 اختبارا. كما نظم البنك :

- حملتين للتلقح صلب الوسط المهني (تم تلقح 63 عونا).

- حملات للتحميس بفيروس "كوفيد - 19".

وعلاوة عن ذلك وفي إطار متابعة السلامة الغذائية، تم إجراء زيارات مفاجئة في مقرات مطبخ ومطعم ودادية موظفي البنك، فضلا عن تنظيم برامج بحوث جرثومية من قبل مخابر متخصصة خلال سنة 2021.

التعاون الدولي

إذا كان من المؤكد أن جائحة كوفيد - 19 قد حصرت النشاط المتعلق بالتعاون الدولي في مستوى الصيغة الافتراضية أو عن بعد، فإنها مثلت رغم ذلك فرصة لتعزيز وتنويع العلاقات الخارجية للبنك المركزي التونسي. ومن هذا المنطلق، عمل التعاون الدولي على المحاور الثلاثة التالية : تدعيم موارد تمويل ميزانية الدولة وتعزيز القدرات المؤسساتية للبنك وتنمية قدرات موظفيه وترسيخ التواجد في الهيئات الإقليمية والدولية.

وقد أدى ذلك بالخصوص إلى تعبئة تمويلات جديدة ساعدت على تجاوز تداعيات الجائحة وكذلك إلى تطوير الدعم الفني للمشاريع التشغيلية والاستراتيجية للبنك، فضلا عن تعزيز تواجد إدارات البنك المركزي في التجمعات والشبكات الإقليمية والدولية.

1- التعاون الدولي

أدى اعتماد الصيغة الافتراضية أو المختلطة لتجاوز القيود المفروضة على السفر التي فرضتها جائحة كوفيد - 19 إلى تعزيز أنشطة التعاون الدولي خلال سنة 2021.

وفي هذا الإطار وعلاوة على صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي اللذين تواصلت برامجهما للدعم المالي المخصصة للبلدان الأعضاء، فقد اتسمت سنة 2021 بالتوقيع على اتفاقيات جديدة مع بنوك مركزية نظيرة. كما تعزز الدعم الفني من شركاء البنك من خلال مرافقة مشاريعه الاستراتيجية والتشغيلية وذلك بالتوازي مع تكثيف التظاهرات الدولية والإقليمية.

1-1. التعاون المالي مع المؤسسات النقدية

1-1-1 التعاون المالي مع صندوق النقد الدولي

انتفعت تونس في سنة 2021 وعلى غرار البلدان الأعضاء لصندوق النقد الدولي بمخصصات استثنائية قدرها 522,5 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل حوالي 741 مليون دولار أمريكي. وتقابل هذه المخصصات حصة البلاد التونسية في رأس مال صندوق النقد الدولي وهي تتدرج في إطار التمويل الجديد الذي صادق عليه مجلس محافظي الصندوق بتاريخ 2 أوت 2021 والرامي إلى مساعدة البلدان الأعضاء على تجاوز تداعيات الجائحة.

وفي جانب آخر، اتسمت سنة 2021 بتكثيف المحادثات بين السلطات التونسية ومسؤولي صندوق النقد الدولي وذلك بهدف التوصل إلى إبرام اتفاقية جديدة، بدعم من برنامج الإصلاحات الذي وضعته تونس. وفي هذا السياق ومنذ تنصيب الحكومة الجديدة، تم اعتماد مقاربة جديدة بين مختلف الأطراف المتداخلة في برنامج الإصلاحات ومنها البنك المركزي التونسي والدوائر الوزارية المعنية. ويتمثل الهدف من ذلك في إحكام صياغة المحاور الرئيسية للإصلاحات مع ضمان تناسق البرنامج والتحكم فيه.

1-1-2 التعاون المالي مع صندوق النقد العربي

صرف صندوق النقد العربي بتاريخ 5 أوت 2021 كامل القرض "التعويضي" بمبلغ قدره 19,175 مليون دينار عربي أي ما يعادل 81,7 مليون دولار أمريكي (227 مليون دينار) وهو ما يمثل نسبة 100٪ من الحصة الراجعة لتونس بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل.

2- التعاون الفني

1-2. التعاون الثنائي مع البنوك المركزية

اتسمت 2021 بتعزيز التعاون الفني الثنائي. وقد أدى ذلك إلى توقيع اتفاقيتي تعاون فني بين البنك المركزي التونسي وبنك إسبانيا (شهر أكتوبر) ومع مصرف ليبيا المركزي (شهر نوفمبر). ويتمثل الهدف من هاتين الاتفاقيتين في إرساء إطار مشترك لتبادل الخبرات وتعزيز القدرات في مختلف المجالات المتعلقة بأنشطة البنوك المركزية، على غرار الرقابة المصرفية والسياسة النقدية والدفعات والاستقرار المالي.

وفي جانب مواز وبالنظر إلى استمرار القيود المفروضة على السفر، اتسمت سنة 2021 بتدفق المبادلات الافتراضية مع البنوك المركزية الشريكة مثل بنك فرنسا وبنك المغرب وبنك إيطاليا والبنك المركزي التركي. وقد تعلقّت هذه المبادلات المتمحورة حول المشاريع الاستراتيجية والتشغيلية للبنك المركزي التونسي، أساساً، بما يلي :

- الإدارة الائتمانية ؛
- إدارة المخاطر التشغيلية ؛
- الإدارة الاستباقية للوظائف والمهارات ؛
- إرساء قاعدة بيانات عن الاندماج المالي وسياسة الإبلاغ ؛
- التحول واللامركزية في الفروع ؛
- التدقيق الداخلي ؛
- التحول الرقمي والسلامة السيبرانية ؛

- الدراسات الاستقصائية لأجل الإحصائيات النقدية والمالية ؛
- الاتصال الخارجي ؛
- وضع استراتيجية المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

2-2. التعاون مع الشركاء الفنيين

تطور الدعم الفني بشكل ملحوظ في سنة 2021 ليغطي مجموعة من الموضوعات المتعلقة على حدّ السواء بالمشاريع التشغيلية أو الاستراتيجية للبنك المركزي التونسي. وينطوي الاهتمام الذي أبداه أهم الشركاء الدوليين على رغبتهم في مرافقة مسار التحول للبنك. وبالفعل، تم في هذا السياق دعم 44 مشروعا من قبل 8 شركاء فنيين.

وفيما يلي جدول يمثل دعم أهم الشركاء الفنيين مع التركيز على المحاور الرئيسية للتدخل :

جدول عدد 1 :

عدد المشاريع المدعومة	المحاور الرئيسية للتدخل	الشريك الفني
15	الحوكمة والتنظيم، الموارد البشرية، العمليات، الاتصال، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، رقمنة العمليات الداخلية	التعاون الألماني GIZ
3	السياسة النقدية، تنظيم الصرف، الانتقال نحو المعايير الدولية المعمول بها فيما يتعلق بتجميع ومتابعة المعطيات والإحصائيات	صندوق النقد الدولي
8	أنظمة ووسائل الدفع، الابتكار والتكنولوجيا المالية	البنك الدولي
2	الدفعات الرقمية، مركزية المعلوماتية	المؤسسة المالية الدولية
6	البحث ووضع النماذج	التعاون السويسري
2	سلاسل القيم، التوقي من المتخلدات المتعثرة وتسويتها	برنامج دعم إفريقيا
1	معايير الإفصاح المالي الدولية	البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية

وفي جانب آخر، اتسمت سنة 2021 بإعداد دراسة حول مساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في التنمية بتونس. وقد تم إنجاز هذا العمل في إطار شراكة بين البنك المركزي التونسي والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

2-3. مشاركة وتمثيل البنك المركزي التونسي في التظاهرات الدولية

على الرغم من القيود المفروضة على السفر، كثف البنك المركزي التونسي مشاركته في التظاهرات الدولية والإقليمية أو تلك التي نظمها الشركاء الفنيون والتي جرت في أغلبها بصيغة افتراضية.

وكما جرت العادة، شارك البنك المركزي في اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والتي انتظمت في شهري أبريل وأكتوبر 2021 على التوالي، فضلا عن الدورة السنوية الخامسة والأربعين لمجلس محافظي البنوك المركزية العربية ومؤسسات النقد العربية، المنعقدة عن بعد بتاريخ 19 سبتمبر 2021.

كما شارك البنك المركزي التونسي في المؤتمر الافتراضي رفيع المستوى الذي تم تنظيمه بالاشتراك بين اتحاد المصارف العربية وصندوق النقد الدولي بتاريخ 4 فيفري 2021، حول موضوع "تمويل النمو من خلال تمكين تنمية الاقتصاد الرقمي".

وشارك البنك المركزي كذلك في الاجتماع رفيع المستوى المنظم بتاريخ 9 ديسمبر 2021، بالاشتراك بين صندوق النقد العربي ومعهد الاستقرار المالي وبنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية، حول موضوع "النظام المصرفي العالمي في مرحلة ما بعد أزمة كوفيد - 19".

وعلاوة على ذلك، ساهم البنك المركزي التونسي بشكل فعال في أعمال الاجتماعات رفيعة المستوى المخصصة لنواب محافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية العربية والتي نظمها صندوق النقد العربي يومي 8 فيفري و22 جوان 2021، حول موضوع "التعافي الاقتصادي لمرحلة ما بعد جائحة كورونا في المنطقة العربية".

وفي إطار استمرارية تواجده في القارة الإفريقية، شارك البنك المركزي التونسي في ندوة محافظي جمعية البنوك المركزية الإفريقية والتي انعقدت بتاريخ 19 أوت 2021، حول موضوع "الاقتصاديات الإفريقية وجائحة كوفيد - 19 : إدارة الأزمة وسياسة الإنعاش الاقتصادي".

وبصفته نائب رئيس جمعية البنوك المركزية الإفريقية، شارك البنك المركزي التونسي في الاجتماع العادي الثالث والأربعين لمجلس محافظي جمعية البنوك المركزية الإفريقية، المنظم عن بعد بتاريخ 20 أوت 2021 من قبل البنك المركزي للكونغو.

وفي جانب آخر، شارك البنك المركزي التونسي بتاريخ 25 ماي 2021 في الاجتماع الاستشاري المنظم عن بعد لكبار المساهمين في البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير.

وبالإضافة إلى مساهمته النشيطة في المناسبات الدولية والإقليمية، عمل البنك المركزي التونسي على المشاركة في أغلب التظاهرات التي نظمها شركاؤه الفنيون :

- المؤتمر السنوي التاسع لبرنامج "المساعدة الثنائية وتطوير القدرات للبنوك المركزية"، الذي انتظم من 22 إلى 24 سبتمبر 2021، تحت عنوان "الدفعات والعملات الرقمية".
- اجتماع أعضاء المجموعة الاستشارية الإقليمية لمجلس الاستقرار المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بتاريخ 3 ديسمبر 2021.
- المؤتمر الأول للبنوك المركزية حول التنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي انتظم في شهر ديسمبر 2021.
- المؤتمر الذي نظمته "Paris Europlace" ومجموعة "Talan" في شهر ماي 2021 حول مجموع :
"العملة الرقمية وترميز الأصول المالية في مواجهة ثورة البلوكشين".
- التظاهرات التي نظمها "تحالف الشمول المالي" والمتمثلة في : الجلسة العامة السنوية السادسة وندوة حول "استجابات السياسات في مواجهة كوفيد - 19 للشباب في إفريقيا" (5 جويلية 2021) والمائدة المستديرة السنوية التاسعة لمديري "مبادرة سياسة الشمول المالي الإفريقية"، التي انتظمت بتاريخ 12 أوت 2021 بالتعاون مع البنك المركزي لتنزانيا.
- وقد تميزت الجلسة السنوية لتحالف الشمول المالي بتعيين السيدة نائب محافظ البنك المركزي التونسي في مجلس إدارة هذه المؤسسة لمدة سنتين.
- وبهدف دعم هذه الديناميكية للانفتاح والتبادل، عزز البنك المركزي التونسي موقعه في التجمعات والشبكات الإقليمية والدولية، على غرار المجموعة الاستشارية الإقليمية بمجلس الاستقرار المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي يتولى البنك المركزي التونسي رئاستها المشتركة مع البنك المركزي التركي وشبكة النظام المالي الأخضر وذلك منذ غرة جويلية 2021 إلى غاية 30 جوان 2023.

2-4. التظاهرات التي نظمها البنك المركزي التونسي

- على الرغم من تداعيات الجائحة على تنظيم التظاهرات في سنة 2021، فقد تم تنظيم حدثين رفيعي المستوى بشكل مشترك :
- تكوين اقتراضي من 28 جوان إلى غرة جويلية 2021 لفائدة أعضاء "تحالف الشمول المالي" حول :
"تعزيز شبكات الأعوان للخدمات المالية الرقمية" وذلك بالشراكة مع التحالف المذكور.
 - الدورة السادسة للمؤتمر الدولي للبنوك المركزية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تم تنظيمها بالاشتراك مع "المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط" و"بنك إسبانيا" و"منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية" بتاريخ 28 جوان 2021 بالصيغة الافتراضية، حول موضوع : "البنوك المركزية في مواجهة أزمة كوفيد - 19 : الصمود في وجه العاصفة وتحفيز الانتعاش".

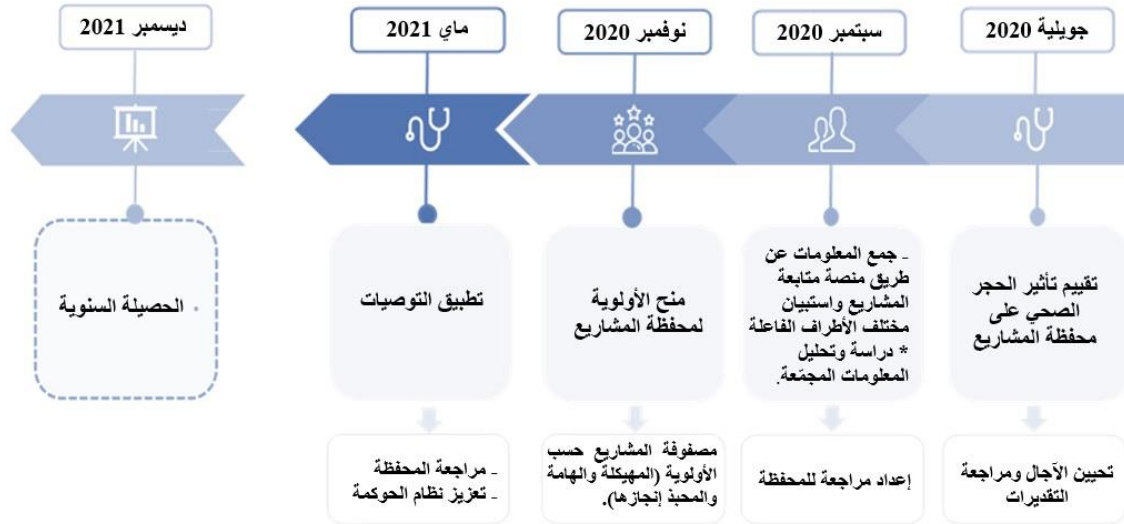
الخطة الاستراتيجية 2019-2021

تعد ممارسة التخطيط الاستراتيجي عملية للتحسين المستمر لا تنتهي على الإطلاق، حتى أثناء دورة تنفيذ الاستراتيجية. وبمعنى آخر، فإن الاستراتيجية تخضع لمراجعات توجيه دورية، لاسيما في ظل بيئة "التقلب وعدم اليقين والتعقيد والغموض" (VUCA)¹ وذلك وفقا لقاعدة "خطط، نفذ، تحقق، فَعَل" (PDCA)². وتتمثل الفكرة المركزية في أخذ كافة العوامل الهيكلية والظرافية بعين الاعتبار من أجل تحيين الأهداف ومواءمة خطط العمل التشغيلية وفقا لذلك وملاءمة القدرة التنظيمية مع النتائج المرتقبة.

وفي هذا الإطار، شرعت وحدة التحول في تدارس الاستراتيجية، في محاولة لمعالجة الإشكالية التالية : "هل نحن سائرون في المسار السليم لاستراتيجيتنا؟".

وتحقيقا لهذه الغاية، تم الشروع في مقاربتنا من خلال دراسة تأثير أزمة كوفيد – 19، للتوصل في النهاية إلى إصدار التوصيات بغية الثبات في المسار السليم لاستراتيجيتنا.

رسم بياني عدد 1 :



¹ اختصار من الانجليزية لـ : V : Volatility, U : Uncertainty, C : Complexity, A : Ambiguity.
² رباعية ديمنج وهي اختصار من الانجليزية لـ : Plan, Do, Check, Act، هي منهجية مشهورة في مجال ممارسة التحسين المستمر.

وهناك عديد العوامل التي تفسر مراجعة الاستراتيجية، حيث تم تقسيمها كما هو موضح في الجدول أدناه :

جدول عدد 1 :

عوامل خارجية	عوامل داخلية
• أزمة كوفيد - 19 وتداعياتها على آجال إنجاز المشاريع • التركيز على المشاريع التي تتيح إدارة الأزمة (منصة تشاركية وتعزيز سلامة الأنظمة المعلوماتية والاتصال الداخلي والخارجي). • بطء على مستوى تفعيل بعض المساعدات الفنية • ظهور تحديات جديدة على الصعيد الوطني	• التأخير في تنفيذ الخطة • متطلبات تنظيمية في طور إرساء طابعها المؤسسي (خارطة العمليات وتخطيط الوظائف والمهارات). • آجال محدودة في مجال إدارة المشاريع • بطء على مستوى عملية الاشتراء

وقد أفضى هذا العمل للمراجعة إلى قراراتين رئيسيين :

1- اختيار التمديد في الخطة الثلاثية السنوات إلى موفى سنة 2022 بهدف :

- إنهاء الخطة الاستراتيجية الأولى مع نسبة إنجاز مرضية ؛
- استكمال المشاريع المهيكلية مع مخرجات مطابقة للجودة المستوجبة ؛
- خلق عوامل النجاح الرئيسية لوضع برنامج الخطة التالية والتي تبدأ في الثلاثي الأول من السنة الأخيرة للخطة الحالية.

وتحقيقا لهذه الغاية، تمثلت خطة العمل فيما يلي :

- التواصل حول موضوع التمديد مع كافة الأطراف الفاعلة (على الصعيدين الداخلي والخارجي).
- الحفاظ على الضغط الإيجابي المسلط على مديري المشاريع والأطراف الراعية بهدف تجنب تأثيرات قانون باركسون¹.
- تأهيل القدرات الاستراتيجية (الأصول والقدرات والعمليات التنظيمية والخاصيات والمعلومات والمعارف...) للبنك بما يمكنه من صياغة وتفعيل الاستراتيجية التي من شأنها الارتقاء بفعاليته ونجاعته.

2- مراجعة محفظة المشاريع الاستراتيجية لتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد وتحسين النتائج المرتقبة

عرفت محفظة المشاريع الاستراتيجية عملية تحيين تتمثل في إعادة تصنيف بعض المشاريع الاستراتيجية بصفتها "تشغيلية" وإدماج مشروع جديد.

¹ النزوع إلى التمديد في المدة المخصصة للمشروع.

ويرد تفسير هذه العملية من خلال مختلف المبررات التي يمكن تصنيفها على النحو التالي :

- ذات طابع تنظيمي ؛
- ظهور توجهات جديدة ؛
- النجاعة التشغيلية.

مبادرات البنك المركزي التونسي للنهوض بالابتكار المالي في تونس

الصندوق الرقابي التنظيمي

اتسمت سنة 2021 بانطلاق الاختبارات الفعلية المنجزة في إطار المجموعة الأولى للصندوق الرقابي التنظيمي.

ويشكل هذا الصندوق آلية دعم للابتكار المالي والأطراف المبتكرة، تم إطلاقها من قبل البنك المركزي التونسي بهدف منح الشركات العاملة في مجال التقنيات المالية الحديثة والتي تستجيب لمعايير الاختيار، إمكانية قيادة تجارب على نطاق صغير ولفترة محدودة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أنه تم قبول أربع تطبيقات في إطار المجموعة الأولى والمتمثلة فيما يلي :

- ✓ تطبيقية للتعرف على الحرفاء عن بعد (E-kyc) والتي تمكن من رقمنة عملية تسجيل الحريف، سواء كان شخصا طبيعيا أو ذات معنوية.
- ✓ تطبيقية للمقاصة العابرة للحدود المتعلقة بالتحويلات الثنائية بين البنك المركزي التونسي وبنك مركزي مغاربي.
- ✓ تطبيقية لامركزية لتعبئة الأموال ذات ترميز.
- ✓ تطبيقية للعملة الرقمية للبنوك المركزية.

وقد وقع تحديد نطاق الاختبارات لكل واحدة من هذه التطبيقات وفقا بالخصوص لمدى تعقيد حالات الاستعمال والمخاطر الناجمة عنها. وبمجرد ضبط هذه المعايير، شرعت الشركات العاملة في مجال التقنيات المالية الحديثة في الاختبارات مع حرفاء متطوعين وبنوك شريكة.

وعقب ذلك، مثلت الاختبارات المذكورة موضوع تقارير دورية يتم تحليلها من قبل فريق متعدد الاختصاصات بهدف تقييم العملية واستخلاص الدروس المستفادة منها.

وفي هذا الصدد، فإن التجارب المنجزة خلال هذه المجموعة الأولى قد مكنت بالخصوص من الارتقاء بالمناقشات حول الجدوى من ضبط المتطلبات القانونية والحد الأدنى من المعايير التي يتعين على البنوك الامتثال لها عند تفعيل سياسة التعرف على الحرفاء عن بعد وذلك عن طريق نص قانوني، وكذلك حول ضرورة إرساء استخدام التوقيع الإلكتروني لجعله حافزا لتطوير المالية الرقمية.

التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال

يرد فيما يلي ملخص للمشاريع والأعمال الكبرى التي ساهم فيها التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة للبنك.

1- التدقيق الداخلي

استمر التدقيق الداخلي بعنوان سنة 2021 في أداء مهمته المتمثلة في توفير تأكيد معقول لهياكل الحوكمة حول نجاعة إدارة المخاطر من قبل أقسام البنك وحول منظومة الرقابة الداخلية للبنك.

فخلال هذه الفترة التي لا تزال تتسم بتأثيرات جائحة كوفيد - 19، عمل التدقيق الداخلي على مزيد تحسين ممارساته وأساليبه من أجل التلاؤم مع السياق الجديد للعمل عن بعد قصد استكمال مهام التدقيق.

وفي هذا الإطار، حرص التدقيق الداخلي في المقام الأول على إنجاز المهام المبرمجة في الخطة المعتمدة لإغلاق برنامج التدقيق الداخلي 2019-2021، علاوة على قيادة مهام إضافية فجيئية وتلك التي تطلبها محافظة البنك.

وفي جانب مواز، كرست فرق التدقيق جهودها لإنجاز مجموعات الاختبارات اللازمة استعدادا لدخول التطبيق التي تم اقتناؤها بغرض برمجة مهام التدقيق ومتابعتها. وبالفعل ومع إرساء هذه التطبيق ورقمنة عمليات التدقيق الداخلي، يعتزم التدقيق الرفع من قدراته من خلال متابعة أفضل لمهامه وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن مهام التدقيق الداخلية والخارجية، بمجرد أن يتم إدماج إنجازات خطط العمل المحددة مباشرة صلب التطبيق من قبل الهياكل المعنية.

كما حشدت فرق التدقيق طاقاتها لإجراء اختبارات للمشروع النموذجي لتفعيل التدقيق المستمر وواصلت التفكير بشأن استراتيجية التنفيذ التي يتعين اعتمادها لتحسين ممارسته على النحو الأمثل.

وفي الواقع، تم الحفاظ على وتيرة الاجتماعات مع اللجنة الدائمة للتدقيق لتزويدها بالمعلومات الملائمة بشأن التحقق المالي القانوني الخارجي الذي يقوم به مراقبي الحسابات ونتائج مهام التدقيق وإنجاز التوصيات لتعزيز الرقابة الداخلية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن التدقيق الداخلي قد ساهم مع الأطراف الفاعلة المعنية في عملية تعيين مراقبي حسابات جدد وحرص على مرافقتهم من خلال التنسيق مع أقسام البنك في إطار إنجاز أعمالهم للمصادقة على القوائم المالية للبنك المركزي التونسي.

2- إدارة المخاطر

اندرجت سنة 2021 في إطار تعزيز منظومة إدارة المخاطر التشغيلية بالبنك وذلك من خلال إجراءات مختلفة.

وعلى هذا الأساس، تم على المستوى التنظيمي إصدار مذكرة عمل متعلقة بإجراءات إدارة الحوادث وأخرى تتعلق بتعيين شبكة من مراسلي المخاطر صلب أقسام البنك. وقد ساهم تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في :

✓ تطوير آلية الإعلان عن الحوادث والأعطال التي تشهدها أقسام البنك وتحسين نجاعة إدارة الحوادث.

✓ تدعيم قاعدة الحوادث وهيكلتها وفقا لاحتياجات الإبلاغ عن إدارة الحوادث وللتقارير حول الحوادث ذات الطابع الحيوي المرفوعة إلى محافظة البنك وإلى لجنة المخاطر.

وعلاوة على التقرير السنوي للحوادث، تم بعنوان سنة 2021 إعداد تقارير بشكل معمق حول الحوادث التي تعتبر حساسة أو ذات تأثير شامل.

كما أنه من المتوقع بالنظر إلى السجل التاريخي المتراكم في قاعدة البيانات على مدى السنوات الأخيرة، أن تتوفر عناصر وجيهة يمكن استخدامها في التفكير لصياغة منهجية لقياس المخاطر بغية التقييم الكمي للمخاطر المذكورة.

وفيما يتعلق بإعداد خارطة المخاطر التشغيلية للبنك، فقد نجح الهيكل المكلف بإدارة المخاطر في استكمال أعماله على مستوى الفروع الداخلية بصفتها مجالا نموذجيا، وفقا لأسلوب ينطلق من القاعدة نحو القمة. وأسفرت هذه العملية المنطوية على درجة من التعقيد والزخرفة بالمعلومات، عن ما يلي :

✓ تفعيل خارطة تفصيلية للمخاطر المرتبطة بعمليات إدارة النقد صلب الفروع.

✓ اقتراح خارطة عمل على أساس مختلف الأعطال المحتملة المسببة لمخاطر بهدف التحرك بفاعلية قصد التحكم في تأثيرها وفي حدوثها.

وفي جانب آخر، شرع الهيكل المكلف بإدارة المخاطر في أعمال إعداد خارطة للمخاطر التشغيلية المتعلقة بأنشطة البنك وفقا لمقاربة تنطلق من القمة نحو القاعدة.

وخلال هذه السنة، أولى البنك عناية خاصة بمخاطر الأمن السيبراني التي تفاقمت بفعل انتشار اللجوء إلى العمل عن بعد وإلى المنصات التعاونية كما تم التباحث على مستوى لجنة المخاطر في المخاطر الرئيسية ومواطن الضعف التي يمكن أن يتعرض لها، لينصب الاهتمام على تعبئة الوسائل والتدابير الضرورية لمراقبة هذه المخاطر والتحكم فيها بهدف تنفيذ توصيات مهمة التدقيق القانوني للأمن السيبراني.

وفي ظل سياق يتسم بالشكوك بشكل متزايد، فإن تفاقم المخاطر وتطورها والتي تعتبر الجائحة أكبر مثل لها، يستدعي الترفيع المتواصل في درجة التفاعل بين ثنائي التدقيق والمخاطر والتعاون المكثف ما بين المستويين الثاني والثالث من المراقبة، أو حتى اللجوء إلى الخبرات الخارجية المحددة الأهداف لإرساء نظام للمراقبة الداخلية بالبنك، يكون أكثر فعالية.

3- الامتثال

بناء على المتطلبات القانونية والتنظيمية وكذلك معايير الممارسات الجيدة المتعلقة بممارسة مهن البنوك المركزية، ركزت وظيفة الامتثال بالبنك المركزي التونسي خلال سنة 2021 على المهام الرئيسية التالية :

- ✓ استكمال المنظومة القانونية القائمة في هذا المجال مع إدراج التحسينات اللازمة وذلك فيما يخص مختلف المواضيع ذات الصلة بمجال الامتثال على غرار الأخلاقيات والمعايير في ميدان شراء الإمدادات والخدمات.
- ✓ التعامل مع الحالات الخاصة المعروضة على الهيكل المكلف بالامتثال أو المرصودة من قبله وذلك في إطار مهمته لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر عدم الامتثال صلب المؤسسة.
- ✓ الشروع في الإجراءات التي من شأنها ترسيخ ثقافة الأخلاقيات صلب البنك.

-I الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

الباب الأول : المحيط الدولي

1-1. الظرف الاقتصادي الدولي

اتسمت سنة 2021 بانتعاشة قوية للنشاط الاقتصادي في أغلب بلدان العالم وذلك بعد تسجيل تراجع قياسي في سنة 2020 تبعاً لانتشار جائحة كوفيد - 19. وبالفعل، تدعم النشاط في البلدان الصناعية بفضل استمرار سياسات الميزانية التوسعية بالتزامن مع سياسات نقدية تيسيرية للغاية وهو ما مكن من تأمين تيسير الشروط المالية الضرورية لتحقيق الانتعاشة. وعرفت البلدان الصاعدة نفس المسار حيث سجلت نمواً قوياً، بدفع من التوسع الاقتصادي في الصين والهند.

وعلى هذا الأساس، عرف نمو الاقتصاد العالمي، ارتفاعاً ليبلغ نسبة قدرها 6,1% في سنة 2021 مقابل تراجع بـ 3,1% في العام السابق، لكن مع وجود تفاوت على مستوى نسق النمو بين البلدان والمناطق بالنظر من جهة إلى درجة تقدم حملات التلقيح ومن جهة أخرى إلى نجاعة خطط الدعم التي وضعتها مختلف البلدان.

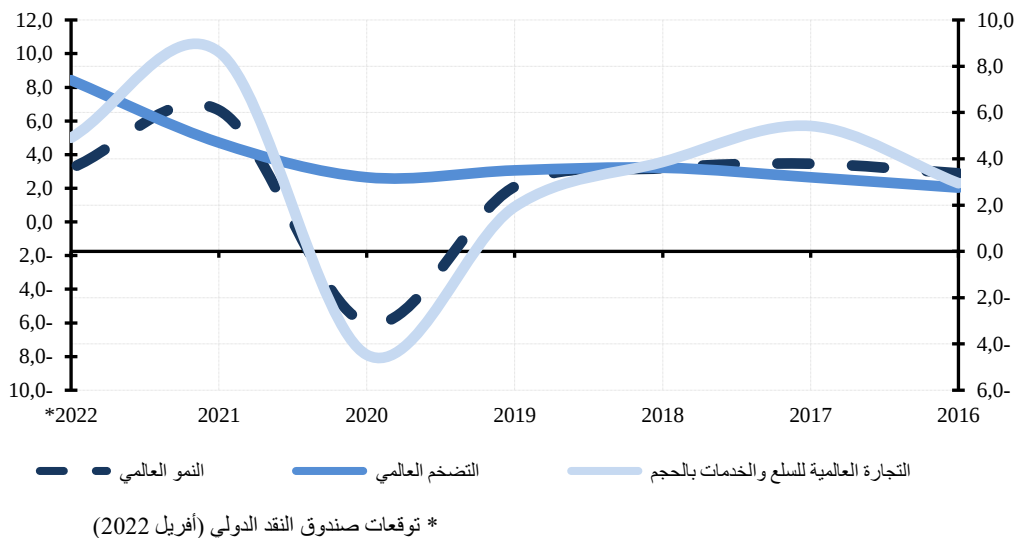
ونتيجة لذلك، ارتفعت المبادلات التجارية للسلع والخدمات من حيث الحجم بـ 10,1% في سنة 2021 بعد انخفاضها بـ 7,9% قبل سنة. ومع ذلك، لم ينعكس تعافي النشاط الاقتصادي إلا جزئياً على سوق الشغل بما أن نسبة البطالة لم تتراجع سوى بشكل طفيف لتبلغ 6,2% مقابل 6,6% في سنة 2020. ويعزى ذلك إلى استمرار الجائحة وهو ما أعاق التعافي الصلب والمتوازن لسوق الشغل. وهكذا، ظلت نسب البطالة في مستويات أعلى من تلك المسجلة قبل الأزمة.

وفيما يتعلق بالأسواق المالية الدولية، واصلت مؤشرات البورصة في سنة 2021 مسارها التصاعدي الذي بدأ منذ الأشهر الأخيرة لسنة 2020. وكانت هذه الانتعاشة مدفوعة بثقة المستثمرين تجاه آفاق النمو الاقتصادي العالمي، لاسيما مع تقدم حملات التلقيح والإبقاء على دعم السياسات العمومية. وارتفع على وجه الخصوص المؤشران الأمريكيان داو دجونز ونازداك بـ 18,7% و 21,4% على التوالي في سنة 2021. كما أقل كل من المؤشر الفرنسي كاك 40 والمؤشر الياباني نيكاي السنة بارتفاع قدره 28,9% و 4,9% على التوالي.

ومن جانبها، اتسمت أسواق الصرف الدولية منذ بداية سنة 2021 بضعف الأورو مقابل الدولار الأمريكي. وازدادت حدة هذا الانخفاض خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2021 تبعاً لإعلان بنك الاحتياطي الفيدرالي عن اعتزامه التشديد في سياسته النقدية قبل الأجل المتوقع وذلك لمجابهة تسارع التضخم. وهكذا، أقل

الدولار الأمريكي سنة 2021 في مستوى 1,1376 دولار لأورو واحد مقابل 1,2216 قبل سنة، أي بارتفاع قدره 6,9٪.

رسم بياني عدد 1-1 : تطور بعض مؤشرات الظرف الاقتصادي الدولي



المصدر : الأفاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي (أفريل 2022)

1-1-1 النشاط الاقتصادي

بعد أن سجل انكماشاً غير مسبوق في سنة 2020 نتيجة انتشار جائحة كوفيد - 19، تعزز الاقتصاد العالمي في سنة 2021 ليعرف انتعاشاً قدرها 6,1٪ بعد انكماش بنسبة 3,1٪ في العام السابق. وتعود هذه الانتعاشة بالأساس إلى الإجراءات غير المسبوقة لدعم الميزانية التي اعتمدتها العديد من البلدان والسياسات النقدية التيسيرية لاسيما في البلدان المتقدمة، فضلاً عن تعافي الطلب العالمي على إثر رفع القيود على التنقل نتيجة تقدم حملات التلقيح. بيد أن عودة الجائحة للظهور خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2021 وخاصة متغير "أوميكرون" وكذلك الاضطرابات على مستوى سلاسل التوريد، قد أدت إلى تباطؤ نسق النمو خلال الربع الأخير من السنة.

وفي ظل هذا السياق، بلغ النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة 5,2٪ في سنة 2021 مقابل انخفاض بـ 4,5٪ قبل سنة. وقد مكنت على وجه الخصوص سياسات الميزانية والسياسات النقدية المعتمدة في الولايات المتحدة منذ بداية الأزمة، من دعم النشاط الاقتصادي الذي ارتفع بنسبة 5,7٪ مقابل -3,4٪ في سنة 2020. ويعكس هذا التحسن ازدياد كل من النفقات الاستهلاكية والاستثمار الثابت السكني وغير السكني والاستثمار الخاص في المخزونات وكذلك تحسن الصادرات.

جدول عدد 1-1 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في العالم

المسمى	النمو الاقتصادي (بالقيمة الحقيقية وبـ %)			البطالة (بـ % من السكان النشيطين)		
	2022 ¹	2021	2020	2022 ¹	2021	2020
العالم	3,1-	6,1	3,6	5,9	6,2	6,6
البلدان المتقدمة	4,5-	5,2	3,3	4,7	5,6	6,6
منها :						
الولايات المتحدة	3,4-	5,7	3,7	3,5	5,4	8,1
اليابان	4,5-	1,6	2,4	2,6	2,8	2,8
المملكة المتحدة	9,3-	7,4	3,7	4,2	4,5	4,5
منطقة الأورو	6,4-	5,3	2,8	7,3	7,7	7,9
منها :						
* ألمانيا	4,6-	2,8	2,1	3,2	3,5	4,1
* فرنسا	8,0-	7,0	2,9	7,8	7,9	8,2
* إيطاليا	9,0-	6,6	2,3	9,3	9,5	9,1
البلدان الصاعدة والنامية ²	2,0-	6,8	3,8	..	..	..
منها :						
* الصين	2,2	8,1	4,4	3,7	4,0	4,2
* روسيا	2,7-	4,7	8,5-	9,3	4,8	5,8
* الهند	6,6-	8,9	8,2	..	..	..
* البرازيل	3,9-	4,6	0,8	13,7	14,2	13,5
* المغرب	6,3-	7,2	1,1	11,7	11,9	12,2
* تونس	8,7-	3,1	2,6	..	16,2	17,4

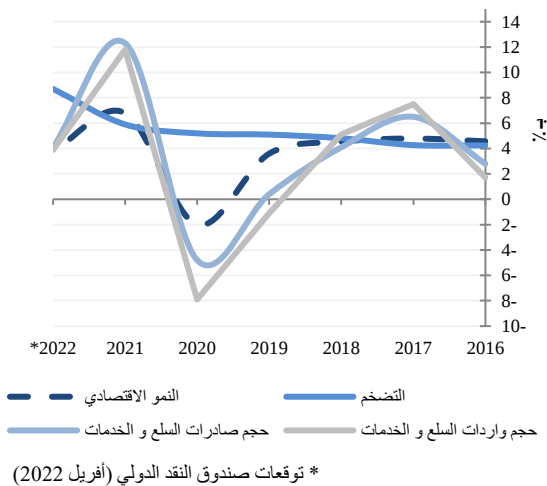
المصادر : الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (أفريل 2020) ووزارة الاقتصاد والتخطيط والمعهد الوطني للإحصاء.
¹ توقعات.

وفي منطقة الأورو، عرف إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ارتفاعا بـ 5,3% بعد أن سجل تراجعاً بـ 6,4% في سنة 2020، بدفع خاصة من السياسة النقدية التيسيرية للغاية لاسيما عن طريق برنامج الشراء العاجل للأصول لمواجهة الجائحة. وشملت هذه الانتعاشة أغلب بلدان المنطقة، على غرار فرنسا (7%) وإيطاليا (6,6%) وألمانيا (2,8%).

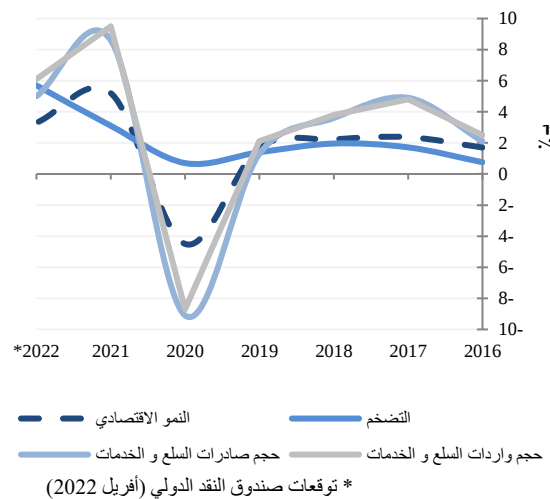
وفيما يتعلق بالاقتصاديات الصاعدة والنامية، فقد ارتفعت القيمة المضافة الجمالية بـ 6,8% في سنة 2021 مقابل -2% في العام السابق. بيد أن هذا التطور يحجب تفاوتات كبيرة بين البلدان وهو ما يعكس أهمية إجراءات الدعم الاقتصادي المتخذة من قبل السلطات والعوامل الهيكلية، فضلا عن سهولة النفاذ للتأجيل. وبلغت على وجه الخصوص نسبة النمو في الصين 8,1% في سنة 2021 مقابل 2,2% قبل سنة وذلك بدفع من ازدياد الإنتاج الصناعي والاستثمارات وكذلك المبيعات بالتجزئة.

أما بخصوص منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد عرف النشاط في مجمله انتعاشا بـ 5,8% مقابل -3,3% في سنة 2020. وترتبط هذه الانتعاشة من جهة بتحسّن الطلب الخارجي في أهم البلدان الشريكة للمنطقة ومن جهة أخرى بتصاعد أسعار النفط.

رسم بياني عدد 1-3 : تطور بعض مؤشرات الظرف الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية



رسم بياني عدد 1-2 : تطور بعض مؤشرات الظرف الاقتصادي في البلدان المتقدمة



وبالنسبة لسنة 2022، من المنتظر أن يعرف الاقتصاد العالمي تباطؤا ليبلغ 3,6% ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى بعض الفتور لدى أول قوتين اقتصاديتين في العالم وهما الصين والولايات المتحدة والرفع التدريجي لإجراءات الدعم النقدي وعلى مستوى الميزانية في بعض البلدان واستمرار اضطرابات سلاسل التوريد والتضخم الأعلى من المتوقع فضلا عن تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

1-2-1 التجارة العالمية

عرفت المبادلات التجارية للسلع والخدمات تصاعدا في سنة 2021 بعد أن سجلت تراجعا حادا قبل سنة وذلك نتيجة الانتعاشة التدريجية ما بعد جائحة كوفيد للنشاط الاقتصادي والطلب العالمي تبعا للدعم الهام من قبل السياسات العمومية.

وفي هذا السياق، عرف حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات ازديادا بـ 10,1% في سنة 2021 مقابل تراجع بـ 7,9% في العام السابق، تبعا للاضطرابات الناجمة عن الأزمة الوبائية.

وفيما يتعلق بالمبادلات العالمية للسلع، فقد ارتفعت بـ 10,9% مقابل انخفاض بـ 4,9% قبل سنة. وباحتساب قيمتها بالدولار الأمريكي، بلغت الصادرات العالمية من السلع 21.752 مليار دولار أي بزيادة بـ 26,3%.

وبخصوص أسعار المبادلات، فقد تحسنت في البلدان الصاعدة والنامية (+1,4٪ مقابل -2,7٪ في سنة 2020)، في حين أنها استقرت في نفس مستوى سنة 2020 في البلدان المتقدمة (+1,2٪).

أما الصادرات العالمية للخدمات، فقد ازدادت بـ 16,9٪ بعد أن تقلصت بـ 17,7٪ في سنة 2020 لتبلغ 5.883 مليار دولار وذلك بدفع من رفع القيود على التنقل في أغلب البلدان نتيجة تقدم حملات التلقيح والانتعاشة التدريجية للنشاط السياحي والنقل الجوي، فضلا عن السير الجيد للأسواق المالية الدولية.

وبالنسبة لسنة 2022، من المتوقع أن تتطور المبادلات التجارية للسلع والخدمات بنسق أقل سرعة، أي بـ 5٪ وذلك نتيجة التباطؤ المنتظر للنشاط الاقتصادي العالمي والذي ستزيد حدته بفعل الحرب في أوكرانيا بما أنها قد ساهمت في التفتت الاقتصادي من خلال التسبب في قطع العلاقات التجارية لعدد كبير من البلدان مع روسيا. وفي جانب آخر، من شأن الحجر الصحي الأخير الذي تم إقراره في الصين أن يؤدي إلى تفاقم الاضطرابات التي ستؤثر على سلاسل التوريد في العالم.

1-1-3 الاستثمارات الدولية

في ظل سياق متسم بانتعاشة اقتصادية عالمية قوية، عرفت مدفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعا هاما في سنة 2021، أي +77٪ لتتجاوز بالتالي مستواها لما قبل الجائحة وتبلغ حوالي 1.647 مليار دولار. بيد أن هذا التحسن يحجب في الواقع انتعاشة غير متكافئة بين الجهات.

وبالفعل، شمل الازدياد بالأساس الاقتصاديات المتقدمة التي سجلت مدفوعات استثمارات أجنبية مباشرة تضاعفت ثلاث مرات بالمقارنة مع مستواها المتدني بشكل استثنائي في سنة 2020 لتبلغ 777 مليار دولار. وبلغت هذه المدفوعات 305 مليار دولار في الاتحاد الأوروبي أي بنمو بـ 8٪، فيما تضاعفت وزيادة في الولايات المتحدة لتصل إلى 323 مليار دولار. أما بالنسبة للاقتصاديات النامية، فقد ارتفع دخول الاستثمارات بـ 30٪ لتبلغ 870 مليار دولار. وشملت هذه الزيادة، على حدّ السواء، شرق وجنوب شرق آسيا (+20,2٪) لاسيما الصين (+20٪) وأمريكا اللاتينية والكارييب (+75٪) وغرب آسيا (+50٪) وإفريقيا (+149٪).

أما بالنسبة لعمليات دمج واقتناء المؤسسات في العالم، فقد ارتفعت بـ 49٪ في سنة 2021 لتبلغ 710 مليار دولار وذلك بدفع من وفرة السيولة التي عززتها السياسات النقدية التيسيرية. وشمل هذا التحسن بالخصوص قطاع الخدمات (+105٪) وبدرجة أقل القطاع المعلمي (+5٪). وفي المقابل، تراجعت هذه العمليات بـ 41٪ في قطاع الطاقة.

وبالنسبة لسنة 2022، تشير توقعات مؤشر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى آفاق إيجابية، لاسيما في قطاع البنية التحتية. بيد أن تعاقب موجات جديدة للجائحة والاضطرابات على مستوى سلاسل التوريد

وتصاعد أسعار الطاقة والضغط التضخمية تشكل جملة من المخاطر الكبرى، من شأنها أن تؤثر سلباً على الاستثمارات.

4-1-1 التضخم

عرفت الأسعار عند الاستهلاك ارتفاعاً ملحوظاً، لاسيما خلال النصف الثاني من سنة 2021، تبعاً لتصاعد أسعار المواد الأولية وخاصة بالنسبة للطاقة والمواد الغذائية نتيجة انتعاشة الطلب العالمي بالتزامن مع اضطرابات سلاسل التوريد.

وفي هذا السياق، ارتفعت نسب التضخم في البلدان المتقدمة لتبلغ 3,1% في المعدل مقابل 0,7% في سنة 2020. وعلى وجه الخصوص، بلغ معدل التضخم 4,7% في الولايات المتحدة مقابل 1,2% في العام السابق. كما عرفت منطقة الأورو نفس المسار حيث تسارع نسق الأسعار لديها ليبلغ 2,6% مقابل 0,3% في سنة 2020. أما بالنسبة للبلدان الصاعدة والنامية، فقد بلغ ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك 5,7% في المعدل مقابل 5,1% في سنة 2020.

وبالنسبة لسنة 2022، من المنتظر أن يتسارع التضخم وذلك أساساً بدفع من الاضطرابات على مستوى سلاسل التوريد وتصاعد أسعار الطاقة والمواد الأولية الأخرى نتيجة الحرب بين روسيا وأكرانيا، اللتان تعدان من أهم البلدان المزودة للعديد من المنتجات الأساسية.

5-1-1 المالية العمومية

في ظل سياق متسم بالموجات المتعاقبة للجائحة ونفاذ غير متكافئ للتلقيح بين مختلف البلدان، ظل التوجه العام لسياسة الميزانية ملائماً في سنة 2021 وذلك بهدف تحفيز الإنعاش الاقتصادي ما بعد الكوفيد. وعلى هذا الأساس ورغم تقلصه، فإن معدل عجز الميزانية (6,4% في سنة 2021 مقابل 9,9% قبل سنة) لا يزال أعلى من مستواه المسجل قبل الجائحة، لاسيما في البلدان المتقدمة.

وبالفعل، تراجع عجز الإدارات العمومية بالنسبة لجميع البلدان المصنعة في سنة 2021 ليبلغ في المعدل 7,3% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 10,5% في سنة 2020 نتيجة بالخصوص لزيادة المقاييس الجبائية التي حفزتها انتعاشة النشاط الاقتصادي. ففي الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، انخفض العجز العمومي بـ 4,3 نقاط مائوية ليبلغ 10,2% من إجمالي الناتج المحلي وذلك تبعاً لانتهاج العمل ببعض إجراءات الدعم المؤقتة في نهاية فصل الصيف. أما بالنسبة لمنطقة الأورو، فقد تراجع العجز من 7,2% إلى 5,5% من إجمالي الناتج المحلي بين سنة وأخرى.

وفيما يتعلق بالبلدان الصاعدة والنامية التي كان فيها توجه الميزانية أقل تلاؤماً، تقلص عجز الميزانية بـ 4 نقاط مائوية بالمقارنة مع سنة 2020 ليتراجع إلى 5,3٪ من إجمالي الناتج المحلي تبعاً لارتفاع المقاييس الجبائية بالتزامن مع انخفاض النفقات الإضافية.

وبالنسبة لسنة 2022، من المتوقع أن يواصل عجز الميزانية مساره التنازلي في أغلب البلدان، نتيجة سحب التدابير المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد - 19، بما أنه ينتظر أن يتحسن الوضع الصحي مع تواصل حملات التلقيح وخاصة في البلدان النامية.

6-1-1 السياسات النقدية

اختارت أهم البنوك المركزية الاستمرار في اعتماد سياسات نقدية تيسيرية للغاية في سنة 2021 وخاصة في البلدان المصنعة وذلك بهدف تحفيز الانتعاشة الاقتصادية ما بعد كوفيد - 19.

ففي الولايات المتحدة، أبقى بنك الاحتياطي الفيدرالي على نسبته الرئيسية دون تغيير، في مجال بين 0٪ و 0,25٪ وذلك بهدف دفع النشاط الاقتصادي وتحقيق أهدافه للتشغيل بالكامل. وفي المقابل واستجابة للضغوط المسطرة على سوق الشغل ولتسارع التضخم، قررت لجنة بنك الاحتياطي الفيدرالي خلال شهر نوفمبر 2021 التقليل في النسق السنوي لشراءاته بـ 10 مليار دولار بالنسبة لسندات الخزينة وبـ 5 مليار دولار لسندات الرهن العقاري.

ومن جانبه، أبقى البنك المركزي الأوروبي على نسبته الرئيسية دون تغيير في مستوى 0٪ خلال كامل سنة 2021 واستمر في برنامجته للشراء العاجل لمواجهة الجائحة (PEPP)، الذي تم وضعه خلال شهر مارس 2020 والمتعلق بمبلغ جملي قدره 1.850 مليار أورو وذلك إلى غاية شهر مارس 2022.

كما حافظ بنك اليابان على سياسته النقدية التيسيرية للغاية، مع نسبة فائدة رئيسية سلبية على إيداعات البنوك (-0,1٪) قصد تحفيزها على الاضطلاع بدورها بنجاعة في تمويل المؤسسات. وفي جانب آخر، قرر بنك اليابان مواصلة سياسته للشراء غير المحدود للسندات الحكومية لضمان بقاء مردودها لعشر سنوات في مستوى يناهز الصفر بالمائة.

وبالنسبة لسنة 2022، فقد أعلنت أهم البنوك المركزية عن اعتزامها الرجوع بسياساتها النقدية نحو الوضع الطبيعي وذلك بالخصوص بهدف احتواء الضغوط التضخمية.

جدول عدد 1-2 : تطور بعض المؤشرات المالية في العالم

المسمى	الحاصل الجاري (بـ % من إجمالي الناتج المحلي)			حاصل الميزانية (بـ % من إجمالي الناتج المحلي)			التضخم (تغير الأسعار عند الاستهلاك بـ %)		
	2022 ¹	2021	2020	2022 ¹	2021	2020	2022 ¹	2021	2020
البلدان المتقدمة	0,4	0,7	0,1-	10,5-	7,3-	4,3-	5,7	3,1	0,7
منها :									
* الولايات المتحدة	2,9-	3,5-	3,5-	14,5-	10,2-	4,8-	7,7	4,7	1,2
* اليابان	3,0	2,9	2,4	9,0-	7,6-	7,8-	1,0	0,3-	0,0
* المملكة المتحدة	2,5-	2,6-	5,5-	12,8-	8,0-	4,3-	7,4	2,6	0,9
* منطقة الأورو	1,9	2,4	1,8	7,2-	5,5-	4,3-	5,3	2,6	0,3
منها :									
* ألمانيا	7,1	7,4	5,9	4,3-	3,7-	3,3-	5,5	3,2	0,4
* فرنسا	1,9-	0,9-	1,8-	9,1-	7,0-	5,6-	4,1	2,1	0,5
* إيطاليا	3,7	3,3	1,8	9,6-	7,2-	6,0-	5,3	1,9	0,1-
البلدان الصاعدة والنامية	0,5	0,9	1,5	9,3-	5,3-	5,7-	8,7	5,9	5,2
منها :									
* الصين	1,7	1,8	1,1	10,7-	6,0-	7,7-	2,1	0,9	2,4
* روسيا	2,4	6,9	12,4	4,0-	0,7	4,0-	21,3	6,7	3,4
* الهند	0,9	1,6-	3,1-	12,8-	10,4-	9,9-	6,1	5,5	6,2
* البرازيل	1,7-	1,7-	1,5-	13,3-	4,4-	7,6-	8,2	8,3	3,2
* المغرب	1,5-	2,9-	6,0-	7,6-	6,5-	6,3-	4,4	1,4	0,6
* تونس	6,0-	5,9-	10,1-	9,4-	7,5-	6,7-	7,7	5,7	5,6

المصادر: الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (أفريل 2022) ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

¹ توقعات.² بدون اعتبار التخصيص والهبات.

2-1. أسواق رؤوس الأموال

1-2-1 أسواق البورصة

على غرار سنة 2020، عرفت سنة 2021 تقلبات حادة على مستوى أسواق البورصة والتي اقترنت بأداء استثنائي للبورصات. وبالفعل، سجلت أهم مؤشرات البورصة ذروات تاريخية واستعادت أغلب المؤسسات المتضررة من الأزمة الصحية في سنة 2020 مستويات نشاط أفضل بكثير وذلك على الرغم من ظهور متحورات جديدة للفيروس وتساعد التضخم وبروز اختناقات ناجمة عن استئناف النشاط الاقتصادي عقب رفع القيود الصحية. وسجل مؤشر MSCI العالمي قفزة بـ 19,1% طوال سنة 2021.

وأقفلت مؤشرات البورصة الأمريكية السنة بشكل إيجابي، مدعومة بالنشاط الاقتصادي المتماusk والأرباح الهامة للشركات وإجراءات التحفيز المالي والنقدي التاريخية. وارتفع مؤشر ستندارد أند بورز ونازداك على مدى السنة بـ 28,7% و 27,5% على التوالي، في حين سجل مؤشر داو دجونز أداءا موجبا قدره 20,9%.

وفي أوروبا، مكن انتشار حملة التلقيح وانتعاش النشاط الاقتصادي والنتائج الجيدة للعديد من الشركات، أهم مؤشرات البورصة من الاستفادة من زخم البورصة في سنة 2021 : مؤشر كاك 40 (+29٪) ومؤشر داكس (+16٪) ومؤشر فوتسي 100 (+14٪).

وفي المقابل، عرفت البورصات الآسيوية أداءا متباينا. وبالفعل، تراجعت الأسهم الصينية التي تضررت من تباطؤ النمو الاقتصادي والتدابير الصارمة ذات الصلة بكوفيد - 19 والتوترات في سوق العقارات، بنسبة 14٪ في سنة 2021 في حين ارتفع مؤشر نيكاي بـ +5٪.

1-2-2 الأسواق الرقاعية

تراجعت الأسواق الرقاعية خلال الربع الأول من سنة 2021 وذلك في ظل سياق متسم بارتفاع الضغوط التضخمية والمخاوف من أن يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بالتزفيع في نسبه الرئيسية في وقت أبكر مما كان متوقعا. وعلى هذا الأساس، ازدادت نسب الفائدة طويلة الأجل بشكل جاد، لاسيما في الولايات المتحدة أين تم إرساء برنامج هام لدفع الميزانية بقيمة 1,9 مليار دولار. وقد أدى حجم إجراءات الدفع إلى رفع التوقعات بانتعاشة اقتصادية أسرع لكنه أثار كذلك المخاوف بشأن ارتفاع التضخم والدين العمومي. وهذأت هذه المخاوف لاحقا بفعل التصريحات الصادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي والتي وصفت ارتفاع التضخم بكونه مؤقتا ولا يستدعي تغييرا على مستوى سياسته النقدية.

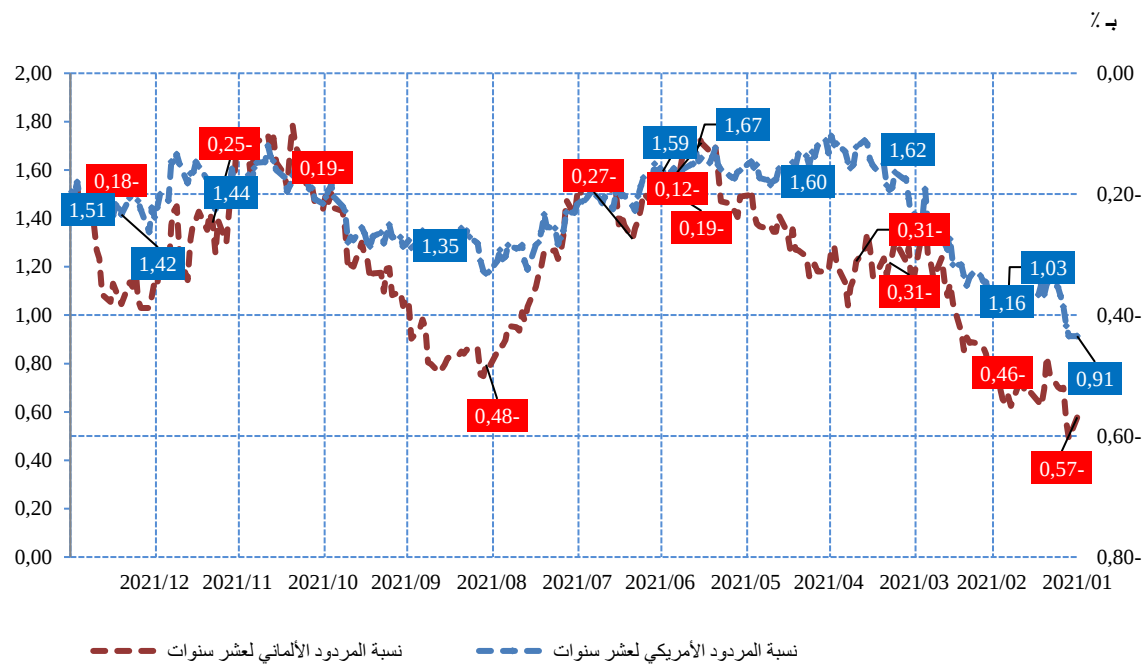
وخلال الثلاثي الثاني، عكس المردود الرقاعي مساره على الرغم من مؤشرات التضخم التي بلغت أعلى مستويات لها منذ العديد من السنوات حيث اعتبر المستثمرون أن ذلك لا يعد أن يكون سوى ظاهرة مؤقتة مرتبطة بإعادة فتح الاقتصاد العالمي وبمشاكل قصيرة الأجل على مستوى سلاسل التوريد. وعلى هذا الأساس، أدى ارتفاع المردود الرقاعي إلى حركة بيع هامة.

ومع بداية الربع الثالث، واصل المردود الرقاعي مساره التنازلي قبل أن يتوجه إلى الارتفاع من جديد خلال شهر سبتمبر، تبعا للتشديد النقدي المعتمد من قبل العديد من البنوك المركزية وذلك على خلفية الضغوط التضخمية المستمرة. وأعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي أنه قد يشرع في التقليل في برنامج شرايات الأصول بداية من شهر نوفمبر وقد ينهي بحلول منتصف سنة 2022.

وعرفت الأسواق الرقاعية تقلبات متزايدة خلال الربع الأخير من السنة. وبالفعل، أدى تصاعد المخاوف بشأن التضخم والارتفاع الجديد للإصابات بفيروس كورونا إلى استواء منحنى المردود وهو ما أسفر عن تجاوز أداء المردود قصير الأجل لذلك طويل الأجل. وأقفلت نسبنا المردود للسندات المرجعية الأمريكية

والأوروبية لـ 10 سنوات العام في مستوى 1,53% و-0,17% على التوالي، بعد أن استهلنا السنة في مستوى 0,91% و-0,59%.

رسم بياني عدد 4-1 : تطور نسبي المردود الأمريكي والألماني لـ 10 سنوات في عام 2021 (ب. %)



3-1. الأسواق الدولية للصرف والذهب

بعد أدائه الضعيف في سنة 2020، سجل الدولار الأمريكي انتعاشة خلال سنة 2021 في أسواق الصرف وعزز أرباحه مقابل أهم العملات الدولية وذلك بفضل تغيير بنك الاحتياطي الفيدرالي لخطابه حول مستقبل سياسته النقدية، بما يشير إلى نسق متدعم لعمليات الترفيع في نسب الفائدة على الأموال الفيدرالية.

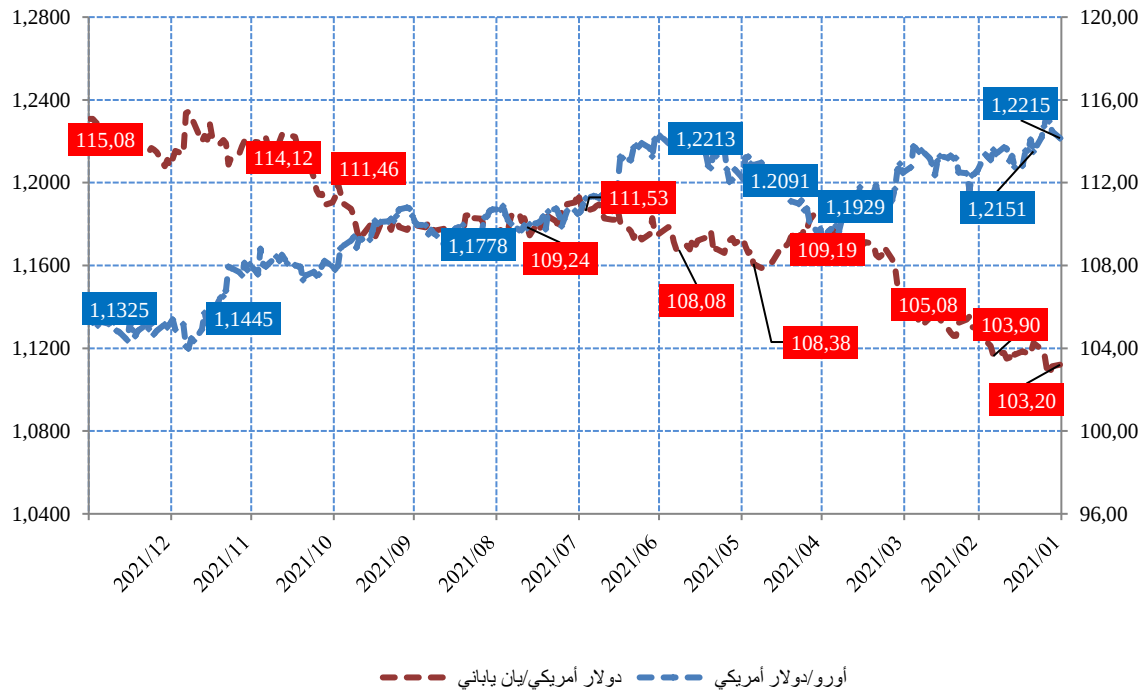
وتعود قوة الدولار بالأساس إلى اعتماد خطة جديدة للتحفيز الاقتصادي والتي عززت التوقعات، المتفائلة أصلاً، بشأن النمو الاقتصادي الأمريكي، وكذلك إلى المردود الرقاعي الأعلى مستوى في الولايات المتحدة بالمقارنة مع أوروبا واليابان.

كما استفادت العملة الأمريكية من التوقعات بالتقليص الوشيك لبرنامج شراء الأصول من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي ومن اللجوء إلى القيم الملاذ بدفع من المخاوف المتعلقة بالتخلف المحتمل عن السداد من جانب الشركة الصينية العملاقة في مجال العقارات "Evergrande"، فضلاً عن مأزق سقف الديون الأمريكية. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف العملة الموحدة الناجم عن اعتماد البنك المركزي الأوروبي لبعض المرونة في مجابهة ارتفاع التضخم قد عزز أرباح الدولار مقابل العملة الأوروبية الموحدة. وارتفع

الدولار بنسبة 7,9٪ مقابل الأورو ليزداد من 1,2251 دولار لأورو واحد في بداية السنة إلى 1,1325 في موفى السنة.

وارتفع الدولار بنسبة 11,6٪ مقابل اليان الياباني، حيث تدعم بانحدار منحنى نسب الخزانة الأمريكية والمراجعات نحو الارتفاع للنمو الأمريكي. وقد أدى تراجع إجمالي الناتج المحلي الياباني بعنوان الربع الثالث من سنة 2021 وذلك للمرة الأولى منذ سنتين وارتفاع فوارق المردود بين السندات الأمريكية واليابانية جراء تباين السياسات النقدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي وبنك اليابان، إلى تفاقم خسائر اليان الياباني إزاء العملة الأمريكية التي أقفلت السنة في مستوى 115,08 يان لدولار واحد مقابل 103,13 في بداية السنة.

رسم بياني عدد 5-1 : تطور سعر التكافؤ أورو/دولار أمريكي ودولار أمريكي/يان ياباني بالنسبة لسنة 2021



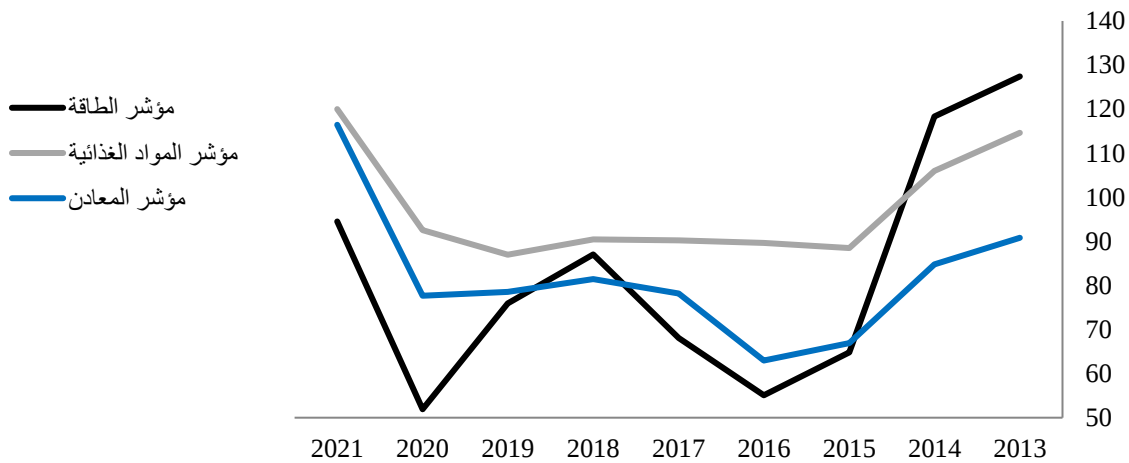
وفيما يتعلق بالذهب، فقد أنخفض بنسبة 4٪ خلال سنة 2021 ليقتل العام في مستوى 1.806 دولار للأوقية الواحدة. وأدت الشكوك الناجمة عن التطورات المتباينة للأزمة الصحية لكوفيد - 19 بالتزامن مع الضغوط التضخمية المتصاعدة إلى تدعيم سعر المعدن الأصفر. بيد أن ارتفاع سعر الذهب قد خف بفعل ارتفاع نسب المردود الرقاعي وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي.

4-1. أسعار المواد الأساسية

تواصل في سنة 2021 تصاعد الأسعار الذي اتسمت به الأسواق العالمية للمواد الأساسية منذ النصف الثاني من سنة 2020. ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ والمعمّم إلى استئناف النشاط الاقتصادي العالمي بعد أزمة كوفيد وإلى عوامل متعلقة بالعرض بالنسبة لبعض المواد وخاصة فيما يتعلق بالنفط والنحاس وبعض المواد الغذائية. وبالفعل، فإن تدعم الطلب العالمي ومرونة الشروط المالية واضطرابات التوزيع وكذلك الظروف المناخية، قد زادت من حدة التصاعد السريع للأسعار العالمية للمواد الأساسية.

وفي هذا الصدد، سجل المؤشر العام لأسعار المواد الأساسية الذي يعدّه البنك الدولي ارتفاعاً بـ 60,5% مقابل تراجع بـ 9% في سنة 2020، مدفوعاً أساساً بتصاعد أسعار الطاقة (82% مقابل -31,6% قبل سنة) والمعادن (49,9% مقابل -1%) وبدرجة أقل حدة، أسعار المواد الغذائية (29,7% مقابل -6,4%).

رسم بياني عدد 1-6 : تطور مؤشر أسعار المواد الأساسية



المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

وبالنسبة لسنة 2022، من المتوقع أن ترتفع أسعار المواد الأساسية بشكل ملحوظ وذلك بالخصوص نتيجة الأزمة ما بين روسيا وأوكرانيا والتي عطلت الأسواق العالمية للمواد الأساسية وأدت إلى تصاعد كبير للأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن روسيا تعد أكبر مصدر للطاقة في العالم وهي مزود رئيسي للمعادن، في حين أنها توفر مع أوكرانيا 29% من المبيعات العالمية من القمح.

وينتظر أن تنعكس الاضطرابات الشديدة في أسواق المواد الأولية والناجمة عن الحرب، على الاقتصاد العالمي حيث أنه من المحتمل أن تؤدي إلى حالات نقص وندرة من شأنها أن تزيد من حدة التضخم الذي بلغ أصلاً أعلى مستوى له منذ النصف الثاني من سنة 2021. وفي الواقع تظل الشكوك عالية حيث أن الآثار الاجتماعية والتداعيات الجيوسياسية الناجمة عن الصدمات مثل تلك المرتبطة بالجائحة وكذلك

التحولات الهيكلية المفروضة بموجب عملية إزالة الكربون عن الصناعة العالمية، قد تسلط بدورها تأثيراً على الأسعار.

1-4-1 المواد الغذائية

اتبعت الأسعار العالمية للمواد الغذائية في سنة 2021 مساراً تصاعدياً، حيث بلغت أعلى مستوى لها منذ عقد من الزمن. ويرجع هذا التصاعد في الأسعار بالأساس إلى نقص العرض وخاصة في أمريكا الجنوبية، بالتزامن مع الطلب الهام المتأتي من الصين وذلك بالإضافة إلى ازدياد تكاليف النقل وارتفاع أسعار الأسمدة، فضلاً عن ازدهار صناعة المحروقات الزراعية تبعاً لتصاعد أسعار النفط. وقد سلط تظافر هذه العوامل ضغوطاً على أسعار بعض المنتجات مثل القمح والسكر والزيوت النباتية.

وعلى هذا الأساس ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، شهد مؤشر أسعار المواد الغذائية في سنة 2021 معدل ازدياد قدره 28,1% بالمقارنة مع العام السابق، ليبلغ بالتالي أعلى مستوى له منذ عشر سنوات وذلك على الرغم من تسجيله لانخفاض طفيف في شهر ديسمبر.

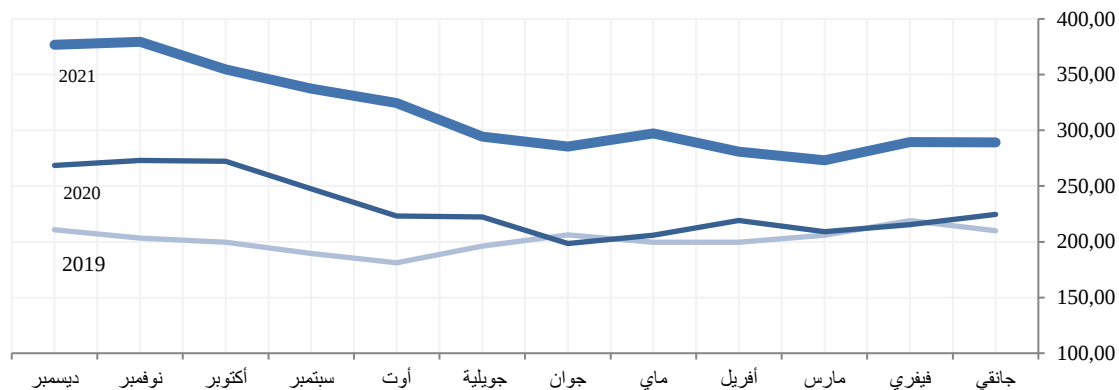
وفي جانب آخر، بلغ الإنتاج العالمي من الحبوب لموسم 2020-2021 مستوى 2.791,3 مليون طن أي بزيادة قدرها 0,7% بالمقارنة مع الموسم السابق. ويعود هذا التطور أساساً إلى نمو إنتاج القمح في الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا وكذلك إلى أهمية محصول الذرة في هذه البلاد وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يتعلق بالأسعار العالمية للقمح، فقد بلغت في المعدل 315,2 دولار للطن الواحد أي أعلى مستوى يتم تسجيله منذ شهر ماي 2011 وازدياد قدره 36,1% بالمقارنة مع سنة 2020. وتعزى هذه الزيادة إلى تدعيم الطلب العالمي في مواجهة تقلص العرض جراء المحاصيل الأقل أهمية في البلدان المصدرة الرئيسية وخاصة كندا وروسيا والولايات المتحدة وذلك علاوة عن الشكوك القائمة بشأن التعديل المحتمل لإجراءات تصدير هذا المنتج من قبل روسيا.

وفي المقابل وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار خلال الربع الأول من سنة 2021، سجل معدل السعر السنوي للأرز انخفاضاً بنسبة 7,8% ليتراجع إلى 458 دولار للطن الواحد. ويعزى هذا الانخفاض بدرجة كبيرة إلى التباطؤ الإجمالي للمبادلات، المقيدة بالتكاليف العالية للنقل وبنقص الحاويات. كما أن انخفاض قيمة العملة في تايلندا وهي إحدى البلدان الرئيسية المصدرة للأرز في العالم، قد أثر على الأسعار، شأنه في ذلك شأن وصول محاصيل إلى السوق متأتية من حصاد مبكر لموسمي الصيف والخريف في فيتنام أين ظل النشاط التجاري معتدلاً رغم ذلك، بسبب إجراءات الحجر المرتبطة بكوفيد - 19.

رسم بياني عدد 1-7: التطور الشهري للأسعار العالمية للقمح

(بالدولار للطن)



المصدر: أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

وبخصوص الأسعار الدولية للزيوت النباتية، فقد عرفت ارتفاعا حادا وخاصة زيت النخيل (+50,4%) وزيت الصوجا (+65,4%). وتعكس هذه الزيادة الملحوظة نقص العرض العالمي تبعا لصعوبات التزود، لاسيما بالنسبة لزيت النخيل جراء الأمطار الغزيرة المرتبطة بظاهرة النينا في جنوب شرق آسيا وازدياد الطلب المتأني بالخصوص من الصين. وفي جانب آخر، عزز تدعيم الطلب في قطاع المحروقات البيولوجية بدوره الأسعار العالمية لزيت الصوجا.

أما بالنسبة لزيت الزيتون، فقد قدر المجلس الدولي لزيت الزيتون تراجع الإنتاج العالمي من زيت الزيتون إلى مستوى 3.010 مليون طن بالنسبة لموسم 2020-2021 مقابل 3.266 مليون طن في الموسم السابق. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يمثل المنتج الأول بحصة قدرها 68% من الإنتاج العالمي، فيما تراجع الإنتاج الجملي بالنسبة للمناطق الأخرى المنتجة من خارج الاتحاد الأوروبي والمقدر بحوالي 959 مليون طن، بنحو 29% قياسا بالموسم السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى الانخفاض الملحوظ للإنتاج في تونس وقدره 65% بالمقارنة مع موسم 2019-2020.

ووفقا للتقديرات الأخيرة للمجلس الدولي لزيت الزيتون، من المنتظر أن يرتفع الإنتاج العالمي من زيت الزيتون بالنسبة لموسم 2021-2022 ليلبلغ 3.098 مليون طن، أي بزيادة بـ 2,9% قياسا بالموسم السابق. بيد أنه في ظل سياق تكون فيه مخزونات الترحيل في أدنى مستوياتها ويظل خلالها الطلب متدعما، من المنتظر أن تسجل الأسعار الدولية لزيت الزيتون زيادات جديدة في سنة 2022.

وخلال الربع الأول من سنة 2022، شهدت الأسعار العالمية للمواد الغذائية تصاعدا وخاصة بالنسبة للحبوب بالنظر إلى تداعيات الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، تبعا لإغلاق الموانئ في هذا البلد الأخير وهو ما حدّ من صادراته، فيما تعرقلت مبيعات روسيا جراء صعوبات الدفع ومشاكل الشحن.

جدول عدد 3-1 : معدل أسعار المواد الغذائية

(بالدولار للطن)

المواد	سوق التسعير	معدلات الفترة		ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	التغيرات بـ %	
		2020	2021			ديسمبر 2020	ديسمبر 2021
القمح	موانئ خليج الولايات المتحدة	231,6	315,2	268,5	376,8	36,1	40,3
الأرز	تايلندا	496,8	458,3	520,0	400,0	7,8-	23,1-
الزيوت							
. زيت الصوجا	الموانئ الهولندية	837,8	1385,4	1.026,2	1411,2	65,4	37,5
. زيت النخيل	ماليزيا	751,8	1130,6	1.016,4	1270,3	50,4	25,0
. زيت الفول السوداني	أوروبا	372,7	386,5	397,3	369,1	3,7	7,1-
السكر	البرازيل	231,6	315,2	268,5	376,8	36,1	40,3

المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

2-4-1 المواد الأولية الصناعية

عرفت الأسعار الدولية للمواد الأولية الصناعية تسارعا خلال سنة 2021 بالنظر إلى انتعاشة النشاط الاقتصادي في أغلب البلدان المصنعة ولكن أيضا في الصين والهند. وشمل الارتفاع المدخلات الصناعية ذات مصدر فلاحى والمعادن، فضلا عن الأسعار الدولية للفسفاط.

وعلى هذا الأساس، واصلت أسعار المعادن الأساسية مسارها التصاعدي في سنة 2021 بل وتجاوزت مستوياتها لما قبل الأزمة الوبائية. وقد كان ارتفاع الأسعار مدفوعا بالانتعاشة العالمية والطلب الصيني القوي فضلا عن الاضطرابات على مستوى العرض بالنسبة لبعض المعادن. وبلغت على وجه الخصوص أسعار القصدير مستويات غير مسبوقة، حيث تضاعفت تقريبا بحلول موفى السنة قياسا بالعام السابق وذلك نتيجة الطلب القوي على المكونات الالكترونية. ومن جانبها، عرفت أسعار النحاس مستويات لم يتم بلوغها منذ عشر سنوات لتسجل بالتالي معدل ارتفاع بحوالي 51% بالمقارنة مع سنة 2020. وقد تدعمت هذه الزيادة الملحوظة بالطلب الهام المتأتي خاصة من الصين وباضطرابات الإنتاج لاسيما في الشيلي وهي المنتج الأول لهذا المعدن وكذلك بالمستوى الضعيف للمخزونات. وشهدت أسعار أهم المعادن الأخرى مسارا مماثلا وخاصة الزنك الذي ارتفع معدل سعره بنسبة 32,5% قياسا بالعام السابق.

وفيما يتعلق بالمواد الأولية الصناعية ذات مصدر فلاحى وخاصة القطن، فقد سجلت الأسعار الدولية معدل ارتفاع قدره 40,7% خلال سنة 2021 لتبلغ حوالي 2.231 دولار للطن الواحد، أي أعلى مستوى لها منذ سنة 2011. ويفسر هذا التطور إلى حد كبير بضعف الإنتاج العالمي في كل من الولايات المتحدة والبرازيل وباكستان والهند.

جدول عدد 4-1 : معدل أسعار المواد الأولية الصناعية

(بالدولار للطن)

المواد	سوق التسعير	معدلات الفترة		ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	التغيرات بـ %	
		2020	2021			ديسمبر 2020	ديسمبر 2021
القطن	ليفربول	1.585,8	2.230,7	1.786,2	2.646,4	40,7	48,2
المطاط الطبيعي	سنغافورة	1.728,0	2.071,0	2.327,0	1.921,0	19,8	17,4-
النحاس	لندن	6.173,77	9.317,05	7.772,24	9.551,18	50,91	22,89
القصدير	لندن	17.124,6	32.384,1	19.732,0	39.422,5	89,1	99,8
الزنك	لندن	2.266,4	3.002,5	2.779,9	3.399,2	32,5	22,3
الرصاص	لندن	1.824,9	2.200,4	2.020,5	2.301,7	20,6	13,9
الفسفاط	الدار البيضاء	76,1	123,2	83,3	176,7	62,0	112,0

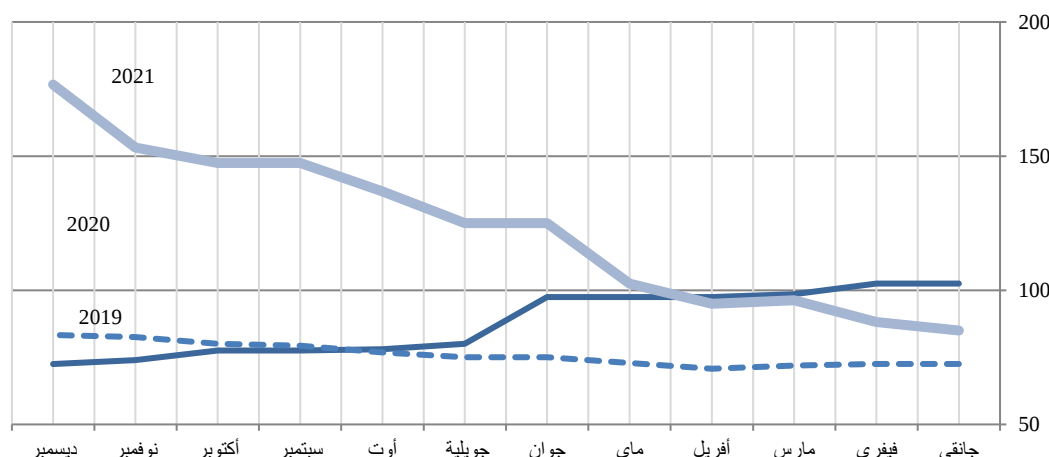
المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

وبخصوص الفسفاط، فقد عرفت الأسعار الدولية نموا هاما لتبلغ معدلا قدره 123,2 دولار للطن الواحد، أي أعلى مستوى لها منذ سنة 2013. ويعكس هذا التطور بالأساس ارتفاع الطلب بنسق أسرع من العرض، لاسيما وأن إنتاج الأسمدة قد تحفز بفعل المستويات العالية للأسعار العالمية للمواد الغذائية.

وبالنسبة لسنة 2022، من المنتظر أن تظل الأسعار الدولية للمعادن في مستوى مرتفع، جرّاء النزاع بين أوكرانيا وروسيا اللتان تعدان من أهم المزودين للمعادن في العالم وذلك تبعا للتوقف المطول للإنتاج الأوكراني بالتزامن مع العزلة الدولية المفروضة على الصادرات الروسية. كما أن مشروع القانون حول البنى التحتية في الولايات المتحدة والانتقال العالمي في مجال الطاقة نحو إزالة الكربون، من شأنهما تسليط مزيد من الضغوط التصاعدية على الأسعار.

رسم بياني عدد 8-1 : التطور الشهري للأسعار العالمية للفسفاط

(بالدولار للطن)



المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

3-4-1 النفط الخام

اتسمت سوق النفط العالمية خلال سنة 2021 بارتفاع شبه متواصل للأسعار. وبالفعل وبعد أن بلغت أدنى مستوياتها خلال الجائحة، ارتفعت أسعار النفط في سنة 2021 بفضل التعافي التدريجي للطلب المرتبط بالانتعاشة الاقتصادية العالمية، فضلا عن رفض منظمة البلدان المصدرة للنفط وحلفائها الترفيع في إنتاج النفط الخام. كما أن ارتفاع أسعار النفط كان مدفوعا بتصاعد أسعار الغاز الطبيعي حيث أصبح النفط بديلا أكثر تنافسية للتدفئة وتوليد الكهرباء.

وعلى هذا الأساس، عرف معدل سعر برميل برنت على مدى كامل سنة 2021 ارتفاعا بـ 66,5% ليبلغ 70,4 دولار مقابل 42,2 دولار قبل سنة، فيما ازداد سعر برميل الخفيف الأمريكي بنسبة 72,9% ليبلغ 67,9 دولار. وتجدر الإشارة إلى أن سعر برميل برنت قد بلغ ذروة قدرها 83,65 دولار في المعدل خلال شهر أكتوبر، بتأثير من قيود العرض على وجه الخصوص وذلك على الرغم من قرار أوبك وحلفائها في الرابع من نفس الشهر الترفيع في سقف إنتاجها بـ 400 ألف برميل يوميا لتلبية الطلب العالمي المتزايد من الطاقة. ومن هذا المنطلق، أقفلت الأسعار السنة في مستوى 74,31 دولار لبرميل برنت وهو مستوى يظل في ارتفاع بنسبة 49% قياسا بموفى العام السابق.

وفي مستهل سنة 2022، واصلت الأسعار الدولية للنفط الخام الازدياد لتتناهز 140 دولار لبرميل برنت بتاريخ 7 مارس وذلك في ظل سياق جيوسياسي متوتر للغاية عقب اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا مع موفى شهر فيفري والتوقف شبه الكلي لصادرات النفط الروسي جراء العقوبات المسلطة على مصانع التكرير الروسية. كما ساهمت اضطرابات التجارة البحرية وتراجع المخزونات الأمريكية التي بلغت أدنى مستوياتها منذ سنة 2018 في ارتفاع الأسعار.

ومن المنتظر أن تظل الأسعار مرتفعة خلال بقية العام، في حين يتوقع أن يتعزز الطلب على النفط ليستعيد مستوياته لما قبل الجائحة. وعلاوة على ذلك، من شأن اللجوء إلى النفط الخام كبديل للغاز الطبيعي أن يؤدي إلى زيادة الطلب بشكل أعلى من المتوقع.

(بالدولار للبرميل)

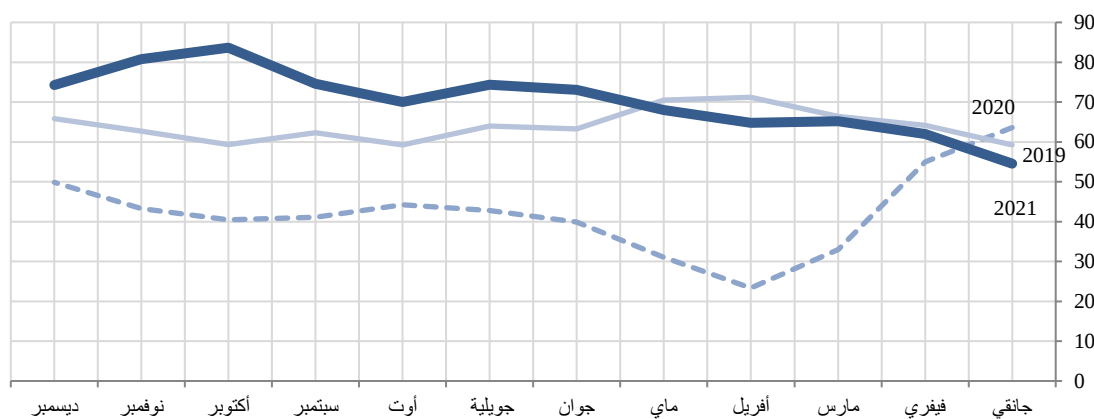
جدول عدد 1-5 : تطور معدل أسعار النفط الخام في السوق الدولية

المواد	2019	2020	2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	التغيرات بـ %	
						ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
البرنت	64	42,3	70,4	49,87	74,31	66,5	49,0
الخفيف الأمريكي	57	39,3	67,96	47,05	71,53	72,9	52,0

المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

(بالدولار للبرميل)

رسم بياني عدد 1-9 : التطور الشهري للأسعار العالمية للبرنت



المصدر : أسعار المواد الأساسية للبنك الدولي

الباب الثاني : المحيط الاقتصادي والمالي الوطني

1-2. لمحة عامة

انتعش النمو الاقتصادي بشكل طفيف في سنة 2021، مدفوعا بأغلب قطاعات النشاط التي سجلت ارتفاعا فنيا تبعا للتأثير القاعدي الملائم، باستثناء القطاع الفلاحي الذي تضرر من نقص هطول الأمطار ومن الطابع الدوري لإنتاج زيت الزيتون. وبالفعل، استفاد نشاط الصناعات الاستخراجية من ازدياد مساهمة حقل نوارة للغاز الطبيعي ودخول حقل النفط حلق المنزل طور الإنتاج، فضلا عن الاستئناف التدريجي لإنتاج الفسفاط بداية من الربع الثاني من السنة. ومن جانبها، استفادت الصناعات المعملية التصديرية من انتعاش النشاط الصناعي في منطقة الأورو رغم أنه كان محدودا بفعل استمرار الاضطرابات على مستوى سلاسل التوريد العالمية نتيجة الموجات الجديدة لجائحة كوفيد - 19. وفي المقابل، فإن تدهور الوضع الصحي جراء تأخر حملات التلقيح وتعزيز إجراءات احتواء الجائحة خلال فصل الصيف قد أثرا بشدة على قطاع الخدمات وخاصة السياحة والنقل، حيث ظل مستوى النشاط دون المستوى المسجل ما قبل الأزمة.

ومن جانب الطلب، كان النمو الاقتصادي مدفوعا بالأساس من الطلب الداخلي على الرغم من التطور الضعيف للاستهلاك الوطني بحساب الأسعار القارة (1,4٪ مقابل -4,8٪ في سنة 2020)، حيث أعاقه بالخصوص المستوى العالي للبطالة وعودة الضغوط التضخمية وفنور إجمالي لتكوين رأس المال الثابت الذي اقتصر تطوره على نسبة قدرها 2,6٪ بحساب القيمة الحقيقية بعد أن عرف هبوطا بـ 22,6٪ قبل سنة. وعلى هذا الأساس، سجلت نسبة الاستثمار تحسنا طفيفا (16٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 15,8٪)، مع بقائها في مستوى ضعيف تفاقم بالوضع الصحي الذي زاد من حدة مواطن الضعف الهيكلية. وتحسنت نسبة الادخار نسبيا لتبلغ 9٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح، بعد التباطؤ المسجل في العام السابق (6,2٪) وهو ما أدى إلى استقرار فجوة التمويل ما بين الاستثمار والادخار.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، فقد تم التحكم نسبيا في العجز الجاري لميزان المدفوعات (5,9٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 6٪ في سنة 2020) على الرغم من توسع العجز التجاري تبعا لازدياد الواردات المرتبطة بتطور الطلب الداخلي وبالمدخلات الصناعية وذلك بالتزامن مع تصاعد الأسعار الدولية للطاقة والحبوب. وتم تعويض هذا التطور جزئيا من خلال ارتفاع الصادرات خاصة في الصناعات

المعملية التصديرية. وفي جانب آخر، مكن التدعم الملحوظ لمداخيل الشغل (+29,4٪) وبدرجة أقل للمقايض السياحية (+15,1٪) من تصحيح اختلال الحساب الجاري الخارجي إلى حد كبير.

وفي المقابل وفي ظل سياق من الصعوبات المرتبطة بتعبئة التمويلات الخارجية وتدهور الترقيم السيادي وعدم إبرام اتفاقية تمويل مع صندوق النقد الدولي، علاوة على أهمية التسديدات بعنوان أصل الدين الخارجي، فقد تراجع حاصل العمليات برأس المال والعمليات المالية بشكل ملحوظ (-2,6 مليار دينار) وهو ما أدى إلى فائض ضئيل على مستوى الميزان العام للمدفوعات وتحسن طفيف لصافي الموجودات من العملة الأجنبية. وبحساب أيام التوريد، بلغت هذه الموجودات ما يعادل 133 يوما من التوريد في موفى سنة 2021 مقابل 162 يوما قبل سنة. كما عرف سعر صرف الدينار بعض الاستقرار تجاه الأورو مقابل انخفاضه إزاء الدولار الأمريكي الذي تدعم بفعل مركزه كقيمة ملاذ على الصعيد العالمي. أما بالنسبة للدين الخارجي، فقد تراجع من 64,7٪ إلى 58,3٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح بين سنة وأخرى.

وفي جانب آخر، أدى ضعف الانتعاشة الاقتصادية لتونس إلى ازدياد حدة الضغوط المسلطة على المالية العمومية. وقد تسارعت هذه الضغوط على الرغم من التخفيف النسبي في عجز الميزانية دون اعتبار التخصيص والهبات والذي تراجع إلى مستوى 7,5٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 9,4٪ في سنة 2020. وقد تيسر هذا التخفيف بفضل الأداء الجيد للموارد الذاتية وتباطؤ نفقات التصرف وخاصة تلك المرتبطة بالكوفيد، فيما استمرت كتلة الأجور ونفقات الدعم في إثقال العجز بشدة وذلك في ظل سياق ارتفاع الأسعار العالمية للمحروقات. وأدى التأخير الحاصل في تعبئة موارد اقتراض خارجية بالتزامن مع ازدياد تسديدات الدين العمومي إلى مزيد تقادم فجوة تمويل ميزانية الدولة في سنة 2021 والتي تمت تغطيتها إلى حد كبير من خلال موارد اقتراض داخلية. وعلى هذا الأساس، بلغ الدين العمومي مستوى 79,2٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 77,8٪ قبل سنة.

وفيما يتعلق بالمجال النقدي، واصل البنك المركزي التونسي في سنة 2021 اعتماد سياسة نقدية تيسيرية، من خلال الحفاظ على نسبة الفائدة الرئيسية دون تغيير بهدف الحدّ من تأثير الأزمة الصحية على النشاط الاقتصادي ودعم الانتعاش وذلك على الرغم من تصاعد الضغوط المسلطة على الأسعار، حيث بلغت نسبة التضخم 6,6٪ بحساب الانزلاق السنوي في موفى العام مقابل 4,9٪ في شهر ديسمبر 2020، تبعا لانتقال تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية وتكاليف الشحن إلى الأسعار المحلية، لاسيما أسعار المواد الغذائية الطازجة وبدرجة أقل أسعار المنتجات المؤطرة. وفي جانب آخر، سجلت حاجيات البنوك من السيولة انخفاضا نسبيا رغم لجوء الخزينة المكثف للتدائن الداخلي المحرر بالدينار، لتتراجع إلى معدل قدره 9,6 مليار دينار في موفى سنة 2021. ويعود هذا التراجع بالخصوص إلى استرجاع البنوك للأموال نقدا على نطاق واسع، بعد الارتفاع الملحوظ للطلب عليها خلال فترات الحجر الصحي، فضلا عن تدعيم مداخيل الشغل وانتعاش المقايض السياحية.

بيد أنه في مواجهة تسارع الضغوط في سنة 2022 تبعا بالخصوص لتواصل الاضطرابات على مستوى سلاسل التوريد العالمية وارتفاع الأسعار الدولية للطاقة والمواد الأساسية، لاسيما الحبوب نظرا لتأثير الأزمة الروسية الأوكرانية، توجه البنك المركزي نحو اعتماد تشديد نقدي بهدف مجابهة انزلاق التضخم واحتواء التوقعات التضخمية. وعلى هذا الأساس، قرر مجلس إدارة البنك المركزي التونسي لدى اجتماعه بتاريخ 17 ماي 2022 الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية بـ 75 نقطة أساسية لتصبح في مستوى 7٪. وفي جانب مواز، قرر المجلس الترفيع في النسبة الدنيا لتأجير الادخار من 5٪ إلى 6٪.

وبالنسبة لسنة 2022، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي نتيجة مواطن الضعف الهيكلية المستمرة بالتزامن مع الظرف الاقتصادي الدولي الصعب المتسم بالخصوص بالشكوك القائمة حول الحرب في أوكرانيا وتصاعد الأسعار العالمية للمواد الأساسية وهو ما أدى أصلا إلى تشديد نقدي بالتوازي مع تقلص هامش الميزانية، الأمر الذي يعيق الاقتصاد التونسي أمام خلق ديناميكية نمو مستدامة. وفي جانب آخر، فإن التأخير الحاصل في تفعيل الإصلاحات الهيكلية والصعوبات في تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل ميزانية الدولة، قد زادت من حدة الضغوط المسلطة على التوازنات الاقتصادية الكلية. ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري التسريع في تفعيل البرنامج الوطني للإصلاحات الذي سيتمكن من استعادة النمو الاقتصادي والنهوض بالاستثمار من خلال استرداد ثقة المستثمرين المحليين والأجانب وكذلك الجهات المقرضة الدولية وبالتالي استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية تدريجيا.

جدول عدد 1-2 : تطور أهم مؤشرات الاقتصاد التونسي

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		*2022	2021	2020	2019	المسمى
2022 2021	2021 2020					
الحسابات الوطنية						
		2,5	3,1	8,7-	1,3	- نمو إجمالي الناتج المحلي بأسعار السنة السابقة
		2,5	4,6-	1,2	5,3	* الفلاحة والصيد البحري
		2,5	4,0	9,8-	0,8	* بدون اعتبار الفلاحة والصيد البحري
9,3	9,5	143.101	130.897	119.526	122.578	- إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية)
8,7	10,8	147.238	135.504	122.281	125.292	- إجمالي الدخل الوطني المتاح
7,7	9,9	12.308	11.425	10.399	10.747	- إجمالي الدخل الوطني المتاح للفرد (بالدينار)
9,2	7,5	134.644	123.311	114.749	111.356	- الاستهلاك الجملي
5,8	7,3	29.906	28.256	26.324	23.152	* الاستهلاك العمومي
10,2	7,5	104.738	95.054	88.425	88.204	* الاستهلاك الخاص
0,4	2,8-	91,4	91,0	93,8	88,9	- التزعة الوسيطة للاستهلاك (الاستهلاك / إجمالي الدخل الوطني المتاح) بـ % ¹
3,3	61,9	12.594	12.193	7.532	13.935	- إجمالي الادخار الوطني
0,4-	2,8	8,6	9,0	6,2	11,1	- نسبة الادخار الوطني (بـ % من إجمالي الدخل الوطني المتاح) ¹
10,5	10,8	23.120	20.926	18.890	23.899	- إجمالي تكوين رأس المال الثابت
0,2	0,2	16,2	16,0	15,8	19,5	- نسبة الاستثمار (بـ % من إجمالي الناتج المحلي) ¹
الأسعار						
	5,7		139,6	132,0	125,0	- مؤشر أسعار الاستهلاك (أساس 100 في سنة 2015)
	6,9		124,4	116,4	108,5	- المواد الغذائية والمشروبات
	6,3		138,4	130,2	124,4	- المواد غير الغذائية والخدمات
التشغيل						
			53,4	133-	58,8	- إحداثيات الشغل (بآلاف المواطن)
	1,2-		16,2	17,4	14,9	- نسبة البطالة (بـ %) ¹
المدفوعات الخارجية						
	1,0-		74,2	75,2	69,3	- نسبة تغطية الواردات بالصادرات (بـ %) ¹
	27,1		16.215	12.758	19.436	- عجز الميزان التجاري (بحساب التكلفة تأميناً وشحناً)
	15,1		2.337	2.030	5.628	- المقايض السياحية
	29,4		8.618	6.658	6.015	- مداخيل الشغل
	646		7.771	7.125	9.949	- العجز الجاري ²
	0,1-		5,9	6,0	8,1	- بـ % من إجمالي الناتج المحلي ¹
	2.580-		8.352	10.932	15.233	- صافي دخول رؤوس الأموال ²
	3.464-		343	3.807	5.284	- حاصل الميزان العام للمدفوعات ²
	0,5		16,0	15,5	14,5	- مُعامل خدمة الدين الخارجي (بـ % من المقايض الجارية) ¹
	6,4		58,3	64,7	60,4	- نسبة التداين الخارجي (بـ % من إجمالي الدخل الوطني المتاح) ¹
المالية العمومية						
2,2	0,5	25,4	23,2	22,7	23,6	- الضغط الجبائي (بـ % من إجمالي الناتج المحلي) ¹
4,3-	18,5	8.189	8.188	7.752	6.258	- نفقات التجهيز وإسناد القروض
0,8-	1,9-	6,7	7,5	9,4	3,4	- عجز الميزانية بـ % من إجمالي الناتج المحلي ^{3/1}
المؤشرات النقدية ⁴						
	8,7		105.611	97.176	88.525	- المكونة (ن3)
	0,7-		77,2	77,9	67,7	- نسبة سيولة الاقتصاد (المكونة ن3 / إجمالي الناتج المحلي بـ %) ¹
	1.169-		6.403	7.572	4.958	- صافي المستحقات على الخارج ²
	214		23.313	23.099	19.521	منها : . صافي الموجودات من العملة الأجنبية ²
	29		133	162	111	- بحساب أيام التوريد ⁵
	8.018		35.881	27.863	23.868	- صافي المستحقات على الدولة ²
	4,7		105.905	101.182	94.811	- المساعدات للاقتصاد

المصادر : البنك المركزي التونسي والمعهد الوطني للإحصاء ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية

* توقعات.

¹ التغيرات بالنقاط المئوية.² التغيرات بملايين الدنانير.³ بدون اعتبار تسديد الدين ومداخيل التخصيص والهبات.⁴ الجهاز المالي.⁵ التغيرات بعدد الأيام.

2-2. التحليل القطاعي للنمو الاقتصادي

سجل الاقتصاد الوطني في سنة 2021 انتعاشة نسبية للنمو الاقتصادي الذي بلغ 3,1٪ بعد انكماش تاريخي قدره 8,7٪ قبل سنة. وقد تباطأت هذه الانتعاشة بفعل استمرار القيود التي فرضتها الأزمة الصحية. ودون اعتبار قطاع الفلاحة والصيد البحري والصناعات الغذائية، عرفت أغلب القطاعات تحسنا نسبيا حيث استفادت من الانتعاش الاقتصادي في أوروبا ومن التعافي النسبي للأنشطة الاستخراجية، فيما لا تزال الخدمات تعاني من تداعيات الجائحة.

وبالفعل انخفضت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بـ 4,6٪ في سنة 2021 مقابل +1,2٪ في سنة 2020 وهو ما يعكس بالخصوص نقص هطول الأمطار بالنسبة للزراعات الكبرى والطابع الدوري لإنتاج زيت الزيتون. وهكذا، اقتصر إنتاج زيت الزيتون لموسم 2020-2021 على 140 ألف طن مقابل 400 ألف طن خلال موسم 2019-2020، أي بانخفاض بـ 65٪. وفي المقابل، سجل إنتاج كل من الحبوب والتمور بعنوان نفس الموسم ارتفاعا طفيفا ليبلغ 16,4 مليون قنطار و 345 ألف طن على التوالي مقابل 15,3 مليون و 332 ألف في الموسم السابق.

وفيما يتعلق بالصناعات المعملية، فقد عرفت نموا بـ 6,7٪ في سنة 2021 مقابل تراجع بـ 10,1٪ في العام السابق، لاسيما الصناعات المعملية التصديرية، وبالفعل، ارتفعت كل من الصناعات الميكانيكية والكهربائية بـ 10,9٪ مقابل -15,6٪ قبل سنة وصناعات النسيج والملابس والجلود بـ 7,7٪ مقابل -16,5٪ تبعا لانتعاش النشاط الصناعي لمنطقة الأورو وذلك على الرغم من استمرار تأثير الأزمة الصحية والاضطرابات التي أضرت بالسلاسل العالمية للتزويد. ومن جانبها، سجلت الصناعات المعملية الموجهة للسوق المحلية تدعما شمل بالأساس صناعات مواد البناء والخزف والبلور (+11,7٪ مقابل -11,3٪ قبل سنة) والصناعات المتفرقة (+10,8٪ مقابل -13,3٪). كما عرف نشاط الصناعات الكيماوية انتعاشة بـ 9,6٪ مقابل -6,4٪ في سنة 2020 وهو ما يعكس تعافي نشاط إنتاج ونقل الفسفاط، فضلا عن تحسن الطلب العالمي من الأسمدة الكيماوية.

وفي جانب آخر، عرف النشاط المنجمي نموا ملحوظا (19,6٪ مقابل -13٪ في سنة 2020)، تبعا للتحسن التدريجي لإنتاج الفسفاط بداية من الثلاثي الثاني ليلبلغ 3,72 مليون طن في سنة 2021 مقابل 3,14 مليون طن في سنة 2020. كما تحسنت القيمة المضافة لاستخراج النفط والغاز الطبيعي بشكل ملحوظ، حيث ازدادت بـ 21,7٪ مقابل -1,6٪ قبل سنة وذلك بفضل إسهام حقل نواره (30,4٪ من الإنتاج الوطني من الغاز الطبيعي في سنة 2021) وحقل حلق المنزل (14,3٪ من الإنتاج الوطني من النفط الخام). وعلى هذا الأساس، سجلت القيمة المضافة للصناعات غير المعملية ارتفاعا بـ 10,8٪ خلال سنة 2021 مقابل تراجع بـ 8,6٪ في العام السابق.

وبخصوص الخدمات، فقد سجلت انتعاشة ضعيفة قدرها 2,6٪ مقابل انخفاض بـ 9,9٪ في سنة 2020 وهو ما يعكس تأثير الموجات الجديدة لكوفيد - 19 التي أدت إلى تواصل انخفاض نشاط الإيواء والمطاعم (-3,9٪ مقابل -39,1٪) والنمو غير الكافي لنشاط النقل (+8,1٪ مقابل -28,5٪) والتجارة والصيانة والتصليح (+3,5٪ مقابل -5,6٪).

ومن جانبها، ارتفعت الخدمات غير المسوقة بـ 1,1٪ في سنة 2021 بعد تسجيل انخفاض بـ 5,1٪ في سنة 2020.

جدول عدد 2-2 : تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط بالقيمة الحقيقية والمساهمة في النمو الاقتصادي

المسمى	نمو القيمة المضافة (بـ٪)			المساهمة في النمو الاقتصادي (بالنقاط المئوية)		
	2020	2021	*2022	2020	2021	*2022
الزراعة والصيد البحري	1,2	4,6-	1,0	0,1	0,5-	0,1
الصناعات المعملية	10,1-	6,7	2,7	1,4-	0,9	0,4
منها :						
- الصناعات الفلاحية والغذائية	2,4	3,3-	1,7	0,1	0,1-	0,1
- صناعات مواد البناء والخزف والبلور	11,3-	11,7	2,0	0,1-	0,1	0,0
- الصناعات الميكانيكية والكهربائية	15,6-	10,9	2,5	0,7-	0,4	0,1
- صناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية	16,5-	7,7	4,1	0,5-	0,2	0,1
- الصناعات الكيماوية	6,4-	9,6	3,6	0,1-	0,1	0,0
الصناعات غير المعملية	8,6-	10,8	4,0	0,8-	0,8	0,4
منها :						
- المناجم	13,0-	19,6	5,2	0,1-	0,1	0,0
- استخراج النفط والغاز الطبيعي	1,6-	21,7	2,3	0,0	0,4	0,1
- البناء	13,8-	7,2	5,5	0,6-	0,3	0,2
الخدمات	9,9-	2,6	3,5	5,9-	1,6	2,1
منها :						
- التجارة والصيانة والتصليح	5,6-	3,5	1,8	0,6-	0,4	0,2
- النقل والتخزين	28,5-	8,1	6,0	1,6-	0,3	0,2
- الاتصالات	0,7	6,8	1,6	0,0	0,2	0,0
- النقل والمطاعم	39,1-	3,9-	10,0	1,6-	0,1-	0,3
- المؤسسات المالية	12,3-	1,5	2,0	0,5-	0,1	0,1
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق	8,7-	3,1	2,6	8,7-	3,1	2,6

* توقعات. المصادر : المعهد الوطني للإحصاء ووزارة الاقتصاد والتخطيط

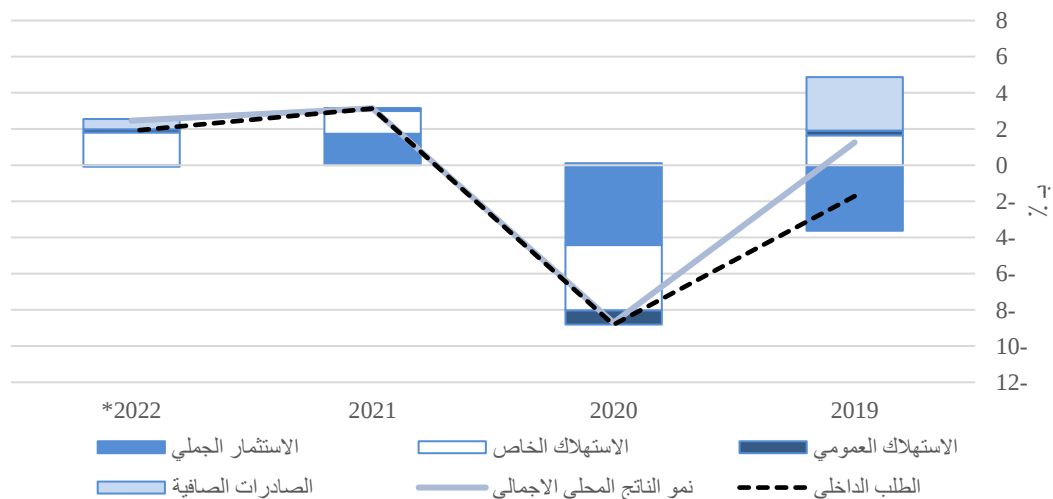
وبالنسبة لسنة 2022، تشير التوقعات إلى نسبة نمو اقتصادي متواضعة قدرها 2,6٪، ناجمة عن الظرف الاقتصادي الصعب والتحديات الهيكلية القائمة أصلاً، فضلاً عن تداعيات الحرب في أوكرانيا وخاصة تباطؤ الطلب الأوروبي وتساعد الأسعار العالمية للمواد الأولية. وفي هذا السياق، فإن تسريع الإنتعاش الاقتصادي يتطلب التفعيل السريع للإصلاحات الهيكلية وكذلك التعافي التدريجي للنشاط على الصعيد العالمي، لاسيما في أوروبا بصفتها الشريك الأول للاقتصاد الوطني.

3-2. الطلب الجملي

كان النمو الاقتصادي المسجل في سنة 2021 مدفوعا بالأساس بالطلب الداخلي الذي ازداد بـ 2,9٪ بحساب الأسعار القارة مقابل انخفاض بـ 8٪ قبل سنة، وهو ما رفع في مساهمته في النمو من مستوى سالب قدره -8,8 نقاط مائوية في سنة 2020 إلى مساهمة موجبة بـ 3,1 نقاط مائوية في العام الموالي. ويعود هذا التطور إلى انتعاش تقني لمختلف مكونات الطلب نتيجة تخفيف تأثير جائحة كوفيد - 19 على النشاط الاقتصادي. وقد شمل التعافي بالخصوص إجمالي تكوين رأس المال الثابت والاستهلاك الخاص لكنهما يظلان في مستويات منخفضة.

أما بالنسبة للطلب الخارجي، فإن المساهمة الموجبة للصادرات التي تعزى إلى غالبية القطاعات التونسية المصدرة، قد تم امتصاصها بالكامل بفعل ارتفاع الواردات. وعلى هذا الأساس، كانت مساهمة الصادرات الصافية في النمو محايدة في سنة 2021.

رسم بياني عدد 1-2 : مساهمة مختلف مكونات الطلب الجملي في النمو الاقتصادي



المصدر : حسابات أعدها البنك المركزي التونسي على أساس بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط

* توقعات

3-2-1 الطلب الداخلي

عرف الطلب الداخلي، بفضل تدعيم النشاط الاقتصادي في سنة 2021، بعض التعافي بالمقارنة مع العام السابق لكن دون استعادة نسق نموه الاعتيادي.

وارتفع الاستهلاك النهائي الوطني بـ 1,4٪ بحساب القيمة الحقيقية مقابل -4,8٪ في سنة 2020، لتزداد مساهمته في النمو إلى مستوى 1,4 نقطة مائوية مقابل -4,4 نقاط في العام السابق. وبحساب الأسعار

الجارية، ارتفع الاستهلاك بـ 7,5٪ لتبلغ النزعة الوسطية للاستهلاك 91٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح مقابل 93,8٪ قبل سنة.

وعرف **الاستهلاك الخاص**، الذي يمثل المكونة الرئيسية للطلب الداخلي مع حصة في إجمالي الناتج المحلي بحوالي 73٪، نمواً بـ 1,7٪ بحساب الأسعار القارة وبـ 7,5٪ بالأسعار الجارية، مقابل -5٪ و 0,3٪ على التوالي قبل سنة. ويرجع ذلك إلى أن التحسن النسبي للنشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم كان لهما تأثير إيجابي على تطور مداخيل العائلات وقدرتها الشرائية وذلك على الرغم من بقاء البطالة في مستوى مرتفع.

أما بالنسبة **للاستهلاك العمومي**، فقد عرف تطوراً ضعيفاً بـ 0,6٪ بحساب الأسعار القارة وبـ 7,3٪ بالأسعار الجارية مقابل -4,2٪ و 13,7٪ على التوالي في سنة 2020. وتجدر الإشارة إلى أن النفقات الجارية لميزانية الدولة قد شهدت تباطؤاً ملحوظاً بعد أن سجلت ارتفاعاً استثنائياً في سنة 2020 (2,6٪ مقابل 13,7٪) وخاصة بالنسبة لنفقات المرتبات والأجور التي مثلت 15,4٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ومن جانبه، ارتفع **إجمالي تكوين رأس المال الثابت** بـ 2,6٪ بحساب الأسعار القارة وبـ 10,8٪ بالأسعار الجارية مقابل -22,6٪ و -21٪ على التوالي في سنة 2020. وباعتبار تغير المخزونات، ازداد الاستثمار بحساب الأسعار الجارية بـ 37,1٪ بعد تسجيله لانخفاض حاد قدره 38,8٪ قبل سنة. وعلى هذا الأساس، عرفت نسبة الاستثمار تحسناً طفيفاً لترتفع من 15,8٪ إلى 16٪ من إجمالي الناتج المحلي، بين سنة وأخرى.

ويعكس ضعف الاستثمار، علاوة على الصعوبات الهيكلية، فتور الظرف الاقتصادي وعدم وضوح الرؤية وهو ما أثر جدياً على المستثمرين الخواص، سواء كانوا تونسيين أو أجانب وكذلك على الاستثمارات العمومية التي تعاني إضافة لذلك من صعوبات تعبئة موارد التمويل.

2-3-2 الطلب الخارجي

سجلت **صادرات السلع والخدمات** انتعاشة في سنة 2021، سواء بالأسعار القارة أو الجارية، أي 12,2٪ و 19,7٪ على التوالي. وقد شمل الانتعاش كافة القطاعات باستثناء قطاعي الفلاحة والصناعات الغذائية، اللذين تأثرا بالانخفاض الملحوظ لمحصول زيت الزيتون. واستفادت، على وجه الخصوص، صادرات المناجم والفسفاط ومشتقاته والطاقة من انتعاش نشاط الاستخراج وارتفاع الأسعار على الصعيد الدولي. ومن جانبها، انتفعت الصناعات المعملية المصدرة من التحسن التدريجي للطلب المتأتي من منطقة الأورو. وعرفت صادرات الخدمات بدورها بعض التعافي، لاسيما مع الانتعاشة التدريجية للنشاط السياحي وبالتالي للنقل الجوي لكن دون بلوغ المستويات المسجلة في سنة 2019.

كما عرفت **واردات السلع والخدمات**، نمواً بـ 10٪ بحساب الأسعار القارة وبـ 21٪ بالأسعار الجارية مقابل انخفاض بـ 16,7٪ و 20,2٪ على التوالي في سنة 2020. وشمل هذا التطور كافة مجموعات المواد،

نتيجة التحسن النسبي للطلب الداخلي وللنشاط الاقتصادي، علاوة على تأثير ارتفاع الأسعار الدولية وخاصة بالنسبة للمحروقات والحبوب.

(ب. %)

جدول عدد 2-3 : تطور الموارد والاستعمالات بأسعار السنة السابقة

المسمى	2018	2019	*2020	2021	*2022
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق	2,6	1,3	8,7-	3,1	2,5
واردات السلع والخدمات	2,5	8,4-	16,7-	10,0	3,3
مجموع الموارد = مجموع الاستعمالات	2,6	2,3-	11,6-	5,3	2,7
الاستهلاك النهائي	2,3	2,1	4,8-	1,4	2,1
- العمومي	1,7	1,4	4,2-	0,6	0,8
- الخاص	2,4	2,3	5,0-	1,7	2,5
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	2,2	0,5	22,6-	2,6	3,4
الطلب الداخلي	1,8	1,5-	8,0-	2,9	1,7
صادرات السلع والخدمات	4,6	4,2-	20,2-	12,2	5,4

المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط

* توقعات

وبالنسبة لسنة 2022، تشير التقديرات إلى ازدياد ضعيف للطلب الداخلي الذي سيكون مدفوعا بارتفاع إجمالي تكوين رأس المال الثابت والاستهلاك الخاص وذلك على الرغم من الضغوط التضخمية. وينتظر أن يعرف الطلب الخارجي الموجه لتونس بعض الانتعاش تماشيا مع التحسن التدريجي لاقتصاد منطقة الأورو الذي سيعاني رغم ذلك من تداعيات الحرب في أوكرانيا على اقتصاد المنطقة.

4-2. هيكل الاستثمارات وتمويلها

1-4-2 هيكل الاستثمارات

عرف إجمالي تكوين رأس المال الثابت في سنة 2021 ارتفاعا بـ 10,8% بحساب الأسعار الجارية مقابل انخفاض بـ 21% قبل سنة. وفي المقابل، فإن الانتعاش التي شملت أغلب القطاعات باستثناء الصناعات غير المعملية لاسيما القطاعات الأكثر تضررا في سنة 2020، لم تمكن من استعادة مستويات ما قبل جائحة كوفيد.

ويظهر هيكل الاستثمارات تحسنا لحصة الخدمات المسوقة من المجموع (46,8% مقابل 42,9%) وخاصة بالنسبة لخدمات النقل والخدمات الأخرى وارتفاعا طفيفا لحصة الصناعات المعملية (12,5% مقابل 12,3%). وفي المقابل، تراجعت حصة الصناعات غير المعملية من 18,9% إلى 16,5% بين سنة وأخرى وتلك المتعلقة بالتجهيزات الجماعية من 20% إلى 18,4%. ومن جانبها، ظلت حصة النشاط الفلاحي شبه مستقرة في مستوى ضعيف قدره 5,8%.

جدول عدد 4-2 : تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب فروع النشاط (بالأسعار الجارية)

المسمى	القيمة بملايين الديناري			التغيرات بـ %		الهيكل بـ %	
	2022	2021	2020	*2022 2021	2021 2020	2022	2021
الزراعة والصيد البحري	1.122	1.206	7,5	..	5,9	5,8	..
الصناعة	5.898	6.055	2,7	..	31,2	29,0	..
- الصناعات غير المعملية	3.572	3.445	-3,5	..	18,9	16,5	..
- الصناعات المعملية	2.326	2.610	12,2	..	12,3	12,5	..
الخدمات المسوقة	8.100	9.794	20,9	..	42,9	46,8	..
التجهيزات الجماعية	3.770	3.871	2,7	..	20,0	18,4	..
المجموع	18.890	20.926	10,8	10,5	100	100	100

* توقعات

المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط

2-4-2 تمويل الاستثمارات

عرف حجم الادخار الوطني انتعاشة هامة قدرها 61,9٪ نتيجة تقلص آثار الجائحة وذلك بعد تسجيله لتراجع حاد في سنة 2020 وهو ما جعل نسبة الادخار قياسا بإجمالي الدخل الوطني المتاح ترتفع إلى 9٪ مقابل نسبة استثمار تساوي 16٪ من إجمالي الناتج المحلي. وعلى هذا الأساس، بلغت فجوة التمويل بين الاستثمار والادخار 6,7٪ من إجمالي النتائج المحلي في سنة 2021. وباعتبار تغير المخزونات تكون هذه الفجوة قد بلغت 6,1٪.

جدول عدد 5-2 : التمويل الداخلي للاستثمارات (بملايين الديناري ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2019	2020	2021	*2022	التغيرات بـ %	
					*2022 2021	2021 2020
إجمالي تكوين رأس المال الثابت الجملي	23.899	18.890	20.926	23.120	10,8	10,5
(بـ % من إجمالي الناتج المحلي)	19,5	15,8	16,0	16,2	..	..
التغير في قيمة المخزونات	151	-4.161	-726	1.583	..	..
مجموع حاجيات التمويل (إجمالي تكوين رأس المال الثابت + التغير في قيمة المخزونات)	24.050	14.729	20.201	24.703	37,1	22,3
الادخار الوطني	13.935	7.532	12.193	12.594	61,9	3,3
- بـ % من إجمالي الدخل الوطني المتاح	11,1	6,2	9,0	8,6	..	..
نسبة التمويل الداخلي						
- الادخار الوطني / إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بـ %)	58,3	39,9	58,3	54,5	..	..
- الادخار الوطني / مجموع حاجيات التمويل (بـ %)	57,9	51,1	60,4	51,0	..	..

* توقعات

المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط

ويعكس انتعاش الادخار الوطني بدعم الادخار الداخلي، مع نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بنسق أكثر أهمية من الاستهلاك الوطني (9,5٪ مقابل 7,5٪) وكذلك تحسن الإسهام الصافي للقطاع الخارجي نتيجة بالخصوص لارتفاع تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج بنسبة 29,2٪.

وفيما يتعلق بادخار الإدارة المركزية، عرف حاصل الموارد الذاتية والهيئات قياسا بالنفقات الجارية بما في ذلك فوائد الدين تراجعاً ليبلغ العجز مستوى قدره 1.021 مليون دينار مقابل -3.193 مليون دينار في سنة 2020 وفائض بـ 2.565 مليون دينار في سنة 2019.

وبالنسبة لسنة 2022، يتوقع أن يعرف الادخار تحسناً طيفاً مقابل تطور أكثر أهمية للاستثمار. وعلى هذا الأساس، ستظل الحاجيات من التمويل الخارجي في مستويات عالية وستمثل تعبئة الموارد ذات الصلة مصدر انشغال.

2-5. سوق الشغل والأجور

لا تزال سوق الشغل متأثرة بتطافر مجموعة من العوامل التي تعيق الانتعاش المستدام للتشغيل. وقد زادت حدة النسق الضعيف للنمو الاقتصادي واستمرار الاختلالات الاقتصادية الكلية والتأخير الحاصل على مستوى تفعيل الإصلاحات الهيكلية الاستراتيجية، بفعل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية لكوفيد - 19 وذلك في ظل مناخ أعمال متسم بالشكوك. وبالفعل، لم تمكن انتعاشة النشاط الاقتصادي في سنة 2011 مع تحقيق نسبة نمو قدرها 3,1% من إحداث مواطن شغل كافية للحدّ من المستوى العالي للبطالة. وفي الواقع، فإن امتصاص البطالة الهيكلية المرتفعة الذي يمثل التحدي الأبرز الذي تواجهه تونس منذ العديد من السنوات، يستوجب انتعاشة قوية للاستثمار والنهوض بالمشاريع المحدثة للقيمة المضافة وذات التشغيلية العالية.

وفي المقابل وعلى الرغم من هذه الوضعية، سجلت سوق الشغل في سنة 2021 بعض التحسن مع إحداثات شغل بلغت 53,4 ألف موطن شغل مقابل فقدان 133 ألف موطن شغل في العام السابق وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة البطالة الجمالية بـ 1,2 نقطة مائوية لتتراجع إلى 16,2% خلال الربع الأخير من السنة مقابل 17,4% قبل سنة وذروة قدرها 18,4% خلال الربع الثالث من سنة 2021. بيد أن هذه النسبة تظل أعلى من مستوى ما قبل كوفيد - 19 (14,9% في سنة 2019). وعلى هذا الأساس، فإن إرساء إصلاحات هيكلية وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع المبادرة الخاصة تعد عوامل ضرورية لإعادة الاقتصاد التونسي إلى مسار نمو متدعم وأكثر استدامة ومحدث لمواطن الشغل، لاسيما بالنسبة للشباب الذين يشكلون حصة غالبية من مجموع السكان. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة بطالة الفئة العمرية 15 - 24 عاما تظل مرتفعة للغاية على الرغم من انخفاضها في سنة 2021، حيث تراجعت إلى 40% مقابل 42,5% قبل سنة. كما أنه من الضروري تفعيل الإصلاحات في قطاع التربية والتكوين المهني حتى يتكيف مع احتياجات سوق الشغل، بما يساهم في التقليل من بطالة الشباب وخاصة منهم خريجي التعليم العالي الذين مازالت نسبة بطالتهم في مستوى عالي يناهز 30%.

وفي جانب آخر، تراجع عدد العاطلين عن العمل بين سنة وأخرى من 725,1 ألف شخص إلى 673,5 ألف شخص. وحسب الفئة، بلغت نسبة البطالة 21,3٪ للإناث و13,9٪ للذكور.

جدول عدد 2-6 : المؤشرات الرئيسية للتشغيل (بالآلاف ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2017	2018	2019	2020	2021	التغيرات بـ %	
						2020 2019	2021 2020
- السكان في سن النشاط، أي 15 عاما فما فوق	8.694	8.661	8.715	8.761	8.838	0,5	0,9
- مجموع السكان النشيطين	4.119	4.153	4.190	4.158	4.161	0,8-	0,1
- النسبة الجمالية للنشاط (بـ %)	47,4	48,0	48,1	47,5	47,0	0,6-	0,5-
- السكان النشيطون المشتغلون	3.480	3.508	3.566	3.433	3.487	3,7-	1,6
- نسبة التشغيل (بـ %)	40,0	40,5	40,9	39,2	39,5	1,7-	0,3
- إحداثيات الشغل **	43	28,0	58,8	133-	53,4	191,8-	186,4
- عدد العاطلين عن العمل *	639	654	624	725	674	16,2	7,0-
- النسبة الجمالية للبطالة (بـ %)	15,5	15,5	14,9	17,4	16,2	2,5	1,2-
منها : نسبة بطالة الشباب ما بين 15 و 24 سنة (بـ %)	34,2	33,4	33,8	42,5	40,0	8,7	2,5-

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

* التغيرات بحساب النقاط المئوية

** التغيرات بالآلاف.

ونظرا لازدياد السكان في سن النشاط (حوالي 8,8 مليون شخص) وشبه استقرار مجموع السكان النشيطين (4,2 مليون شخص)، عرفت النسبة الجمالية للنشاط انخفاضا طفيفا لتتراجع من 47,5٪ إلى 47٪ بين سنة وأخرى. وفي المقابل وبالمقارنة مع إحداثيات الشغل الصافية، ازداد السكان النشيطون المشتغلون بـ 1,6٪ لترتفع نسبة التشغيل إلى 39,5٪ مقابل 39,2٪ في العام السابق.

وخلال الربع الأول من سنة 2022، عرفت نسبة البطالة انخفاضا طفيفا لتتراجع إلى 16,1٪ مقابل 16,2٪ خلال الربع الأخير من العام السابق مع بلوغ عدد العاطلين عن العمل مستوى 653,2 ألف شخص. وحسب الفئة، انخفضت هذه النسبة بـ 0,4 نقطة لدى الإناث لتتراجع إلى 20,9٪، فيما ارتفعت بـ 0,2 نقطة لدى الذكور لتبلغ 14,1٪.

وفيما يتعلق بالأجور، فقد أثرت الصعوبات على مستوى الظرف الاقتصادي والضغوط المتزايدة المسطرة على توازنات المالية العمومية، على المفاوضات حول الأجور في القطاع العام والوظيفة العمومية بعنوان السنوات 2021 و 2022 و 2023. وبالفعل، ظل الأجر الأدنى المهني المشترك المضمون في القطاعات غير الفلاحية والأجر الأدنى الفلاحي المضمون في نفس المستوى المسجل في سنة 2021 وذلك بعد الترفيع الحاصل في سنة 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد العام التونسي للشغل قد قاما في بداية سنة 2022 بالتوقيع على اتفاقية تمتد على ثلاث سنوات حول الترفيع في الأجور في القطاع الخاص بعنوان السنوات 2022 و 2023 و 2024.

(بالدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 2-7 : تطور الأجور الدنيا القانونية

المسمى	جوان 2017	أوت 2018	ماي 2019	أكتوبر 2020	التغيرات بـ %	
					أوت 2018 جوان 2017	أكتوبر 2020 ماي 2019
الأجر الأدنى المهني المشترك المضمون						
- /أجر الساعة بالملبيات						
. نظام 48 ساعة في الأسبوع	1,717	1,820	1,938	2,064	6,0	6,5
. نظام 40 ساعة في الأسبوع	1,763	1,866	1,984	2,11	5,8	6,4
- /الأجر الأدنى الشهري						
. نظام 48 ساعة في الأسبوع	357,136	378,560	403,104	429,312	6,0	6,5
. نظام 40 ساعة في الأسبوع	305,586	323,439	343,892	365,732	5,8	6,4
الأجر الأدنى الفلاحي المضمون ليوم عمل	13,736	14,560	15,510	16,512	6,5	6,5

المصدر : الرائد الرسمي للجمهورية التونسية

2-6. المالية العمومية¹

خلافا للعديد من البلدان في العالم التي سجلت انتعاشة قوية للنمو الاقتصادي بعد تقويض استقرارها وتأثرها البالغ من جائحة كوفيد - 19، لم تتمكن تونس في سنة 2021 من إنعاش اقتصاد تضرر بشدة من أزمة مزدوجة، اقتصادية وصحية. ولم يكن النمو الضعيف وقدره 3,1٪ قادرا على احتواء التراجع الحاد بـ 8,7٪ في سنة 2020.

وعلى هذا الأساس، زاد بطء الانتعاشة الاقتصادية المسجلة في سنة 2021 من حدة الضغوط المسلطة على المالية العمومية، على الرغم من انخفاض عجز الميزانية الذي تراجع من 9,4٪ من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2020 إلى 7,5٪، نظرا للتعافي الجزئي للمقاييس (ازدياد المقاييس الجبائية بنسبة 12٪) وتحقيق توفير نسبي على مستوى النفقات.

وعلاوة على ذلك، أدى تصاعد قائم الدين وغياب الإصلاحات والتأخير الحاصل في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي إلى استبعاد الحكومة التونسية من النفاذ للتمويلات الخارجية وخاصة في الأسواق

¹ المصدر : وزارة المالية.

المالية الدولية، مع التدهور الجديد للترقيم السيادي في سنة 2021. ونتيجة لذلك، بلغت نسبة الدين العمومي 79,2٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 77,8٪ قبل سنة.

وستتسم خارطة الطريق لموازنة 2022 بدورها بإجراءات تصحيحية تهدف إلى التقليل من عجز الميزانية واحتوائه ضمن حدود مستدامة، لاسيما تلك المتعلقة بتخفيض كتلة الأجور وإصلاح منظومة الدعم. بيد أن توازن الميزانية سيتأثر بشدة بالنزاع الروسي الأوكراني الذي يمثل مخاطر رئيسية إضافية بالنسبة للأمن الغذائي وأمن الطاقة للبلاد التونسية حيث أنه من المتوقع أن يسلط مزيد من الضغوط على الحاجيات من التمويل.

2-6-1 موارد ميزانية الدولة

واصلت الموارد الجمالية لميزانية الدولة خلال سنة 2021 الازدياد بنسق هام، أي 12,3٪ أو 6.005 مليون دينار بالمقارنة مع المستوى المحقق قبل سنة لتبلغ 54.854 مليون دينار. ويعود هذا التطور بالأساس إلى التعبئة الأهم للموارد الذاتية التي ارتفعت بـ 10٪ لتبلغ 33.547 مليون دينار وإلى تدعيم موارد الخزينة التي ازدادت بـ 16,1٪ لتبلغ 21.307 مليون دينار. وعلى هذا الأساس، اتسمت تركيبة الميزانية بتعبئة موارد ذاتية بواقع 61,2٪ واللجوء إلى الاقتراض ولموارد الخزينة بالنسبة للمبلغ المتبقي.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم توجهات الدولة بخصوص الميزانية الهادفة إلى إعادة هيكلة المقايض قصد تعزيز حصة الموارد الذاتية، فإن اللجوء إلى الاقتراض أصبح متزايد الأهمية، الأمر الذي يدل على استمرار مواطن ضعف المالية العمومية وتبعيتها الشديدة تجاه تعبئة الموارد وخاصة الخارجية، فضلا عن ازدياد نسبة الدين العمومي.

جدول عدد 2-8 : توازن ميزانية الدولة

(بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		*2022	2021	2020	المسمى
2022 2021	2021 2020				
15,1	10,0	38.618	33.547,3	30.494,1	مجموع موارد الميزانية
15,4	12	35.091	30.404,8	27.147	- المقايض الجبائية
12,2	6,1-	3.067	3.098,2	2.567,9	- المقايض غير الجبائية
-	-	460	44,3	779,2	الهبات
9,1	5,7	47.166	43.241,8	40.894,2	مجموع أعباء الميزانية
6,9	5,1	21.573,3	20.182,2	19.203	نفقات التأجير
1,0	16,6-	1.987,1	1.966,6	2.357	نفقات التسيير
13,4	12,1	14.267,4	12.582,5	11.223	نفقات التدخلات
7,3-	7,8	4.183,2	4.513,1	4.186	نفقات الاستثمار
56,7-	60,1	130,9	302,6	189	نفقات العملية المالية
17,1	1,1-	4326	3.694,8	3.736,2	أعباء التمويل
-	-	698,1	-	-	نفقات طارئة وغير موزعة
-	-	9.308-	9.788,8-	11.229,6-	حاصل الميزانية دون اعتبار والتخصيص والهبات
-	-	6,7-%	7,5-%	9,4-%	بـ % من إجمالي الناتج المحلي
1,3	16,2	21.582,8	21.307,1	18.343,9	مجموع موارد الخزينة
41,4	11,1-	19.982,8	14.128,1	15.896,9	- موارد الاقتراض
8,3	39,2-	7.331,0	6.768,4	11.126,4	- اقتراض داخلي
71,9	54,3	12.651,8	7.359,7	4.770,5	- اقتراض خارجي
77,7-	193,4	1.600	7.179	2.447	موارد الخزينة الأخرى
31,2-	37,1	150,0	218	159	استخلاص أصل القروض
79,2-	204,2	1.450	6.961	2.288	موارد خزينة مختلفة
12,4-	16,2	1.8673	21.307,2	18.343,7	مجموع أعباء الخزينة
9,7-	50,0	10.025	11.096,7	7.398,3	- تسديد أصل الدين
12,1	59,3	5.552	4.952,3	3.107,9	- الدين الداخلي
27,2-	43,2	4.473	6.144,4	4.290,4	- الدين الخارجي
11,8-	6,8-	8.548	9.694,5	10.400,4	- تمويل العجز
80,6-	5,3-	100	516	545	- قروض وتسبيقات الخزينة الصافية

* معطيات وقتية

** توقعات

2-6-1-1 موارد الميزانية

تمت تعبئة مبلغ قدره 33.547 مليون دينار في سنة 2021 بعنوان موارد الميزانية، أي بارتفاع بـ 10٪ بالمقارنة مع سنة 2020.

وعرفت المقايض الجبائية انتعاشة هامة، أي 12٪ مقابل تراجع بـ 6,1٪ قبل سنة لتبلغ 30.405 مليون دينار. ويعود هذا التحسن بالأساس إلى تدعيم الأداءات غير المباشرة (ارتفاع بـ 2.645 مليون دينار) بعد انخفاضها بـ 1.174 مليون دينار في سنة 2020، نظرا لتداعيات الأزمة الصحية والإجراءات التقيدية

المتعلقة بها. ويعدّ هذا الارتفاع نتاجاً لعدد العوامل على غرار انتعاش النشاط الاقتصادي (3,1٪) وازدياد الواردات (22,2٪) من جهة ومردود الإجراءات الضريبية لقانون المالية لسنة 2021، من جهة أخرى.

كما عرفت المقايض المتأتية من الأداءات المباشرة بدورها ارتفاعاً بـ 5,1٪ بعد تسجيلها لانخفاض بـ 4,6٪ في سنة 2020، مدفوعة بالخصوص بالسير الجيد لمقايض الشركات النفطية (56,9٪) نتيجة ارتفاع معدل سعر برميل النفط الذي ازداد من معدل قدره 41,7 دولار في سنة 2020 إلى 70,7 دولار في سنة 2021. وسجلت الضريبة على الدخل كذلك ارتفاعاً بـ 6٪ تبعاً لازدياد المنح الخصوصية بالنسبة لبعض القطاعات. وعلى هذا الأساس، بلغ الضغط الجبائي مستوى 23,2٪ من إجمالي الناتج المحلي.

(بملايين الدينار ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 2-9 : موارد الميزانية

المسمى	التغيرات بـ %		2022	2021	2020
	2022 2021	2021 2020			
المقايض الجبائية	15,4	12	35.091	30.404,8	27.147,1
- الأداءات المباشرة	14,9	5,1	14.570,2	12.680,6	12.068,2
* الضريبة على الدخل	10,3	6,0	10.458,7	9.484,6	8.945,2
* الضريبة على الشركات	28,6	2,3	4.111,5	3.196	3.123
- الضرائب والأداءات غير المباشرة	15,8	17,5	20.520,8	17.724,2	15.078,9
منها :					
* الأداء على القيمة المضافة	13,8	21,7	9.976,4	8.765	7.200,9
* معلوم الاستهلاك	22,7	10,9	3.930	3.203,2	2.889,1
المقايض غير الجبائية	1,0-	20,7	3.067	3.098,2	2.567,9
منها :					
- مداخيل عبور أنبوب الغاز	13,2	75,3	659	582,2	332,2
- مداخيل المساهمات	8,2	13,5-	873	807,2	933
- التخصيص والهبات ومداخيل الأملاك المصادرة	500,0	0,0	300	50	50
موارد ذاتية وهبات	938,4	94,3-	460	44,3	779,2

المصدر : وزارة المالية

وعرفت المقايض غير الجبائية، التي بلغت 3.098 مليون دينار، ارتفاعاً بـ 20,7٪ بالمقارنة مع العام السابق. ويتضمن هذا المبلغ بالخصوص المداخيل النفطية وقدرها 593 مليون دينار وأتاوة أنبوب الغاز أي 582 مليون دينار ومداخيل مساهمات الدولة أي 807 مليون دينار.

وفي جانب آخر، تمت تعبئة مبلغ بـ 44,3 مليون دينار بعنوان الهبات.

وبالنسبة لسنة 2022، تم إنجاز توقعات الموارد الذاتية على أساس ما يلي :

- استمرار الإصلاح الضريبي الهادف إلى تبسيط النظام الجبائي وتخفيف الضغط الجبائي وتحقيق العدالة الجبائية ؛

- تعبئة الموارد الذاتية للدولة، من خلال دعم جهود الاستخلاص الآني أو القابل للتحويل، مع الأخذ بعين الاعتبار لوضعية الشركات المتضررة من جائحة كوفيد - 19 :

- الترفيع في سعر التبيع ؛
- تعبئة 300 مليون دينار بعنوان مداخل الأملاك المصادرة مقابل 50 مليون دينار ؛
- مبلغ متوقع قدره 460 مليون دينار في سنة 2022 بعنوان الهبات.

2-1-6-2 موارد الخزينة

ارتفعت موارد الخزينة بـ 16,2٪ لتبلغ 21.307 مليون دينار (منها مبلغ قدره 11.097 مليون دينار تم استخدامه لتسديد أصل الدين ومن هذا المنطلق، بلغت القروض الصافية 10.211 مليون دينار)، تبعا لاحتداد الضغوط المسطرة على المالية العمومية نتيجة استمرار توسع الفجوة بين الموارد الذاتية للميزانية والنفقات وهو ما أدى إلى ازدياد ملحوظ للحاجيات من التمويل. وواصل لجوء الدولة إلى التدابير مساره التصاعدي، حيث يتوزع مبلغه ما بين :

1-2-1-6-2 موارد الاقتراض

انخفضت موارد الاقتراض المعبأة والمدرجة بالميزانية خلال هذه السنة بـ 1.769 مليون دينار لتبلغ 14.128 مليون دينار مقابل 15.897 مليون دينار في سنة 2020. ويتكون مبلغ القروض المعبأة في سنة 2021 بواقع 52,1٪ من القروض الداخلية و47,9٪ من القروض الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن تونس لا تزال تشهد صعوبات في مجال تعبئة الموارد الخارجية، لاسيما تلك التي يتعين تعبئتها في الأسواق المالية الدولية وذلك من جهة نتيجة تدهور التقييم السيادي ومن جهة أخرى جراء المخاوف بشأن قدرة تونس على مواصلة مسار الإصلاحات المتعلقة أساسا بتطهير الميزانية وإعادة هيكلة القطاع العمومي.

وللإشارة، فإنه تم تأمين تعبئة موارد اقتراض داخلية بالأساس من خلال إصدار رفاع خزينة قابلة للتنظير والتي مثلت 51,7٪ من الحجم الجملي لهذه الموارد.

2-2-1-6-2 موارد الخزينة الأخرى

بلغت موارد الخزينة الأخرى 7.179 مليون دينار مقابل 2.447 مليون دينار فحسب خلال نفس الفترة من سنة 2020، علما وأن المبلغ الأول يشمل حجما قدره 3.011 مليون دينار بعنوان رفاع الخزينة قصيرة الأجل.

جدول عدد 2-10 : موارد الخزينة

(بملايين الديناري ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2020	2021	2022	التغيرات بـ %	
				2021 2020	2022 2021
- الاقتراض الداخلي	11.126,4	6.768,4	7.331,0	39,2-	8,3
• رفاع الخزينة لـ 52 أسبوعا	2.440,7	194,4	800	92,0-	311,5
• رفاع الخزينة القابلة للتنظير	3.261,1	3.498,1	3.650	7,3-	4,3
القروض الوطني	-	1.806,1	1.400	-	22,5-
• قروض أخرى	5.424,6	1.269,8	1.481	76,6-	16,6
- الاقتراض الخارجي	4.770,5	7.359,7	12.651,8	54,3	71,9
• سحبوات على القروض لفائدة الميزانية	3.801,5	5.669,7	11.507,8	49,1	103,0
• قروض خارجية موظفة	849	1.548,3	1.044	82,4	32,6-
• قروض خارجية معاد إقراضها للمؤسسات العمومية	120	141,7	100	18,1	29,4-
مجموع موارد الاقتراض	15.896,9	14.128,1	19.982,8	11,1-	41,4
استخلاص أصل القروض	159	218	150	37,1	31,2-
موارد أخرى للخزينة	2.288	6.961	1.460-	204,2	121,0-
مجموع الموارد الأخرى للخزينة	2.447	7.179	1.310-	193,4	118,2-
المجموع	18.343,9	21.307,1	18.672,8	16,2	12,4-

المصدر : وزارة المالية

2-6-2 نفقات ميزانية الدولة

سجلت نفقات ميزانية الدولة في سنة 2021 ارتفاعا بـ 5,7٪ مقابل 14,3٪ قبل سنة لتبلغ 43.242 مليون دينار أو 33,1٪ من إجمالي الناتج المحلي. ويعود هذا التطور بالأساس إلى الزيادة الملحوظة لنفقات الدعم وخاصة بالنسبة للمحروقات (3.327 مليون دينار في سنة 2021 مقابل 1.470 مليون دينار قبل سنة).

وفي جانب آخر، لا يزال هيكل نفقات الدولة مثقلا بأعباء التأجير في القطاع العمومي، بما يحول دون ترك هامش كاف لنفقات الاستثمار بصفتها محركا يدفع الاستثمار الخاص ويمكن من تحفيز النمو.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه من المنتظر أن تعاني المالية العمومية من ارتفاع الأسعار الدولية للنفط. وبالفعل، من شأن تصاعد أسعار النفط أن يفضي إلى نفقات إضافية بعنوان دعم المحروقات (ذلك أن ارتفاع سعر برميل النفط بدولار واحد يؤدي إلى نفقات إضافية قدرها 137 مليون دينار) وأن يهدد استدامة الدين العمومي ويزيد من تداين القطاع العمومي لدى النظام المصرفي.

ومن شأن استمرار هذا الوضع أن يؤثر بالخصوص على قدرة النظام المصرفي على تمويل المتعاملين الاقتصاديين.

جدول عدد 2-11 : النفقات دون اعتبار خدمة الدين					
(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)					
المسمى	2020	2021	2022	التغيرات بـ %	
				2021 2020	2022 2021
نفقات التسيير	19.203	20.182,2	21.573,3	5,1	6,9
نفقات التصرف	2.357	1.966,6	1.987,1	16,6-	1,0
نفقات التدخلات	11.223	12.582,5	14.267,3	12,1	13,4
منها : الدعم	4.486	6.031	7.262	34,4	20,4
- المواد الأساسية	2.416	2.200	3.771	8,9-	71,4
- المحروقات	1.470	3.327	2.891	126,3	13,1-
- النقل	600	504	600	16,0-	19,0
نفقات الاستثمار	4.186	4.513,1	4.183,2	7,8	7,3-
نفقات العمليات المالية	189	302,6	130,9	60,1	56,7-
أعباء التمويل	3.736,2	3.694,8	4.326	1,1-	17,1
نفقات طارئة وغير موزعة	-	-	698,1	-	-
مجموع أعباء الميزانية	40.894,2	43.241,8	47.165,9	5,7	9,1

المصدر : وزارة المالية

وارتفعت كتلة الأجور المتعلقة بالإدارة بنسبة 5,1٪ في سنة 2021 لتبلغ 20.182 مليون دينار، أي 15,4٪ من إجمالي الناتج المحلي حيث أن هذا المستوى يظل عاليا ولا يمكن من توجيه النفقات نحو الاستثمار وتقليص التداين.

أما بالنسبة لنفقات التصرف، فقد سجلت تقلصا بـ 16,6٪ أو 390 مليون دينار قياسا بنتائج سنة 2020. وعرف القسم المتعلق بنفقات التدخلات زيادة بـ 12,1٪ أو 1.360 مليون دينار. وتتوزع هذه النفقات بواقع 6.552 مليون دينار بعنوان التدخلات دون اعتبار الدعم والتي تتعلق خاصة بمساندة العائلات ذات الدخل المحدود والمنح والقروض الجامعية والتدخلات ذات طابع استثماري (3.900 مليون دينار). ويتعلق المبلغ المتبقي أي 6.031 مليون دينار بنفقات الدعم التي واصلت الازدياد بنسق متدعم، لاسيما بالنسبة للمحروقات نتيجة بالأساس لارتفاع معدل سعر برميل النفط في السوق الدولية والذي بلغ معدلا قدره 70,7 دولار للبرميل الواحد مقابل فرضية لمعدل السعر نص عليها قانون المالية الأولي بـ 45 دولار للبرميل والتي لم يتم تعويضها من خلال تعديلات الأسعار في محطات التوزيع.

ومن جانبها، تراجعت النفقات بعنوان دعم المواد الأساسية والنقل بـ 8,9٪ و 16٪ على التوالي. وفيما يتعلق بنفقات الاستثمار والعمليات المالية، فقد ازدادت بـ 10,1٪ أو 441 مليون دينار بالمقارنة مع سنة 2020.

وقد تم تسجيل توفير بـ 41 مليون دينار في سنة 2021 بعنوان نفقات التمويل (الفوائد) كما تمت عنونتها في القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019.

وبخصوص سنة 2022 وعلى الرغم من صعوبة صياغة توقعات بالنظر إلى الشكوك الكبرى التي يفرضها النزاع بين روسيا وأوكرانيا، فمن المحتمل جدًا أن المبلغ المتوقع لنفقات التجهيز لن يكون من الممكن تحقيقه بما أن تصاعد أسعار برنت وأسعار المواد الأساسية المسجل تبعاً لهذا النزاع سيمثل عبئاً إضافياً لميزانية الدولة. وعلى هذا الأساس، ستتم مراجعة المبلغ المخصص لدعم المحروقات والمواد الأساسية نحو الارتفاع وهو ما سينجم عنه تسليط أثر مزاحمة على نفقات الاستثمار.

1-2-6-2 الدين العمومي

بلغت النفقات المرصودة بعنوان تسديد الدين، أصلاً وفوائد، 14.792 مليون دينار خلال سنة 2021 أي بزيادة بـ 32,8٪. واتسم هذا التطور بارتفاع تسديدات الدين، سواء الداخلي (7.117 مليون دينار مقابل 5.271 مليون دينار قبل سنة) أو الخارجي (7.675 مليون دينار مقابل 5.864 مليون دينار).

جدول عدد 12-2 : خدمة الدين (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2020	2021	2022	التغيرات بـ %	
				2021 2020	2022 2021
الدين الداخلي	5.270,5	7.116,7	8.264,0	35,0	16,1
الأصل	3.107,9	4.952,3	5.552,0	59,3	12,1
الفوائد	2.162,6	2.164,4	2.712,0	0,1	25,3
الدين الخارجي	5.864,0	7.674,8	6.087,0	30,9	20,7-
الأصل	4.290,4	6.144,4	4.473,0	43,2	27,2-
الفوائد	1.573,6	1.530,4	1.614,0	2,7-	5,5
المجموع	11.134,5	14.791,5	14.351,0	32,8	3,0-
الأصل	7.398,3	11.096,7	10.025,0	50,0	9,7-
الفوائد	3.736,2	3.694,8	4.326,0	1,1-	17,1

المصدر : وزارة المالية

وبالنسبة لسنة 2022، من المنتظر أن تعرف خدمة الدين انخفاضاً بـ 3,0٪ لتبلغ 14.351 مليون دينار نتيجة تراجع النفقات المرتبطة بالدين الخارجي بـ 20,7٪ مقابل تواصل ارتفاع الدفعات المرصودة للدين الداخلي. وتجدر الإشارة إلى أنه في سياق أزمة كوفيد - 19، تم رصد نفقات إضافية من قبل الدولة لمجابهة هذه الجائحة :

- ✓ ارتفاع نفقات صندوق دعم الصحة العمومية (55 مليون دينار) ليبلغ مجموعاً قدره 100 مليون دينار مقابل 45 مليون دينار مدرجة صلب قانون المالية لسنة 2021.
- ✓ مساعدات استثنائية للعائلات المعوزة وذات الدخل المحدود قدرها 300 دينار لفائدة 900 ألف عائلة (270 مليون دينار)، تم تمويلها بواسطة قرض من البنك الدولي.
- ✓ نفقات لمجابهة كوفيد - 19 (شراء معدات للحماية الفردية واقتناء التلقيح وبرنامج الوقاية الخصوصي وتمويل مؤسسات الصحة واقتناء اختبارات الفحوص التشخيصية والأدوية والمعدات الطبية واقتناء الأوكسيجين الطبي ونفقات أخرى) وذلك بمبلغ جملي قدره 643 مليون دينار.

2-6-3 تمويل عجز الميزانية وتطور قائم الدين العمومي

أمام الوضع الاقتصادي الصعب مع تقلص هامش الميزانية بشكل حاد وعدم التوصل إلى وفاق بشأن الإصلاحات، بلغ العجز الأولي دون اعتبار التخصيص والهبات 6.094 مليون دينار أو 4,7٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل حوالي 7.493 مليون دينار أو 6,3٪ قبل سنة. وباحتساب فوائد الدين، بلغ عجز الميزانية دون اعتبار التخصيص والهبات 9.789 مليون دينار أو 7,5٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 9,4٪ في العام السابق.

وبهدف تغطية هذا العجز وفي ظل سياق متسم بصعوبات النفاذ للسوق المالية الدولية نظرا بالخصوص لتصاعد تكاليف شروط التداين في هذه السوق والتي أصبحت تقييدية جراء تدهور التقييم السيادي للبلاد، وقع اللجوء بشكل مكثف إلى التداين الداخلي. وبالفعل، تمحور عمل السلطات العمومية حول خطة تمويل تم تأمينها بواقع 86,6٪ بقروض ذات مصدر داخلي وبنسبة 1٪ بمدخيل الخوصصة والهبات والأموال المصادرة وبـ 12,4٪ بقروض خارجية.

وبالنسبة لسنة 2022، تم تقدير عجز الميزانية بـ 9.308 مليون أو 6,7٪ من إجمالي الناتج المحلي وهي نسبة تظل عالية رغم تسجيلها لانخفاض طفيف بالمقارنة مع العام السابق.

جدول عدد 2-13 : تمويل عجز الميزانية (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2020	2021	2022	التغيرات بـ %	
	2020	2021	2022	2021 2020	2022 2021
التمويل الداخلي الصافي	9.920,0	8.479,2	369,2	14,5	95,6
قروض داخلية (+)	11.126,3	6.768,4	7.331,0	-39,2	8,3
تسديدات (-)	3.652,9-	5.468,3-	5.652-	49,7	3,4
موارد الخزينة (+)	2.446,6	7.179,1	1.309,8-	193,4	81,8-
التمويل الخارجي الصافي	480.1	1.215,3	8.178,8	153.1	573
قروض خارجية (+)	4.770,5	7.359,7	12.651,8	54,3	71,9
تسديدات (-)	4.290,4-	6.144,4-	4.473,0-	43,2	27,1-
تخصيص وهبات ومدخيل الأملاك المصادرة	829,2	94,3	760,0	-88,6	705,9

المصدر : وزارة المالية

وواصلت نسبة التداين العمومي مسارها التصاعدي حيث ازدادت بـ 1,5 نقطة مائوية لتبلغ 79,2٪ مقابل 77,8٪ في سنة 2020. ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى اللجوء المكثف بشكل متزايد للتداين قصد تمويل ميزانية الدولة.

ويتكون هذا المبلغ بواقع 60,6٪ من الدين الخارجي. وحسب المقرضين، تأتي هذا الدين بنسبة 24,7٪ من السوق المالية الدولية وبـ 57,6٪ من التعاون متعدد الأطراف وبـ 17,7٪ من التعاون الثنائي. وحسب

العملات الأجنبية، لا يزال قائم الدين متسما بغلبة الأورو (60,3٪) يليه الدولار الأمريكي (22,1٪)، ثم اليان الياباني (10,2٪).

جدول عدد 14-2 : قائم الدين العمومي

(بملايين الديناتير ما عدا إشارة معايرة)

المسمى	2020		2021		2022	
	بملايين الديناتير	ب٪ من المجموع	بملايين الديناتير	ب٪ من المجموع	بملايين الديناتير	ب٪ من المجموع
الدين الداخلي	31.753,8	34,1	40.819,2	39,4	41.184,0	36,1
ب.٪ من إجمالي الناتج المحلي	26,5		31,2		29,8	
الدين الخارجي	61.286,5	65,9	62.860,2	60,6	72.958,0	63,9
ب.٪ من إجمالي الناتج المحلي	51,3		48,0		52,8	
المجموع	93.040	100	103.679,4	100	114.142,0	100
ب.٪ من إجمالي الناتج المحلي	77,8		79,2		82,6	

المصدر : وزارة المالية

وبالنسبة لسنة 2022، تشير التوقعات إلى نسبة تداين عمومي قدرها 82,6٪ من إجمالي الناتج المحلي وهو مستوى في ارتفاع بـ 3,4 نقاط مائوية وذلك على الرغم من الانخفاض المنتظر لعجز الميزانية بالنسبة لهذه السنة.

7-2. التداين الكلي

ارتفع التداين الكلي للبلاد التونسية في سنة 2021 بنسق أقل حدة بشكل طفيف من ذلك المسجل في سنة 2020، أي 6,9٪ و 7,4٪ على التوالي وذلك نتيجة تباطؤ قائم الدين الخارجي (0,8٪ مقابل 4,6٪)، في حين تسارع التداين الداخلي بعض الشيء (10,6٪ مقابل 9,1٪).

جدول عدد 2-15 : تطور التداين الكلي

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات (ب. %)			2021	2020	2019	المسمى
2021 2020	2020 2019	2019 2018				
10,6	9,1	7,8	141.633	128.105	117.471	التداين الداخلي
28,7	17,8	12,4	41.157	31.990	27.147	- الدولة
4,5	6,4	6,5	100.476	96.115	90.324	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
10,0	8,5	8,0	136.112	123.749	114.010	■ من الجهاز المالي
28,8	16,7	14,7	35.881	27.863	23.868	- الدولة
4,5	6,4	6,4	100.231	95.886	90.142	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
26,8	25,9	0,4	5.521	4.356	3.461	■ من أسواق رؤوس الأموال
27,9	25,9	2,1-	5.276	4.127	3.279	- الدولة
6,9	26,0	89,8	245	229	182	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
300,0	78,6-	6,7-	12	3	14	* السوق النقدية
-	-	-	0	0	0	- الدولة
300,0	78,6-	6,7-	12	3	14	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
26,6	26,3	0,5	5.509	4.353	3.447	* السوق الرقاعية
27,9	25,9	2,1-	5.276	4.127	3.279	- الدولة
3,0	34,7	107,7	233	226	168	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
0,8	4,6	4,4-	76.324	75.723	72.389	التداين الخارجي
2,6	4,6	2,8-	62.860	61.291	58.606	- الدولة *
6,7-	4,7	10,7-	13.464	14.432	13.783	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية
6,9	7,4	2,8	217.957	203.828	189.860	التداين الكلي
11,5	8,8	1,6	104.017	93.281	85.753	- الدولة **
3,1	6,2	3,8	113.940	110.547	104.107	- العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية

المصادر : البنك المركزي التونسي وهيئة السوق المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

(*) التداين الخارجي للدولة بما في ذلك الاكتتابات في رفاع الخزينة من قبل غير المقيمين.

(**) المخزونات في موفى الفترة بما في ذلك موارد الدولة المودعة في حساباتها لدى البنك المركزي التونسي والمستخدم من قبل الخزينة.

واستعادت، على وجه الخصوص، حصة التداين الداخلي من مجموع التداين مسارا تصاعديا بداية من سنة 2019 لتبلغ 65% في سنة 2021 وذلك بالأساس نتيجة تدهور وضعية المالية العمومية التي تضررت بشدة من تداعيات الأزمة الصحية. وبالفعل، فإن الحاجيات المتزايدة للدولة من التمويل قد تم تلبيتها إلى حد كبير من خلال أدوات الدين الداخلي الذي تسارع قائمه بشكل ملحوظ في سنة 2021 (28,7% مقابل 9,1%). بيد أن لجوء العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية إلى هذا المصدر من التمويل قد عرف تباطؤا (4,5% مقابل 6,4%) وهو ما يعكس بالخصوص صعوبات إنعاش النشاط الاقتصادي.

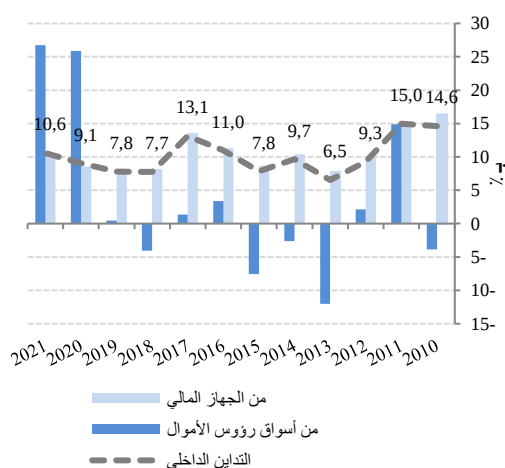
ومن جانبه، حافظ قائم الدين الخارجي على نفس مستواه لسنة 2020 حيث اتسم بقيود النفاذ إلى التمويل الخارجي بالنسبة لأغلب العناصر الاقتصادية لينعكس ذلك من خلال تباطؤ الدين الخارجي للدولة (2,6% مقابل 4,6%) وتراجع ذلك المتعلق بالعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية (-6,7% مقابل 4,7% في سنة 2020).

7-2-1 التداين الداخلي

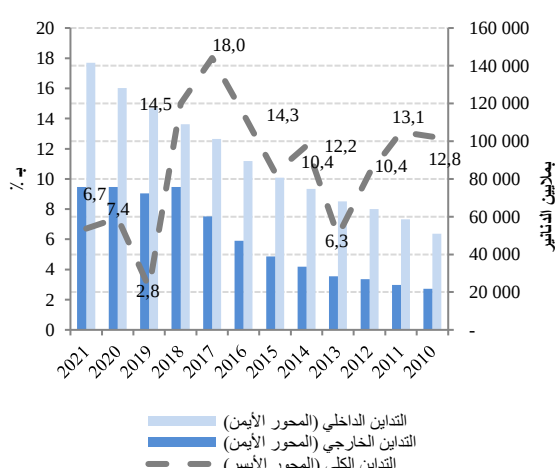
ارتفع التداين الداخلي بـ 10,6% في سنة 2021 (مقابل 9,1% قبل سنة). وقد تدعم هذا المسار بالأساس بفعل التداين الداخلي للدولة، سواء لدى الجهاز المالي (28,8% مقابل 16,7%) أو في أسواق رؤوس الأموال (27,9% مقابل 25,9%) وذلك في إطار مزيد تنويع مصادر التمويل، الناجم بالخصوص عن توسع نفقات الميزانية. وشمل، على وجه الخصوص، اللجوء إلى السوق الرقاعية من خلال إصدار رقاع الخزينة مبلغا قدره 9.512 مليون دينار في موفى سنة 2021 مقابل تسديدات بقيمة 6.751 مليون دينار (9.112 مليون دينار و 5.473 مليون دينار على التوالي في سنة 2020). ومن ناحية أخرى، أبرمت الدولة قرضا مجمعا بلغ 1.269,8 مليون دينار (150 مليون دولار أمريكي و 259,5 مليون أورو) لدى بنوك محلية. وفي جانب مواز، لجأت الدولة لقرض وطني بلغت قيمته 1.806 مليون دينار¹، منها حصة قدرها 85% تم الاكتتاب فيها من قبل وسطاء بالبورصة لفائدة حلفائهم (شركات، أفراد...) و 15% من قبل البنوك. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن 66% من المكتتبين قد اختاروا الأصناف ذات نسبة فائدة قارة مقابل 34% لنسب الفائدة المتغيرة.

أما بالنسبة لتطور التداين الداخلي للعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية، فقد اتسم بالخصوص بتباطؤ القائم لدى الجهاز المالي (4,5% مقابل 6,4% بعنوان سنة 2020) والذي يمثل الحصة الغالبة في هذا الصنف من التداين. وفيما يتعلق بالتداين المبرم لدى أسواق رؤوس الأموال، فلا يزال يشمل مبالغ ضعيفة وخاصة في السوق الرقاعية حيث تم إصدارها أساسا من قبل مؤسسات التمويل الصغير.

رسم بياني عدد 2-3 : تطور التداين الداخلي حسب مصدر التمويل



رسم بياني عدد 2-2 : تطور التداين الكلي حسب صيغة التمويل



¹ نص الأمر الرئاسي عدد 146 لسنة 2021 المؤرخ في 20 أكتوبر 2021، المتمم للأمر الحكومي عدد 418 لسنة 2021 المؤرخ في 8 جوان 2021 والمتعلق بضبط شروط إصدار وتسديد القرض الرقاعي الوطني لسنة 2021، بالنسبة لكل صنف، على إمكانية الاكتتاب كذلك في السندات ذات نسبة فائدة متغيرة.

2-7-2 التدائن الخارجي

ظل التدائن الخارجي في سنة 2021 تقريبا في نفس المستوى المسجل قبل سنة وذلك على الرغم من الاحتياجات المالية المتزايدة للاقتصاد، سواء لسد فجوة تمويل الميزانية أو لإنعاش النشاط الاقتصادي. وبالفعل، شكّل التأخير الحاصل في إبرام اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي وخفض التقييم السيادي للبلاد، عاملين مقيدتين لتعبئة موارد اقتراض خارجية خلال سنة 2021 والتي نص عليها قانون المالية لنفس السنة.

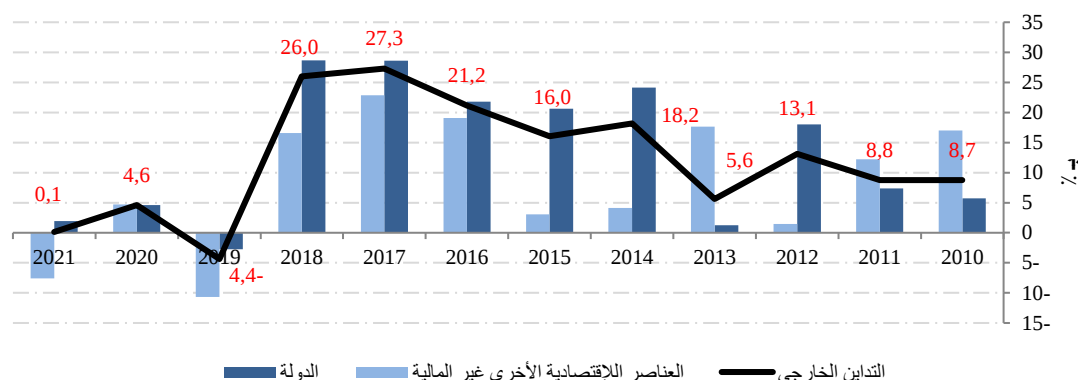
وفيما يتعلق بالتدائن الخارجي متوسط وطويل الأجل للدولة، فإن الزيادة بنسبة 2,6٪ المسجلة في سنة 2021 مقابل 4,6٪ في العام السابق، ترجع إلى تأثير الصرف الإيجابي الناجم عن انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية للتدائن. وكان يمكن لهذا المسار أن يكون أكثر حدة لولا ارتفاع تسديد الدين (+1.849 مليون دينار) في سنة 2021 والذي كان أهم بشكل ملحوظ من ذلك المتعلق بالسحوبات (+515 مليون دينار) ليلبغا 7.556 مليون دينار و6.682 مليون دينار، على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2021، انتفعت تونس بمخصصات خاصة من حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي (523 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) بغرض دعم الميزانية وذلك في إطار تعزيز سيولة الاقتصاد المتضرر من الأزمة الصحية. وفي جانب مواز، تم إبرام قروض خارجية أخرى متوسطة وطويلة الأجل خلال سنة 2021 وذلك بالأساس مع الاتحاد الأوروبي (300 مليون أورو) والحكومة الجزائرية (300 مليون دولار أمريكي) والوكالة الفرنسية للتنمية (100 مليون أورو)¹. ومن ناحية أخرى، اتسمت تسديدات الدين متوسط وطويل الأجل في سنة 2021 بالخصوص بتسديد قرضين رقاعيين تم إصدارهما في السوق المالية الدولية بضمان من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبمبلغ 500 مليون دولار أمريكي لكل واحد منهما وذلك في سنة 2014 بالنسبة للقرض الأول وفي سنة 2016 للثاني. أما قائم رقاع الخزينة التي بحوزة غير المقيمين، فلا يزال ضئيلا للغاية في سنة 2021 قياسا بالحد الأقصى المسموح به بموجب التشريع والمضبوط في مستوى 20٪ من المبلغ الجملي نصف السنوي التقديري للإصدارات.

وبخصوص التدائن الخارجي للعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية، فقد تراجع بـ 6,7٪ بعد الانتعاشة المسجلة في سنة 2020 (+4,7٪). ويعود هذا التطور إلى هبوط حجم السحوبات (800 مليون دينار مقابل 1.925 مليون دينار) المتزامن مع ارتفاع تسديدات الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل (2.520 مليون دينار مقابل 2.055 مليون دينار).

¹ تجدر الإشارة إلى أن تونس قد انتفعت خلال سنة 2021 بقروض خارجية أخرى ومنها :

- أبريل 2021 : قرض بنك الائتمان لإعادة التنمية بقيمة 150 مليون أورو، في إطار برنامج دعم الإصلاحات في القطاع العمومي - المرحلة الأولى.
- جويلية 2021 : قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير (99,1 مليون أورو).
- أوت 2021 : قرض صندوق النقد العربي (81,7 مليون دولار)، في إطار دعم الميزانية.
- ديسمبر 2021 : قرض البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 60 مليون أورو المبرم بتاريخ 16 جويلية 2021 في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والاندماج الاجتماعي.

رسم بياني عدد 2-4 : تطور التداين الخارجي حسب العناصر الاقتصادية



3-7-2 أهم مؤشرات التمويل

انخفضت نسبة التداين الكلي قياسا بإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية في سنة 2021، حيث تراجعت من 170,5٪ إلى 166,5٪ بين سنة وأخرى، تبعا للانخفاض المسجل على مستوى نسبة التداين الخارجي (58,3٪ مقابل 63,4٪)، فيما عرفت نسبة التداين الداخلي زيادة طفيفة (108,2٪ مقابل 107,2٪). وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الانتعاشة الهامة لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية في سنة 2021 قد ساهمت بشكل ملحوظ في تخفيف حدة نسبة التداين.

(بالنسبة المئوية ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 2-16 : تطور أهم مؤشرات التمويل

المستوى	2021	2020	2019
التداين الكلي / إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية	166,5	170,5	154,9
* الدولة	79,5	78,0	70,0
* العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية	87,0	92,5	84,9
التداين الداخلي / إجمالي الناتج المحلي	108,2	107,2	95,8
* الدولة	31,4	26,8	22,1
* العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية	76,8	80,4	73,7
التداين الخارجي / إجمالي الناتج المحلي	58,3	63,4	59,0
* الدولة	48,0	51,3	47,8
* العناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية	10,3	12,1	11,2
التداين الداخلي للدولة / التداين الداخلي	29,1	25,0	23,1
التداين الداخلي للعناصر الاقتصادية الأخرى غير المالية / التداين الداخلي	70,9	75,0	76,9
التداين الخارجي / إجمالي الدخل الوطني المتاح	56,3	61,9	57,8
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (بملايين الدنانير)	130.897	119.526	122.578
إجمالي الدخل الوطني المتاح بالأسعار الجارية (بملايين الدنانير)	135.504	122.281	125.292

الباب الثالث : المدفوعات الخارجية

3-1. ميزان المدفوعات

تطورت المدفوعات الخارجية، للسنة الثانية تبارعا في ظل ظرف اقتصادي وطني ودولي صعب للغاية لا يزال يعاني من تداعيات الأزمة الصحية. وعلى الرغم من هذا السياق المحفوف بالشكوك، تمكن الاقتصاد العالمي خلال سنة 2021 من استعادة مستوى نمو مرموق (+6,1%) ومتسم رغم ذلك بتطورات متباينة وفقا للبلدان وقطاعات النشاط. ومن جهة أخرى، بدأت الضغوط التضخمية في الاحتداد بداية من الربع الأخير من السنة في أغلب الاقتصاديات وذلك نتيجة وضعيات الاختناق الحاصلة في مسار الإنتاج والتزويد في أعقاب الأزمة الصحية وهو ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في عرض العديد من المنتجات الأساسية. وقد تفاقم هذا الوضع بشكل متزايد خلال سنة 2022 تبعا للصراع الروسي الأوكراني مما تسبب في تصاعد الأسعار الدولية لعدد المنتجات الاستراتيجية وخاصة الغذائية والطاقة.

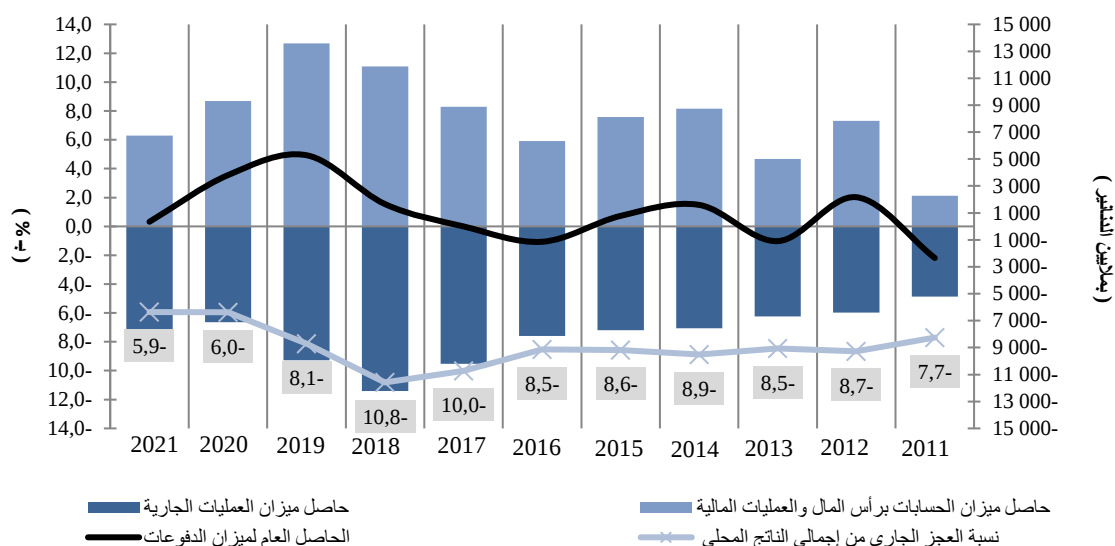
وعلى الصعيد الوطني، عرف النشاط الاقتصادي في سنة 2021 انتعاشة متواضعة مع تحقيق نسبة نمو قدرها 3,1% وذلك بعد الانكماش الحاد المسجل في سنة 2020 (-8,7%). وفي الواقع، كان لهذا التطور تأثير متفاوت على حجم المبادلات الخارجية للسلع والخدمات، التي وإن استعادت بعض الديناميكية فإنها لم تبلغ المستويات المرتفعة.

وأدى على وجه الخصوص تدعم موارد الطاقة بقرابة 30% إلى تقليص عجز الطاقة إلى حد كبير ليبلغ مستوى مستديما وذلك بعد الانزلاقات المسجلة خلال السنوات السابقة. ومن ناحية أخرى، مكن انتعاش الطلب المتأتي من منطقة الأورو من دفع صادرات قطاع الصناعات المعملية إلى مستويات تتجاوز تلك المحققة قبل الأزمة. بيد أن انخفاض إنتاج الزيتون قد أفضى إلى تراجع مبيعات زيت الزيتون والذي خفت حدته بفعل النمو الملحوظ للأسعار الدولية. وعلى صعيد آخر، لم تبدأ المقايض المتأتية من السياحة في التدعم إلا انطلاقا من شهر سبتمبر وهو ما يبشر ببوادر تعافي نشاط القطاع وخاصة في سنة 2022 وذلك بالنظر إلى تخفيف قيود السفر وتحسن نسبة التلقيح ضد كوفيد - 19. وعلاوة على ذلك، سجلت التحويلات المالية للعمال التونسيين بالخارج ارتفاعا استثنائيا لتبلغ ما يزيد عن 7,5 مليار دينار وهو ما أتاح تعويض نسبة كبير من فقدان الأرباح الناجم عن الأداء السيء للقطاع السياحي.

وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي، فقد أدت القيود المفروضة على النفاذ للأسواق المالية الدولية بالتزامن مع الشكوك القائمة حول الأفاق الاقتصادية إلى الحد بشكل كبير من تعبئة الموارد الخارجية في شكل قروض واستثمارات أجنبية مباشرة.

وفي ظل هذا السياق من الشكوك، تم التحكم نسبيا في العجز الجاري بالمقارنة مع المعدل المحقق خلال العقد الماضي (8,6% من إجمالي الناتج المحلي) ليمثل 5,9% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2021 وذلك على الرغم من توسع العجز التجاري (فوب\كاف) بـ 27,1% ليبلغ 16.215 مليون دينار، ذلك أن التدعم الهام لفائض ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية وفائض ميزان الخدمات وإن بدرجة أقل ليرتفع إلى 4.876 مليون دينار و 712 مليون دينار على التوالي، قد مكن من تخفيف الضغوط المسلطة على الحساب الجاري. أما بالنسبة لصافي دخول رؤوس الأموال الخارجية، فقد انخفض بحوالي 2,6 مليار دينار ليتراجع إلى 6,7 مليار دينار تبعا لانخفاض أهم صيغ التمويل.

رسم بياني عدد 1-3 : تطور أهم حواصل المدفوعات الخارجية

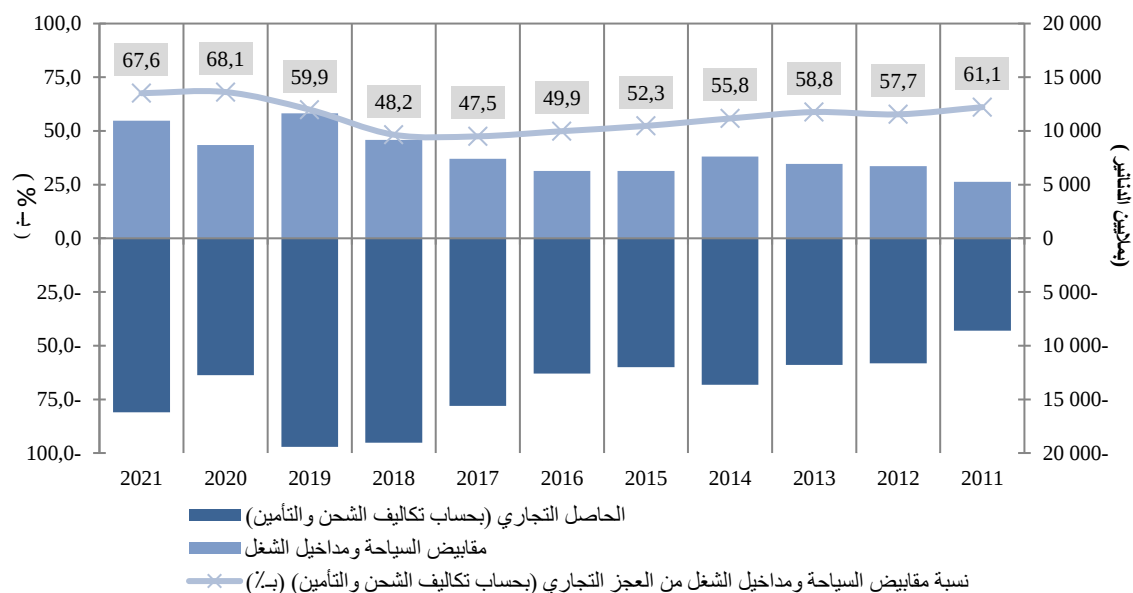


جدول عدد 1-3 : أهم حواصل ميزان المدفوعات الخارجية					
(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)					
المسمى	2017	2018	2019	2020	2021
المدفوعات الجارية	10.215-	12.220-	9.949-	7.125-	7.771-
العجز الجاري/إجمالي الناتج المحلي (ب٪)	10,0-	10,8-	8,1-	6,0-	5,9-
السلع (بدون تكاليف الشحن)	13.186-	16.206-	16.298-	10.144-	13.359-
الخدمات	739	1.897	3.470	59	712
مداخل العوامل والتحويلات الجارية	2.232	2.089	2.879	2.960	4.876
العمليات برأس المال والعمليات المالية	8.880	11.886	13.586	9.314	6.745
العمليات برأس المال	445	340	402	1.027	617
الاستثمارات الأجنبية	1.807	2.509	2.415	1.579	1.396
الاستثمارات الأخرى	6.628	9.037	10.769	6.708	4.732
عمليات التعديل (صافي الدفوعات)	1.333	1.987	1.647	1.618	1.369
الحاصل العام لميزان المدفوعات	2-	1.653	5.284	3.807	343
صافي الموجودات من العملة الأجنبية	12.885	13.974	19.521	23.099	23.313
بحساب أيام التوريد	93	84	111	162	133

1-1-3 الميزان الجاري

أسفر ميزان المدفوعات الجارية خلال سنة 2021 عن عجز بلغ 7.771 مليون دينار، أي 5,9٪ من إجمالي الناتج المحلي (مقابل -7.125 مليون دينار و6٪ على التوالي في العام السابق). وتعزى هذه النتيجة بالأساس إلى استعادة ديناميكية مبادلات السلع والخدمات في سنة 2021 بنسق متدعم وذلك بعد الهبوط الحاد المسجل في سنة 2020 تبعا لتداعيات الأزمة الصحية (+22,5٪ بالنسبة للصادرات و+23٪ للواردات مقابل -20٪ و-20,3٪ على التوالي في سنة 2020). وبالفعل، بلغ العجز التجاري (فوب\فوب) 13.359 مليون دينار في سنة 2021، مسجلا بذلك توسعا بـ 3.215 مليون دينار والذي تم تعويضه بنسبة كبيرة بالتحسن الهام لفائض ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية وفائض الخدمات حيث ارتفعا بين سنة وأخرى من 2.960 مليون دينار و59 مليون دينار على التوالي إلى 4.876 مليون دينار و712 مليون دينار). وعلى هذا الأساس، بلغت نسبة تغطية العجز التجاري (فوب\كاف) بالمقاييس السياحية ومداخل الشغل مستوى 67,6٪ في سنة 2021.

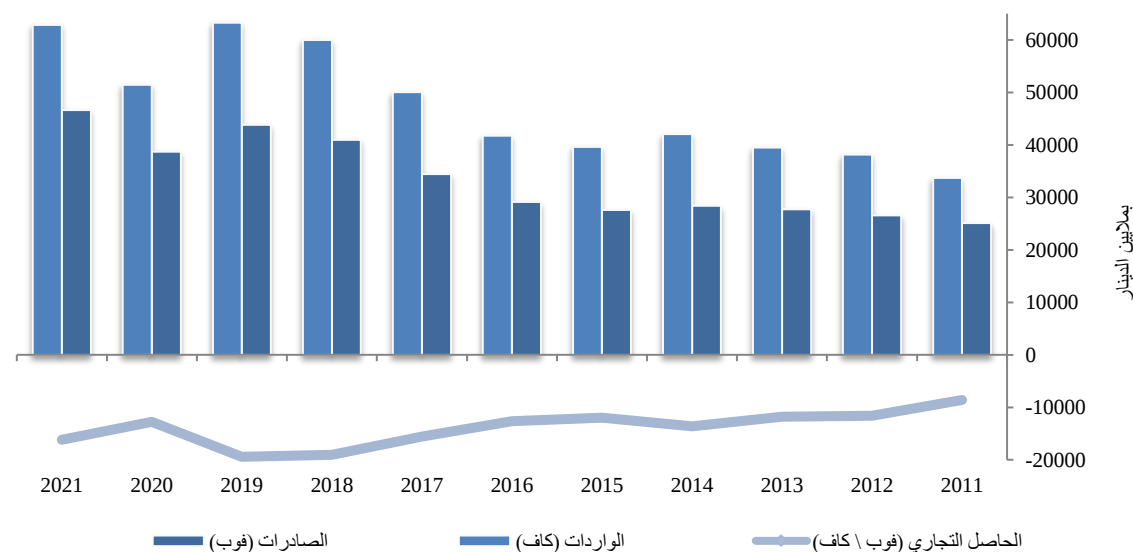
رسم بياني عدد 2-3 : تطور نسبة تغطية العجز التجاري (فوب \ كاف) بالمقايض السياحية وتحويلات التونسيين العاملين بالخارج



1-1-1-3 الميزان التجاري

اتسم الميزان التجاري في سنة 2021 بعجز (فوب \ كاف) بلغ 16,2 مليار دينار، مسجلا بذلك توسعا بـ 3.457 مليون دينار أو 27,1٪ بالمقارنة مع ذلك المسجل في سنة 2020، مقابل تخفيف بـ 3.221 مليون دينار أو 16,6٪ قياسا بسنة 2019. وارتفعت المبادلات التجارية بنسق مماثل، أي +20,5٪ للصادرات و+22,2٪ للواردات وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة التغطية بنقطة مائوية واحدة لتتراجع إلى مستوى 74,2٪.

رسم بياني عدد 3-3 : تطور المبادلات التجارية



جدول عدد 2-3 : أهم مؤشرات التجارة الخارجية					
(بملايين الننانير ما عدا إشارة مغايرة)					
المسمى	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات (فوب)	34.426,6	40.987,4	43.855,4	38.705,9	46.654,2
التغيرات بـ %	18,1	19,1	7,0	11,7-	20,5
الواردات (كاف)	50.021,6	60.010,3	63.291,6	51.463,7	62.869,2
التغيرات بـ %	19,8	20,0	5,5	18,7-	22,2
العجز التجاري (فوب/كاف)	15.595,0	19.022,9	19.436,2	12.757,8	16.215,0
بـ% من إجمالي الناتج المحلي	15,3	16,9	15,8	10,9	12,7
* نسبة التغطية (بـ%)	68,8	68,3	69,3	75,2	74,2
* نسبة الانفتاح (بـ%)	82,8	89,6	87,3	77,0	86,1
* نسبة جهود التصدير (بـ%)	33,7	36,4	35,8	33,1	36,7
* نسبة التغطية (بـ%)	49,0	53,3	51,6	44,0	49,4
* نسبة النفاذ (بـ%)	42,5	45,6	44,5	39,6	43,8

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

واتسم تطور الميزان التجاري خلال سنة 2021 بالخصوص بتدهور ميزان الطاقة الذي ازداد عجزه بين سنة وأخرى من -4.200 مليون دينار إلى -5.219 مليون دينار. بيد أن مستوى هذا العجز يظل أقل بكثير من الذروة المسجلة في سنة 2019، أي ما يزيد عن 7,7 مليار دينار، حيث أن هذا الوضع يعود بالأساس إلى تعزيز موارد الطاقة في سنة 2021 بحوالي 30٪¹. وفي جانب آخر، كان لاختلال ميزان الطاقة أن يكون أكثر حدة لولا تصاعد الأسعار الدولية² لبرميل برنت في سنة 2021. ومن ناحية أخرى، تفاقم عجز الميزان الغذائي بشكل ملحوظ ليبلغ -1.946 مليون دينار (مقابل -859 مليون دينار في سنة 2020) تبعا للأساس للتأثير المتزامن لانخفاض حجم صادرات زيت الزيتون بـ 25,6٪ (-48,7٪ من حيث الحجم و+41٪ للأسعار المحررة بالأورو) وارتفاع مشتريات منتجات الحبوب³ بـ 21,3٪ نتيجة تصاعد الأسعار الدولية.

ويظهر تحليل الصادرات حسب قطاع النشاط انتعاشة بنسق متدعم لمبيعات قطاع الصناعات المعملية (+20,8٪ مقابل -14,5٪ قبل سنة)، تبعا لانتعاشة الطلب المتأتي من منطقة الأورو. وبالفعل، شملت هذه الانتعاشة الملموسة كافة فروع هذا القطاع والمتمثلة في النسيج والملابس والجلود (+14,4٪ مقابل -13,8٪) والصناعات الميكانيكية والكهربائية (+21,9٪ مقابل -14٪) وكذلك الصناعات المعملية الأخرى (+28,5٪ مقابل -17,5٪).

¹ دخول حقلي "نؤارة" و"حلق المنزل" طور الإنتاج وارتفاع هام لحجم أتاؤة الغاز (+85٪).

² ارتفاع قدره 66,5٪ في المعدل لسعر برميل برنت في سنة 2021 بالمقارنة مع سنة 2020.

³ قمح وشعير.

أما بالنسبة لمبيعات الصناعات الاستخراجية، فقد ارتفعت بـ 55,2٪ في سنة 2021 (مقابل -15,5٪ في سنة 2020) وذلك بالتوازي مع تدعيم هذا النشاط من حيث القيمة المضافة بأكثر من 20٪. وارتفعت على وجه الخصوص صادرات قطاع المناجم والفسفاط ومشتقاته بـ 83,2٪ نتيجة التأثير المتطافر لزيادة الكميات (+21٪) ومعدلات الأسعار (+121٪). وتجدر الإشارة إلى أن نشاط هذا القطاع مازال يعاني منذ سنة 2011 وبشدة من الاضطرابات الناجمة عن التوترات الاجتماعية على مستوى مواقع الإنتاج والنقل. وبخصوص مبيعات قطاع الطاقة، فقد ارتفعت بـ 39٪ تبعا لزيادة صادرات النفط الخام (+42,7٪) والمواد البترولية المكررة (+31,1٪).

وفيما يتعلق بمبيعات الفلاحة والصناعات الغذائية، فقد عرفت انخفاضا بـ 3,9٪ تبعا لتقلص صادرات زيت الزيتون التي تمثل المكونة الرئيسية بحصة قدرها 34٪ من المجموع، لتتراجع بالتالي إلى 1,7 مليار دينار في سنة 2021 (مقابل 2,3 مليار دينار في سنة 2020). كما سجلت مبيعات التمور انخفاضا بـ 2٪ لتتراجع إلى 716 مليون دينار.

وبخصوص الواردات، فقد عرفت في سنة 2021 ارتفاعا لكافة مجموعات المواد. وعرفت مشتريات المواد الغذائية، على وجه الخصوص، ارتفاعا (+14,1٪) حيث اتسمت خاصة بزيادة الواردات من الحبوب (+21,3٪) والتي بلغت ذروة قدرها 2,6 مليار دينار. أما بالنسبة لمشتريات المواد الغذائية الأخرى، فقد تدعمت بـ 9,8٪ حيث شمل ذلك بالخصوص الذرة (+44٪) وبدرجة أقل الزيوت النباتية (+4٪)، فيما تقلصت الواردات من السكر بنسبة 41٪.

ومن جانبها، سجلت مشتريات المواد الأولية ونصف المصنعة ارتفاعا ملحوظا (+29,7٪) و+16٪ على التوالي مقابل -14,5٪ و-24,6٪ قبل سنة، تبعا لانتعاشة قطاع الصناعات المعملية. كما عرفت واردات مواد التجهيز انتعاشة هامة (+17٪ مقابل -13,8٪ قبل سنة) والتي شملت بالخصوص مشتريات النسيج والملابس (+14٪) والسيارات السياحية (+48,6٪) وكذلك المواد الصيدلانية (+11,4٪).

أما بالنسبة لواردات مواد الطاقة، فقد ازدادت بـ 29,3٪ لتشمل المواد المكررة والنفط الخام (+43,6٪ و+118٪ على التوالي). وفي المقابل، تراجعت المشتريات من الغاز الطبيعي بـ 30٪ تبعا لزيادة موارد البلاد من الغاز (+35٪)¹.

ويظهر تحليل المبادلات حسب النظام تفاقم للعجز التجاري في إطار النظام العام بـ 5,3 مليار دينار ليرتفع إلى مستوى 29,1 مليار دينار. وازدادت المبادلات التجارية على مستوى هذا النظام بنسق متقارب، أي 22,7٪ للواردات و23,3٪ للصادرات. أما بالنسبة للفائض التجاري في إطار النظام الموجه كليا للتصدير،

¹ بلغ كل من إنتاج حقن نواراة وأتاوة الغاز الطبيعي 593 كيلو طن مكافئ نفط و978 كيلو طن نفط على التوالي في سنة 2021 (مقابل 185 كيلو طن و530 كيلو طن في سنة 2020) وفقا للمعطيات المنشورة من قبل المرصد الوطني للطاقة والمناجم.

المدفوعات الخارجية

فقد تدعم بحوالي 1,9 مليار دينار ليبلغ قرابة 12,9 مليار دينار، حيث اتسم باستعادة ديناميكية المبادلات التجارية (+19,5٪ للصادرات و+21,2٪ للواردات مقابل -14,3٪ و-18,5٪ على التوالي قبل سنة).

(بملايين الننانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 3-3 : تطور المبادلات التجارية خلال سنة 2019

القطاع	المبادلات التجارية	فلاحة وصناعات غذائية	طاقة وزيوت تشحيم	مناجم وفسفاط ومشتقاته	نسيج وملابس وجلود	صناعات ميكانيكية وكهربائية	صناعات أخرى مختلفة	المجموع
	الصادرات بالأسعار الجارية	5.069,4	3.047,0	2.307,3	9.226,5	21.407,9	5.596,1	46.654,2
	التغيرات بـ 1٪	3,9-	39,0	83,2	14,4	21,9	28,5	20,5
	التغيرات بـ 2٪	9,2-	3,5	17,8	9,2	27,0	15,5	13,8
	الواردات بالأسعار الجارية	7.781,8	8.266,2	1461,3	7.141,0	26.161,3	12.057,6	62.869,2
	التغيرات بـ 1٪	12,2	29,3	110,0	15,8	24,4	17,6	22,2
	التغيرات بـ 2٪	8,0-	13,7-	16,8	11,9	13,9	3,8	5,4
	الحاصل التجاري بالأسعار الجارية	2.712,4-	5.219,2-	846,0	2.085,5	4.753,4-	6.461,5-	16.215,0-

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء والبنك المركزي التونسي

¹ التغيرات بالأسعار الجارية

² التغيرات بالأسعار القارة المحتسبة وفقا لمؤشرات الأسعار للسنة الأساس 2015.

وبحساب الأسعار القارة، عرفت المبادلات التجارية ارتفاعا أكثر أهمية للصادرات بالمقارنة مع الواردات (+13,8٪ و+5,4٪ على التوالي). وفيما يتعلق بنسبة أسعار المبادلات، فقد تدهورت بـ 8,6٪ تبعا لارتفاع الأسعار عند التوريد بنسق أكثر حدة بشكل ملحوظ من الأسعار عند التصدير (+15,9٪ و+5,9٪ على التوالي). وقد شمل هذا التطور بالخصوص قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية (-13,2٪) والصناعات الميكانيكية والكهربائية (-12,2٪) وقطاع الطاقة (-10,3٪).

وعلى صعيد آخر، تعرّض تطور قيمة المبادلات التجارية في سنة 2021 إلى الوقع السلبي لتأثير السعر الصافي المقدّر بـ 6.772 مليون دينار والذي تقلصت حدته بتأثير الحجم الصافي المقدّر بـ 3.169 مليون دينار. وبالنسبة لتأثير الصرف الصافي الناجم عن تطور الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية¹، فقد كان ملائما بحوالي 146 مليون دينار.

3-1-1-2 ميزان الخدمات

أسفر ميزان الخدمات في سنة 2021 عن فائض قد تحسن بشكل ملحوظ ليرتفع بين سنة وأخرى من 59 مليون دينار إلى 712 مليون دينار، تبعا لتدعم المقاييض بنسق أكثر تسارعا من النفقات (+33,8٪ و+24٪ على التوالي).

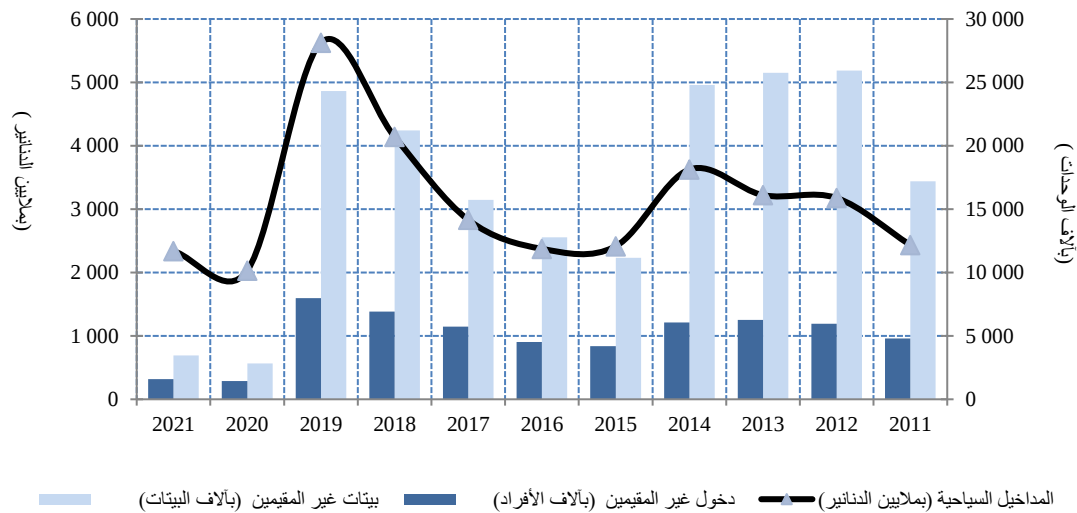
وتدعم على وجه الخصوص فائض ميزان الأسفار، بـ 261 مليون دينار ليبلغ 1.619 مليون دينار في سنة 2021. فعلى صعيد المقاييض، فقد سجلت نموا ملحوظا (+19,5٪) حيث استفادت بالأساس من تدعيم

¹ - 2,7٪ بالنسبة للأورو و+0,5٪ للدولار الأمريكي.

المقايض السياحية (+15,1٪) التي تعد المكونة الرئيسية لتبلغ 2.337 مليون دينار. ودون اعتبار تأثير الصرف، تكون هذه الدفوقات قد ازدادت بـ 12,8٪. وعلى هذا الأساس، استعادت وفود غير المقيمين مسارا تصاعديا (+11,8٪) لتبلغ 1,6 مليون زائر في سنة 2021 حيث شملت بالخصوص الأوروبيين (+42,1٪)، فيما عرفت وفود المغاربة انخفاضاً (-3,7٪). وفي هذا السياق، شهدت بيتات غير المقيمين ازديادا بـ 23,1٪ لتبلغ قرابة 3,5 مليون وحدة في سنة 2021 (+39,8٪ للأوروبيين و-25,2٪ للمغاربة). وفي جانب مواز، شهدت **الدفوقات المحصلة بعنوان العلاج الطبي** ارتفاعا لتبلغ 321 مليون دينار في سنة 2021 (مقابل 209 مليون دينار قبل سنة).

وبالفعل، يعود تعافي المؤشرات السياحية بالخصوص إلى التحسن الملحوظ للوضع الصحي بالأساس خلال الأشهر الأخيرة من السنة تبعا للتقدم المحرز على مستوى حملات التلقيح ضد كوفيد - 19 وتيسير قيود السفر، سواء على الصعيد الوطني أو العالمي.

رسم بياني عدد 3-4 : تطور أهم المؤشرات السياحية



أما بالنسبة **للتنفقات المتعلقة بالأسفار**، فقد سجلت ارتفاعاً بـ 19,9٪ لتبلغ 1.246 مليون دينار في سنة 2021 تبعا بالأساس لنمو النفقات السياحية (+36,2٪) والتي شملت مبلغاً قدره 701 مليون دينار وتلك بعنوان الدراسة والتربصات (+10,4٪) لتبلغ 401 ملايين دينار، فيما لا تزال النفقات بعنوان "الحج والعمرة" تتعلق بمبالغ ضئيلة (10 مليون دينار في سنة 2021 و48 مليون دينار في سنة 2020) نتيجة قيود السفر إلى الأراضي المقدسة المفروضة من قبل السلطات السعودية بسبب الوضع الوبائي.

وبخصوص **ميزان النقل**، فقد عرف عجزه تقلصاً بـ 10,1٪ ليتراجع إلى 1.366 مليون دينار في سنة 2021، تبعا لنمو المقايض بنسق أكثر تسارعا من النفقات (+51٪ و+21,2٪ على التوالي).

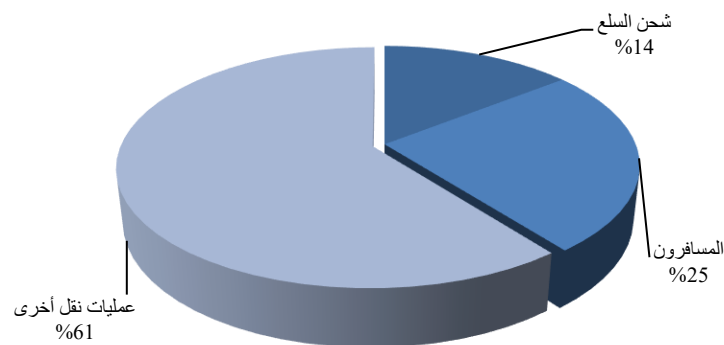
واتسم ازدياد المقايض، التي ارتفعت من 1.593 مليون دينار في سنة 2020 إلى 2.405 مليون دينار في سنة 2021، بانتعاشة كل من النشاط السياحي وأتاوة الغاز. وتدعمت على وجه الخصوص المقايض المتعلقة بتذاكر السفر التي تمثل حوالي ربع مجموع مقايض النقل، بنسبة 38٪ لتبلغ 602 مليون دينار بالتوازي مع ازدياد وفود غير المقيمين. ومن جانبها، سجلت أتاوة الغاز المحصلة من قبل الدولة التونسية بعنوان مرور أنبوبي الغاز العابرين للقارات والرابطين بين الجزائر وإيطاليا، ارتفاعا ملحوظا في سنة 2021 لتبلغ 728 مليون دينار مقابل 317 مليون دينار قبل سنة، تبعا للازدياد الملموس لحجم المبلغ الجزافي الضريبي الراجع للدولة التونسية (+77,3٪).

جدول عدد 4-3 : تطور أتاوة الغاز

السنة	نقدا		عينا		المجموع بملايين الدنانير
	بملايين الدنانير	ب % من المجموع	بملايين الدنانير	ب % من المجموع	
2017	92	21,1	345	78,9	437
2018	76	14,2	459	85,8	535
2019	41	10,7	343	89,3	384
2020	100	31,5	217	68,5	317
2021	162	22,3	566	77,7	728

المصادر : البنك المركزي التونسي والشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية

رسم بياني عدد 5-3 : المداخل بعنوان النقل في سنة 2021



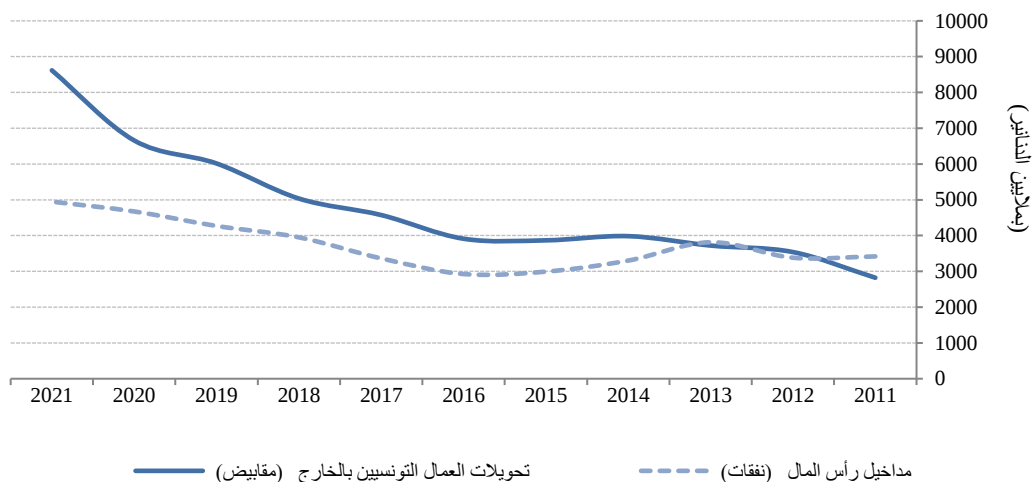
وبالنسبة للنفقات **بعنوان النقل**، فقد ازدادت ب 21,2٪ لتبلغ 3.771 مليون دينار في سنة 2021. ويعود هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع النفقات بعنوان الشحن (+22,2٪) لتبلغ 3.112 مليون دينار وذلك نتيجة النمو المتدعم للواردات (+22,2٪).

أما بخصوص ميزان الخدمات الأخرى، فقد استعاد فائضه في سنة 2021 مسارا تصاعديا ليبلغ 671 مليون دينار (مقابل 388 مليون دينار قبل سنة)، تبعا لازدياد المقايض بنسق أكثر تسارعا من النفقات (+42,8% و+36,1% على التوالي). فمن ناحية المقايض، تجدر الإشارة بالخصوص إلى الازدياد الملحوظ لتلك المتعلقة بالأشغال الكبرى والخدمات الفنية والخدمات المعلوماتية والمعلومات والتي بلغت 921 مليون دينار و572 مليون دينار على التوالي في سنة 2021 (مقابل 537 مليون دينار و308 مليون دينار على التوالي قبل سنة). وبخصوص نمو النفقات، فيعود بالأساس إلى تدعيم تلك المرصودة في إطار الخدمات المتعلقة بمنح وتعويضات التأمين (+60,5%) لتبلغ 696 مليون دينار وبالأشغال الكبرى والخدمات الفنية (+28,7%) لتبلغ 668 مليون دينار في سنة 2021 وذلك أساسا نتيجة المستوى المحدود للاستثمارات وخاصة العمومية المنجزة من قبل متعاملين أجانب.

3-1-1-3 ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية

تدعم فائض ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية بشكل ملحوظ ليبلغ 4.876 مليون دينار في سنة 2021 مقابل 2.960 مليون دينار قبل سنة، حيث يعزى هذا التطور إلى ازدياد المقايض بنسق أهم بكثير من النفقات (+28,8% و+6,5% على التوالي).

رسم بياني عدد 3-6 : تطور أهم بنود ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية



وبالفعل، تدعت مداخل الشغل بشكل ملحوظ (+29,4%) لتبلغ 8.618 مليون دينار في سنة 2021 وتمثل بالتالي 6,6% من إجمالي الناتج المحلي. ويعود هذا التطور إلى ارتفاع التحويلات المالية والإسهامات العينية، على حدّ السواء. وواصلت الدفوعات نقدا، التي تمثل 87,5% من مجموع مداخل الشغل، النمو بنسق متدعم (+28,4%) لتبلغ 7.542 مليون دينار في سنة 2021. ودون اعتبار تأثير الصرف، فإن هذه

الدفوعات تكون قد ارتفعت بـ 25,9٪. وبالنسبة للإسهامات العينية وبعد الانخفاض المسجل في سنة 2020 (-7,1٪)، فقد استعادت نسقا متسارعا (+37,5٪) لتبلغ 1.076 مليون دينار.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن تدعم تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج خلال السنتين الأخيرتين يعكس في الواقع تماسكا جيدا يدل على المدّ التضامني الذي أبدته الجالية التونسية تجاه بلدها، على الرغم من التداعيات الاقتصادية الواسعة النطاق للأزمة الصحية "كوفيد - 19".

ومن ناحية أخرى، عرف عدد التونسيين المقيمين بالخارج مزيدا من التدعم في موفى سنة 2021 ليفوق 1,7 مليون شخص، 86٪ منهم يقيمون في أوروبا و 10٪ في البلدان العربية¹.

جدول عدد 3-5 : مداخيل الشغل حسب صيغة التحويل

السنوات	المجموع		تحويلات نقدية		تحويلات عينية	
	بملايين الدنانير	التغيرات بـ %	بملايين الدنانير	بـ % من المجموع	بملايين الدنانير	بـ % من المجموع
2017	4.574	16,9	3.593	78,6	981	21,4
2018	5.035	10,1	4.121	81,8	914	18,2
2019	6.015	19,5	5.173	86,0	842	14,0
2020	6.658	10,7	5.876	88,3	782	11,7
2021	8.618	29,4	7.542	87,5	1.076	12,5

وفيما يتعلق بالمقايض بعنوان **التحويلات الجارية**، فقد ارتفعت بـ 41,8٪ لتبلغ 1.111 مليون دينار في سنة 2021. ويعزى هذا التطور إلى الانتعاشة المتزامنة للتحويلات لفائدة القطاعين العمومي والخاص والتي بلغت 604 مليون دينار و 507 مليون دينار، على التوالي.

وعلى صعيد **النفقات**، عرفت التحويلات بعنوان **مداخيل رأس المال الأجنبي** ارتفاعا بـ 5,9٪ لتبلغ 4.948 مليون دينار في سنة 2021، نتيجة بالأساس لازدياد النفقات المرصودة بعنوان مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيما سجلت فوائد الدين متوسط وطويل الأجل انخفاضا طفيفا.

وارتفعت **مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، التي تمثل 58٪ من النفقات الجمالية بعنوان مداخيل رأس المال بنسبة 14,7٪ لتبلغ 2.846 مليون دينار في سنة 2021 منها 1.418 مليون دينار تم تحقيقها من قبل الشركات النفطية و 1.428 مليون دينار أنجزتها قطاعات الاقتصاد الأخرى.

¹ المصدر : وزارة الشؤون الخارجية.

وفي المقابل، عرفت النفقات المرصودة لتسديد فوائد الدين متوسط وطويل الأجل انخفاضا (-4,4%) لتتراجع إلى 1.766 مليون دينار. وبلغت تلك المنجزة من قبل الإدارة والسلطة النقدية 1.425 مليون دينار. وشمل المبلغ المتبقي، أي 341 مليون دينار تسديدات المؤسسات.

2-1-3 ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية

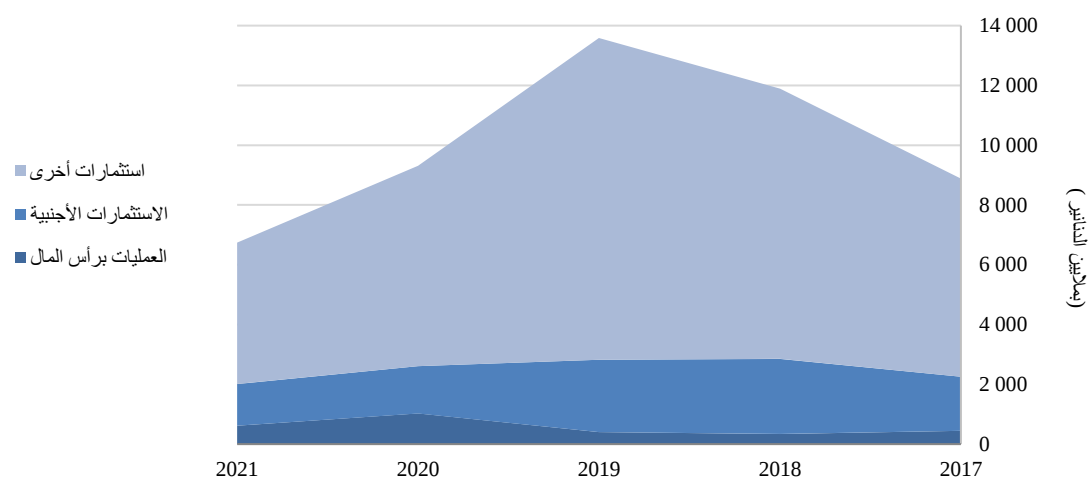
تقلص فائض ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية بـ 2.569 مليون دينار في سنة 2021 ليتراجع إلى 6.745 مليون دينار. واتسم هذا التطور بالانخفاض الحاد لأهم أصناف التمويل الخارجي.

جدول عدد 6-3 : تطور أهم حواصل ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية (بملايين الدنانير)

المسمى	2017	2018	2019	2020	2021
عمليات برأس المال	445	340	402	1.027	617
استثمارات أجنبية (استثمارات أجنبية مباشرة + استثمارات في محافظ السندات)	1.807	2.509	2.415	1.579	1.396
استثمارات أخرى ¹	6.628	9.037	10.769	6.708	4.732
حاصل العمليات برأس المال والعمليات المالية	8.880	11.886	13.586	9.314	6.745

¹ المقصود بذلك العمليات المالية المتعلقة بأموال القروض والاقتراضات متوسطة وطويلة الأجل وبالإيداعات طويلة الأجل لدى البنك المركزي التونسي وبالموجودات والتعهدات قصيرة الأجل وكذلك بمخصصات حقوق السحب الخاصة.

رسم بياني عدد 7-3 : تطور الدفوعات الصافية لرؤوس الأموال الخارجية حسب صنف التمويل



وفيما يتعلق بميزان العمليات برأس المال، فقد تقلص فائضه بشكل ملحوظ تبعا لانخفاض المساعدات المالية في شكل هبات والتي لم تبلغ سوى 645 مليون دينار، تم منح الجزء الأهم منها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية وألمانيا.

أما بالنسبة لفائض ميزان الاستثمارات الأجنبية، فقد عرف انخفاضا ليبلغ 1.396 مليون دينار في سنة 2021 (مقابل 1.579 مليون دينار في العام السابق)، تبعا بالأساس لشبه ركود الدفوعات المحصلة بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيما شهدت النفقات ارتفاعا.

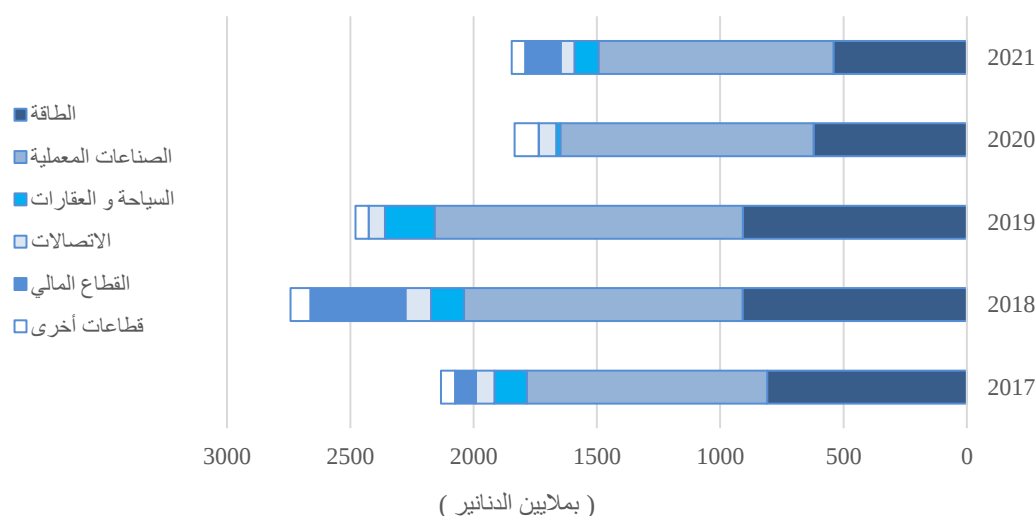
جدول عدد 3-7 : المقابيض بعنوان الاستثمارات الأجنبية (التعهدات)					
(بملايين الدنانير)					
2021	2020	2019	2018	2017	القطاع
541	621	909	910	810	الطاقة
953	1.027	1.249	1.129	975	الصناعات المعملية
97	17	202	134	130	السياحة والعقارات
56	71	66	103	76	الاتصالات
144	1	0	386	84	القطاع المالي
54	97	53	80	57	قطاعات أخرى
1.845	1.834	2.479	2.742	2.132	الاستثمارات الأجنبية المباشرة
31	52	169	124	116	الاستثمارات في محافظ السندات
1.876	1.886	2.648	2.866	2.248	المجموع

وبالفعل، حافظت دفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة تونس تقريبا على نفس المستوى المسجل في سنة 2020 لتبلغ 1.845 مليون دينار، أي ما يمثل 15,3٪ من مجموع التمويلات الخارجية متوسطة وطويلة الأجل و 1,4٪ من إجمالي الناتج المحلي (مقابل 16,5٪ و 1,5٪ على التوالي في سنة 2020 و 41,7٪ و 3,3٪ في سنة 2010).

وفي جانب آخر، مكنت دفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دون اعتبار الطاقة، من إنجاز 502 عملية استثمار (إنشاء وتوسعة) بقيمة جمالية قدرها 1.304 مليون دينار وهو ما أتاح إحداث 11.298 موطن شغل جديد. ويتعلق الأمر بـ 81 مشروع إنشاء بقيمة 82 مليون دينار و 421 مشروع توسعة بقيمة 1.222 مليون دينار.

ويبين التوزيع الجغرافي للدفوعات المحصلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون اعتبار الطاقة حسب المناطق، أن الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى بحصة بقرابة 69٪ من المجموع، تليه البلدان العربية بحصة قدرها 14٪.

رسم بياني عدد 3-8 : تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط



ويظهر تحليل التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات الأجنبية المحصلة في سنة 2021 حسب القطاعات المستفيدة، انخفاض تلك المنجزة في قطاعي الطاقة والصناعات المعملية. بيد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لقطاع السياحة والعقارات والقطاع المالي قد سجلت ارتفاعا ملحوظا.

وعرفت الدفوعات لفائدة قطاع الطاقة انخفاضا بـ 12,9٪ في سنة 2021 لتتراجع إلى 541 مليون دينار، أي 29,3٪ من مجموع هذه الاستثمارات، حيث شملت الاستثمار في مجال التطوير وبدرجة أقل في إطار أعمال الاستكشاف. وفي جانب آخر، بلغ العدد الجملي للتراخيص السارية المفعول 19 رخصة في سنة 2021 منها 12 للبحث و 7 للاستكشاف.

كما انخفضت دفوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لفائدة قطاع الصناعات المعملية بـ 7,2٪ لتتراجع إلى 953 مليون دينار في سنة 2021، أي ما يزيد عن نصف هذه الاستثمارات. وتتنوع الدفوعات المذكورة بين 381 مشروع توسعة و 62 مشروع إنشاء وذلك بقيمة 873 مليون دينار و 80 مليون دينار على التوالي. وحسب الفروع، ارتفعت الدفوعات لفائدة الصناعات الكهربائية والإلكترونية وتلك لفائدة الصناعات الميكانيكية والمعدنية والتعدينية بـ 20,4٪ و 4,4٪ على التوالي لتبلغ 492 مليون دينار¹ و 171 مليون دينار في سنة 2021.

وفي المقابل، شهدت الدفوعات لفائدة قطاع الصناعات الغذائية وتلك الموجهة لقطاع صناعة البلاستيك انخفاضا بـ 60,2٪ و 53,6٪ على التوالي لتتراجع إلى 80 مليون دينار و 45 مليون دينار في سنة 2021. وبخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في قطاع الخدمات، فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا لتزداد بين سنة وأخرى من 169 مليون دينار إلى 345 مليون دينار، نتيجة بالأساس لتدعم دفوعات الاستثمارات

¹ اقتناء 60٪ من حصص الشركة التونسية للبطاريات "نور" من قبل المجموعة الأوروبية "Monobat".

المحققة في القطاع المالي والتي شملت مبلغا قدره 144 مليون دينار، منها 70 مليون دينار متعلقة بالترفيح في رأس مال "البنك العربي لتونس" من قبل مجموعة "البنك العربي".

وفيما يتعلق بالنفقات بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد عرفت ارتفاعا لتزداد من 205 مليون دينار في سنة 2020 إلى 407 مليون دينار في سنة 2021، منها مبلغ قدره 183 مليون دينار يوافق اقتناء مجموعة "كارت" لـ 39٪ من رأس مال "الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة".

أما بالنسبة لميزان الاستثمارات في المحفظة، فقد أسفر عن عجز قدره 93 مليون دينار (مقابل 86 مليون دينار قبل سنة). ويعود هذا التفاقم إلى انخفاض الاقتناءات المنجزة من قبل غير مقيمين في بورصة الأوراق المالية بتونس والتي تراجعت إلى 32 مليون دينار في سنة 2021 (مقابل 52 مليون دينار في سنة 2020). بيد أن انتعاشة مؤشر بورصة تونس "توندأكس" (+2,34٪)، عقب سنتين متتاليتين من الانخفاض (-3,33٪ و-2,06٪ على التوالي في سنتين 2020 و2019) لم تكن كافية لاستقطاب الأجانب في بورصة تونس.

وبخصوص ميزان الاستثمارات الأخرى، فقد تقلص فائضه بـ 1.976 مليون دينار ليتراجع إلى 4.732 مليون دينار في سنة 2021. ويعود هذا المسار إلى التأثير المتزامن للازدياد الملحوظ للنفقات بعنوان تسديدات أصل الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل (+36,7٪) وبدرجة أقل، إلى انخفاض السحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل المعبأة خلال سنة 2021 (-3,6٪).

جدول عدد 3-8 : توزيع السحوبات وإطفاء الدين متوسط وطويل الأجل حسب الوحدة المؤسسية (بملايين الدنانير)

المسمى	السحوبات			إطفاء الدين			الدفوعات الصافية		
	2021	2020	2019	2021	2020	2019	2021	2020	2019
المجموع	10.290	8.197	7.903	7.320	6.341	8.665	2.970	1.856	762-
الإدارة	8.056	6.167	7.038	5.195	4.284	6.132	2.861	1.883	906
السلطات النقدية	0	105	15	15	2	13	15-	103	2
المؤسسات	2.234	1.925	850	2.110	2.055	2.520	124	130-	1.670-

وتراجعت السحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل، التي مثلت المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي متوسط وطويل الأجل في سنة 2021 إلى مستوى 7.903 مليون دينار مقابل 8.197 مليون دينار. وبلغت الأموال المعبأة من قبل الإدارة حجما قدره 7.038 مليون دينار، أي قرابة 90٪ من المجموع. وتدعمت على وجه الخصوص التمويلات المتحصل عليها في إطار التعاون متعدد الأطراف بشكل ملحوظ، تبعا بالأساس للدعم المالي من قبل صندوق النقد المالي والذي اندرج في إطار إسناد مخصصات من حقوق السحب الخاصة

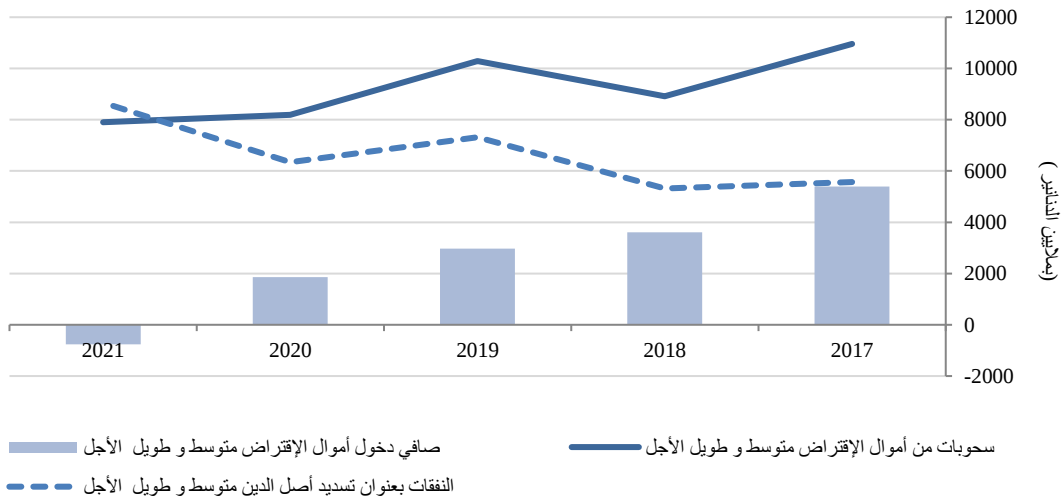
قدرها 523 مليون وحدة وفقا للحصة الراجعة لتونس في صندوق النقد الدولي¹. وفي جانب مواز، منح الاتحاد الأوروبي مبلغا بقيمة 300 مليون أورو (997 مليون دينار) في إطار برنامج المساعدة المالية الكلية III. أما الموارد المسندة من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فقد بلغت 182 مليون أورو (598 مليون دينار) وذلك في إطار برنامج الحماية الاجتماعية ضد كوفيد - 19.

أما الأموال المعبأة في إطار التعاون الثنائي، فقد شملت بالأساس قرضا بقيمة 300 مليون دولار (863 مليون دينار) منحتة الجزائر للدولة التونسية في إطار برنامج دعم الميزانية. وفي جانب مواز، تم إسناد قرض بقيمة 100 مليون أورو (328 مليون دينار) من قبل فرنسا في إطار برنامج الإصلاحات وتعزيز صلابة الاقتصاد وقرض آخر من قبل ألمانيا بقيمة 75 مليون أورو (248 مليون دينار) متعلق ببرنامج دعم الإصلاحات في القطاع العمومي، المرحلة الأولى.

وفي جانب مواز، سجلت السحوبات لفائدة السلطة النقدية، انخفاضا ملحوظا لتتراجع من 105 مليون دينار في سنة 2020 إلى 15 مليون دينار فقط في سنة 2021.

وفيما يتعلق بالسحوبات لفائدة المؤسسات، فقد انخفضت بشكل ملحوظ (-55,8%) لتتراجع إلى 850 مليون دينار في سنة 2021 وتمثل بالتالي 10,8% من مجموع السحوبات متوسطة وطويلة الأجل (مقابل 23,5% قبل سنة). ويعكس هذا التطور في الواقع الصعوبات التي يلاقيها المتعاملون الاقتصاديون لتمويل أنشطتهم ودفع استثماراتهم.

رسم بياني عدد 3-9 : تطور أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل



¹ تجدر الإشارة إلى أن هذه المخصصات التي تمت المصادقة عليها بتاريخ 2 أوت من قبل مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، تتعلق بمبلغ جملي قدره 650 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة. وهي تدرج في إطار تحسين السيولة العالمية بهدف تيسير صلابة واستقرار الاقتصاد العالمي ومجابهة تداعيات الأزمة الوبائية "كوفيد - 19".

ومن جانب النفقات، ارتفعت تسديدات أصل الدين متوسط وطويل الأجل بـ 36,7٪ لتبلغ 8.665 مليون دينار منها حوالي 70٪ أو 6.132 مليون دينار تم إنجازها من قبل الإدارة (مقابل 67,6٪ أو 4.284 مليون دينار قبل سنة). ويتعلق الأمر أساساً بتسديد قرضين رقاعيين مصدرين في السوق المالية الدولية بضمان من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أولهما في سنة 2014 والثاني في سنة 2016 وبمبلغ قدره 500 مليون دولار أمريكي لكل واحد منهما¹. كما تم تسديد القسط الثالث من أصل القرض الرقاعي القطري المصدر في السوق المالية الدولية في سنة 2017 بمبلغ قدره 250 مليون دولار (689 مليون دينار). وفي جانب مواز، ارتفعت تسديدات الدين متوسط وطويل الأجل المنجزة من قبل المؤسسات بـ 22,6٪ لتزداد بين سنة وأخرى من 2.055 مليون دينار إلى 2.520 مليون دينار.

¹ تسديد أصل القرض الرقاعي المصدر في السوق الدولية في سنة 2014 بمبلغ قدره 500 مليون دولار (1.396 مليون دينار) وأصل القرض الرقاعي المصدر في السوق الدولية في سنة 2016 بمبلغ 500 مليون دولار كذلك (1.387 مليون دينار).

جدول عدد 3-9 : تطور المقايض والنققات بعنوان المدفوعات الجارية (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		2021	2020	2019	2018	
2021 2020	2020 2019					
646,2-	2.824,3	7.771,3-	7.125,1-	9.949,4-	12.220,2-	الحاصل الجاري *
23,4	17,0-	65.314,4	52.937,1	63.807,0	57.768,3	المقايض
21,7	18,6-	73.085,7	60.062,2	73.756,4	69.988,5	النققات
3.214,7-	6.154,2	-13.358,6	10.143,9-	16.298,1-	16.206,4-	الحاصل التجاري (بدون تكاليف الشحن) *
20,5	11,7-	46.654,2	38.705,9	43.855,4	40.987,4	الصادرات (بدون تكاليف الشحن)
22,9	18,8-	60.012,8	48.849,8	60.153,5	57.193,8	الواردات (بدون تكاليف الشحن)
652,4	3.410,3-	711,8	59,4	3.469,7	1.897,2	حاصل الخدمات *
33,8	48,6-	8.716,2	6.512,5	12.668,4	10.637,8	المقايض
24,0	29,8-	8.004,4	6.453,1	9.198,7	8.740,6	النققات
153,0	669,0-	1.365,6-	1.518,6-	849,6-	871,1-	حاصل النقل *
51,0	51,9-	2.405,3	1.592,6	3.313,7	3.023,4	المقايض
21,2	25,3-	3.770,9	3.111,2	4.163,3	3.894,5	النققات
261,4	2.511,0-	1.619,0	1.357,6	3.868,6	2.321,0	حاصل الأسفار *
19,5	61,4-	2.865,3	2.397,1	6.210,0	4.608,6	المقايض
19,9	55,6-	1.246,3	1.039,5	2.341,4	2.287,6	النققات
45,6-	4,5-	-212,9	-167,3	162,8-	182,7-	حاصل العمليات الحكومية *
0,8	8,1-	374,3	371,5	404,3	416,8	المقايض
9,0	5,0-	587,2	538,8	567,1	599,5	النققات
283,6	225,8-	671,3	387,7	613,5	630,0	حاصل الخدمات الأخرى *
42,8	21,5-	3.071,3	2.151,3	2.740,4	2.589,0	المقايض
36,1	17,1-	2.400,0	1.763,6	2.126,9	1.959,0	النققات
1.916,1	80,4	4.875,5	2.959,4	2.879,0	2.089,0	حاصل عائدات العوامل والتحويلات الجارية *
28,8	6,0	9.944,0	7.718,7	7.283,2	6.143,1	المقايض
6,5	8,1	5.068,5	4.759,3	4.404,2	4.054,1	النققات

* التغيرات بملايين الدنانير.

جدول عدد 10-3 : تطور المقايض والنققات بعنوان العمليات برأس المال والعمليات المالية (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات بـ %		2021	2020	2019	2018	
2021 2020	2020 2019					
2.569,1-	4.272,0-	6.745,4	9.314,5	13.586,5	11.885,8	حاصل العمليات برأس المال والعمليات المالية*
4,4	27,3-	16.812,6	16.097,1	22.150,6	18.209,6	المقايض
48,4	20,8-	10.067,2	6.782,6	8.564,1	6.323,8	النققات
409,3-	624,4	617,5	1.026,8	402,4	339,8	حاصل العمليات برأس المال*
38,3-	135,4	646,6	1.048,8	445,6	383,3	المقايض
32,3	49,1-	29,1	22,0	43,2	43,5	النققات
2.159,8-	4.896,4-	6.127,9	8.287,7	13.184,1	11.546,0	حاصل العمليات المالية*
7,4	30,7-	16.166,0	15.048,3	21.705,0	17.826,3	المقايض
48,5	20,7-	10.038,1	6.760,6	8.520,9	6.280,3	النققات
183,1-	835,8-	1.396,4	1.579,5	2.415,3	2.509,5	• حاصل الاستثمارات الأجنبية*
0,4	28,8-	1.928,6	1.921,8	2.698,4	2.913,7	المقايض
55,5	20,9	532,2	342,3	283,1	404,2	النققات
1.976,7-	4.060,6-	4.731,5	6.708,2	10.768,8	9.036,5	• حاصل الاستثمارات الأخرى*
8,5	30,9-	14.237,4	13.126,5	19.006,6	14.912,6	المقايض
48,1	22,1-	9.505,9	6.418,3	8.237,8	5.876,1	النققات
248,3-	29,3-	1.369,4	1.617,7	1.647,0	1.987,4	عمليات تعديلية (صافي الدفوعات)*
3.463,6-	1.477,0-	343,5	3.807,1	5.284,1	1.653,0	الحاصل العام*

* التغيرات بملايين الدنانير.

2-3. الوضع الخارجي الجملي

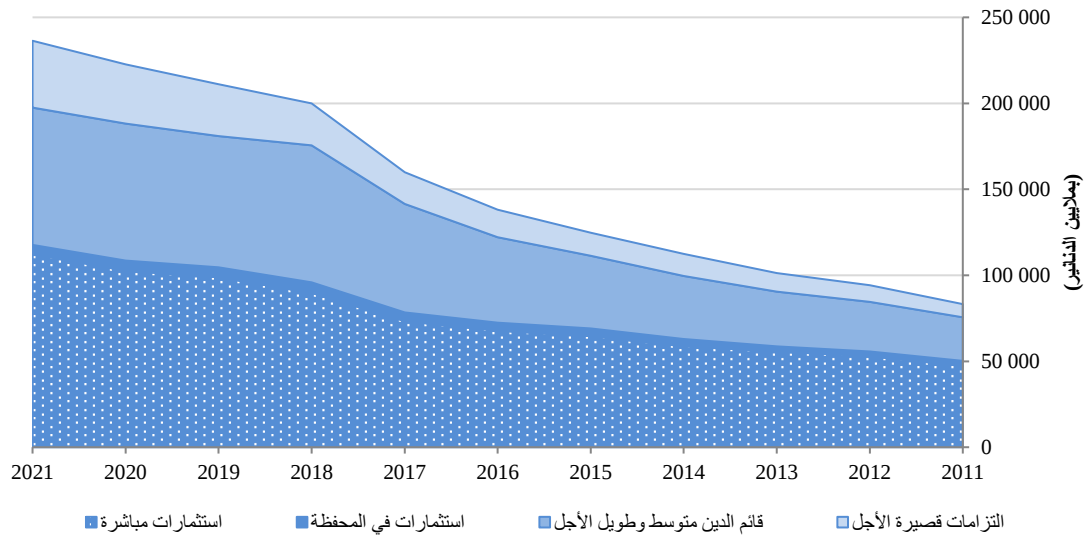
أسفر الوضع الخارجي الجملي لتونس في موفى سنة 2021 عن تعهدات صافية تجاه الخارج قدرها 210.186 مليون دينار، أي بازدياد بـ 14.257 مليون دينار بالمقارنة مع مستواها في نهاية سنة 2020. وتعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع إجمالي التعهدات بـ 6,8٪ بين سنة وأخرى، مقابل نمو إجمالي الموجودات بنسبة 3,5٪.

جدول عدد 3-11 : الوضع الخارجي الجملي للبلاد التونسية (بملايين الديناري)

المسمى	2018	2019	2020	2021
صافي الاستثمارات المباشرة	88.283,4-	97.177,5-	100.901,4-	110.437,1-
- الموجودات	1.510,5	1.635,7	1.756,4	1.941,8
- التعهدات	89.793,9-	98.813,2-	102.657,8-	112.378,9-
صافي الاستثمارات في محافظ السندات	5.920,0-	5.705,2-	5.665,5-	5.195,2-
- الموجودات	150,6	161,7	165,2	178,3
- التعهدات	6.070,6-	5.866,9-	5.830,7-	5.373,5-
صافي الاستثمارات الأخرى	102.293,9-	105.681,8-	114.000,6-	119.535,6-
- التعهدات	105.991,7-	109.727,8-	117.518,8-	123.555,2-
- التعهدات متوسطة وطويلة الأجل	81.663,0-	79.620,0-	83.086,9-	84.618,2-
القروض ¹	79.779,8-	76.290,5-	79.715,9-	79.691,2-
الإدارة	60.808,6-	59.167,2-	61.842,5-	63.391,2-
السلطات النقدية	15,0-	0,0	102,4-	112,4-
القطاع المالي	3.425,9-	3.253,3-	3.263,9-	2.639,4-
القطاعات الأخرى	15.530,3-	13.870,0-	14.507,1-	13.548,2-
أرصدة نقدية وإيداعات	749,2-	2.271,3-	2.316,1-	3.828,5-
السلطات النقدية	749,2-	2.271,3-	2.316,1-	3.828,5-
التعهدات الأخرى متوسطة وطويلة الأجل	1.134,0-	1.058,2-	1.054,9-	1.098,5-
- التعهدات قصيرة الأجل	24.328,7-	30.107,8-	34.431,9-	38.937,0-
أرصدة نقدية وإيداعات	13.782,1-	12.460,7-	13.041,1-	14.064,6-
الإدارة	0,0	0,0	0,0	0,0
السلطات النقدية	636,9-	220,2-	335,9-	323,9-
القطاع المالي	13.145,2-	12.240,5-	12.705,2-	13.740,7-
القطاعات الأخرى	0,0	0,0	0,0	0,0
القروض التجارية	10.546,6-	17.647,1-	21.390,8-	24.872,4-
القطاعات الأخرى	10.546,6-	17.647,1-	21.390,8-	24.872,4-
التعهدات الأخرى قصيرة الأجل	0,0	0,0	0,0	0,0
- الموجودات	3.697,8	4.046,0	3.518,2	4.019,6
- الموجودات متوسطة وطويلة الأجل	0,0	0,0	0,0	0,0
- الموجودات قصيرة الأجل	3.697,8	4.046,0	3.518,2	4.019,6
أرصدة نقدية وإيداعات	2.175,6	2.423,9	1.818,3	2.510,9
القطاع المالي	2.175,6	2.423,9	1.818,3	2.510,9
القروض التجارية	1.522,2	1.622,1	1.699,9	1.508,7
القطاعات الأخرى	1.522,2	1.622,1	1.699,9	1.508,7
الموجودات الأخرى قصيرة الأجل	0,0	0,0	0,0	0,0
موجودات الاحتياطي	15.547,3	20.831,4	24.638,5	24.982,0
- الذهب النقدي ²	512,9	569,5	675,3	697,7
- حقوق السحب الخاصة	85,1	33,4	50,8	170,0
- وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	423,9	506,1	482,3	480,8
- عملات أجنبية	14.525,4	19.722,4	23.430,1	23.633,5
المجموع	180.950,0-	187.733,1-	195.929,0-	210.185,9-

¹ باعتبار الفوائد المستحقة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد.² تمت إعادة تقييم رصيد الذهب وفقا لسعر الإقفال للجلسة الصباحية لبورصة لندن.

رسم بياني عدد 3-10 : هيكل مخزون إجمالي تعهدات البلاد التونسية



1-2-3 التعهدات

1-1-2-3 الاستثمارات الأجنبية

عرف مخزون التعهدات في شكل استثمارات أجنبية ارتفاعا بـ 8,5% ليبلغ 117.752 مليون دينار، أي 48,8% من مجموع إجمالي التعهدات (مقابل +3,6% و 108.489 مليون دينار و 48% على التوالي في موفى سنة 2020). وتعزى الزيادة المسجلة بين موفى سنة وأخرى إلى ارتفاع مخزون التعهدات بعنوان الاستثمارات المباشرة، فيما شهدت تلك في المحفظة انخفاضا.

فبخصوص التعهدات في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، فقد ارتفعت بـ 9,5% لتبلغ 112.379 مليون دينار في موفى سنة 2021. ويعود هذا التطور بالأساس إلى تأثيري السعر والصرف، فيما انخفض تأثير الحجم الذي تعكسه الدفوعات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 12,4% ليتراجع إلى 1.535 مليون دينار.

بيد أن التعهدات في شكل استثمارات في محافظ السندات قد عرفت انخفاضا بـ 7,8% بين نهاية سنة وأخرى لتبلغ 5.374 مليون دينار. ويعزى هذا التطور إلى تقلص حصة الأجانب في رسملة البورصة بـ 2,15 نقطة مائوية لتتراجع إلى 23,10% في موفى سنة 2021 وذلك على الرغم من انتعاشة مؤشر البورصة توننداكس بـ 2,34% في نهاية سنة 2021.

3-2-1-2 استثمارات أخرى

عرف مخزون إجمالي التعهدات بعنوان الاستثمارات الأخرى في موفى سنة 2021 ارتفاعا بـ 5,1٪ بالمقارنة مع مستواه في نهاية سنة 2020 ليبلغ 123.555 مليون دينار. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى ازدياد مخزون التعهدات قصيرة الأجل وبدرجة أقل ذلك المتعلق بالتعهدات متوسطة وطويلة الأجل.

وشهد قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل في شكل قروض طويلة الأجل والذي بلغت حصته 64,5٪ من إجمالي التعهدات، استقرارا بين نهاية سنة وأخرى ليبلغ 79.691 مليون دينار وذلك على الرغم من تأثير الصرف وخاصة تأثير الحجم الإيجابي المسجلين على مستوى دين الإدارة. وبالفعل، أسفر تغير مخزون دين المؤسسات عن تأثير حجم سالب هام تبعا للتراجع الملحوظ للسحوبات. وإجمالا، بلغ الخروج الصافي لأموال الاقتراض على هذا الأساس مستوى 762 مليون دينار.

ويظهر توزيع قائم¹ الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل حسب القطاعات غلبة ذلك المتعلق بالإدارة الذي استأثر بقرابة 80٪ من مخزون تعهدات الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل ليبلغ 63.391 مليون دينار في موفى سنة 2021، أي بارتفاع (+2,5٪) بالمقارنة مع ذلك المسجل في نهاية سنة 2020. بيد أن مخزون الدين الخارجي للمؤسسات (المالية وغير المالية) قد تقلص بـ 8,9٪ ليتراجع إلى 16.187 مليون دينار في موفى سنة 2021.

وفيما يتعلق بمخزون التعهدات في شكل أرصدة نقدية وإيداعات متوسطة وطويلة الأجل، فقد ارتفع بشكل ملحوظ (+65,3٪) ليزداد من 2.316 مليو دينار إلى 3.829 مليون دينار بين نهاية سنة وأخرى.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 3-12 : أهم مؤشرات الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل

المسمى	2018	2019	2020	2021
قائم الدين متوسط وطويل الأجل *	79.126	75.633	79.077	79.066
نسبة التدانين متوسط وطويل الأجل (بـ٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح)	70,0	61,7	66,2	60,4
سحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل	8.921	10.290	8.197	7.903
خدمة الدين متوسط وطويل الأجل	6.894	9.252	8.188	10.431
الأصل	5.318	7.320	6.340	8.665
الفوائد	1.576	1.932	1.848	1.766
مُعامل خدمة الدين (بـ٪)**	11,9	14,5	15,5	16,0

* قائم الدين بدون احتساب الفوائد المستحقة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد.

** يتم احتسابه بالرجوع إلى المقايض الجارية.

¹ باعتبار الفوائد المستحقة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد.

المدفوعات الخارجية

وبخصوص التعهدات قصيرة الأجل، فقد ارتفعت بـ 13,1٪ في موفى سنة 2021 لتبلغ 38.937 مليون دينار وتمثل بالتالي 16,1٪ من مجموع إجمالي التعهدات. وشمل هذا الارتفاع، على حدّ السواء، التعهدات التجارية (+16,3٪) وتلك المالية (+7,8٪).

جدول عدد 13-3 : تطور التعهدات والموجودات قصيرة الأجل (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2018	2019	2020	2021	التغيرات بـ % 2020/2021
تعهدات قصيرة الأجل	24.329-	30.108-	34.432-	38.937-	13,1
* أرصدة نقدية وإيداعات	13.782-	12.461-	13.041-	14.065-	7,8
منها : إيداعات غير المقيمين	10.809-	10.836-	11.297-	12.068-	6,8
مراسلون مصرفيون خارج البلاد التونسية	2.336-	1.405-	1.408-	1.673-	18,8
* قروض تجارية	10.547-	17.647-	21.391-	24.872-	16,3
موجودات قصيرة الأجل	3.698	4.046	3.518	4.020	14,3
* أرصدة نقدية وإيداعات	2.176	2.424	1.818	2.511	38,1
منها : مراسلون مصرفيون	1.439	1.661	1.196	1.781	48,9
* قروض تجارية	1.522	1.622	1.700	1.509	11,2-
صافي التعهدات	20.631-	26.062-	30.914-	34.917-	12,9
موجودات الاحتياطي	24.329-	30.108-	34.432-	38.937-	13,1
صافي التعهدات / موجودات الاحتياطي (بـ %)	13.782-	12.461-	13.041-	14.065-	7,8

* التغيرات بالنقاط المئوية.

2-2-3 الموجودات

عرف إجمالي الموجودات الخام في موفى سنة 2021 ارتفاعا بـ 3,5٪ بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية سنة 2020 ليبلغ 31.122 مليون دينار، تبعا بالأساس لزيادة موجودات الاحتياطي (+1,4٪) والتي تمثل المكونة الرئيسية لمجموع الموجودات بحصة قدرها 80,3٪ لتبلغ 24.982 مليون دينار في موفى سنة 2021.

وفيما يتعلق بالموجودات من العملة الأجنبية، فقد تدعمت بـ 203 مليون دينار أو بـ 0,9٪ لتبلغ 23.634 مليون دينار في موفى سنة 2021. وفي جانب مواز، ارتفعت الموجودات من الذهب النقدي بـ 3,3٪ لتبلغ 698 مليون دينار في نهاية سنة 2021. أما الموجودات في شكل حقوق سحب خاصة، فقد ازدادت بشكل ملحوظ بين نهاية سنة وأخرى لتبلغ 170 مليون دينار مقابل 51 مليون دينار. وفي المقابل، عرفت وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي شبه استقرار لتبلغ 481 مليون دينار.

ونتيجة لذلك، تدعم صافي الموجودات من العملة الأجنبية بين نهاية سنة وأخرى ليبلغ 23.313 مليون دينار أي 133 يوما من التوريد في موفى سنة 2021 مقابل 23.099 مليون دينار و 162 يوما في نهاية سنة 2020.

ومن جانبها، تدعمت الموجودات قصيرة الأجل بـ 14,3% لتبلغ 4.020 مليون دينار في موفى سنة 2021. ويعزى هذا الازدياد إلى الارتفاع الملحوظ للموجودات المالية قصيرة الأجل (+38,1%) لتبلغ 2.511 مليون دينار. أما بالنسبة للموجودات التجارية، فقد انخفضت بـ 11,2% لتتراجع إلى 1.509 مليون دينار في موفى سنة 2021.

المدفوعات الخارجية

المدفوعات الخارجية التونسية : تطور المقايض الجارية ودخول رؤوس الأموال (الطبعة الخامسة) (بملايين الدنانير)

المسمى	2018	2019	2020	2021
أ - المقايض الجارية	57.768,3	63.807,0	52.937,1	65.314,4
صادرات السلع (بدون تكاليف الشحن)	40.987,4	43.855,4	38.705,9	46.654,2
الخدمات	10.637,8	12.668,4	6.512,5	8.716,2
النقل	3.023,4	3.313,7	1.592,6	2.405,3
شحن السلع	381,5	436,0	333,4	345,9
المسافرون	1.532,6	1.664,2	436,6	602,3
عمليات نقل أخرى	1.109,3	1.213,5	822,6	1.457,1
منها : الأتاة على الغاز	534,8	384,2	316,5	728,4
الأسفار	4.608,6	6.210,0	2.397,1	2.865,3
السياحة	4.141,2	5.628,4	2.030,3	2.337,0
الأسفار المهنية والرسمية	106,2	139,0	55,4	68,3
الدراسات والتربصات	56,3	64,4	74,3	97,0
العلاج الطبي	283,0	350,0	208,7	321,0
مصاريف أخرى للإقامة	21,9	28,2	28,4	42,0
العمليات الحكومية	416,8	404,3	371,5	374,3
الحكومة التونسية	0,0	0,0	0,0	0,0
الحكومات الأجنبية	416,8	404,3	371,5	374,3
خدمات أخرى	2.589,0	2.740,4	2.151,3	3.071,3
منح وأقساط التأمين	174,8	204,3	198,2	230,9
مصاريف المكاتب الإدارية	112,2	116,9	71,5	156,7
مصاريف تجارية والتجارة الدولية	434,4	420,1	372,4	519,4
الأشغال الكبرى والخدمات الفنية	747,7	763,1	537,3	921,3
خدمات اتصال	495,6	546,6	326,9	264,7
خدمات مالية	175,6	206,7	171,3	216,4
خدمات معلوماتية ومعلومات	222,5	252,5	307,6	571,6
أتوات ومعاليم الرخص	62,8	66,1	50,9	61,4
خدمات شخصية وثقافية	29,5	34,7	15,8	27,5
خدمات مختلفة	133,9	129,4	99,4	101,4
مداخل العوامل	5.376,7	6.392,7	6.935,0	8.833,1
مداخل رأس المال	341,6	378,1	277,1	215,3
فوائد على القروض والتوظيفات	244,4	246,6	200,1	114,2
عائدات الأسهم والمرايح	24,5	27,2	15,6	22,5
عائدات الاستثمارات المباشرة	72,7	104,3	61,4	78,6
مداخل الشغل	5.035,1	6.014,6	6.657,9	8.617,8
التوفير من الأجور	3.990,9	4.786,2	5.262,4	6.915,1
مداخل الشغل الأخرى	1.044,2	1.228,4	1.395,5	1.702,7
تحويلات جارية	766,4	890,5	783,7	1.110,9
القطاع الخاص التونسي	412,9	404,4	349,6	603,7
القطاع العمومي التونسي	353,5	486,1	434,1	507,2

(بملايين الدنانير)

2021	2020	2019	2018	المسمى
16.812,6	16.097,1	22.150,6	18.209,6	ب - العمليات برأس المال والعمليات المالية
646,6	1.048,8	445,6	383,3	العمليات برأس المال
16.166,0	15.048,3	21.705,0	17.826,3	العمليات المالية
1.897,1	1.870,2	2.529,3	2.789,6	الاستثمارات المباشرة
52,3	35,9	50,2	47,6	الموجودات
1.844,8	1.834,3	2.479,1	2.742,0	التعهدات
1.836,9	1.827,3	2.470,5	2.732,2	المساهمات
7,9	7,0	8,6	9,8	غيرها
31,5	51,6	169,1	124,1	الاستثمارات في المحفظة
0,0	0,0	0,0	0,0	القطاع العمومي
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	التعهدات
31,5	51,6	169,1	124,1	القطاع الخاص
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات
31,5	51,6	169,1	124,1	التعهدات
14.237,4	13.126,5	19.006,6	14.912,6	استثمارات أخرى
14.046,2	12.520,9	19.006,6	14.912,6	التعهدات
9.529,1	8.196,9	11.906,1	8.921,1	التعهدات متوسطة وطويلة الأجل
7.902,8	8.196,9	10.290,3	8.921,1	اقتراضات وقروض تجارية
7.037,6	6.167,1	8.056,1	6.983,7	الإدارات العمومية
15,1	104,5	0,0	0,0	السلطات النقدية
224,6	326,7	1.028,7	744,6	القطاع المالي
625,5	1.598,6	1.205,5	1.192,8	قطاعات أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
0,0	0,0	0,0	0,0	السلطات النقدية
1.626,3	0,0	1.615,8	0,0	تعهدات أخرى متوسطة وطويلة الأجل
4.517,1	4.324,0	7.100,5	5.991,5	التعهدات قصيرة الأجل
1.035,5	580,3	0,0	2.440,0	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
0,0	115,6	0,0	467,7	السلطات النقدية
1.035,5	464,7	0,0	1.972,3	القطاع المالي
0,0	0,0	0,0	0,0	قطاعات أخرى
3.481,6	3.743,7	7.100,5	3.551,5	قروض تجارية
3.481,6	3.743,7	7.100,5	3.551,5	قطاعات أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	تعهدات أخرى قصيرة الأجل
191,2	605,6	0,0	0,0	الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات متوسطة وطويلة الأجل
191,2	605,6	0,0	0,0	الموجودات قصيرة الأجل
0,0	605,6	0,0	0,0	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	605,6	0,0	0,0	القطاع المالي
191,2	0,0	0,0	0,0	قروض تجارية
191,2	0,0	0,0	0,0	قطاعات أخرى
1.369,4	1.617,7	1.647,0	1.987,4	ج- عمليات تعديل (دفوفات صافية)
83.496,4	70.651,9	87.604,6	77.965,3	المجموع العام

المدفوعات الخارجية

المدفوعات الخارجية التونسية : تطور النفقات الجارية وخروج رؤوس الأموال (الطبعة الخامسة)				
(بملايين الدنانير)				
2021	2020	2019	2018	المسمى
73.085,7	60.062,2	73.756,4	69.988,5	أ - النفقات الجارية
60.012,8	48.849,8	60.153,5	57.193,8	واردات السلع (بدون تكاليف الشحن)
8.004,4	6.453,1	9.198,7	8.740,6	الخدمات
3.770,9	3.111,2	4.163,3	3.894,5	النقل
3.112,0	2.547,5	3.131,6	2.971,7	شحن السلع
134,6	105,8	267,7	238,1	المسافرون
524,3	457,9	764,0	684,7	عمليات نقل أخرى
1.246,3	1.039,5	2.341,4	2.287,6	الأسفار
701,3	514,9	1.398,4	1.374,3	السياحة
124,3	102,1	282,0	262,0	الأسفار المهنية والرسمية
401,0	363,2	366,4	383,9	الدراسات والتربصات
9,3	8,9	19,9	21,8	العلاج الطبي
10,4	50,4	274,7	245,6	مصاريف أخرى للإقامة
587,2	538,8	567,1	599,5	العمليات الحكومية
587,2	538,8	567,1	599,5	الحكومة التونسية
50,6	28,0	58,3	60,0	المساعدات الفنية
536,6	510,8	508,8	539,5	غيرها
0,0	0,0	0,0	0,0	الحكومات الأجنبية
2.400,0	1.763,6	2.126,9	1.959,0	خدمات أخرى
696,0	433,6	470,2	459,4	منح وأقساط التأمين
14,2	5,9	9,2	13,0	مصاريف المكاتب الإدارية
198,2	171,5	256,6	227,0	مصاريف تجارية والتجارة الدولية
668,2	519,0	750,6	670,2	أشغال كبرى وخدمات فنية
148,6	106,9	174,7	161,6	خدمات اتصال
258,8	226,1	202,4	193,7	خدمات مالية
231,9	164,2	95,1	89,3	خدمات معلوماتية ومعلومات
74,2	49,8	60,2	46,9	أتاوات ومعاليم الرخص
44,8	29,2	37,6	34,6	خدمات شخصية وثقافية
65,1	57,4	70,3	63,3	خدمات مختلفة
5.023,6	4.738,9	4.345,9	4.022,2	مداخليل العوامل
4.948,4	4.674,4	4.268,8	3.950,8	مداخليل رأس المال
1.766,4	1.847,7	1.932,0	1.576,0	فوائد على قروض متوسطة وطويلة الأجل
222,9	254,3	206,7	170,4	فوائد على قروض قصيرة الأجل
112,9	91,1	78,7	115,4	عائدات الأسهم والمرابيح
2.846,2	2.481,3	2.051,4	2.089,0	عائدات الاستثمارات المباشرة
75,2	64,5	77,1	71,4	مداخليل الشغل
48,4	43,1	51,9	48,1	التوفير من الأجور
26,8	21,4	25,2	23,3	مداخليل الشغل الأخرى
44,9	20,4	58,3	31,9	تحويلات جارية
44,8	20,4	58,2	31,9	القطاع الخاص التونسي
0,1	0,0	0,1	0,0	القطاع العمومي التونسي

(بملايين الديناري)

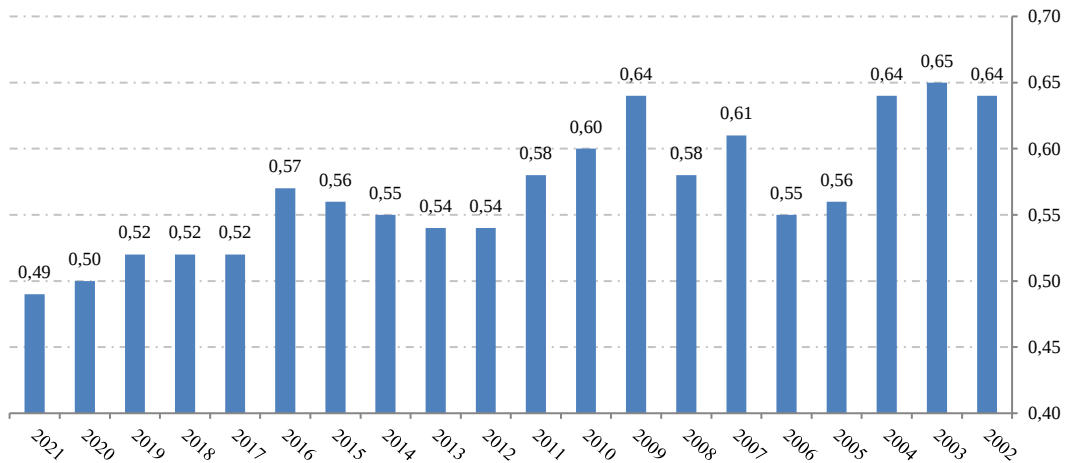
2021	2020	2019	2018	المسمى
10.067,2	6.782,6	8.564,1	6.323,8	ب - عمليات برأس المال والعمليات المالية
29,1	22,0	43,2	43,5	العمليات برأس المال
10.038,1	6.760,6	8.520,9	6.280,3	العمليات المالية
407,4	204,8	151,9	172,0	الاستثمارات المباشرة
97,6	122,0	63,9	90,0	الموجودات
309,8	82,8	88,0	82,0	التعهدات
283,1	52,6	58,4	48,4	المساهمات
26,7	30,2	29,6	33,6	غيرها
124,8	137,5	131,2	232,2	الاستثمارات في المحفظة
0,0	0,0	0,0	0,0	القطاع العمومي
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	التعهدات
124,8	137,5	131,2	232,2	القطاع الخاص
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات
124,8	137,5	131,2	232,2	التعهدات
9.505,9	6.418,3	8.237,8	5.876,1	استثمارات أخرى
8.813,3	6.340,5	7.763,4	5.317,5	التعهدات
8.801,3	6.340,5	7.320,0	5.317,5	التعهدات متوسطة وطويلة الأجل
8.664,8	6.340,5	7.320,0	5.317,5	اقتراضات وقروض تجارية
6.132,5	4.283,9	5.195,0	3.270,3	الإدارات العمومية
12,7	1,6	15,2	130,0	السلطات النقدية
955,1	754,2	508,7	656,3	القطاع المالي
1.564,5	1.300,8	1.601,1	1.260,9	قطاعات أخرى
136,5	0,0	0,0	0,0	تعهدات أخرى متوسطة وطويلة الأجل
12,0	0,0	443,4	0,0	تعهدات قصيرة الأجل
12,0	0,0	443,4	0,0	أرصدة نقدية وإيداعات
0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارات العمومية
12,0	0,0	416,7	0,0	السلطات النقدية
0,0	0,0	26,7	0,0	القطاع المالي
0,0	0,0	0,0	0,0	قطاعات أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	القروض التجارية
0,0	0,0	0,0	0,0	قطاعات أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	تعهدات أخرى قصيرة الأجل
692,6	77,8	474,4	558,6	الموجودات
0,0	0,0	0,0	0,0	الموجودات متوسطة وطويلة الأجل
692,6	77,8	474,4	558,6	الموجودات قصيرة الأجل
692,6	0,0	374,5	368,7	أرصدة نقدية وإيداعات
692,6	0,0	374,5	368,7	القطاع المالي
0,0	77,8	99,9	189,9	القروض التجارية
0,0	77,8	99,9	189,9	قطاعات أخرى
0,0	0,0	0,0	0,0	ج - عمليات التعديل (دفوفات صافية)
83.152,9	66.844,8	82.320,5	76.312,3	المجموع العام
343,5	3.807,1	5.284,1	1.653,0	الحاصل

3-3. تطور مؤشرات القدرة التنافسية

1-3-3 تطور الحصة من السوق بالنسبة للصادرات

على الرغم من السياق العالمي المتسم بانتعاشة معممة للنشاط الاقتصادي ما بعد أزمة كوفيد - 19، استمرت الحصة من السوق لصادرات البلاد التونسية نحو الاتحاد الأوروبي¹ في مسارها التنازلي في سنة 2021 لتتراجع إلى 0,49٪ مقابل 0,50٪ قبل سنة ومعدل قدره 0,55٪ خلال العشر سنوات الأخيرة. ويعكس هذا الانخفاض انتعاشة الصادرات التونسية بحساب قيمتها بالأورو نحو هذه المنطقة بنسق أقل أهمية من الواردات الأوروبية (أي 18,8٪ مقابل 23٪). وتجدر الإشارة إلى أنه حتى بالمقارنة مع مستوياتها خلال الفترة ما قبل الكوفيد، ارتفعت الواردات الأوروبية بنسبة 8,8٪، فيما ازدادت الصادرات التونسية نحو الاتحاد الأوروبي بـ 2,4٪ فقط.

رسم بياني عدد 11-3 : تطور الحصة من السوق لتونس في سوق الاتحاد الأوروبي (ب.٪)



المصادر : أوروستات وحسابات أعدها البنك المركزي

ويظهر تطور الحصص من السوق حسب الأصناف² تحسنا نسبيا لأغلب مجموعات المواد خلال سنة 2021، على غرار "المحروقات المعدنية وزيوت التشحيم والمنتجات ذات الصلة" التي ارتفعت حصتها بـ 6 نقاط أساسية لتبلغ 0,16٪ مقابل 0,10٪ قبل سنة. ويعزى هذا التطور إلى الارتفاع المتزامن للكميات المصدرة من مواد الطاقة وزيوت التشحيم (17,1٪) ولمعدل أسعار المحروقات في السوق الدولية خلال

¹ يتم احتساب الحصة من السوق لبلد ما مع الاتحاد الأوروبي (27 بلدا بداية من سنة 2020) من خلال النسبة بين صادرات هذا البلد نحو هذه المنطقة والواردات من خارج الاتحاد الأوروبي.
² وفقا للتصنيف الموحد للتجارة الدولية الذي وضعته الأمم المتحدة.

سنة 2021. كما عرفت حصة "المواد الغذائية والمشروبات والتبغ" انتعاشا طفيفا لتبلغ 0,31% مقابل 0,30% في سنة 2020.

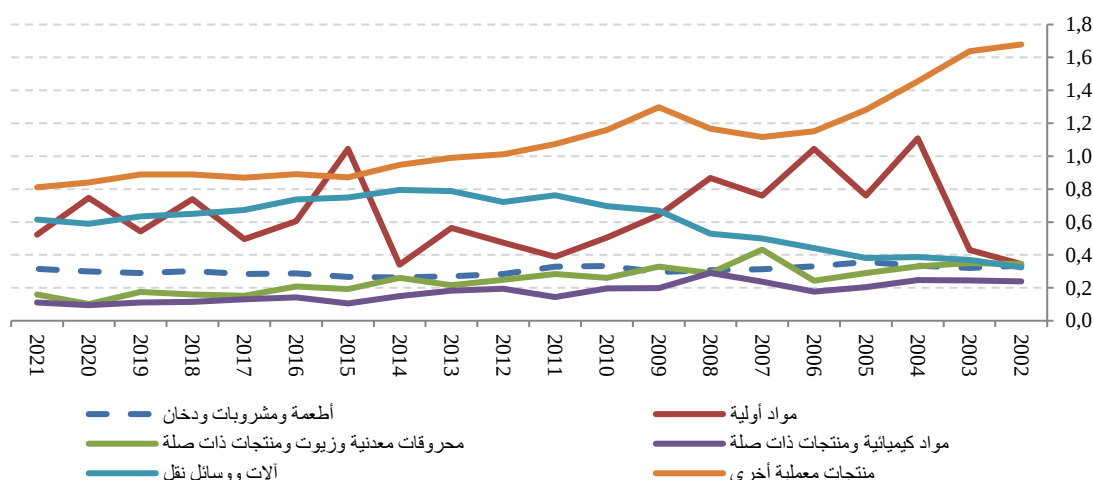
وفيما يتعلق بـ "المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة"، فقد شهدت حصتها من السوق زيادة بنقطتين أساسيتين لترتفع من 0,09% إلى 0,11% بين سنة وأخرى وهو ما يعكس ازدياد الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي لفرع الفسفاط ومشتقاته بـ 83,2% من حيث القيمة وبـ 27,7% من حيث الحجم.

أما بخصوص "آلات ومعدات النقل" فقد ازدادت المبيعات التونسية نحو هذه المنطقة بـ 19% في سنة 2021 نتيجة بالأساس لارتفاع الصادرات من حيث الحجم للصناعات الميكانيكية والكهربائية بـ 14,8% مقابل انخفاض بـ 16,7% قبل سنة وذلك تبعا لانتعاش الطلب المتأني من منطقة الأورو. وهكذا، ارتفعت الحصة من السوق لهذا الصنف من المنتجات من 0,59% في سنة 2020 إلى 0,61% في سنة 2021.

وفي المقابل، تراجعت الصادرات بحساب قيمتها بالأورو نحو الاتحاد الأوروبي بالنسبة "للمواد الأساسية" بـ 6,9% في سنة 2021، نتيجة بالأساس لانخفاض محصول زيت الزيتون بـ 65% خلال موسم 2020-2021 (أي 140 ألف طن مقابل 400 ألف طن في الموسم السابق). وقد قلص هذا التراجع الحصة من السوق لهذا الصنف من المنتجات بـ 23 نقطة أساسية لتتخفض إلى مستوى 0,52% مقابل 0,75% قبل سنة.

وعرفت "المواد المصنعة الأخرى" نفس المسار، حيث تدهورت حصتها من السوق بـ 3 نقاط أساسية لتراجع من 0,84% إلى 0,81% بين سنة وأخرى. ويرتبط هذا الانخفاض بانتعاش الواردات الأوروبية بنسق أكثر سرعة من الصادرات الوطنية (18% مقابل 13,9% على التوالي) نتيجة تفاقم الصعوبات على الصعيد الداخلي تبعا بالخصوص للتقييدات والتحديات التي فرضتها جائحة كوفيد – 19.

رسم بياني عدد 3-12 تطور الحصص من السوق للصادرات التونسية حسب مجموعة المواد (ب. %)



المصادر : أوروستات وحسابات أعدّها البنك المركزي

وفيما يتعلق بالبلدان المنافسة لتونس في السوق الأوروبية، واصلت الصين في سنة 2021 احتلال المرتبة الأولى بصفقتها البلد المصدر الأول نحو هذه المنطقة الجغرافية وذلك على الرغم من الانخفاض الطفيف لحصتها من السوق (22,36٪ مقابل 22,43٪ في سنة 2020). أما بالنسبة لتركيا والهند ومصر، فقد تمكنت من تدعيم حصصها من السوق خلال نفس السنة (أي 3,69٪ و 2,19٪ و 0,43٪ على التوالي مقابل 3,64٪ و 1,92٪ و 0,37٪ في سنة 2020) وهو ما يعكس الانتعاشة الهامة لصادراتها نحو السوق الأوروبية. وفي المقابل، عرف المغرب تدهورا لحصته بـ 3 نقاط أساسية لتتراجع إلى 0,85٪ تبعا لتقلص حصته من السوق "للمواد الأساسية" بـ 12 نقطة أساسية لتتخفض إلى مستوى 0,68٪ في سنة 2021.

جدول 14-3 : تطور الحصة من سوق السلع بالنسبة لتونس وأهم البلدان المنافسة لها في الاتحاد الأوروبي (ب.٪)

	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
الصين	22,36	22,43	18,73	17,92	18,21	18,65	17,96	15,78	14,65	14,69	15,36	16,69	15,49	13,92	14,06	
تركيا	3,69	3,64	3,60	3,50	3,46	3,48	3,16	2,88	2,71	2,46	2,56	2,56	2,69	2,62	2,85	
الهند	2,19	1,92	2,04	1,99	2,03	1,99	1,92	1,83	1,84	1,80	1,99	1,86	1,75	1,57	1,49	
بنغلاديش	0,74	0,79	0,84	0,80	0,80	0,86	0,77	0,64	0,56	0,48	0,46	0,40	0,40	0,28	0,28	
المغرب	0,85	0,88	0,84	0,80	0,81	0,79	0,71	0,64	0,58	0,52	0,51	0,50	0,52	0,51	0,53	
تونس	0,49	0,50	0,52	0,52	0,52	0,57	0,56	0,55	0,54	0,54	0,58	0,60	0,64	0,58	0,61	
مصر	0,43	0,37	0,43	0,40	0,42	0,37	0,39	0,47	0,44	0,46	0,53	0,45	0,47	0,48	0,44	

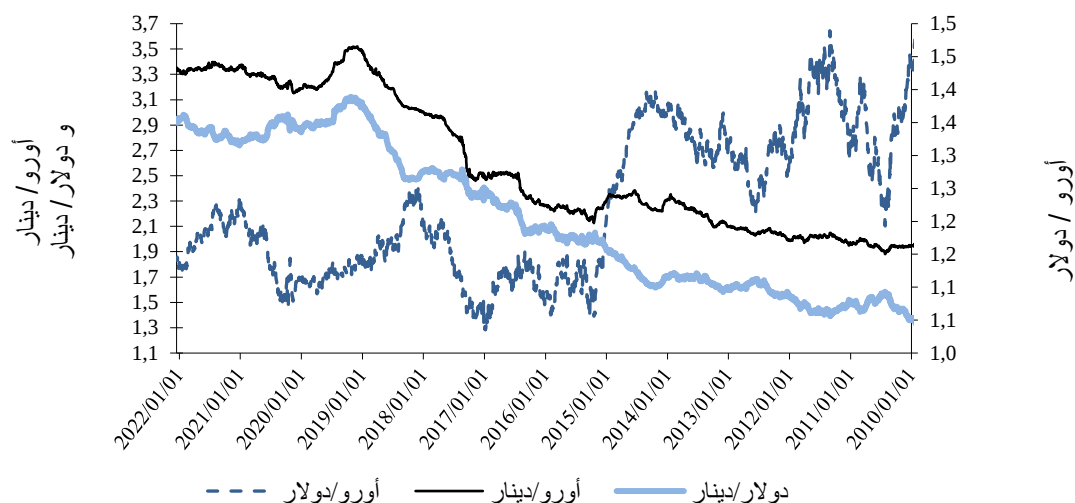
المصدر : أوروبستات وحسابات أعدتها البنك المركزي التونسي

3-3-2 تطور سعر صرف الدينار

عرف سعر صرف الدينار في موفى سنة 2021 وبالمقارنة مع قيمته المسجلة في نهاية العام السابق ارتفاعا بـ 1,3٪ تجاه الأورو مقابل انخفاض بـ 6,3٪ إزاء الدولار الأمريكي. ويعزى هذا الانخفاض لسعر صرف العملة الوطنية والذي ازدادت حدته خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2021، إلى ارتفاع الدولار الأمريكي مقابل العملة الأوروبية في سوق الصرف الدولية حيث أقفل السنة بارتفاع قدره 6,9٪.

وبحساب المعدلات السنوية، ارتفع الدينار بـ 0,5٪ مقابل الدولار الأمريكي في حين انخفض بـ 2,7٪ إزاء الأورو.

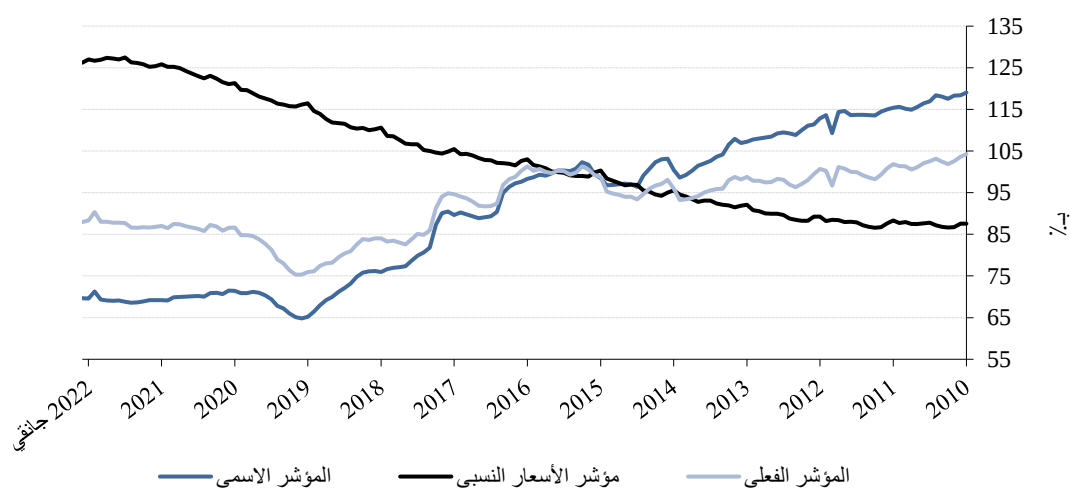
رسم بياني عدد 3-13 : تطور مقارن لأسعار الصرف



المصدر : البنك المركزي التونسي

ونتيجة لهذه التطورات، ارتفع سعر الصرف الفعلي الإسمي للدينار بـ 3,2٪ في شهر ديسمبر 2021 بالمقارنة مع نفس الشهر من العام السابق. أما بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي، فقد ارتفع بدوره بـ 4,4٪ خلال نفس الفترة بالنظر إلى معدل الفارق في التضخم مع البلدان الشريكة والذي تقلص ليناهز معدلا قدره 2٪ تبعا للتسارع المعمم للتضخم في العالم بداية من النصف الثاني لسنة 2021.

رسم بياني عدد 3-14 : تطور مؤشرات سعر صرف الدينار (أساس 100 في سنة 2010)



المصدر : البنك المركزي التونسي

الباب الرابع : النقد وتمويل الاقتصاد

4-1. النقد ومصادر الإحداث النقدي

عرفت الكتلة النقدية (ن3) في سنة 2021 تباطؤا طفيفا لنسق تطورها بالمقارنة مع مستواها المسجل في سنة 2020، أي 8,7٪ و 9,8٪ على التوالي. ويعود هذا التطور إلى التأثير المتزامن لتباطؤ المساعدات للاقتصاد (4,7٪ مقابل 6,7٪) وتراجع صافي المستحقات على الخارج (-1.169 مليون دينار مقابل +2.614 مليون دينار)، فيما ارتفع صافي المستحقات على الدولة بنسق متسارع للغاية (28,8٪ مقابل 16,7٪).

وفي جانب آخر، فإن مقارنة نسبة نمو الكتلة النقدية (ن3)، المحتسبة من حيث المعدلات السنوية¹ (+8,5٪ في سنة 2021 مقابل 12,3٪ في سنة 2020)، بالنمو الاقتصادي المقدر حسب تطور إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (+9,5٪ مقابل -2,5٪ في سنة 2020)، تظهر تقلصا ملحوظا للفجوة بين هاتين المكونتين دون أن يكون لذلك تأثير ملموس على سرعة التداول النقدي. وقد بلغت هذه الأخيرة² 1.296 في سنة 2021 مقابل 1.284 في سنة 2020 لتستعيد بالتالي بعض الاستقرار، لكن مع توقعها في مستوى جديد يقل عن السنوات السابقة. ونتيجة لذلك، سجلت نسبة سيولة الاقتصاد في سنة 2021 شبه استقرار في مستوى مماثل لذلك المسجل في سنة 2020، أي 77,2٪ و 77,9٪ على التوالي مقابل 67,6٪ في سنة 2019.

وفي الوقت نفسه، ظلت حصة الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول من قيمة إجمالي الناتج المحلي في سنة 2021 في مستوى يقارب ذلك المسجل في سنة 2020، أي 13,2٪. هذا المستوى الذي لا يزال مرتفعا (مقابل معدل قدره 11٪ على مدى الفترة 2013-2019) يؤكد بوضوح تفضيل استخدام الأموال نقدا.

¹ يتعلق الأمر بمعدل حسابي بسيط.

² المحتسبة من خلال العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية والكتلة النقدية (ن3) بحساب المعدلات.

جدول عدد 1-4 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

المسمى	2017	2018	2019	2020	2021
معدل الكتلة النقدية (ن 3) (بملايين الديناري)	69.358	76.341	82.894	93.111	100.995
نسبة نمو معدل الكتلة النقدية ن3 (ب٪)	8,8	10,1	8,6	12,3	8,5
إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية (بملايين الديناري)	101.973	112.986	122.578	119.526	130.897
نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي بحساب الأسعار الجارية (ب٪)	6,8	10,8	8,5	2,5-	9,5
معدل نسبة التضخم (ب٪)	5,3	7,5	6,8	5,6	5,7
سرعة التداول النقدي	1,382	1,480	1,479	1,284	1,296

وعلى صعيد آخر، أقلل الحجم الجملي لإعادة التمويل سنة 2021 في مستوى أعلى من ذلك المسجل في سنة 2020، أي 10.081 مليون دينار و 9.699 مليون دينار على التوالي. وقد اتسم هذا المسار بتغيرات متذبذبة ليبلغ ذروة قدرها 12.886 مليون دينار في شهر أوت نتيجة الضغوط المتزايدة المسلطة على السيولة المصرفية.

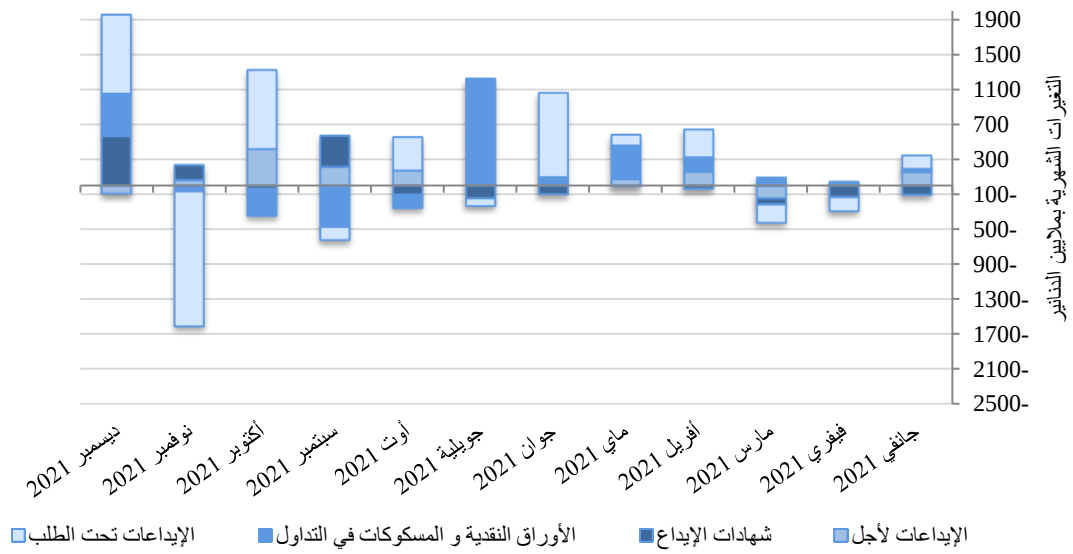
رسم بياني عدد 1-4 : تطور نسبة الفائدة في السوق النقدية والحجم الجملي لمعدل إعادة التمويل



1-1-4 مكونات النقد

في ظل سياق متسم بالتداعيات الكبيرة لجائحة كوفيد - 19 على النشاط الاقتصادي، خضعت مكونات الكتلة النقدية (ن3) لتعديلات هامة. وبالفعل، فإن نسق نمو المكونة النقدية بمفهومها الواسع (ن3) خلال سنة 2021 يعكس تباطؤ كل من النقد اليدوي (9,2٪ مقابل 17,9٪) والنقد الكتابي (7,6٪ مقابل 14,9٪) والذي وقع الحد من تأثيره بفعل التسارع المعتدل للمكونات شبه النقدية (8,8٪ مقابل 6,1٪).

رسم بياني عدد 2-4 : تطور أهم مكونات الكتلة النقدية (ن3)



وسجلت على وجه الخصوص الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول، التي تمثل المكونة الرئيسية للنقد اليدوي تباطؤا ملحوظا لنسق نموها في سنة 2021 (9,4٪ أو 1.483 مليون دينار مقابل 16,6٪ أو 2.242 مليون دينار في سنة 2020)، لتقل بالتالي السنة قيد الدرس في مستوى 17.233 مليون دينار. بيد أن هذا المنحى يحجب تطورات متباينة خلال السنة والتي اتسمت أساسا بالتأثيرات الموسمية (الاحتفالات الدينية والعطلة الصيفية...). وهكذا، تم تسجيل أعلى زيادة خلال شهر جويلية (+1.202 مليون دينار)، حيث بلغت المكونة المذكورة ذروة قدرها 17.740 مليون دينار.

جدول عدد 4-2 : تطور موارد الجهاز المالي ومقابلاتها (أرقام موفى الفترة)

المسمى	بملايين الديناريين		التغيرات بـ % ما عدا إشارة مغايرة	
	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021
الكتلة النقدية (ن3)	97.176	105.611	9,8	8,7
منها : الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول	15.750	17.233	16,6	9,4
الإيداعات تحت الطلب لدى البنوك	23.818	25.416	20,3	6,7
الإيداعات لأجل ونواتج مالية أخرى	15.106	16.163	4,1-	7,0
شهادات الإيداع	4.192	4.540	1,9	8,3
حسابات الادخار ¹	31.745	34.670	13,3	9,2
موارد أخرى	39.441	42.578	12,3	8,0
مجموع الموارد = مجموع المقابلات	136.617	148.189	9,8	9,2
صافي المستحقات على الخارج ²	7.572	6.403	2.614	1.169-
منه : صافي الموجودات من العملة الأجنبية ²	23.099	23.312	3.578	213
(عدد أيام التوريد) ³	(162)	(133)	(51)	29-
صافي المستحقات على الدولة ²	27.863	35.881	3.995	8.018
منه : رقااع الخزينة والقرض الوطني ²	10.282	15.145	920	4.863
الحساب الجاري للخزينة ²	3.234	557	2.329	2.657-
المساعدات للاقتصاد	101.182	105.905	6,7	4,7
منها : القروض للاقتصاد	95.889	100.243	6,4	4,5

¹ يشمل هذا البند الحسابات الخاصة للادخار وحسابات الادخار السكني وحسابات الادخار بغرض بعث المشاريع وحسابات الادخار بغرض الاستثمار وحسابات الادخار الأخرى والادخار لدى مركز الادخار البريدي.

² التغيرات بملايين الديناريين بالنسبة لهذه المكونات.

³ التغيرات بحساب الأيام.

ومن جانبه وبعد أن ارتفع بـ 14,9% أو 3.336 مليون دينار في سنة 2020، سجل النقد الكتابي خلال سنة 2021 تباطؤا حيث عرف نسبة نمو قدرها 7,6% أو 1.957 مليون دينار. ويعود هذا المسار بالأساس إلى التباطؤ الحاد للإيداعات تحت الطلب لدى البنوك (6,7% أو 1.598 مليون دينار مقابل 20,3% أو 4.012 مليون دينار في سنة 2020). وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن سنة 2020 قد اتسمت بوضع إجراءات استثنائية للتصدي لتداعيات الأزمة الصحية (تأجيل أقساط القروض للمهنيين والأفراد)¹ وهي وضعية نجمت عنها مقدرة شرائية إضافية. بيد أنه تمت ملاحظة تطورات متباينة خلال سنة 2021، حيث تم تسجيل أعلى ارتفاع في موفى شهر جوان (+962 مليون دينار) وأكتوبر (+899 مليون دينار)، في حين وقع تسجيل أكبر انخفاض في شهر نوفمبر (-1.543 مليون دينار) والذي يعود جزئيا إلى اكتتابات العناصر الاقتصادية في القرض الوطني². وفيما يتعلق بالإيداعات تحت الطلب لدى مركز الصكوك

¹ المنشوران إلى البنوك والمؤسسات المالية عدد 6 لسنة 2020 وعدد 7 لسنة 2020 المؤرخان في 19 و25 مارس 2020 والمتعلقان بإجراءات استثنائية لمساندة المؤسسات والمهنيين والأفراد، على التوالي.

² ينص الأمر الحكومي عدد 418 لسنة 2021 على أن الدولة تصدر قرضا رقاعيا وطنيا لتغطية جزء من حاجيات ميزانيتهما لسنة 2021.

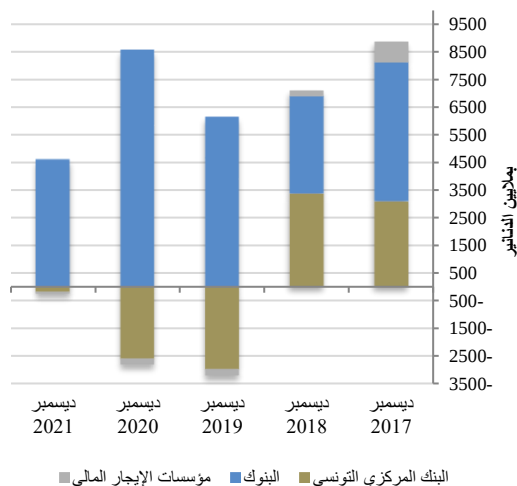
البريدية، فقد شهدت انتعاشة ملحوظة بالمقارنة مع سنة 2020 (+12,7% أو +238 مليون دينار مقابل -26,4% أو -674 مليون دينار).

أما بخصوص الإيداعات شبه النقدية، فقد ارتفعت بـ 8,8% أو 4.644 مليون دينار في سنة 2021 مقابل 6,1% أو 3.059 مليون دينار في سنة 2020 وذلك نتيجة التأثير المتزامن لانتعاشة قائم الإيداعات لأجل ونواتج مالية أخرى (+7% أو +1.057 مليون دينار مقابل -4,1% أو -646 مليون دينار) وتدعم قائم شهادات الإيداع (8,3% أو 348 مليون دينار مقابل 1,9% أو 80 مليون دينار)، في حين ازدادت إيداعات الادخار لدى البنوك ومركز الادخار البريدي بنسق أقل أهمية (9,2% في سنة 2021 مقابل 13,3% في سنة 2020).

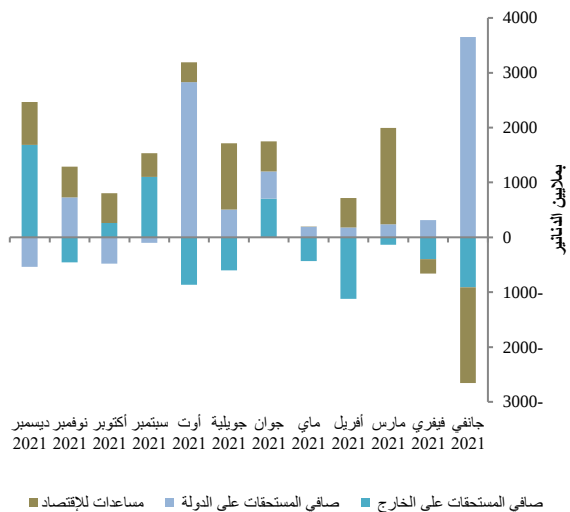
2-1-4 مصادر الإحداث النقدي

تأثر صافي المستحقات على الدولة بشكل ملحوظ بالظرف الاقتصادي الفاتر المتسم بالاختلالات وخاصة على مستوى الميزانية لتعرف مساهمته في نمو الكتلة النقدية (ن3) ارتفاعا حيث ازدادت من 4,5% في سنة 2020 إلى 8,3% في سنة 2021 وذلك على حساب تلك المتعلقة بالمساعدات للاقتصاد والتي شهدت تباطؤا (4,9% في سنة 2021 مقابل 7,2% في سنة 2020). أما بالنسبة لمساهمة صافي المستحقات على الخارج، فقد أصبحت سلبية (-1,2% مقابل +3%).

رسم بياني عدد 4-4 : تطور تركيبة القروض حسب المؤسسات المالية



رسم بياني عدد 3-4 : مساهمة المقابلات في نمو المكونة (ن3)



وارتفعت، على وجه الخصوص، المساعدات للاقتصاد بـ 4,7٪ أو 4.723 مليون دينار في سنة 2021 (مقابل 6,7٪ أو 6.371 مليون دينار في العام السابق). ويظهر التوزيع حسب طبيعة القروض ازديادا بنسق أقل حدة من سنة 2020، سواء بالنسبة للتمويلات في محفظة الإسقاط للبنوك (3.401 مليون دينار مقابل 4.648 مليون دينار) أو للمستحقات المجمدة والمشكوك في خلاصها (359 مليون دينار مقابل 1.204 مليون دينار). ومن جانبه، سجل قائم الحسابات الجارية المدينة انتعاشة (+145 مليون دينار مقابل -188 مليون دينار).

وفي جانب آخر، يتبين من خلال هيكل القروض حسب المؤسسات المالية في سنة 2021 التباطؤ الملحوظ لتمويل الاقتصاد من قبل القطاع البنكي (4.603 مليون دينار مقابل 8.554 مليون دينار). وفي جانب مواز، واصلت القروض الممنوحة من قبل مؤسسات الإيجار المالي تراجعها للعام الثالث تباعا (-76 مليون دينار مقابل -221 مليون دينار).

وحسب المستفيدين، فإن ازدياد القروض المسندة للمهنيين¹ (4.350 مليون دينار في سنة 2021 مقابل 4.908 مليون دينار قبل سنة) قد استفادت منه كافة قطاعات الاقتصاد لكن بدرجات متفاوتة. وبالفعل، استفاد على وجه الخصوص من هذه القروض قطاع الخدمات (2.372 مليون دينار مقابل 2.247 مليون دينار)، يليه القطاع الصناعي (1.393 مليون مقابل 710 مليون دينار) وقطاع الفلاحة والصيد البحري (152 مليون دينار مقابل 192 مليون دينار). وعرفت القروض لفائدة الأفراد تباطؤا (1.086 مليون دينار في سنة 2021 مقابل 1.604 مليون دينار في سنة 2020)، حيث خصص الجزء الأهم منها لتمويل اقتناء وتهيئة المساكن.

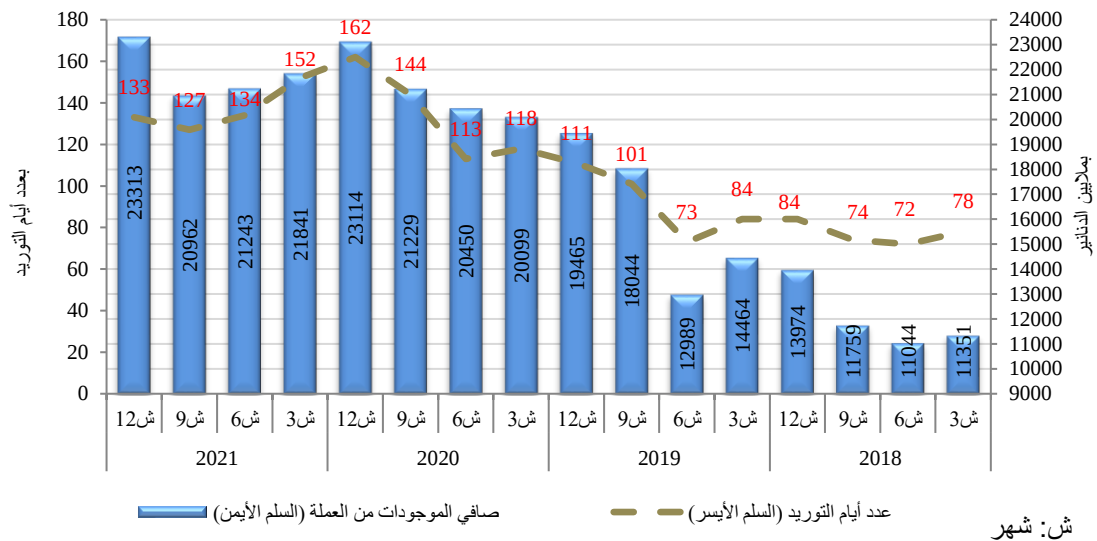
وفيما يتعلق بصافي المستحقات على الخارج، فقد أقلل سنة 2021 في مستوى 6.403 مليون دينار ليعرف بالتالي انخفاضا بـ 1.169 مليون بالمقارنة مع مستواه لسنة 2020 (مقابل +2.614 مليون قبل سنة). وتعكس هذه النتيجة الارتفاع الهام للتعهدات الخارجية للجهاز المالي (+2.095 مليون دينار مقابل +691 مليون دينار) والذي لم يتم امتصاصه سوى جزئيا من خلال ازدياد الموجودات الخارجية (+926 مليون دينار مقابل +3.305 مليون دينار). وتجدر الإشارة إلى أن صافي دخول أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل قد أسفر في سنة 2021 عن تدفقات صافية سالبة قدرها 762 مليون دينار (مقابل +1.857 مليون دينار في سنة 2020).

¹ المصدر : مركزية المخاطر بالبنك المركزي التونسي.

وانتفعت تونس، على وجه الخصوص، في سنة 2021 بمخصصات خاصة من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، موجهة لدعم الميزانية (523 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة). وعلاوة على ذلك، شملت الموارد الخارجية الأخرى المعبأة، بالأساس، تلك الممنوحة من الاتحاد الأوروبي (300 مليون أورو) والحكومة الجزائرية (300 مليون دولار أمريكي) وكذلك من الوكالة الفرنسية للتنمية (100 مليون أورو)¹. ومن ناحية أخرى، سجلت تسديدات الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل ارتفاعا هاما (+36,7٪) في سنة 2021 حيث اتسمت خصوصا بتسديد قرضين رقاعيين مصدرين في السوق المالية الدولية بضمنان من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لكل واحد منهما وذلك في سنة 2014 للقرض الأول وسنة 2016 للثاني.

وعلى هذا الأساس، أقل صافي الموجودات من العملة الأجنبية سنة 2021 في مستوى 23.312 مليون دينار، أي ما يعادل 133 يوما من التوريد مقابل 23.099 مليون دينار و162 يوما على التوالي في موفى سنة 2020.

رسم بياني عدد 4-5 : تطور صافي الموجودات من العملات الأجنبية



¹ تجدر الإشارة في هذا المستوى أن تونس قد انتفعت كذلك خلال سنة 2021 بقروض خارجية أخرى وخاصة :

- أفريل 2021 : قرض بنك الائتمان لإعادة التنمية بقيمة 150 مليون أورو، في إطار برنامج دعم الإصلاحات في القطاع العمومي – المرحلة الأولى.
- جويلية 2021 : قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير (99.1 مليون أورو).
- أوت 2021 : قرض صندوق النقد العربي (81,7 مليون دولار) في إطار دعم الميزانية.
- ديسمبر 2021 : قرض البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 60 مليون أورو، في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والاندماج الاجتماعي.

أما بخصوص التداين الصافي للدولة تجاه الجهاز المالي، فقد عرف في موفى سنة 2021 ارتفاعا ملحوظا (+8.018 مليون دينار مقابل +3.995 مليون دينار في سنة 2020)، تبعا بالخصوص للارتفاع الملحوظ لمستوى رقاع الخزينة في محفظة البنوك (3.223 مليون دينار مقابل 1.087 مليون دينار)، علاوة عن التأثير التوسعي المسلط من قبل انخفاض الحساب الجاري للخزينة (-2.657 مليون دينار مقابل +2.329 مليون دينار). وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار تنويع مواردها للتمويل قصد تغطية نفقات الميزانية، أبرمت الدولة في سنة 2021 قرضا مجمعا بالعملة الأجنبية لدى بنوك محلية (150 مليون دولار امريكي و259,5 مليون أورو) وقرضا وطنيا بقيمة 1.806 مليون دينار.

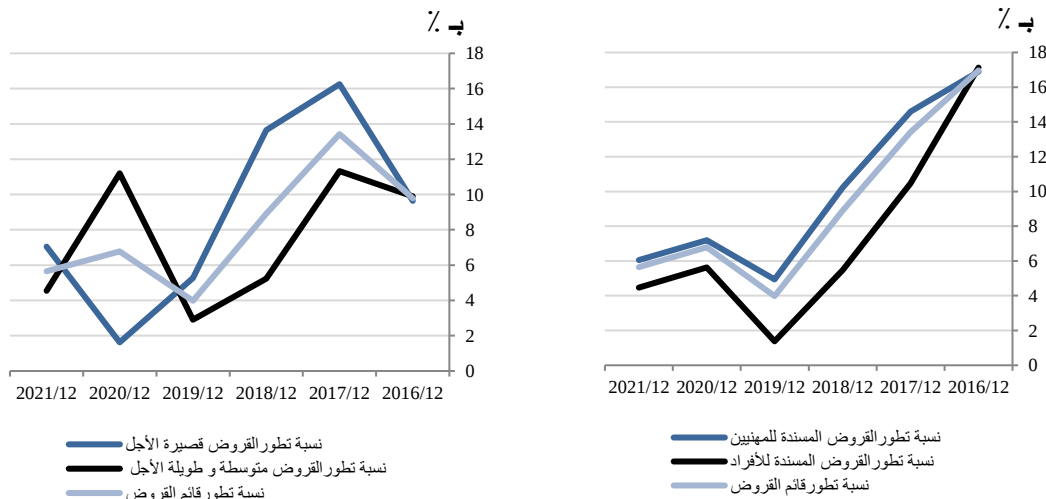
وفيما يتعلق بإصدارات رقاع الخزينة، فقد بلغت 9.512 مليون دينار في موفى سنة 2021 مقابل تسديدات بهذا العنوان قدرها 6.751 مليون دينار، أي باكتتابات صافية تساوي +2.761 مليون دينار (مقابل 9.112 مليون دينار و5.473 مليون دينار و+3.639 مليون دينار على التوالي في سنة 2020).

4-2. تمويل الاقتصاد

4-2-1 تطور قائم القروض للاقتصاد

بلغ قائم القروض، دون اعتبار التعهدات بالإمضاء، التي أسندتها البنوك والمؤسسات المالية للاقتصاد كما أحصتها مركزية المخاطر ومركزية القروض للأفراد بالبنك المركزي، قرابة 104,4 مليار دينار في موفى سنة 2021، حيث سجل تباطؤا لنسق نموه الذي تراجع من 6,8% إلى 5,7% ما بين سنتي 2020 و2021. ويعود هذا التباطؤ إلى السياق الصحي والاقتصادي الذي لا يزال صعبا ومتسما بمناخ الترقب.

رسم بياني عدد 4-6 : تطور القائم الجملي للقروض حسب صنف المستفيدين



وحسب الآجال، يعود تباطؤ القروض المسندة للاقتصاد إلى التباطؤ الحاد للقروض المهنية متوسطة وطويلة الأجل بـ 11,2٪ وذلك على الرغم من الانتعاشة الطفيفة للقروض المهنية قصيرة الأجل بالمقارنة مع سنة 2020 التي اتسمت بالأزمة الصحية وهو ما يعكس بوضوح السلوك الحذر والمتروك للعناصر الاقتصادية.

وحسب صنف المستفيدين، شمل تباطؤ القروض المسندة للاقتصاد، على حدّ السواء، قائم القروض الممنوحة للمهنيين وقائم القروض للأفراد (1,1 نقطة مائوية لكلا الصنفين).

تغيرات بـ %		جدول عدد 3-4 : توزيع قائم القروض للاقتصاد حسب المستفيد والقطاع والآجل			
(بملايين الديناريين ما عدا إشارة مغايرة)		2021	2020	2019	المسمى
2021	2020				
2020	2019				
6,1	7,2	77.577	73.146	68.241	قروض للمؤسسات و للمهنيين
6,8	0,5	42.365	39.667	39.472	قصيرة الأجل
5,2	16,4	35.212	33.479	28.769	متوسطة وطويلة الأجل
5,1	6,6	3.245	3.088	2.897	الزراعة والصيد البحري
8,5	10,5	1.992	1.836	1.662	قصيرة الأجل
0,1	1,4	1.253	1.252	1.235	متوسطة وطويلة الأجل
4,7	2,3	32.819	31.345	30.637	الصناعة
5,5	-2,9	20.073	19.026	19.585	قصيرة الأجل
3,5	11,5	12.746	12.319	11.052	متوسطة وطويلة الأجل
7,2	11,5	41.513	38.713	34.707	الخدمات
8,0	3,2	20.300	18.805	18.225	قصيرة الأجل
6,6	20,8	21.213	19.908	16.482	متوسطة وطويلة الأجل
4,5	5,6	26.806	25.658	24.290	القروض للأفراد
6,0	7,8	14.665	13.839	12.834	قروض الاستهلاك
9,6	15,6	4.049	3.694	3.196	قصيرة الأجل
4,6	5,3	10.616	10.145	9.638	متوسطة وطويلة الأجل
2,7	3,2	12.141	11.819	11.456	قروض السكن
2,7	3,2	12.141	11.819	11.456	متوسطة وطويلة الأجل
5,7	6,8	104.383	98.804	92.531	المجموع
7,0	1,6	46.414	43.361	42.668	قصيرة الأجل
4,6	11,2	57.969	55.443	49.863	متوسطة وطويلة الأجل

وفي جانب آخر ومن حيث الحصص من قائم القروض المسندة للاقتصاد، عرفت القروض الممنوحة للأفراد انخفاضا حيث تراجعت من 26,3٪ إلى 26,0٪ ثم إلى 25,7٪ خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

4-2-2 تطور قائم القروض المسندة للمهنيين

4-2-2-1 توزيع قائم القروض المسندة للمهنيين

نتج تباطؤ قائم القروض المسندة للمهنيين عن انخفاض قائم القروض الممنوحة للمؤسسات والإدارة العمومية بـ 1.651 مليون دينار. وفي المقابل، ارتفع قائم القروض المسندة للمؤسسات الخاصة

ب 2.780 مليون دينار تأتت أساسا من القروض الاستثنائية بعنوان كوفيد (1.131 مليون دينار) والإسقاط التجاري (510 مليون دينار).

جدول عدد 4-4 : توزيع قائم القروض بين المؤسسات والإدارة العمومية والمؤسسات الخاصة وحسب القطاع

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2019	2020	2021	التغيرات بـ %	
				2020 2019	2021 2020
الزراعة والصيد البحري	2.897	3.088	3.245	6,6	5,1
المؤسسات والإدارة العمومية	112	143	168	27,7	17,5
المؤسسات الخاصة	2.785	2.945	3.077	5,7	4,5
الصناعة	30.637	31.345	32.819	2,3	4,7
المؤسسات والإدارة العمومية	1.685	1.705	1.945	1,2	14,1
المؤسسات الخاصة	28.952	29.640	30.874	2,4	4,2
الخدمات	34.707	38.713	41.513	11,5	7,2
المؤسسات والإدارة العمومية	6.375	9.783	11.169	53,5	14,2
المؤسسات الخاصة	28.332	28.930	30.344	2,1	4,9
القروض للمؤسسات وللمهنيين	68.241	73.146	77.577	7,2	6,1
المؤسسات والإدارة العمومية	8.172	11.631	13.282	42,3	14,2
المؤسسات الخاصة	60.069	61.515	64.295	2,4	4,5

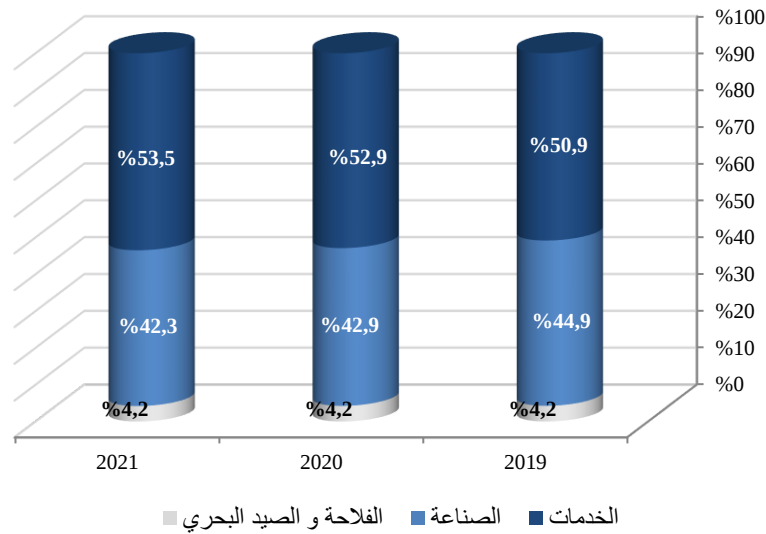
وارتفعت تعهدات المؤسسات العمومية ب 1,2 مليار دينار، منها 870 مليون دينار لفائدة ديوان الحبوب و 278 مليون دينار للشركة التونسية لصناعات التكرير و 132 مليون دينار لفائدة المجمع الكيميائي التونسي. وفي جانب آخر، تمت تعبئة قرض مجمّع بالعملة الأجنبية لفائدة الدولة خلال شهر فيفري 2021 بقيمة 260 مليون أورو و 150 مليون دولار وذلك من قبل 14 بنكا محليا.

كما ساهمت البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد بواقع قائم قدره 31,3 مليار دينار مقابل 29,4 مليار دينار قبل سنة، مسجلة بذلك نسبة ازدياد قدرها 6,6% في سنة 2021 مقابل 10,3% في سنة 2020. وعلى هذا الأساس، تمكنت هذه البنوك من ترفيع حصتها من السوق بشكل طفيف من 40,1% في سنة 2020 إلى 40,3% في سنة 2021.

4-2-2-2-2 توزيع قائم القروض المسندة للمهنيين حسب قطاع النشاط

يظهر التوزيع القطاعي لقائم القروض المسندة للمهنيين تواصل انخفاض حصة القروض الممنوحة لقطاعي الصناعة والزراعة والصيد البحري وذلك لفائدة قطاع الخدمات.

رسم بياني عدد 4-7 : تطور حصة قائم القروض المهنية حسب قطاع النشاط



4-2-2-2-1 تمويل الفلاحة والصيد البحري

سجل قائم القروض الممنوحة لقطاع الفلاحة والصيد البحري تباطؤاً، ليتراجع نموه من 6,6% في موفى سنة 2020 إلى 5,1% في سنة 2021. ويعود هذا التباطؤ الطفيف إلى انخفاض نسق تطور كل من قائم القروض قصيرة الأجل بـ 2% وقائم القروض متوسطة وطويلة الأجل بـ 1,3%.

جدول عدد 4-5 : قائم القروض المسندة لقطاع الفلاحة والصيد البحري

المسمى ¹	قروض قصيرة الأجل			قروض متوسطة وطويل			المجموع		
	2021	2020	2019	2021	2020	2019	2021	2020	2019
الزراعة والإنتاج الحيواني والصيد والخدمات ذات الصلة	1.736	1.578	1.415	1.135	1.154	1.151	2.871	2.732	2.566
الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	233	238	228	95	77	66	328	315	294
الحراثة واستغلال الغابات	23	20	19	23	21	18	46	41	37
المجموع	1.992	1.836	1.662	1.253	1.252	1.235	3.245	3.088	2.897

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اتخاذ إجراءات لفائدة قطاع الفلاحة والصيد البحري، تتمثل فيما يلي :

- منح قروض تكميلية لتغطية النفقات المتعلقة بمداواة الأعشاب الطفيلية والتسميد بعنوان موسم الزراعات الكبرى 2021-2022².

¹ تجدر الإشارة إلى أنه منذ شهر جوان 2021، يتم نشر معطيات مركزية المخاطر وفقاً للتصنيف التونسي للأنشطة (لسنة 2009) الذي يعده المعهد الوطني للإحصاء، عوضاً عن تصنيف سنة 1996 المعتمد منذ شهر جانفي 2007 تبعاً لدخول مركزية المعلومات بالبنك المركزي طور التشغيل.

² المذكرة إلى البنوك عدد 4 لسنة 2022 المؤرخة في 14 فيفري 2022 والمتعلقة بضبط مبلغ القروض التكميلية قصد تغطية النفقات المتعلقة بمداواة الأعشاب الطفيلية والتسميد بعنوان موسم الزراعات الكبرى 2021-2022.

- إعادة جدولة ديون الفلاحين المتضررين من الجفاف خلال الموسم الفلاحي 2020-2021¹.
- مراجعة مقاييس وآجال قروض زراعات الحبوب².

4-2-2-2-2 تمويل الصناعة

بلغ قائم القروض الممنوحة لقطاع الصناعة 32.819 مليون دينار في نهاية سنة 2021 مقابل 31.345 مليون دينار في العام السابق، مسجلا بذلك نموا قدره 4,7٪ مقابل 2,3٪ قبل سنة. وبعد الانخفاض المسجل في سنة 2020، عرف قائم القروض قصيرة الأجل ارتفاعا هاما قدره 8,4٪ والذي شمل كافة الفروع باستثناء فرعي صناعة التعدين والبناء. وتعلق تباطؤ قائم القروض متوسطة وطويلة الأجل الذي بلغ 8٪ بكافة فروع النشاط.

جدول عدد 4-6 : توزيع قائم القروض المسندة لقطاع الصناعة حسب فروع النشاط (بملايين الدنانير)

المسمى	قروض قصيرة الأجل			قروض متوسطة وطويلة الأجل			المجموع		
	2021	2020	2019	2021	2020	2019	2021	2020	2019
الصناعات الغذائية	4.879	5.187	5.636	1.660	1.863	2.001	6.539	7.050	7.637
تشبيد المباني	2.751	2.739	2.702	4.626	4.599	4.436	7.377	7.338	7.138
صناعة مواد منجمية أخرى غير المعدنية	1.411	1.062	1.110	1.272	1.469	1.427	2.683	2.531	2.537
صناعة التعدين دون اعتبار الآلات والتجهيزات	1.321	1.211	1.220	325	439	516	1.646	1.650	1.736
الصناعات الكيماوية	820	797	895	323	365	399	1.143	1.162	1.294
صناعة التعدين	886	923	824	234	310	378	1.120	1.233	1.202
منتجات مطاطية وبلاستيكية	797	740	762	240	268	291	1.037	1.008	1.053
قطاعات صناعية أخرى	6.720	6.367	6.924	2.372	3.006	3.298	9.092	9.373	10.222
المجموع	19.585	19.026	20.073	11.052	12.319	12.746	30.637	31.345	32.819

4-2-2-2-3 تمويل قطاع الخدمات

عرفت التمويلات المسندة لقطاع الخدمات الذي يستأثر بما يزيد عن 53,5٪ من القروض الممنوحة للاقتصاد، تباطؤا لنسق ازديادها حيث أنه تراجع من 11,5٪ في سنة 2020 إلى 7,2٪ في سنة 2021. وقد تعلق هذا التباطؤ بقائم القروض متوسطة وطويلة الأجل الذي سجل انخفاضا بأكثر من 14 نقطة مائوية حيث شمل بالخصوص فروع الأنشطة المالية والتجارة والسياحة.

¹ المذكرة إلى البنوك عدد 33 لسنة 2021 المؤرخة في 16 ديسمبر 2021 والمتعلقة بجدولة ديون الفلاحين المتضررين من الجفاف خلال الموسم الفلاحي 2020-2021.

² المنشور إلى البنوك عدد 6 لسنة 2021 المؤرخ في 16 سبتمبر 2021 والمتعلق بمراجعة مقاييس وآجال قروض زراعات الحبوب.

أما بالنسبة لنسق نمو قائم القروض قصيرة الأجل، فقد عرف ارتفاعا بـ 4,8 نقاط مائوية شمل فرعي الإدارة العمومية والأنشطة المالية والتأمين.

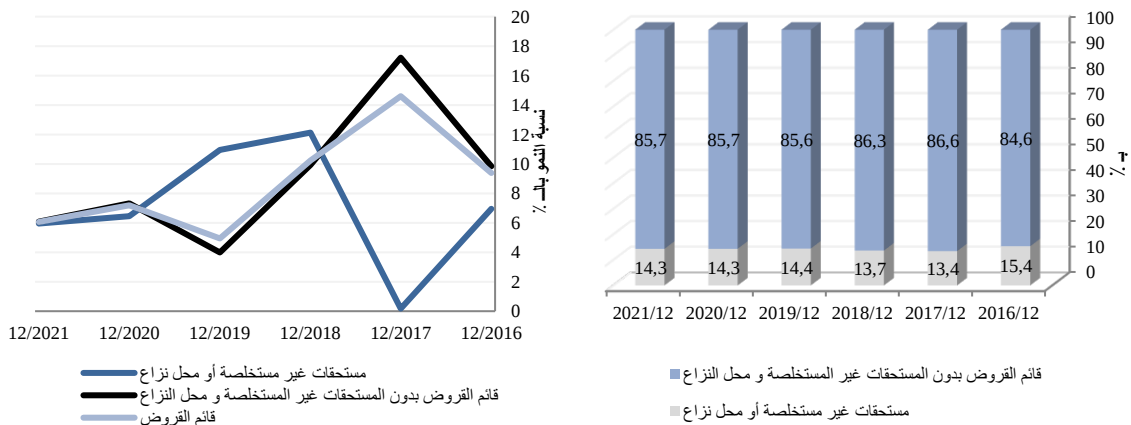
جدول عدد 4-7 : توزيع قائم القروض المسندة لقطاع الخدمات حسب فروع النشاط (بملايين الديناري)

المسمى	قروض قصيرة الأجل			قروض متوسطة وطويلة الأجل			المجموع		
	2021	2020	2019	2021	2020	2019	2021	2020	2019
التجارة وتصلح السيارات والدراجات النارية	14.073	12.658	11.556	4.827	4.449	3.846	18.900	17.107	15.402
الإيواء والمطاعم	1.839	1.952	2.050	2.935	2.699	2.423	4.774	4.651	4.473
الأنشطة المالية والتأمينية	1.145	1.093	1.341	3.060	2.983	2.622	4.205	4.076	3.963
الإدارة العمومية	8	27	49	4.013	3.562	1.781	4.021	3.589	1.830
النقل والتخزين	997	1.014	1.049	1.934	1.763	1.577	2.931	2.777	2.626
الصحة والعمل الاجتماعي	236	204	196	1.180	1.179	1.075	1.416	1.383	1.271
خدمات أخرى	2.002	1.857	1.984	3.264	3.273	3.158	5.266	5.130	5.142
المجموع	20.300	18.805	18.225	21.213	19.908	16.482	41.513	38.713	34.707

3-2-2-4 الديون غير المستخلصة أو محل نزاع

ارتفع قائم الديون المهنية غير المستخلصة أو محل نزاع من 10.485 مليون دينار في سنة 2020 إلى 11.109 مليون دينار في سنة 2021، مسجلا بذلك زيادة بـ 6,1%. وقد يعزى هذا الارتفاع إلى السياقين الصحي والاقتصادي. بيد أنه باعتبار تباطؤ القروض المهنية، ظلت نسبة المستحقات غير المستخلصة أو محل نزاع مستقرة في مستوى 14,3% خلال سنتي 2020 و2021.

رسم بياني عدد 4-8 : تطور الديون غير المستخلصة أو محل نزاع



جدول عدد 4-8 : توزيع قائم الديون غير المستخلصة أو محل نزاع حسب قطاعات النشاط (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

الحصة من المجموع (%)	2021				2020			المسمى
	2021	2020	الحصة ب %	مجموع القروض	متخلدات أو ديون محل نزاع	الحصة ب %	مجموع القروض	متخلدات أو ديون محل نزاع
	7,4	7,7	25,4	3.245	825	26,0	3.088	804
	45,4	44,2	15,4	32.819	5.039	14,8	31.345	4.636
	47,2	48,1	12,6	41.513	5.245	13,0	38.713	5.045
	100,0	100,0	14,3	77.577	11.109	14,3	73.146	10.485

ويظهر توزيع قائم الديون المهنية غير المستخلصة أو محل نزاع حسب قطاعات النشاط، انخفاضاً للحصتين المتعلقتين بقطاعي الفلاحة والصيد البحري والخدمات واللتين تراجعتا على التوالي من 7,7٪ إلى 7,4٪ ومن 48,1٪ إلى 47,2٪ ما بين سنتي 2020 و2021.

وفي المقابل، ارتفعت الحصة المتعلقة بقطاع الصناعة والتي ازدادت من 44,2٪ في سنة 2020 إلى 45,4٪ في سنة 2021.

وفي جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن خمسة فروع للنشاط قد استأثرت بـ 9.272 مليون دينار أو قرابة 83,5٪ من القوائم الجملي للديون المهنية غير المستخلصة أو محل نزاع وهي موزعة كما يلي :

- الصناعات المعملية : 3.069 مليون دينار أو 27,6٪.
- التجارة وتصلح السيارات والدراجات النارية : 2.246 مليون دينار أو 20,2٪.
- البناء : 1.731 مليون دينار أو 15,6٪.
- الإيواء والمطاعم : 1.406 مليون دينار أو 12,7٪.
- الفلاحة والغابات والصيد البحري : 820 مليون دينار أو 7,4٪.

4-2-3 تمويل الأفراد

بلغ تدابير الأفراد لدى القطاع البنكي 26.806 مليون دينار في سنة 2021 مقابل 25.658 مليون دينار في العام السابق، أي بزيادة قدرها 4,5٪ مقابل 5,6٪ في سنة 2020. ويعود هذا المسار، على حدّ السواء، إلى تباطؤ قروض الاستهلاك والذي شمل بالخصوص قروض تهيئة المساكن وقفوز قروض السكن.

جدول عدد 4-9 : توزيع قائم القروض المسندة للأفراد حسب أغراض التمويل (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	2019	2020	2021	التغيرات بـ %	
				<u>2020</u> <u>2019</u>	<u>2021</u> <u>2020</u>
قروض السكن	11.456	11.819	12.141	3,2	2,7
قروض الاستهلاك	12.834	13.839	14.665	7,8	6,0
تهيئة المساكن	9.222	9.922	10.254	7,6	3,3
مصاريف جارية	1.407	1.512	1.668	7,5	10,3
المكشوفات	1.130	1.277	1.473	13,0	15,3
سيارات	313	347	378	10,9	8,9
قروض أخرى	762	781	892	2,5	14,2
المجموع	24.290	25.658	26.806	5,6	4,5

وسجل نسق ازدياد قائم الديون غير المستخلصة أو محل نزاع ارتفاعا بـ 1,2 نقطة مائوية. ويعود هذا التسارع إلى ارتفاع نسق ازدياد قائم القروض محل نزاع.

جدول عدد 4-10 : توزيع قائم الديون غير المستخلصة ومحل نزاع والمتعلقة بالقروض للأفراد حسب أغراض التمويل (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	التغيرات			
				<u>2020</u> <u>2019</u>		<u>2021</u> <u>2020</u>	
				بملايين الدنانير	بـ %	بملايين الدنانير	بـ %
محل نزاع	533	564	623	31,0	5,8	59,0	10,5
مجموع المتخلدات	486	543	592	57,0	11,7	49,0	9,0
- متخلدات قروض السكن	283	306	327	23,0	8,1	21,0	6,9
- متخلدات قروض الاستهلاك	203	237	265	34,0	16,7	28,0	11,8
منها : متخلدات قروض تهيئة المساكن	130	159	186	29,0	22,3	27,0	17,0
المجموع (المتخلدات + قروض محل نزاع)	1.019	1.107	1.215	88,0	8,6	108,0	9,8

-II مهام البنك

الباب الأول : السياسة النقدية

1-1. السياسة النقدية

على غرار سنة 2020، تعين على السياسة النقدية أن تواجه في سنة 2021 سياقاً غير ملائم متمماً باستمرار أزمة كوفيد - 19 وتشديد البروتوكولات الصحية مع كل التداعيات الناجمة عن ذلك على المجالات الاقتصادية والنقدية والاجتماعية.

وعلى الصعيد الدولي وبعد تسجيل انكماش غير مسبوق في سنة 2020، بدأ النشاط الاقتصادي العالمي في التعافي في سنة 2021 وذلك بالخصوص بفضل سياسات نقدية وسياسات ميزانية توسعية للغاية ومدعومة بحملات تلقّيح واسعة النطاق.

ومن ناحية الأسعار عند الاستهلاك، تم تسجيل تصاعد للتضخم حول العالم، نتيجة بالخصوص لتواصل اضطرابات سلاسل التوريد العالمية وارتفاع أسعار المواد الأولية، لاسيما الطاقة. وهكذا، شرعت العديد من البنوك المركزية في شتى أنحاء العالم في دورة تشديد لسياساتها النقدية من خلال الترفيع في نسبها الرئيسية بغية التصدي لتسارع التضخم والرجوع به نحو المستويات المستهدفة على المدى المتوسط. وللتذكير، فإنه تم اعتماد سياسات نقدية تيسيرية خلال السنوات الأخيرة كردة فعل على الانكماش الاقتصادي الذي توجب على الاقتصاد العالمي مواجهته.

وفي تونس وبعد التراجع الحاد للنمو¹ (-8,7٪) المسجل في سنة 2020، كانت انتعاشة النشاط الاقتصادي طفيفة في سنة 2021 (3,1٪)، حيث لم تكن قادرة على تعويض الانكماش الحاد للسنة السابقة.

وعلى صعيد آخر وبعد أن نجحت في وضع التضخم في مسار تنازلي، وجدت السياسة النقدية نفسها في سنة 2021 وخاصة بداية من الربع الثاني تواجه مرة أخرى تصاعد الضغوط التضخمية. وقد اتسم هذا التطور بارتفاع الأسعار الدولية والتأثير الناجم عن الإجهاد المائي والترفيع في بعض الأسعار المؤطرة.

وعلى مستوى المالية العمومية، أدى تسارع النفقات بالتزامن مع التطور غير الكافي للمواد الذاتية للدولة إلى بقاء عجز الميزانية في مستوى مرتفع. وبهدف تغطية فجوة التمويل، تعين على الدولة أن تلجأ بشكل مكثف إلى التدابير الداخلي وهو ما وضع توازنات الميزانية في المحك وذلك في ظل وضع يتسم بتزايد صعوبة النفاذ إلى التمويل الخارجي مع تدهور التقييم السيادي للبلاد.

¹ بأسعار العام السابق.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، بلغ العجز الجاري 5,9٪ من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2021 مقابل 6٪ قبل سنة. واتسم شبه الاستقرار المذكور بالسير الجيد لمداخليل الشغل التي عوضت وزيادة تفاقم العجز الجاري الناجم عن انتعاشة النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من النفاذ المحدود للموارد الخارجية، أظهرت احتياطات الصرف بعض الصلابة وهو ما ساهم في الحدّ من الضغوط المسلطة على سوق الصرف وتخفيف التوترات على مستوى سيولة البنوك.

ورغم أن البلاد لم تتعافى بعد من آثار الأزمة الصحية، إلا أنها وجدت نفسها تواجه مرة أخرى أزمة جديدة قد تعرقل انتعاشة ما بعد كوفيد. وبالفعل، فإن الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت في موفى شهر فيفري 2022 قد دفعت الأسعار الدولية للمواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية بنسق حثيث نحو مستويات قياسية تاريخية وهو ما أعاق التعافي السريع للنمو الاقتصادي العالمي وخاصة النشاط الاقتصادي لأهم البلدان الشريكة لتونس في منطقة الأورو.

ومن ناحية أخرى، ازدادت حدة الضغوط المسلطة على الأسعار في تونس لترتفع نسبة التضخم إلى مستوى 7,5٪ في شهر أفريل 2022 مقابل 5٪ و 6,6٪ في شهري أفريل وديسمبر 2021 على التوالي. ومن شأن هذا المسار التصاعدي أن يتواصل مع بقاء المواد الأولية وخاصة النفط في مستويات عالية تاريخيا وكذلك مع توجه الدولة نحو إرساء إصلاح لدعم المواد الغذائية الأساسية والطاقة.

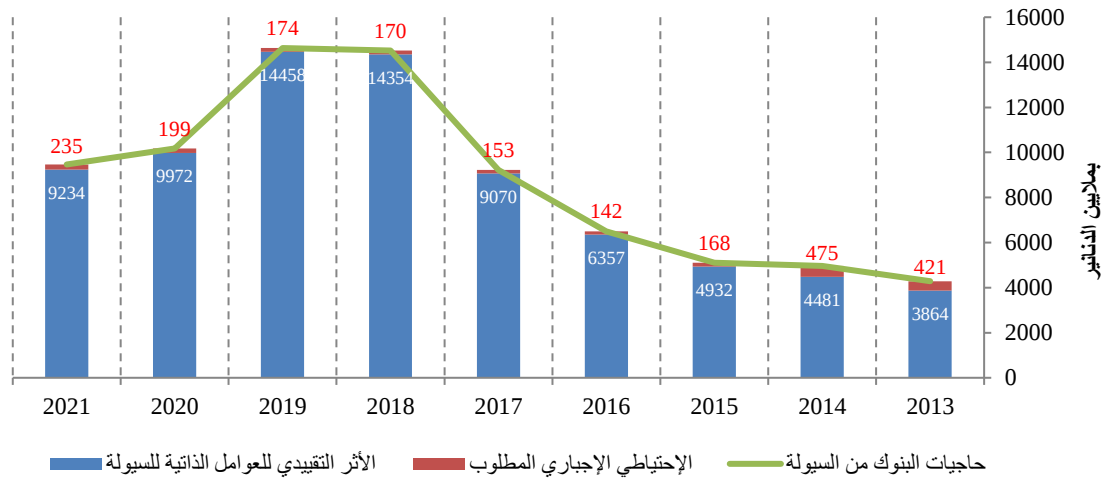
وأمام المخاطر العالية والمتوجهة نحو الازدياد التي تحيط بمسار التضخم، واستنادا إلى مهمته الرئيسية المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأسعار، قرر البنك المركزي لدى اجتماع مجلس إدارته المنعقد بتاريخ 17 ماي 2022 الترفع في نسبته الرئيسية بـ 75 نقطة أساسية لتصبح في مستوى 7٪. ويهدف البنك من خلال هذا الإجراء إلى التصدي لانزلاق التضخم حتى وإن كانت الضغوط المسلطة على الأسعار متأتية إلى حدّ كبير من صدمات العرض التي لا تتحكم فيها البنوك المركزية، على غرار الأسعار الدولية للمواد الأساسية والطاقة. ويتمثل الهدف المنشود من تشديد السياسة النقدية في احتواء التوقعات الاستباقية للتضخم. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم توجه العديد من البنوك المركزية نحو التشديد النقدي، إلا أن درجة استجاباتها قد اعتمدت إلى حد كبير على قدرتها على ترسيخ توقعات المتعاملين الاقتصاديين، أي قدرتها على تقريب التضخم نحو المستويات المستهدفة التي تعهدت بها.

1-1-1 إدارة السيولة

عرف معدل حاجيات البنوك من السيولة¹ في سنة 2021 انخفاضا بـ 702 مليون دينار بالمقارنة مع مستواه لسنة 2020 ليبلغ 9.469 مليون دينار (راجع الرسم البياني عدد 1-1).

¹ حاجيات البنوك من السيولة = تأثيرات العوامل الذاتية + الاحتياطي الإجباري المطلوب.

رسم بياني عدد 1-1 : تطوّر حاجيات البنوك من السيولة (معدلات يومية بملايين الدنانير)

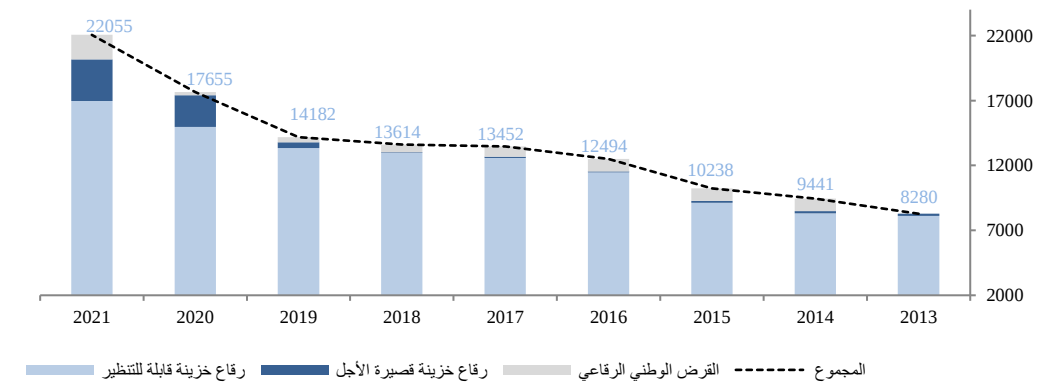


المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات : سنة 2021

واتسم هذا الانخفاض بالخصوص بتراجع الأثر المسلط من العوامل الذاتية للسيولة. فمن جهة، ساهمت الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول بشكل ملحوظ في تحسين سيولة البنوك في سنة 2021 وذلك بفضل الرجوع المكثف للأموال نقدا إلى خزائن البنوك (4.223 مليون دينار في سنة 2021 مقابل 1.895 مليون دينار فقط في سنة 2020). وفي هذا الصدد، يجدره التذكير أنه في سنة 2020، كانت لفترات الحجر الصحي الشامل ثم الموجة انعكاسات هامة على الطلب على النقد. ومن جهة أخرى، أدى كذلك تدعيم مداخيل الشغل (+28,4%) وانتعاش المقايض السياحية (+15,1%) في سنة 2021 إلى تحسين الوضع الهيكلي لسيولة البنوك من خلال عمليات تحويل أوراق نقدية أجنبية إلى الدينار والمقدرة بـ 932 مليون دينار في سنة 2021 بما أتاح بعض التوازن في سوق الصرف.

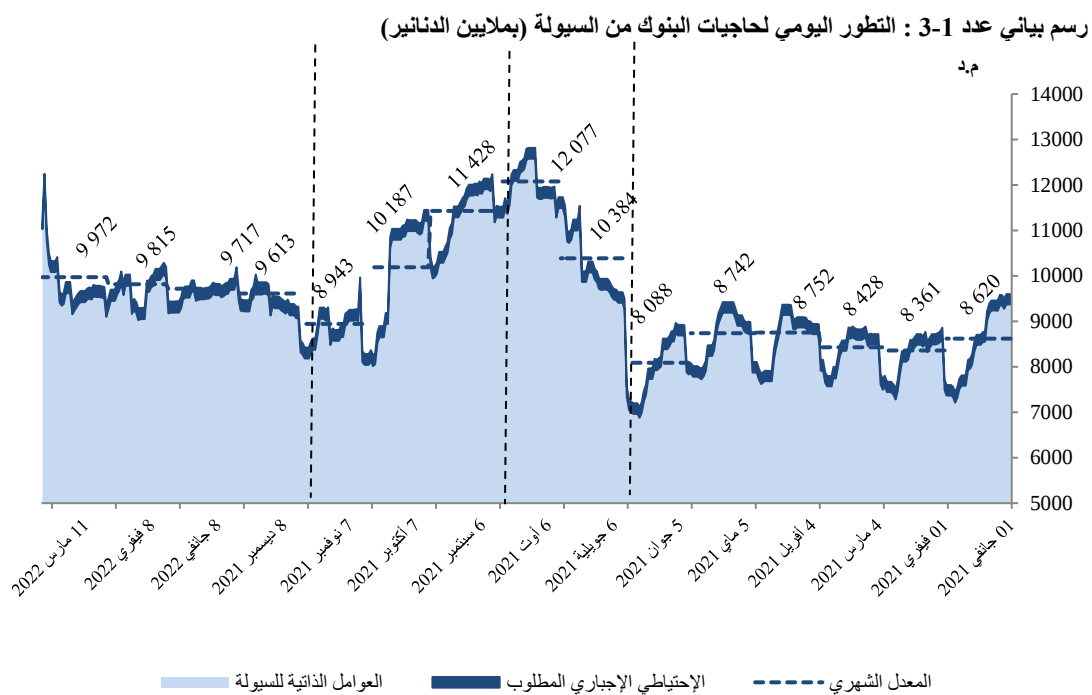
رسم بياني عدد 2-1 : تطوّر قائم إصدارات الخزينة (بملايين الدنانير)



المصدر: التونسية للمقاصة

آخر البيانات : سنة 2021

ولولا التأثير التقييدي المسلط من لجوء الخزينة المكثف للتدائن الداخلي بالدينار في شكل رقاق خزينة وقروض وطنية¹ وذلك لمجابهة حاجياتها من التمويل، لكان تحسن سيولة البنوك أهم. ونتيجة لذلك، واصل قائم الدين الداخلي للخزينة المحرر بالعملة المحلية الارتفاع حيث ازداد بنسبة 24,9٪ في سنة 2021 مقابل 24,5٪ في سنة 2020 (راجع الرسم البياني عدد 2-1). وعرفت السيولة المصرفية في سنة 2021 أربعة مراحل، مثلما يدل عليه التحليل خلال السنة لديناميكية حاجيات البنوك من السيولة (راجع الرسم البياني عدد 3-1).



المصدر: البنك المركزي التونسي

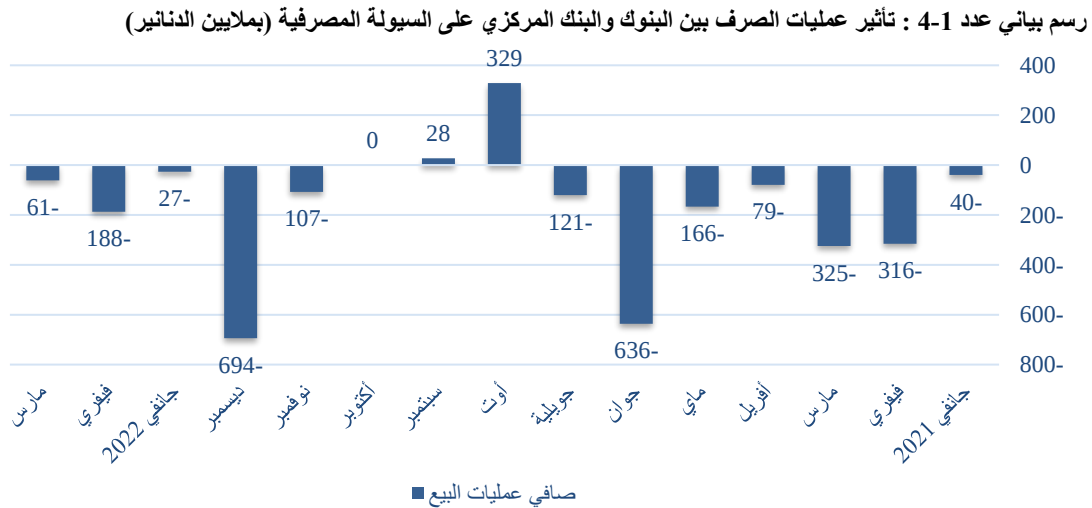
آخر البيانات : مارس 2022

- واتسمت المرحلة الأولى التي امتدت على مدى النصف الأول من سنة 2021 باستقرار نسبي لحاجيات البنوك من السيولة في مستوى يناهز 8.499 مليون دينار في المعدل.
- واتسمت المرحلة الثانية التي شملت شهري جويلية وأوت 2021 بالازدياد الملحوظ لحاجيات البنوك لتبلغ أعلى مستوى لها وقدره 12.077 مليون دينار في شهر أوت مقابل 8.088 مليون دينار في شهر جوان، أي بارتفاع بـ 3.989 مليون دينار وهو ما يعكس لجوء الخزينة المكثف للسوق الداخلية بالدينار في شكل رقاق خزينة قصيرة الأجل (2.762 مليون دينار) ورقاق خزينة قابلة للتظهير (103 مليون دينار) وقروض وطني بمبلغ جملي يساوي 1.184 مليون دينار.

¹ لجأت الخزينة خلال سنة 2021 إلى القرض الوطني في ثلاث مناسبات خلال أشهر جويلية وأوت ونوفمبر تباعا وبمبالغ قدرها 715,6 مليون دينار و467,9 مليون دينار و622,5 مليون دينار، على التوالي.

• وشملت **الفترة الثالثة** الثلاثة أشهر المالية حيث تراجع خلالها طلب البنوك على السيولة بشكل تدريجي ليبلغ 8.943 مليون دينار وذلك بفضل التأثير التوسعي المسلط من قبل الأوراق المالية والمسكوكات في التداول مباشرة بعد الموسم الصيفي.

• واتسمت **الفترة الرابعة** التي تغطي شهر ديسمبر 2021 بعودة الضغوط المسلطة على السيولة للظهور وهو ما جعل حاجيات البنوك ترتفع إلى مستوى 9.613 مليون دينار في المعدل أي بارتفاع بـ 670 مليون دينار بالمقارنة مع شهر نوفمبر 2021. وقد اتسم هذا التطور بالتأثير التقييدي المسلط من جهة من عمليات شراء العملات الأجنبية مقابل الدينار التي أنجزتها البنوك لدى البنك المركزي بمبلغ جملي قدره 694 مليون دينار (**راجع الرسم البياني عدد 4-1**) تبعا لتفاقم العجز الجاري في شهر ديسمبر، ومن جهة أخرى من لجوء الخزينة المكثف للقطاع المصرفي الذي تمكن من تعبئة قرابة 1.305 مليون دينار عن طريق رقاخ الخزينة قصيرة الأجل.



المصدر: البنك المركزي التونسي

آخر البيانات : مارس 2022

وقد أدى الانخفاض المذكور لحاجيات البنوك من السيولة إلى تراجع تدخلات¹ البنك المركزي في السوق النقدية والتي بلغت 9.229 مليون دينار في المعدل، أي أقل بـ 677 مليون دينار من سنة 2020 (**راجع الرسم البياني عدد 5-1**). واتسم هذا التطور بانخفاض عمليات التمويل على مدى طويل بأجل 6 أشهر والتي لم يلجأ إليها البنك المركزي طوال سنة 2021 وهو ما يفسر تراجعها بـ 1.267 مليون دينار. كما تجدر الإشارة إلى أن العمليات الرئيسية لإعادة التمويل قد انخفضت بـ 903 مليون دينار في المعدل لتبلغ

¹ تدخلات البنك المركزي = عمليات السياسة النقدية المنجزة بمبادرة من البنك المركزي والمتمثلة حاليا في العمليات الرئيسية لإعادة التمويل وعمليات إعادة التمويل طويلة الأجل (شهر واحد و3 و6 أشهر) والعمليات الباتة وعمليات مقايضة الصرف لأغراض السياسة النقدية وعمليات التعديل الدقيق للسيولة.

وخلال سنة 2021، تمت تغطية حاجيات البنوك من السيولة إلى حد كبير بواسطة تدخلات البنك المركزي. وعلى هذا الأساس، بلغ العجز من السيولة¹ حوالي 240 مليون دينار وهو مستوى أقل بشكل طفيف من ذلك المسجل في سنة 2020 وقدره 265 مليون دينار (راجع الرسم البياني عدد 1-6) وهو ما أدى إلى انخفاض المبلغ الصافي لتسهيلات القرض الهامشي بـ 15 مليون دينار فقط قياسا بسنة 2020 ليبلغ 285 مليون دينار في سنة 2021.

جدول عدد 1-1 : تطور أهم مؤشرات السوق النقدية			
(معدلات البيانات بملايين الدنانير)			
2022 - 1	2021	2020	
4.359	4.245	5.148	عمليات رئيسية لإعادة التمويل
3.234	3.588	3.130	عمليات بآلة
919	450	192	عمليات مقايضة الصرف لأغراض السياسة النقدية
1.012	863	163	عمليات إعادة تمويل على مدى أطول (شهر واحد)
-	-	1.267	عمليات إعادة تمويل على مدى أطول (6 أشهر)
-	83	6	عمليات التعديل الدقيق للسيولة
9.524	9.229	9.906	تدخل البنك المركزي
9.590	9.234	9.972	العوامل الذاتية للسيولة
245	235	199	الاحتياطي الإجمالي المطلوب
9.835	9.469	10.171	حاجيات البنوك
311-	240-	265-	الفوائض (+) والحاجيات (-) في السوق النقدية
90	321	164	تسهيل الإيداع لمدة 24 ساعة
448	606	464	تسهيل القرض الهامشي لمدة 24 ساعة
47	45	35	الفوائض من الاحتياطيات

1-1-2 سياسة المقابلات

في إطار خطته الاستراتيجية الأولى 2019-2022، ركز البنك المركزي على تعصير بنيته التحتية للدفعات من خلال اعتماد نظام دفع جديد سيرافق تحول المجال المالي (راجع المؤطر عدد 1). ومن شأن هذا المشروع المهيكّل أن ييسر تحويلات المقابلات بين البنوك المحلية والمودع المركزي، فضلا عن المرونة الكبيرة التي يوفرها في مجال إدارة المقابلات وخاصة تطبيق الخصم واسترجاع السندات.

مؤطر عدد 1 : دخول النظام الجديد للدفع علية RTGS طور الاستغلال

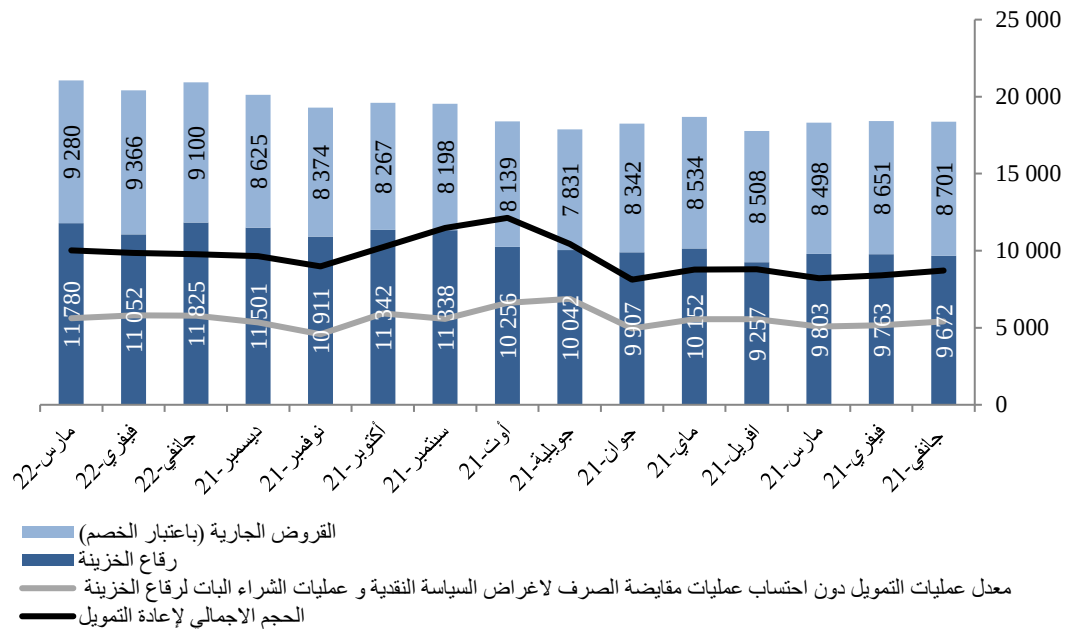
دخل النظام الجديد للدفع "عليّة" للتسوية الخام الحينية طور الاستغلال بتاريخ 28 جانفي 2022 ليحل محل النظام القديم "المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة" المستخدم منذ أكثر من 15 عاما. وبالفعل، أصبحت الأطراف المشاركة ملزمة بتكوين مجموعة من المقابلات على مستوى نظام عليّة للتسوية الخام الحينية، تمكن من تغطية عمليات السياسة النقدية وتلك المتعلقة بالتسويات خلال اليوم وهو أمر لم يكن ممكنا في ظل النظام القديم.

ويتم تزويد هذه المجموعة بصورة آنية عن طريق قيمة المقابلات، مع الأخذ بعين الاعتبار لمعايير الأهلية المحددة من قبل كل من التنظيم الجاري به العمل وإجراءات مراقبة المخاطر¹ المعتمدة من قبل البنك المركزي.

¹ المتمثلة في القائم وأجل الاستحقاق المتبقي الأدنى والخصم الواجب تطبيقه على الأصول غير القابلة للتداول وقاعدة توزيع المقابلات 50% - 50% بين الأصول القابلة للتداول وتلك غير القابلة للتداول.

وسجلت محفظة المقابلات المعيارية المؤهلة لإعادة التمويل¹ نسبة نمو جمالية قدرها 14,6% في سنة 2021 (راجع الرسم البياني عدد 7-1).

رسم بياني عدد 7-1 : هيكل الضمانات المقبولة بعنوان عمليات التمويل (بيانات حسب المعدل الشهري م د)



آخر البيانات : 31 مارس 2022

المصدر : البنك المركزي التونسي

وبالفعل، عرفت المحفظة الجمالية المعيارية المقبولة من ديون البنوك شبه استقرار، يعود بالأساس للأزمة الصحية التي وجهت الجهود نحو مجال إعادة التمويل على مدى طويل بأجل شهر واحد "كوفيد - 19". وفي المقابل، سجل الحجم الجملي المعياري للمقابلات المقبول من رقاق الخزينة نموا قدره 18,9% وذلك تبعا لازدياد إصدارات رقاق الخزينة الذي اتسمت به سنة 2021.

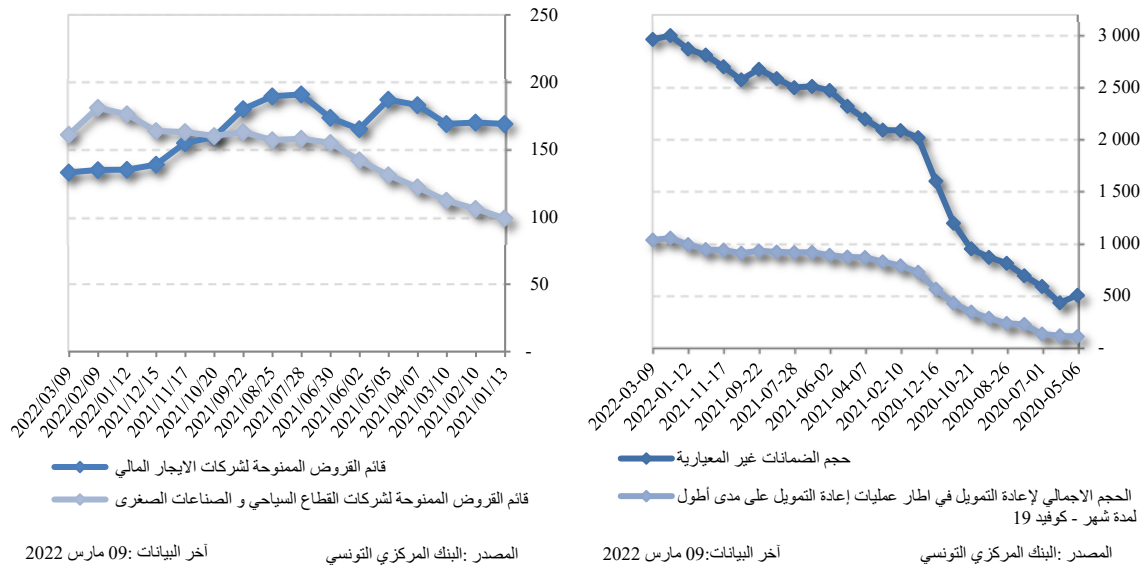
وبالنظر إلى الأزمة الصحية، تطورت المقابلات غير المعيارية المؤهلة لعملية إعادة التمويل على مدى طويل بأجل شهر واحد "كوفيد - 19"² بشكل ملحوظ حيث قاربت مستوى 3 مليار دينار في شهر ديسمبر 2021.

¹ بموجب الفصل 15 من منشور البنك المركزي إلى البنوك عدد 2 لسنة 2017 المؤرخ في 10 مارس 2017 والمتعلق بتنفيذ السياسة النقدية، يقبل البنك المركزي كمقابلات لعمليات إعادة التمويل، الضمانات ذات جودة المجسدة بسندات قابلة للتداول، عمومية وخاصة وديون بنكية سليمة (مصنفة 0).

² راجع ورقة المعلومات المتعلقة بعملية إعادة التمويل على مدى طويل بأجل شهر واحد "كوفيد - 19"، المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك.

رسم بياني عدد 8-1 : تطور حجم الضمانات غير المعيارية وحجم إعادة التمويل الممنوح على مدى أطول لمدة شهر - كوفيد (بيانات حسب تاريخ العمليات م د)

رسم بياني عدد 9-1 : تطور حجم قائم القروض الممنوحة لشركات الإيجار المالي والسياحة والصناعات الصغرى (القائم حسب تاريخ العمليات م د)

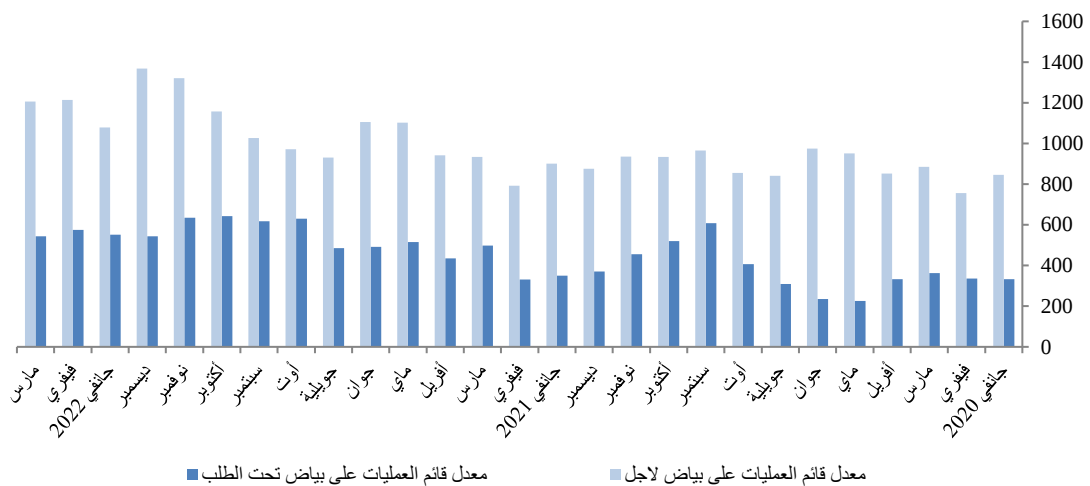


3-1-1 نشاط السوق فيما بين البنوك

اتسمت سنة 2021 بالتصاعد الملحوظ لقائم المعاملات في قسمي السوق فيما بين البنوك¹، أي سوق العمليات البيضاء وسوق اتفاقيات إعادة الشراء.

وفيما يتعلق بالعمليات البيضاء، فقد تم تسجيل ارتفاع سواء من حيث القائم أو حجم المعاملات. وبالفعل وقياسا بسنة 2020، عرف معدل القائم الشهري للعمليات البيضاء زيادة بـ 22,8٪ ليرتفع من 1.404 مليون دينار إلى 1.724 مليون دينار. كما سجل حجم المبادلات ازديادا في الوقت نفسه لكل من العمليات تحت الطلب وتلك لأجل، أي بـ 31,9٪ و 17,6٪ على التوالي ما بين السنتين المعنيتين. وبحساب الحصص، استأثرت المعاملات لأجل بـ 60,6٪ من مجموع العمليات البيضاء مقابل 63,3٪ في العام السابق، فيما بلغت حصة المعاملات تحت الطلب 39,4٪ فقط (راجع الرسم البياني عدد 10-1).

رسم بياني عدد 10-1 : تطور معدل قائم العمليات البيضاء فيما بين البنوك (بملايين الدنانير)



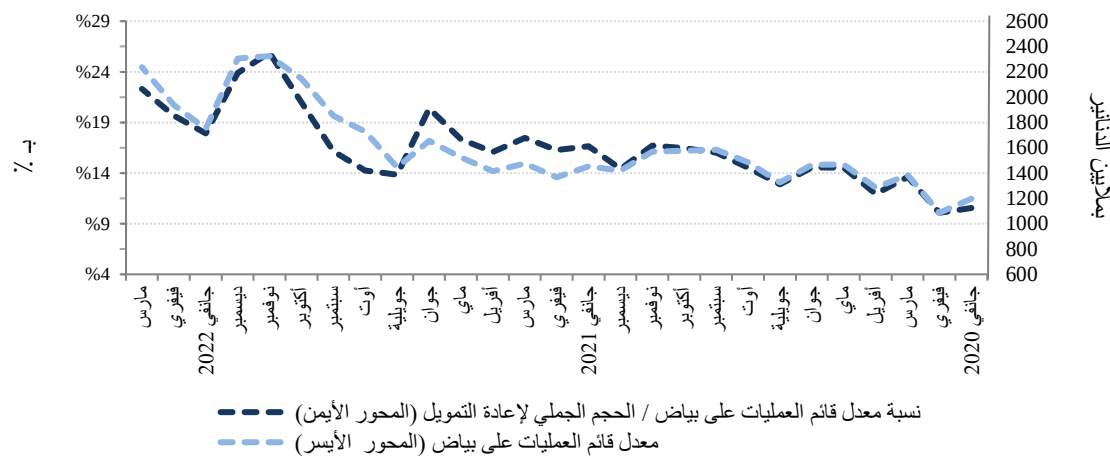
آخر البيانات : مارس 2022

المصدر: البنك المركزي التونسي

ومن حيث النسبة، بلغ قائم العمليات البيضاء فيما بين البنوك قياسا بالحجم الجملي لإعادة التمويل 18,3٪ في المعدل في سنة 2021 مقابل 13,9٪ قبل سنة. وعلى الرغم من هذا التحسن، تظل هذه النسبة ضعيفة وهو ما يعكس افتقاد السوق للعمق والذي يمكن تفسيره، من ضمن أمور أخرى، بالاختلال النسبي ما بين العرض والطلب وبالتالي استمرار التبعية الشديد للبنوك تجاه موارد البنك المركزي (راجع الرسم البياني عدد 11-1).

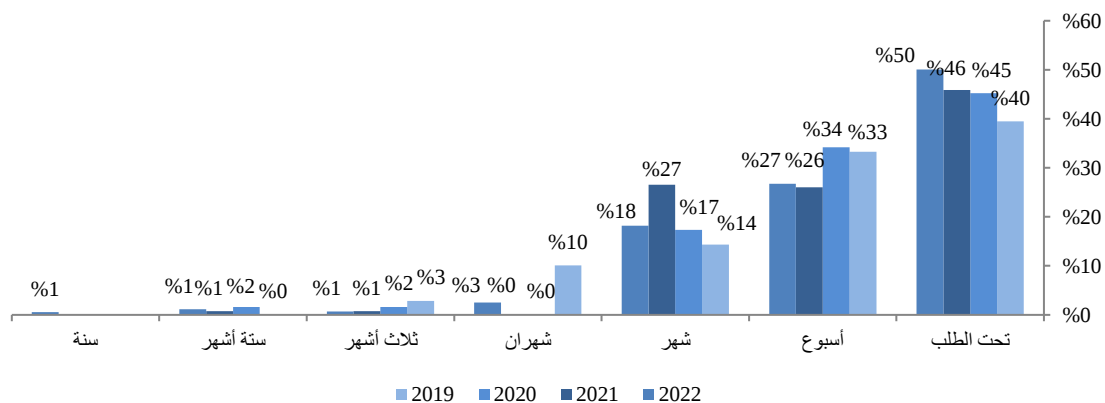
¹ بمقتضى منشور البنك المركزي التونسي إلى البنوك عدد 12 لسنة 2018 المؤرخ في 28 نوفمبر 2018 والمتعلق بالسوق فيما بين البنوك بالدينار، فإنه يتم إنجاز مبادلات السيولة بين البنوك في شكل عمليات بيضاء أو اتفاقيات إعادة الشراء.

رسم بياني عدد 11-1 : تطور مؤشر قائم العمليات البيضاء فيما بين البنوك بالمقارنة مع الحجم الجملي لإعادة التمويل



وفيما يتعلق بهيكل قائم العمليات البيضاء فيما بين البنوك في موفى السنة حسب الآجال، فيتميز بهيمنة المعاملات بآجال قصيرة وخاصة تلك ليوم واحد التي استأثرت لوحدها بقرابة نصف (45,9%) القائم الجملي للعمليات البيضاء فيما بين البنوك المنجزة في سنة 2021، تليها المعاملات لشهر واحد وتلك لأسبوع واحد بحصتين متتاليتين قدرهما 26,5% و 26%. واتسمت سنة 2021 بانخفاض حصة قائم المعاملات لأسبوع واحد قياسا بالقائم الجملي بـ 8 نقاط مائوية وذلك لفائدة المعاملات لشهر واحد التي ارتفعت حصتها من 17,3% إلى 26,5% بين سنة وأخرى. وفي المقابل، تم تسجيل شبه غياب للمعاملات فيما بين البنوك بآجال تفوق شهرين نظرا لعدم وضوح الرؤية بشأن التطور المستقبلي للظرف الاقتصادي وتداعياته المحتملة على وضعية سيولة السوق (راجع الرسم البياني عدد 12-1).

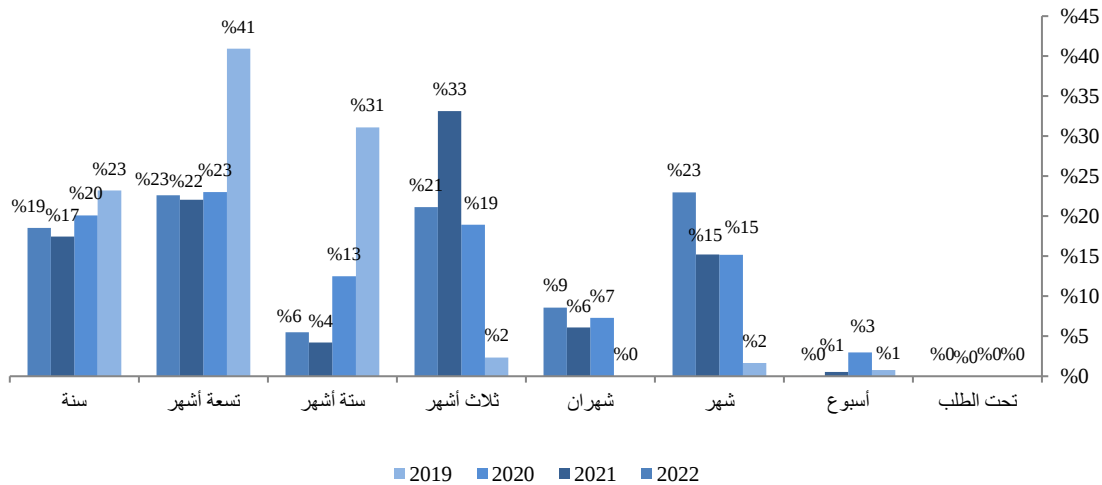
رسم بياني عدد 12-1 : هيكل قائم العمليات فيما بين البنوك حسب الآجال (أرقام موفى الفترة)



أما بالنسبة لسوق اتفاقيات إعادة الشراء، فقد عرفت تصاعدا ملحوظا خلال سنة 2021. وبالفعل، بلغ قائم هذه العمليات 1.840 مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2021 مقابل 1.340 مليون دينار قبل سنة أي بنمو سنوي قدره 37,3%. ويمكن تفسير هذا الازدياد بتفضيل البنوك لأدوات توفر المزيد من الأمن والضمانات ضد مخاطر المقابلات في ظل سياق متسم بتزايد النفور من المخاطرة في أوقات الأزمات.

ومن حيث الآجال، تركزت عمليات اتفاقيات إعادة الشراء على آجال أطول بالمقارنة مع العمليات البيضاء. وبالفعل، استأثرت آجال ثلاثة أشهر بثلاث أضعاء القائمة الجملي للمعاملات المضمونة (33,1%) في سنة 2021، تليها العمليات بآجال 9 أشهر وسنة واحدة والتي تمثل 22% و 17,4% على التوالي من القائمة الجملي لسوق اتفاقيات إعادة الشراء. وفي جانب آخر وقياسا بسنة 2020، تم تسجيل ارتفاع طفيف لحصة القائمة بالنسبة للآجال التي تعادل أو دون 90 يوما (56% في سنة 2021 مقابل 44% في سنة 2020)، الأمر الذي يمكن تفسيره بازدياد النفور من المخاطرة من قبل البنوك تجاه الآجال الأطول جراء عدم وضوح الرؤية الناجم عن الظرف الاقتصادي غير الملائم المقترن بأزمة صحية حادة (راجع الرسم البياني عدد 13-1).

رسم بياني عدد 13-1 : هيكل قائم عمليات اتفاقيات إعادة الشراء حسب الآجال (أرقام موفى الفترة)



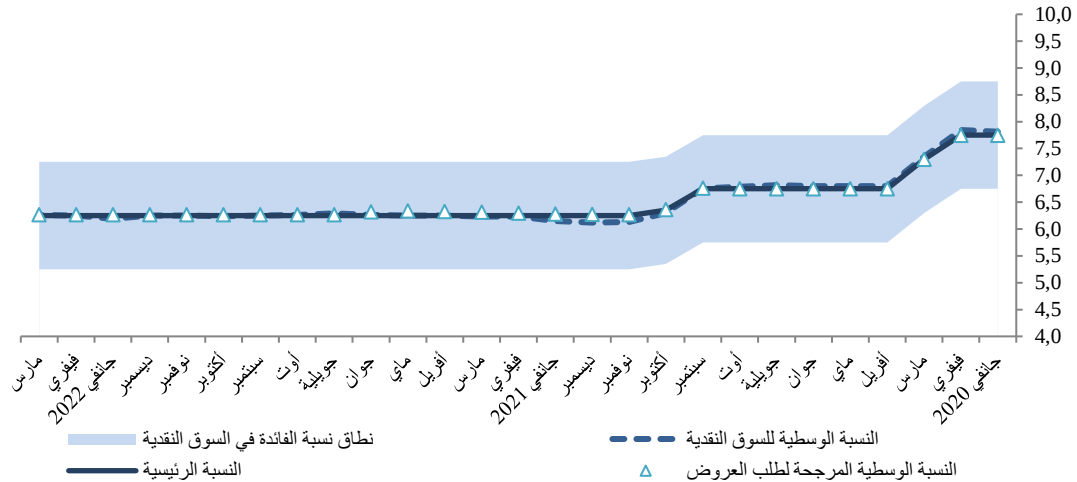
آخر البيانات : 31 مارس 2022

المصدر: البنك المركزي التونسي

كما تأثرت نسب السوق النقدية بوقع الموجات المتتالية من الجائحة (راجع الرسم البياني عدد 14-1). وبالفعل، اتبع كل من معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية ونسبة الفائدة المرجحة للعملية الرئيسية لإعادة التمويل مسارا تصاعديا خلال النصف الأول من سنة 2021. ويعود هذا التطور بالأساس إلى الديناميكية الأكثر تنافسية لعروض البنوك بعنوان العملية الرئيسية لإعادة التمويل خلال نصف السنة المذكور، نتيجة بالخصوص للتأثيرات على السيولة المتأتية من إجراءات الحجر الصحي التي أقرتها الحكومة خلال هذه

الفترة. وخلال النصف الثاني من سنة 2021، استقرت النسبتان في حدود 6,25٪ لمعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية و6,27٪ لنسبة الفائدة المرجحة للعملية الرئيسية لإعادة التمويل وذلك بالخصوص بفضل التدخلات العرضية الاستباقية من خلال عمليات التعديل الدقيق.

رسم بياني عدد 14-1 : تطور نسب الفائدة في السوق (ب.٪)



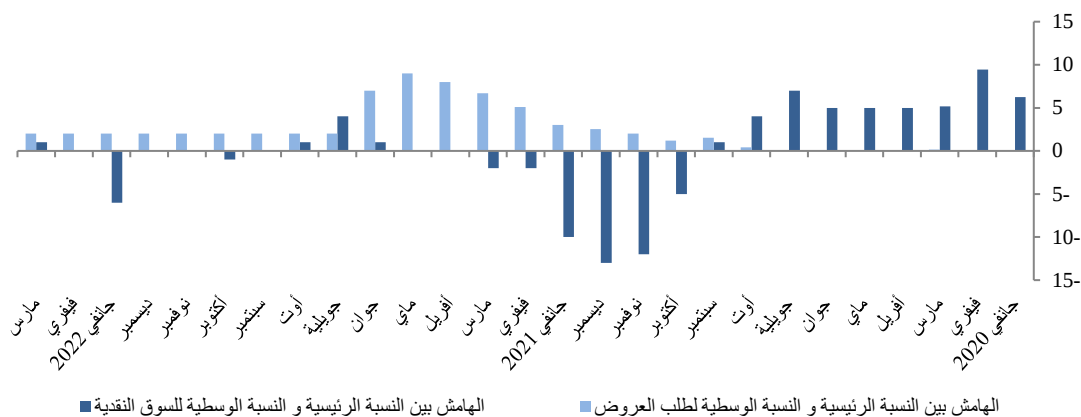
آخر البيانات : مارس 2022

المصدر: البنك المركزي التونسي

وإجمالاً، نجحت السياسة النقدية على مدار السنة في الحفاظ على نسب الفائدة في مستوى قريب من نسبة الفائدة الرئيسية. وعلى هذا الأساس، بلغ معدل الهامش بين نسبة الفائدة الرئيسية والنسبة الوسطية للسوق النقدية لسنة 2021 مستوى 1- نقطة أساسية وذلك بين نسبة الفائدة الرئيسية ونسبة الفائدة المرجحة للعملية الرئيسية لإعادة التمويل مستوى 4 نقاط أساسية.

وفيما يتعلق بتطور معدل الهامش بين نسبة الفائدة الرئيسية والنسبة الوسطية للسوق النقدية في موفى السنة، فقد تقارب مع الصفر في شهر ديسمبر 2021 مقابل 13- نقطة أساسية في شهر ديسمبر 2020، في حين تراجع الهامش بين نسبة الفائدة الرئيسية ونسبة الفائدة المرجحة للعملية الرئيسية لإعادة التمويل من 3 نقاط أساسية في شهر ديسمبر 2020 إلى 2 نقطة أساسية خلال نفس الفترة من سنة 2021 (راجع الرسم البياني عدد 15-1).

رسم بياني عدد 15-1 : هامش نسب الفائدة (ب. %)



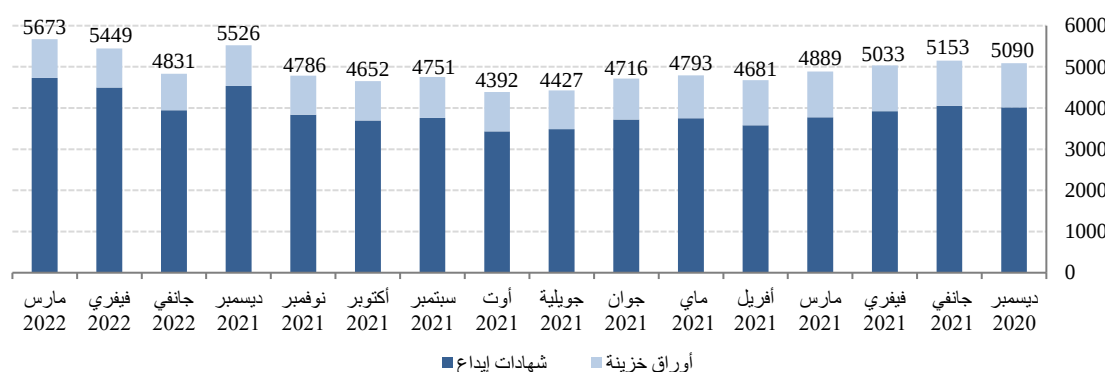
آخر البيانات : مارس 2022

المصدر : البنك المركزي التونسي

4-1-1 نشاط سوق سندات الدين القابلة للتداول

سجل قائم سندات الدين القابلة للتداول لكل الأجل مجتمعة في موفى شهر ديسمبر 2021 ارتفاعا بحوالي 8,6% بالمقارنة مع مستواه قبل سنة ليبلغ 5.526 مليون دينار مقابل 5.090 مليون دينار في سنة 2020. ويتوزع هذا القائم بين مبلغ قدره 4.539 مليون دينار (82,1%) في شكل شهادات إيداع و 987 مليون دينار (17,9%) في شكل أوراق خزينة، ليحافظ تقريبا على نفس الهيكل المسجل في سنة 2020، أي 4.014 مليون دينار (78,9%) و 1.076 مليون دينار (21,1%)، على التوالي. وفي جانب آخر، كان التوزيع من حيث حصص سندات الدين القابلة للتداول بين شهادات الإيداع وأوراق الخزينة مستقرا قياسا بالتطور الشهري لقائم هذه السندات. وسجل القائم المذكور في موفى الربع الأول من سنة 2022 ارتفاعا قدره 225 مليون دينار ليبلغ 5.673 مليون دينار، تتوزع بين 4.731 مليون دينار لشهادات الإيداع و 942 مليون دينار لأوراق الخزينة (راجع الرسم البياني عدد 16-1).

رسم بياني عدد 16-1 : تطور قائم كل من شهادات الإيداع وأوراق الخزينة لموفى الشهر (بملايين الدنانير)



المصدر : البنك المركزي التونسي

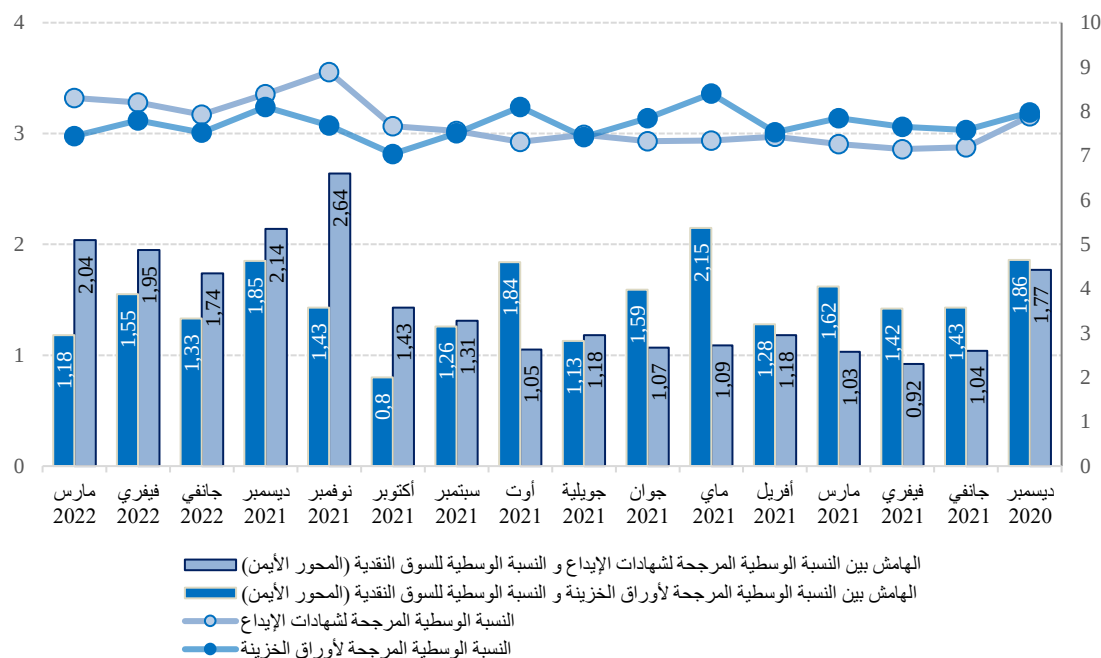
آخر البيانات : 31 مارس 2022

وعرف حجم الإصدارات في سوق سندات الدين القابلة للتداول انخفاضا بـ 5,4٪ في سنة 2021 ليلبلغ 33.353 مليون دينار مقابل 35.245 مليون دينار في سنة 2020. واستأثرت شهادات الإيداع بـ 91,7٪ من الحجم المذكور مقابل 8,3٪ لأوراق الخزينة. وبحساب عدد العمليات، بلغت الإصدارات الجديدة 14.701 عملية في سنة 2021، منها 11.458 عملية أو 77,9٪ لشهادات الإيداع و 3.243 عملية أو 22,1٪ لأوراق الخزينة وهو ما يدل على الإمكانات التي يمكن أن تتوافر لهذه السوق من حيث النشاط والدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به لتمويل الاقتصاد.

وسجلت إصدارات شهادات الإيداع انخفاضا في سنة 2021 حيث تراجعت من 32.399 مليون دينار إلى 30.574 مليون دينار بين سنة وأخرى، أي بانخفاض قدره 5,6٪. كما عرف حجم إصدارات أوراق الخزينة تقلصا طفيفا بـ 2,4٪ ليتراجع من 2.846 مليون دينار في سنة 2020 إلى 2.779 مليون دينار في سنة 2021. وبالفعل، فإن هذا الانخفاض على مستوى لجوء البنوك والشركات إلى استخدام هذه الأدوات يعود بالأساس إلى تأثير شبه غياب الاستثمارات الجديدة في ظل عدم وضوح الرؤية ومناخ الشكوك المحيط بالوضع الصحي والاقتصادي للبلاد.

ويظهر تحليل تطور نسبة الفائدة المرجحة لإصدارات هذه الأدوات تطورا على مرحلتين. وبالفعل، كانت نسب الفائدة المرجحة لكل الأجل مجتمعة الخاصة بأوراق الخزينة أعلى إجمالا من تلك المتعلقة بشهادات الإيداع وذلك بالنسبة للثمانية أشهر الأولى من السنة نظرا بالخصوص لنمط المخاطر لدى المصدرين. بيد أنه خلال الأربعة الأشهر الأخيرة من السنة، ارتفعت نسب الفائدة المرجحة لشهادات الإيداع وبلغت ذروة قدرها 8,89٪ (في شهر نوفمبر) مقابل نسبة فائدة مرجحة تساوي 7,68٪ لأوراق الخزينة خلال نفس الشهر (راجع الرسم البياني عدد 1-17). وتجدر الإشارة إلى أن نسب الفائدة المرجحة لأوراق الخزينة لا تزال أدنى بشكل ملحوظ من تلك المتعلقة بشهادات الإيداع ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى الإصدارات داخل المجموعات المنجزة بنسب ملائمة لأوراق الخزينة وإلى لجوء البنوك لعمليات "تجميل البيانات شكليا" عموما في موفى كل سنة.

رسم بياني عدد 17-1 : تطور نسب شهادات الإيداع وأوراق الخزينة قياسا بالنسبة الوسطية للسوق النقدية (ب.%)



آخر البيانات : مارس 2022

المصدر: البنك المركزي التونسي

1-1-5 تطور نسب الفائدة وانتقال قرارات السياسة النقدية

ساهم الحفاظ على نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي دون تغيير في مستوى 6,25% خلال كامل سنة 2021 والقدرة على قيادة معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية، في شبه استقرار نسب الفائدة المطبقة على العقود الجديدة للإيداع والقرض خلال الفترة المذكورة.

✓ نسب الفائدة على القروض الجديدة للقرض والإيداع

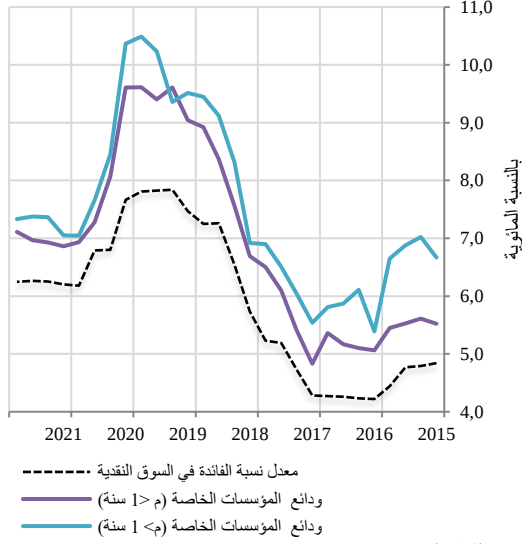
عرفت نسب الفائدة المطبقة على العقود الجديدة¹، سواء للإيداع أو للقرض، والمبرمة إما مع الأفراد أو مع الشركات الخاصة، شبه استقرار في سنة 2021 بالمقارنة مع مستوياتها في موفى سنة 2020.

فعلى مستوى الأفراد، أدى الانخفاض السنوي الوسطي لمعدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية بـ 62 نقطة أساسية إلى تراجع تأجير الودائع الجديدة بأجل يقل عن عام واحد وتلك بأجل يفوق عاما واحدا بـ 100 نقطة أساسية و-81 نقطة أساسية على التوالي (راجع الرسم البياني عدد 18-1). كما انخفضت النسب المطبقة على العقود الجديدة للإيداع المبرمة مع الشركات الخاصة بـ 101 نقطة أساسية و-110 نقطة أساسية على التوالي (راجع الرسم البياني عدد 19-1). ويعكس هذا الانتقال، الذي يفوق

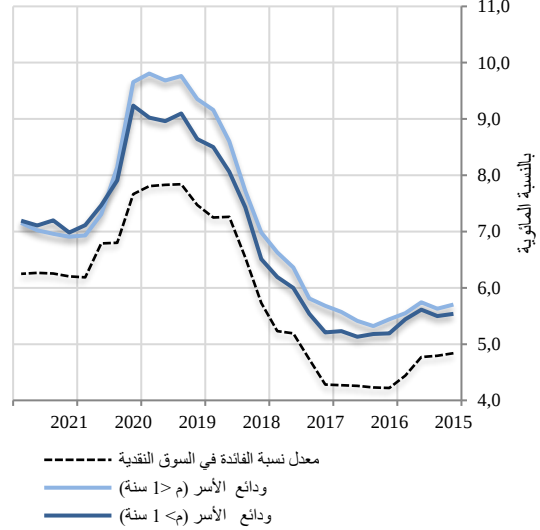
¹ مثلما تعكس ذلك نتائج المسح الشهري المنجز لدى أهم تسعة بنوك محلية بشأن شروط العقود الجديدة البنكية للإيداع والقرض.

مقدار تراجع معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية، إلى حد كبير تقارب البنوك نحو إدارة أكثر صرامة للأصول والخصوم بعد فترات من المزايدة على الودائع لأجل.

رسم بياني عدد 19-1 : تطور معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية والنسب المطبقة على العقود الجديدة لإيداعات الشركات الخاصة (معدلات ربع سنوية)



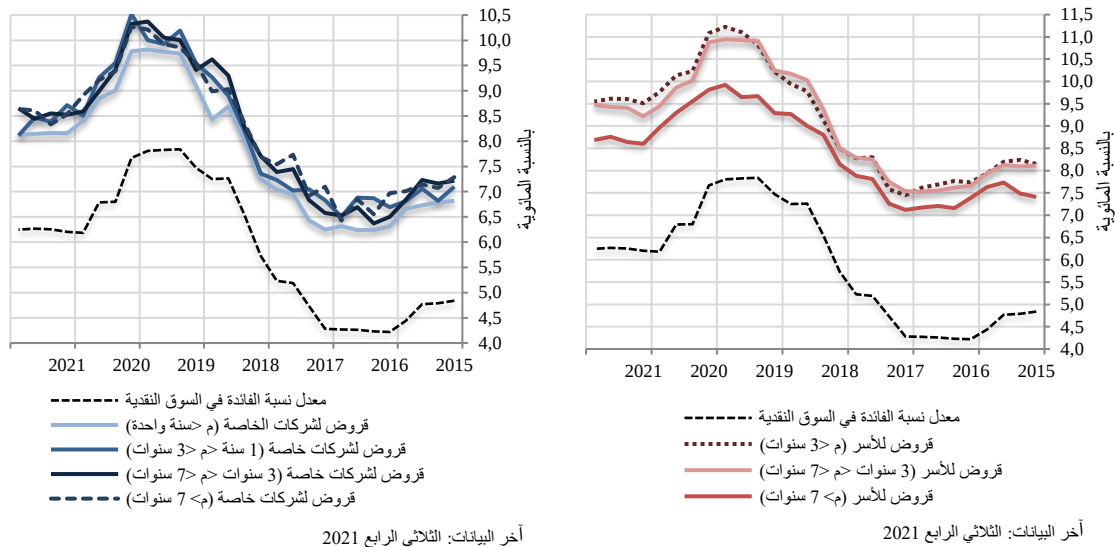
رسم بياني عدد 18-1 : تطور معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية والنسب المطبقة على العقود الجديدة لإيداعات الأفراد (معدلات ربع سنوية)



وفيما يتعلق بنسب الفائدة المطبقة على العقود الجديدة للقروض، كانت درجة انتقال الانخفاض الوسطي لمعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية بـ 62 نقطة أساسية في سنة 2021 أعلى من مقدار هذا الانخفاض. وبالفعل، سجلت النسب المطبقة على العقود الجديدة للقروض المسندة للأفراد انخفاضا بـ 74 نقطة أساسية للأجل التي تقل عن 3 سنوات وتلك التي تفوق 7 سنوات وبـ 67 نقطة أساسية للأجل ما بين 3 و7 سنوات (راجع الرسم البياني عدد 20-1). وعلى مستوى العقود الجديدة للقروض الممنوحة للشركات الخاصة، عرفت النسب المدينة انخفاضا أكثر أهمية، أي 86 نقطة أساسية للقروض ذات آجال تقل عن سنة واحدة و-104 نقاط أساسية للقروض بأجل من سنة واحدة إلى 3 سنوات و-79 نقطة أساسية للقروض بأجل من 3 سنوات إلى 7 سنوات و-92 نقطة أساسية لتلك بأجل تزيد عن 7 سنوات (راجع الرسم البياني عدد 21-1). وفعلا، ساهم تخفيف الضغوط المسطرة على جميع تكاليف الموارد البنكية في انخفاض مستوى تكلفة القروض البنكية.

رسم بياني عدد 1-20 : تطور معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية والنسب المطبقة على العقود الجديدة لقروض الأفراد (معدلات ربع سنوية)

رسم بياني عدد 1-21 : تطور معدل نسبة الفائدة الشهرية في رسم بياني عدد 1-21 : تطور معدل نسبة الفائدة الشهرية في السوق النقدية والنسب المطبقة على العقود الجديدة لقروض الشركات الخاصة (معدلات ربع سنوية)



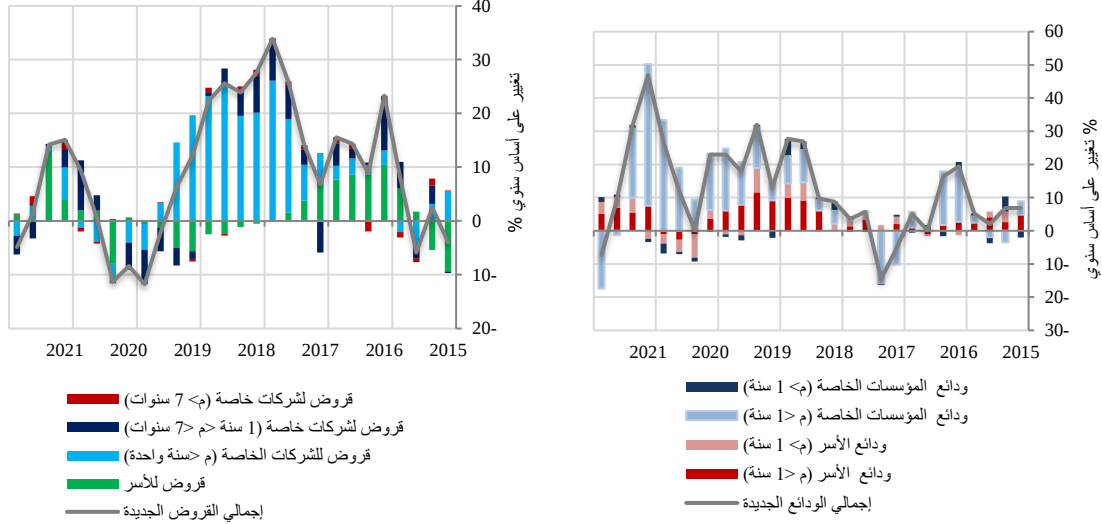
✓ تدفقات الودائع والقروض الجديدة

ارتفعت الودائع لأجل المحصلة من الحرفاء (أفراد وشركات خاصة) على مستوى العينة المعتمدة بـ 17,4% في سنة 2021 بالمقارنة مع إنجازات السنة السابقة. وبالفعل، عرفت الودائع الجديدة للأفراد نموا سنويا بـ 26,4% لتبلغ 8.470 مليون دينار بالنسبة للأجل التي تقل عن عام واحد وبـ 44% لتبلغ 2.189 مليون دينار للأجل التي تفوق عاما واحدا. كما شهدت الودائع لأجل للشركات الخاصة زيادة بـ 11,9% للأجل التي تقل عن عام واحد لتبلغ 22.250 مليون دينار وبـ 37,2% لتلك التي تفوق عاما واحدا لتبلغ 595 مليون دينار (راجع الرسم البياني عدد 1-22).

ويعد انخفاض النشاط المسجل في سنة 2020، استعادت مؤسسات القرض نسقتها لتوزيع القروض. وفعلا، عرفت تدفقات القروض الجديدة المخصصة للأفراد على مستوى عينة البنوك المعتمدة نموا ملحوظا قدره 30,9% لتبلغ 6.065 مليون دينار. وبالتفصيل، ارتفعت القروض الجديدة بأجل تقل عن 3 سنوات بـ 35,7% لتبلغ 486 مليون دينار. كما ازدادت القروض بأجل تتراوح بين 3 و 7 سنوات بـ 28,3% لتبلغ 4.557 مليون دينار. وسجلت قروض السكن الجديدة (بأجل تفوق 7 سنوات) بدورها ارتفاعا ملحوظا قدره 41,5% لتبلغ 1.022 مليون دينار. أما بالنسبة للقروض الجديدة المخصصة للشركات الخاصة، فقد اتسمت بتطورات متباينة حسب الأجل. وفعلا، ارتفع حجم القروض الجديدة بأجل تقل عن سنة واحدة بـ 1,7% ليبلغ 24.438 مليون دينار. كما سجلت تدفقات القروض الجديدة بأجل تفوق 7 سنوات ارتفاعا

ملحوظاً قدره 56,6% لتبلغ 761 مليون دينار. أما بخصوص القروض الجديدة بأجل تتراوح بين عام واحد و 7 سنوات، فقد انخفضت بـ 8,4% لتبلغ 3.644 مليون دينار (راجع الرسم البياني عدد 1-23).

رسم بياني عدد 1-22 : تطور الودائع الجديدة (معدلات ربع رسم بياني عدد 1-23 : تطور القروض الجديدة (معدلات ربع سنوية)



2-1. السياسة النقدية والتضخم

1-2-1 تطور التضخم

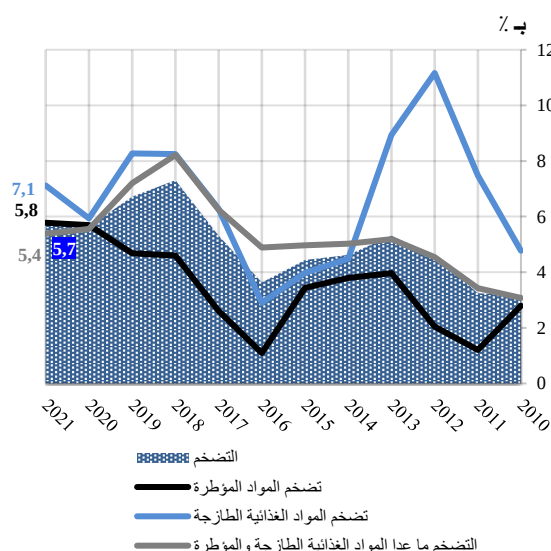
توقف في سنة 2021 المسار التنازلي للتضخم الذي بدأ في مستهل سنة 2019، حيث أفسح المجال منذ شهر أفريل إلى منحى تصاعدي شبه متواصل للتضخم الذي أقفل السنة بنسبة قدرها 6,6% بحساب الانزلاق السنوي مقابل 4,9% في شهر جانفي 2021. وتعكس هذه الديناميكية بالخصوص تعاقب صدمات العرض، سواء على الصعيد الدولي أو الوطني.

وبحساب المعدلات الشهرية، ارتفع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك بـ 0,5% في سنة 2021 مقابل 0,4% في سنة 2020. وعلى مدى كامل سنة 2021، بلغ التضخم 5,7% في المعدل مقابل 5,6% قبل سنة (راجع الرسم البياني عدد 1-24).

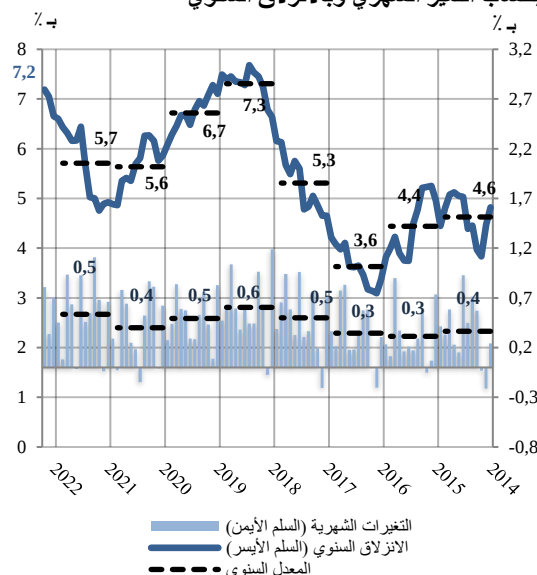
وقد كانت عودة الضغوط التضخمية للظهور مدفوعة بالأساس بتصاعد أسعار المواد الأولية وارتفاع تكاليف الشحن البحري، الأمر الذي انتقل إلى سلسلة الأسعار على الصعيد الوطني. وفي جانب آخر، فإن الاضطرابات على مستوى سلاسل التوريد في السوق المحلية التي زادت حدتها بفعل تفشي حالات الاحتكار والسوق الموازية فضلا عن الترفيع في أسعار المحروقات في محطات التوزيع في أربع مناسبات خلال سنة 2021، قد ساهمت إلى حد كبير في ازدياد التضخم الجملي. وتمت ملاحظة تسارع للأسعار

على مستوى تضخم المواد الغذائية الطازجة وبدرجة أقل على مستوى المواد المؤطرة. وفي الواقع، مثل تباطؤ التضخم الأساسي عامل تخفيف للتضخم الجملي (راجع الرسم البياني عدد 1-25).

رسم بياني عدد 1-25 : تطور أهم مكونات التضخم بحساب الانزلاق السنوي



رسم بياني عدد 1-24 : التطور الشهري للتضخم الجملي بحساب التغير الشهري وبالانزلاق السنوي



المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

واستفاد تباطؤ التضخم الأساسي المحتسب من خلال تغير مؤشر الأسعار دون اعتبار المواد الغذائية الطازجة والمواد ذات الأسعار المؤطرة (5,4% مقابل 5,6% في سنة 2020) (راجع الجدول عدد 1-2) من تخفيف الضغوطات على أسعار القهوة سريعة الذوبان (4,8% مقابل 14,1%) ومشتقات الحليب (2,4% مقابل 8,9%) والمعلبات (4,4% مقابل 9,2%) وبدرجة أقل أسعار المنتوجات المعتمدة على الحبوب (5,1% مقابل 7,1%) والأجهزة المنزلية (3,5% مقابل 4,8%) والخدمات شبه الطبية (7,2% مقابل 9,1%) وخدمات المطاعم (5,7% مقابل 8,6%). وكان يمكن للتأثير التخفيفي لهذه المكونات أن يكون أهم لولا تسارع بعض الأسعار، استجابة بالأساس للتأثير المتناظر لتصاعد أسعار المواد الأولية على الصعيد الدولي وارتفاع تكاليف الشحن البحري، الأمر الذي انتقل إلى سلسلة الأسعار على المستوى الوطني ليشمل بالخصوص أسعار مواد البناء وصيانة المساكن (10,6% مقابل 6,6%) والسيارات (1,9% مقابل -0,9%) وأسعار الزيوت النباتية (19,6% مقابل -13,2%).

أما بالنسبة للمواد المؤطرة، فقد سجل التضخم تسارعا طفيفا في سنة 2021 (5,8% مقابل 5,7%) واتسم تطوره بالتعديل نحو الارتفاع لأسعار الحليب (10,2% مقابل 3,6%) والسكر (10,4% مقابل 4,0%) والزيوت النباتية المؤطر (1,1% مقابل 0,1%) والكتب المدرسية (3,3% مقابل 0,0%) وكذلك تكاليف التأمين على المرض (13,2% مقابل 1,2%). وتجدر الإشارة إلى أن الترفيع في أسعار المحروقات في محطات التوزيع في أربع

مناسبات خلال سنة 2021 (3,5% مقابل -3,0%)، استجابة للزيادة السريع للأسعار العالمية للنفط¹، قد سلط بدوره ضغوطات تصاعدية على تضخم المواد المؤطرة. وكان يمكن لهذه التأثيرات أن تكون أكثر أهمية لولا تخفيف نسق نمو أسعار الخدمات بالمقاهي (11,8% مقابل 21,6%) وتكاليف الفحص الطبي لأطباء القطاع الخاص (5,4% مقابل 9,8%) وتعريفات النقل (1,2% مقابل 5,4%).

جدول عدد 2-1 : تطور التضخم بالنسبة لبعض مجموعات المواد (ب.%)

المسمى	الأوزان ب. %	الوتيرة ربع السنوية						الوتيرة السنوية		
		2021						2022		
		ث1*	ث2*	ث3*	ث4*	ث1*	ث2*	ث1*	ث2*	ث3*
المؤشر العام	100,0	4,9	5,2	6,3	6,5	7,0	6,7	5,6	5,7	5,7
مؤشر أسعار المواد الحرة	73,5	5,0	5,4	6,0	6,4	7,1	7,4	5,6	5,7	5,7
- مواد غذائية طازجة	12,7	4,2	6,2	9,4	8,6	10,7	8,3	5,9	7,1	7,1
- مواد غذائية محولة	8,3	5,4	5,3	5,9	6,5	7,3	7,2	3,7	5,8	5,8
- مواد معملية	27,3	5,1	5,4	5,7	6,4	7,1	8,8	6,3	5,7	5,7
- خدمات	25,2	5,0	4,9	4,7	5,1	5,1	5,3	5,3	4,9	4,9
مؤشر أسعار المواد المؤطرة	26,5	4,6	4,8	7,0	6,7	6,5	4,7	5,7	5,8	5,8
- مواد غذائية محولة	5,2	4,3	6,7	5,4	4,2	3,6	2,3	2,8	5,1	5,1
- مواد معملية	9,2	3,4	5,8	12,6	11,5	11,3	6,2	6,9	8,4	8,4
منها : الطاقة	7,2	2,4-	1,5	3,7	4,0	4,5	5,4	1,3-	1,7	1,7
- خدمات	12,1	5,5	3,4	3,4	3,9	3,9	4,5	5,9	4,0	4,0
التضخم الأساسي										
دون اعتبار المواد المؤطرة والمواد الغذائية الطازجة	60,8	5,1	5,2	5,3	5,9	6,4	7,2	5,6	5,4	5,4
دون اعتبار المواد الغذائية والطاقة	66,3	5,6	5,3	6,0	6,4	6,6	6,8	6,7	5,8	5,8

المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

* التغيرات بحساب الانزلاق السنوي ؛ ث = ثلاثي

وتدعم تضخم المواد الغذائية الطازجة في سنة 2021 لبلغ 7,1% في المعدل مقابل نسبة 5,9% تم تسجيلها قبل سنة. ويعود هذا التصاعد بالأساس إلى تعاقب صدمات العرض وذلك بالخصوص جراء الاضطرابات التي أثرت على مسالك التوزيع المحلية وارتفاع تكاليف المدخلات الموردة. وتمت ملاحظة هذه الصدمات على مستوى أسعار الدواجن (17,6% مقابل 4,6%) والخضر (12,3% مقابل 6,6%) والبيض (9,8% مقابل 0,2%).

¹ تجاوزت الأسعار العالمية للنفط عتبة 80 دولار خلال سنة 2021 وذلك مقابل سعر ب 45 دولار للبرميل الواحد تم التنقيص عليه في إطار قانون المالية لسنة 2021.

جدول عدد 1-3 : المساهمة في التضخم بالنسبة لبعض مجموعات المواد									
(بحساب النقاط المئوية)			الوتيرة ربع السنوية					الأوزان ب %	المسمى
الوتيرة السنوية			2021						
2021	2020	2019	2022 ث1*	ث4*	ث3*	ث2*	ث1*		
5,7	5,6	6,7	7,0	6,5	6,3	5,2	4,9	100,0	المؤشر العام
4,3	4,2	5,6	5,4	4,9	4,6	4,0	3,8	73,5	مؤشر أسعار الحرة
0,9	0,8	1,1	1,4	1,1	1,2	0,8	0,6	12,7	- مواد غذائية طازجة
0,5	0,3	0,6	0,6	0,6	0,5	0,4	0,5	8,3	- مواد غذائية محولة
1,7	1,8	2,6	2,1	1,9	1,7	1,6	1,5	27,3	- مواد معملية
1,2	1,3	1,3	1,3	1,3	1,2	1,2	1,2	25,2	- خدمات
1,4	1,4	1,1	1,6	1,6	1,7	1,2	1,1	26,5	مؤشر أسعار المؤطرة
0,2	0,1	0,1	0,2	0,2	0,2	0,3	0,2	5,2	- مواد غذائية محولة
0,7	0,6	0,5	1,0	1,0	1,1	0,5	0,3	9,2	- مواد معملية
0,1	0,1-	0,4	0,3	0,2	0,2	0,1	0,2-	7,2	منها : الطاقة
0,5	0,7	0,5	0,4	0,4	0,4	0,4	0,6	12,1	- خدمات
									التضخم الأساسي
3,4	3,5	4,5	4,0	3,7	3,3	3,2	3,2	60,8	دون اعتبار المواد المؤطرة والمواد الغذائية الطازجة
3,9	4,5	4,5	4,5	4,3	4,1	3,6	3,8	66,3	دون اعتبار المواد الغذائية والطاقة
المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أcedها البنك المركزي التونسي									
* التغيرات بحساب الانزلاق السنوي ؛ ث = ثلاثي									

المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

* التغيرات بحساب الانزلاق السنوي ؛ ث = ثلاثي

ويظهر توزيع التضخم الجملي (راجع الجدول عدد 1-3) تراجعاً ملحوظاً لمساهمة التضخم الأساسي في سنة 2021 (59,4% مقابل 62,0% قبل سنة) وذلك لصالح تدعم مساهمة المواد الغذائية الطازجة (16,2% مقابل 13,7%). أما بالنسبة لمساهمة المواد المؤطرة، فقد عرفت شبه استقرار (24,4% مقابل 24,3%) يعزى إلى ارتفاع مساهمة المواد الغذائية المحولة (3,9% مقابل 2,2%) والمواد المعملية (12,6% مقابل 10,5%) لاسيما مساهمة الطاقة (1,7% مقابل 1,4-%)، تبعاً من جهة للتعديلات المتتالية نحو الترفيع لأسعار المحروقات خلال سنة 2021 ومن جهة أخرى لانخفاض مساهمة الخدمات (7,9% مقابل 11,9%).

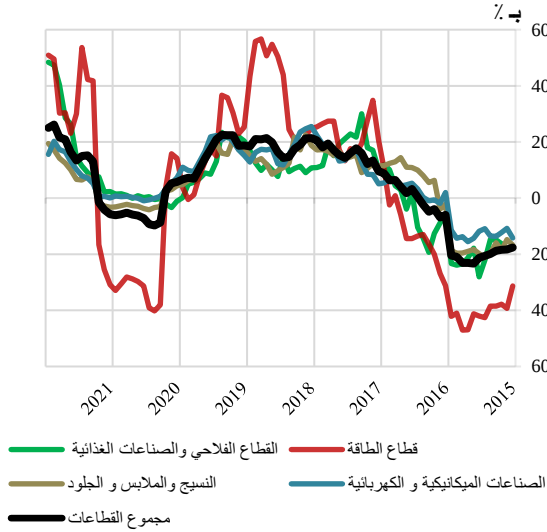
2-2-1 محددات التضخم

عرف نسق نمو مختلف مكونات سلسلة الأسعار تسارعا خلال سنة 2021.

وشهد سعر صرف الدينار مسارا تنازليا مقابل أهم العملات الأجنبية خلال النصف الأول من سنة 2021. وقد تواصل هذا المسار بالنسبة للدولار الأمريكي حتى نهاية السنة لكنه توقف في شهر جويلية 2021 بالنسبة للأورو ليفسح المجال لارتفاع طفيف خلال النصف الثاني من السنة (راجع الرسم البياني عدد 1-26). وبحساب المعدلات السنوية، انخفض سعر صرف الدينار بـ 2,7% مقابل الأورو بعد ارتفاعه بـ 2,4% في سنة 2020. وفي جانب آخر وبالمقارنة مع العام السابق، تواصل الارتفاع مقابل الدولار الأمريكي في سنة 2021 وإن بنسق أقل أهمية ليلعب في المعدل 0,5% مقابل 4,3% في سنة 2020. وانتقل تأثير هذا التطور بالتزامن مع الارتفاع الحاد للأسعار الدولية للمواد الأساسية، بشكل سريع نحو مختلف مكونات سلسلة الأسعار، حيث تمت

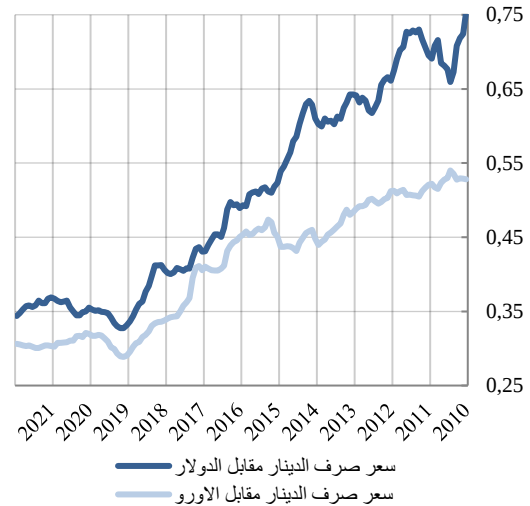
ملاحظته على مستوى الأسعار عند الاستهلاك، لاسيما المواد المعملية مثل مواد البناء وصيانة المساكن (10,6٪ مقابل 6,6٪ في المعدل في سنة 2020) والسيارات (1,9٪ مقابل -0,9٪) والمحروقات (3,5٪ مقابل -3,0٪).

رسم بياني عدد 1-27 : التطور الشهري للأسعار عند التوريد (بحساب الانزلاق السنوي)



المصادر : البنك الدولي وحسابات أعضائها البنك المركزي التونسي

رسم بياني عدد 1-26 : تطور سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية



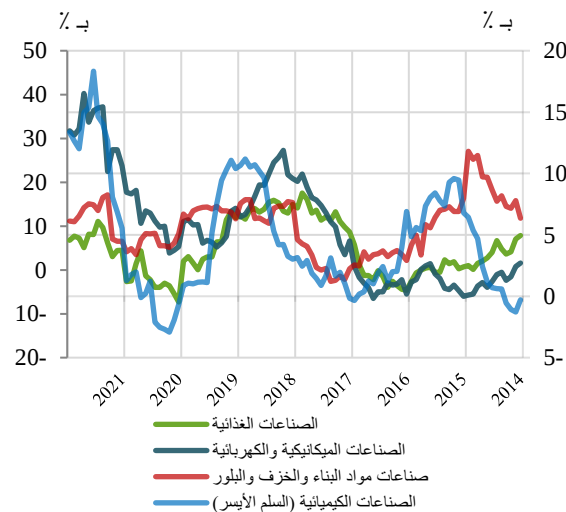
المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي

وبدأت الأسعار عند التوريد تعرف منذ شهر أفريل انتعاشة هامة مع ارتفاع النسب بـ 12,6٪ في المعدل في سنة 2021 مقابل -4,3٪ قبل سنة. وبالفعل، فإن نسبة ازدياد مؤشر الأسعار عند التوريد ورغم انطلاقها من انخفاض قدره -5,8٪ في شهر جانفي 2021 قد بلغت بحساب الانزلاق السنوي 25,0٪ في شهر ديسمبر من نفس السنة (راجع الرسم البياني عدد 1-27). فقد نتج هذا التطور عن الارتفاع المعمم لأهم مكونات الأسعار وإن بدرجات مختلفة. وكان الازدياد هاما على مستوى أسعار المناجم والفسفاط ومشتقاته (29,3٪ مقابل -6,5٪) والقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية (20,3٪ مقابل -0,2٪) وقطاع الطاقة (17,7٪ مقابل -23,0٪) وأقل أهمية على مستوى الصناعات الميكانيكية والكهربائية (9,5٪ مقابل 1,3٪) والصناعات المعملية الأخرى (6,5٪ مقابل 0,9٪) وصناعات النسيج والملابس والجلود (7,6٪ مقابل -1,6٪). وأدى تطور الأسعار عند التوريد بنسق متدعم، بالضرورة، إلى تأثير تصاعدي للأسعار المحلية خلال الفترة قيد الدرس.

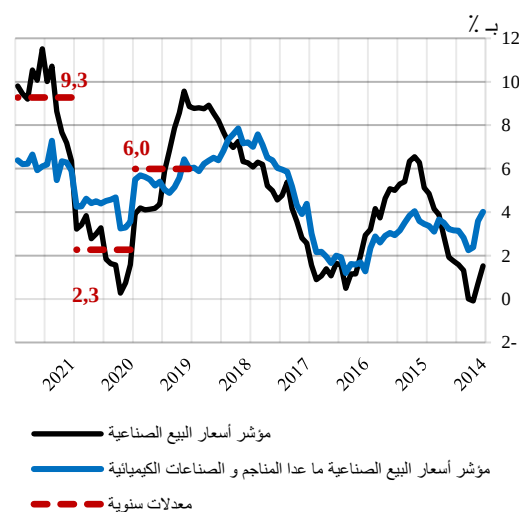
وفيما يتعلق بمؤشر أسعار البيع الصناعية، فقد سجل في سنة 2021 نموا ملحوظا قدره 9,3٪ مقابل 2,3٪ قبل سنة (راجع الرسميين البيانيين عدد 1-28 وعدد 1-29)، مدفوعا بارتفاع مؤشر أسعار البيع الصناعية

للصناعات المعملية (11,5٪ مقابل 2,5٪) لاسيما مؤشرات الصناعات الكيمايية (28,6٪ مقابل -7,6٪) والميكانيكية والكهربائية (13,5٪ مقابل 6,2٪) والغذائية (4,6٪ مقابل 1,2٪) وصناعات مواد البناء والخزف والبلور (6,5٪ مقابل 4,4٪) والذي تزامن مع انتعاشة مؤشر أسعار البيع الصناعية للصناعات المنجمية (2,3٪ مقابل -2,0٪). وشمل هذا المسار كذلك مؤشر أسعار البيع الصناعية دون اعتبار المناجم والصناعات الكيمايية، حيث أن هذه المكونة تعد الأكثر تأثيرا على الأسعار عند الاستهلاك، لتعرف بدورها تسارعا وإن بدرجة أقل (6,3٪ في سنة 2021 مقابل 4,2٪ في سنة 2020) وهو ما يعكس الضغوط الكامنة المسلطة على التضخم.

رسم بياني عدد 1-29 : تطور أهم مكونات مؤشر أسعار البيع الصناعية



رسم بياني عدد 1-28: تطور مؤشر أسعار البيع الصناعية



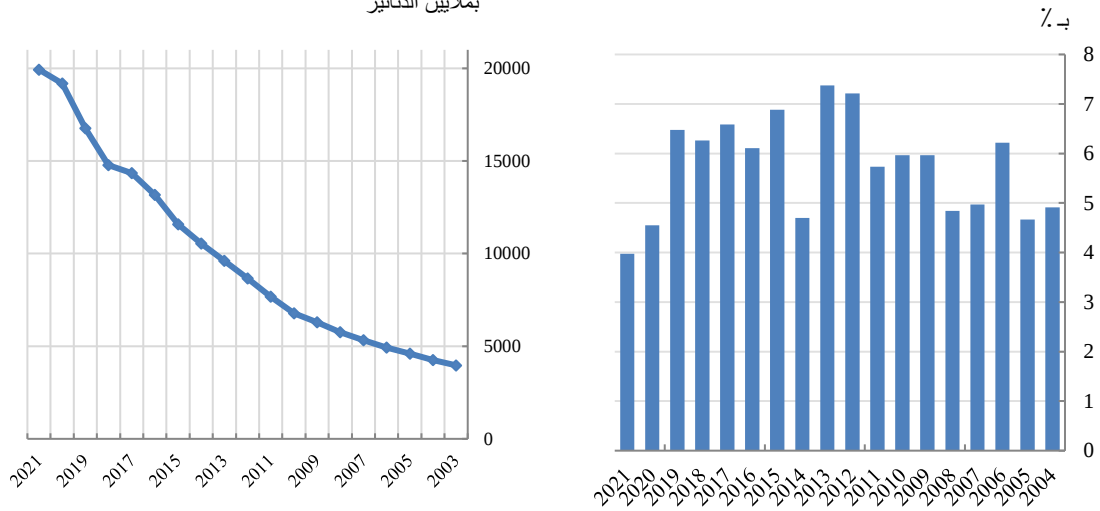
المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي

آخر البيانات : ديسمبر 2021

ومن جانبها، واصلت تكاليف الأجور في سنة 2021 الارتفاع، سواء في القطاع العمومي أو الخاص (راجع الرسمين البيانيين عدد 1-30 و1-31). وبالفعل، ساهم ارتفاع الأجور بنسق أعلى من النشاط الاقتصادي في الإبقاء على الضغوط المسلطة على الأسعار عند الاستهلاك.

رسم بياني عدد 30-1 : التطور السنوي للأجور في القطاع الخاص رسم بياني عدد 31-1 : التطور السنوي للمرتبات والأجور في القطاع العمومي

بملايين الدنانير



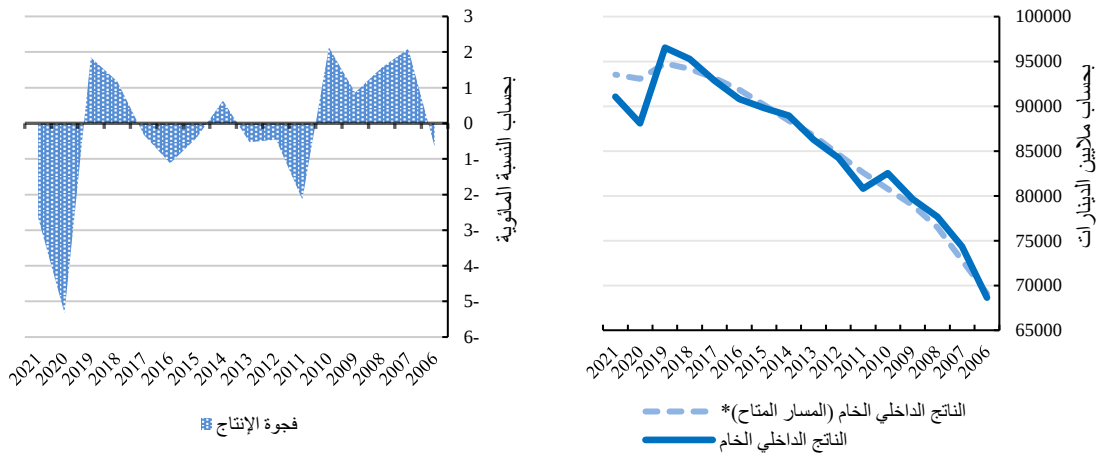
المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي

آخر البيانات : ديسمبر 2021

وبحساب الأسعار القارة لسنة 2015، عرف نمو الاقتصاد التونسي في سنة 2021 انتعاشة معتدلة مع نسبة تطور قدرها 3,1٪ حيث استفاد من إعادة فتح الاقتصاد عقب فترة الحجر الصحي ومن التسريع في حملة التلقيح والتحسين التدريجي للوضع الصحي وذلك بعد تسجيل هبوط حاد للنشاط في سنة 2020 (-8,7٪ بالمقارنة مع سنة 2019)، ناجم عن الجائحة.

وعلى الرغم من هذه التطورات، لا يزال إجمالي الناتج المحلي ومستواه الكامن في سنة 2021 أقل بكثير من قيم ما قبل الجائحة، نظرا لتداعيات كوفيد - 19 (تدهور القدرة التنافسية التونسية مع انكماش النسيج الصناعي وتردي المنتج السياحي وارتفاع البطالة وتقهقر القدرة الشرائية...). وبالفعل، فإن فجوة الإنتاج المقدرة قد ظلت في نطاق سالب طوال سنة 2021 وهو ما يشير إلى غياب ضغوط مسلطة على طاقات الإنتاج متأنية من الطلب الجملي (راجع الرسمين البيانيين عدد 32-1 و33-1).

رسم بياني عدد 1-32: حجم إجمالي الناتج المحلي بالمقارنة مع مساره (بيانات ربع مجمعة)*
 رسم بياني عدد 1-33: تطور فجوة الإنتاج (بيانات سنوية بـ %)



المصادر : المعهد الوطني للإحصاء وحسابات أعضائها البنك المركزي

* تم تقدير طاقات الإنتاج المستخدمة لاحتساب فجوة الإنتاج استنادا على مرشح "كالمان" المدمج في نموذج التوقع على المدى المتوسط للبنك المركزي التونسي.

3-2-1 الآفاق الاقتصادية

من المنتظر أن ينتعش النشاط الاقتصادي تدريجيا في سنة 2022، دون أن يستعيد رغم ذلك مستوى النشاط لما قبل الجائحة. وبالفعل، فإن المخاطر المحيطة بآفاق الطلب الأجنبي وصعوبات تعبئة الموارد المالية الضرورية لميزانية الدولة بعنوان سنة 2022 ستؤثر بشكل ملحوظ على مسار النمو الاقتصادي الوطني.

وعلى مجمل سنة 2022، من المتوقع أن يكون نسق النمو الاقتصادي أقل مما كان عليه في سنة 2021. وحسب أهم قطاعات النشاط، ستعكس توقعات النمو المعتدل لإجمالي الناتج المحلي الآفاق القطاعية التالية :

- من المنتظر أن تظل قطاعات النزول والمطاعم والنقل خلال النصف الأول من سنة 2022 متأثرة بتداعيات الجائحة والأزمة الروسية الأوكرانية. وسيكون تعافي النشاط بطيئا خلال النصف الأول من سنة 2022 قبل أن يتدعم تدريجيا خلال النصف الثاني من سنة 2022.
- بخصوص قطاع الفلاحة، من المتوقع استمرار تراجع القيمة المضافة لهذا القطاع. وبالفعل، فإن الظروف المناخية الصعبة مع نقص هام في هطول الأمطار على مستوى كافة الجهات بما أدى إلى تشديد القيود على مياه الري، من شأنها التقليل في نسق إنتاج القطاع.

• يتوقع أن يكون الإنتاج الصناعي معتدلاً حيث سيتسم بالتطورات المتباينة لأهم قطاعات النشاط. وفعلاً، ستتأثر الصناعات التصديرية بانعكاسات الأزمة في أوكرانيا على الطلب العالمي إجمالاً والأوروبي بشكل خاص. كما أنه من المنتظر أن تستمر صعوبات الصناعات الموجهة نحو السوق المحلية نتيجة بالخصوص لتفاقم الضغوط المسلطة على تكاليف الإنتاج (المواد الأولية الموردة والطاقة).

• ينتظر أن تظل آفاق القيمة المضافة للإدارة العمومية ضعيفة ومعتمدة بشدة على توازنات الميزانية والقدرة على تعبئة الأموال الضرورية، لاسيما الخارجية. وبالفعل، ستستمر الصعوبات في تغطية الحاجيات الهامة من التمويل المنصوص عليها صلب قانون المالية لسنة 2022 في التأثير على مساهمة القطاع العمومي في النمو الاقتصادي.

• وإجمالاً، يشير السيناريو الرئيسي للتوقعات إلى نسق معتدل لنمو إجمالي الناتج المحلي، مستقبلاً. ويعكس هذا النسق التدهور الحاد لطاقت الإنتاج، في السابق وحالياً، وذلك بالخصوص جراء الفترة المطولة من عمليات التخلي عن الاستثمارات والتي زادت حدتها خلال الأزمة الصحية.

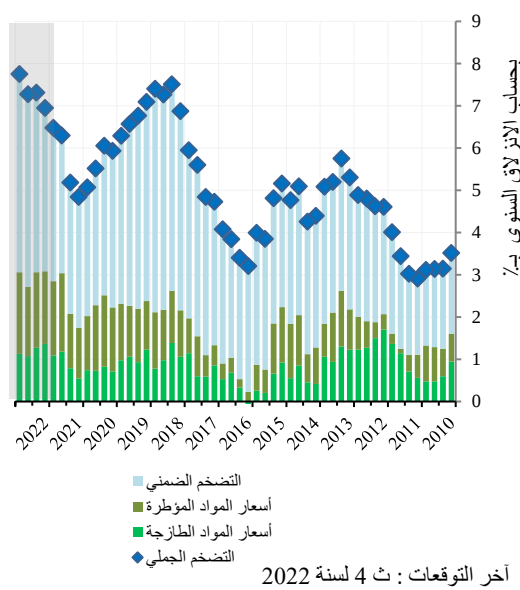
ويتوقع أن تتقلص فجوة الإنتاج تدريجياً لتنتقل من -2,7٪ في سنة 2021 إلى -1,3٪ في سنة 2022.

وفيما يتعلق بالتضخم الجملي، فإنه من المتوقع أن يحافظ على مساره التصاعدي ليرتفع من 7٪ خلال الربع الأول من سنة 2022 إلى 7,8٪ خلال الربع الأخير وهو ما سيؤدي إلى معدل سنوي قدره 7,3٪ لكامل سنة 2022، أي أعلى بقرابة نقطتين مائويتين قياساً بسنة 2021. ومن جانبه، ينتظر أن يتوجه التضخم الأساسي نحو الارتفاع ليبلغ 7,1٪ في سنة 2022 مقابل 5,4٪ في العام السابق وهو ما من شأنه أن يسلط مزيداً من الضغوط على التضخم.

وستظل الضغوط المسلطة على التضخم نشيطة طوال سنة 2022 حيث ستتأثر من المحددات الرئيسية للأسعار. ومن المتوقع أن يستمر تصاعد الأسعار العالمية للمواد الأساسية، على وجه الخصوص، في الترفيع من حدة الضغوط المسلطة على الأسعار المحلية. وبالفعل، سيمثل الارتفاع الملحوظ في أسعار كل من الطاقة والمواد الغذائية واستمرار الاختناقات على مستوى عرض بعض المواد، مصدراً رئيسياً للضغوط على الأسعار عند الاستهلاك في سنة 2022، لاسيما في ظل غياب هامش ميزانية يمكن من تخفيف الضغوط المتأنية بالخصوص من أسعار الطاقة (من المقرر إجراء العديد من التعديلات للأسعار في محطات التوزيع خلال سنة 2022 بالنظر إلى الارتفاع الحاد لأسعار النفط). كما أنه من المنتظر أن ينتقل تسارع التضخم لدى أهم شركائنا التجاريين إلى الأسعار المحلية وذلك عن طريق واردات المواد

الاستهلاكية. وفي جانب آخر، سيستمر الإجهاد المائي المطول في الحد من آفاق الإنتاج الفلاحي وخاصة من الخضر (تشديد القيود على الري) وفي الإبقاء على الضغوط المسلطة على الأسعار، لاسيما بالنسبة للمنتوجات الطازجة. وعلاوة على ذلك، من شأن التأثيرات (المباشرة وغير المباشرة) للترفيعات المنتظرة لأسعار الطاقة (محروقات وكهرباء وغاز طبيعي) أن تساهم في الارتفاع شبه المعمم لأسعار المكونات الأخرى لسلة الاستهلاك.

جدول عدد 4-1 : توقعات كل من التضخم وأهم مكوناته (معدلات سنوية بـ %)** رسم بياني عدد 1-34 : آفاق المساهمات في التضخم الجملي



2022	2021	2020	
7,3	5,7	5,6	التضخم
7,1	5,4	5,6	التضخم الأساسي*
9,5	7,1	5,9	تضخم المواد الطازجة
6,7	5,8	5,7	تضخم المواد المؤطرة

* التضخم دون اعتبار المواد المؤطرة والمنتجات الغذائية الطازجة

** تم إعداد التوقعات في شهر افريل 2022.

آخر التوقعات : ث 4 لسنة 2022

المصدر : حسابات أعدها البنك المركزي

4-2-1 قيادة السياسة النقدية

قرر مجلس إدارة البنك المركزي التونسي لدى اجتماعه بتاريخ 17 ماي 2022 الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية بـ 75 نقطة أساسية لتصبح في مستوى 7٪. كما قرر الترفيع في النسبة الدنيا لتأجير الادخار من 5٪ إلى 6٪¹.

وقد قام مجلس الإدارة بتقييم مدى تعدد وحجم الصدمات التي أثرت على التضخم وعلى محدّداته الرئيسية وكذلك المخاطر التي تلوح على المدى القصير والمتوسط بالنسبة لاستقرار الأسعار.

¹ راجع منشور البنك المركزي إلى البنوك عدد 4 لسنة 2022 المؤرخ في 31 مارس 2022 والمتعلق بتنظيم الشروط البنكية.

ومثل تسارع التضخم بشكل حثيث والمخاطر الكبيرة التي تلوح على المدى القصير والمتوسط، الدافع وراء تشديد السياسة النقدية. وبالفعل، من المنتظر أن تظل الضغوط المسلطة على الأسعار عند الاستهلاك نشيطة على مستوى المحددات الرئيسية الداخلية والخارجية. ومن بين العوامل الخارجية، يبدو أن ارتفاع الأسعار العالمية لأهم المواد التي توردها تونس سيتواصل لفترة أطول من المتوقع وهو ما من شأنه الإبقاء على التضخم في مستويات عالية كذلك. كما أنه من المتوقع أن يؤدي استمرار الضغوط المسلطة على ميزان المدفوعات، على خلفية ارتفاع الطلب على الواردات، إلى ازدياد حدة الضغوط على الأسعار خلال الفترة المقبلة.

وتعدّ المصادر الداخلية للمخاطر التضخمية بدورها على درجة كبيرة من الأهمية، حيث أنها تنبثق بالخصوص من احتداد الاختلالات بين الطلب الاستهلاكي والقدرات الإنتاجية للبلاد. وتجدر الإشارة إلى أن تيسير السياسة النقدية خلال الأزمة الصحية قد يسّر انتعاشة الطلب الاستهلاكي، في حين أن الطلب الاستثماري لم يتعافى بعد، عقب الهبوط الحاد المسجل خلال الأزمة الصحية. وأدى هذا التطور غير الملائم للاستثمار إلى ضعف مستمر لطاقت الإنتاج، وهو ما يمثل مصدرا للضغوط على الأسعار في ظل سياق متسم بتدعم الطلب الاستهلاكي.

الباب الثاني : التصرف في الاحتياطيات الدولية

1-2. تطور الاحتياطيات

بلغ إجمالي الموجودات من العملة الأجنبية 23.633 مليون دينار في موفى شهر ديسمبر 2021 مقابل 23.445 مليون دينار في نهاية سنة 2020، أي بارتفاع قدره 188 مليون دينار.

جدول عدد 1-2 : تطور بنود احتياطيات الصرف (بالملايين)

2021/12/31		2020/12/31		بنود الاحتياطيات الدولية
بالدولار الأمريكي	بالدينار التونسي	بالدولار الأمريكي	بالدينار التونسي	
8.219,0	23.633,5	8.752,5	23.444,6	إجمالي الموجودات من العملة الأجنبية
59,1	170,0	18,9	50,8	موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة
167,2	480,8	180,0	482,3	وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
242,6	697,7	252,1	675,3	رصيد الذهب
8.687,9	24.982,0	9.204,0	24.653,0	مجموع الاحتياطيات الدولية

ويعود تغير الموجودات من العملة الأجنبية بالأساس إلى الدفعات المنجزة بعنوان خدمة الدين الخارجي العمومي، أي ما يزيد عن 7.500 مليون دينار (منها بالخصوص تسديد أصل الإصدارات الرقاعية المصدرة بضمن من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خلال سنتي 2014 و2017، بقيمة 1 مليار دولار أمريكي والقسط قبل الأخير للقرض القطري بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي) والتي تجاوزت المداخيل بعنوان السحوبات من قروض خارجية المنجزة خلال السنة وبالعنوان تحصيل القيمة المعادلة لمخصصات حقوق السحب الخاصة (حوالي 2 مليار دينار). وعلى هذا الأساس، بلغ الحاصل الصافي لعمليات الخزينة مستوى -1.200 مليون دينار.

وبحساب أيام التوريد، بلغ صافي الموجودات من العملة الأجنبية 133 يوما من التوريد في موفى شهر ديسمبر 2021 مقابل 162 يوما قبل سنة، أي بانخفاض قدره 29 يوما علما وأن نسبة التوريد قد ارتفعت من 143,0 مليون دينار في اليوم في موفى سنة 2020 إلى 174,6 مليون دينار في اليوم في نهاية سنة 2021، أي بتغير يزيد عن 20٪ وهو ما أدى إلى انخفاض يعادل 30 يوما من التوريد لقيمة الموجودات من العملة الأجنبية.

2-2. أداء الاحتياطيات

بلغت نسبة المردود الجملي للموجودات من العملة الأجنبية مستوى -46,7 نقطة أساسية مقابل مردود للمؤشر المركب المرجعي قدره -59,9 نقطة أساسية. ويعود الفارق في أداء الاحتياطيات قياسا بالمؤشر المرجعي بما يزيد عن 13 نقطة أساسية إلى أداء سندات الجهات المصدرة فوق القومية والوكالات الحكومية والتي تبلغ حصتها قرابة 20٪ من محفظة الاحتياطيات من العملة الأجنبية وذلك بالمقارنة مع المؤشر المركب المكون حصريا من السندات الحكومية والتي عرفت هبوطا حادا لأسعارها خلال سنة 2021.

2-3. تحليل المخاطر

2-3-1 فترة الاسترداد

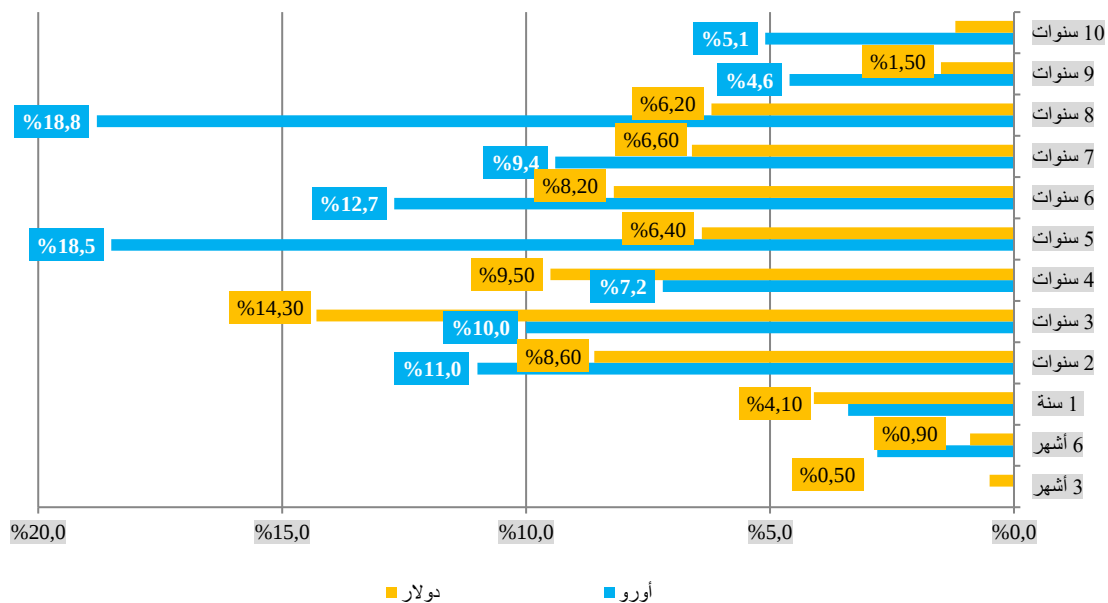
تم الحفاظ على معدل فترة الاسترداد الجملي للاحتياطيات، على مدى سنة 2021، في مستوى منخفض أي 7,5 أشهر مقابل فترة قصوى قدرها 15 شهرا والتي تم ضبطها في المبادئ التوجيهية للاستثمار. ويعكس المستوى الضعيف لفترة الاسترداد الجملي خيار الإبقاء على درجة عالية من السيولة للاحتياطيات في ظل سياق أزمة كوفيد - 19.

2-3-2 النسب المفاتيح لمعدل فترة الاسترداد بالنسبة لمحفظة السندات

تقوم النسب المفاتيح لمعدل فترة الاسترداد بقياس حساسية المحفظة تبعا لتغير قدره 1٪ لمختلف النقاط المكونة لمنحنى المردود (بحساب النسبة المئوية من قيمة المحفظة).

وقد عرفت محفظتا الدولار الأمريكي والأورو في موفى شهر ديسمبر 2021 تعرضا على كافة أجزاء المنحنى 1-10 سنوات تقريبا وهو ما يعكس سياسة تنويع محفظة السندات.

رسم بياني عدد 1-2 : تطور نسب المفاتيح لمعدل فترة الإسترداد بالنسبة لمحفظه السندات



الباب الثالث : أنظمة ووسائل الدفع

1-3. تطور نشاط الدفعات

يتكون نشاط الدفعات من الدفعات المكثفة التي تشمل المقاصة الإلكترونية والمقاصة النقدية والدفعات الخام الحينية حيث يؤمنها نظام الدفع الذي يديره البنك المركزي التونسي.

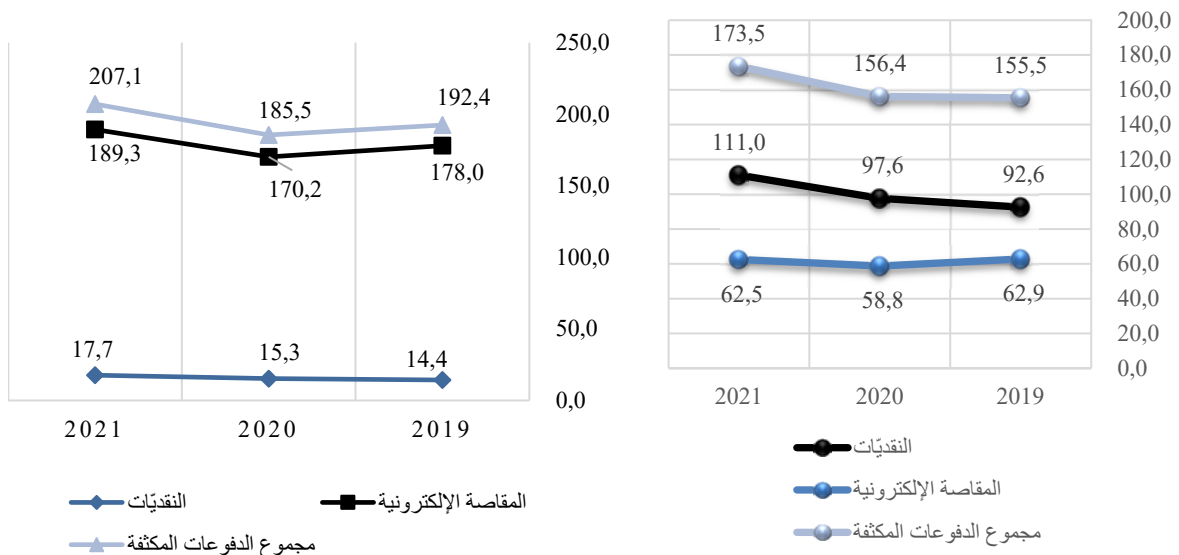
1-1-3 تطور نشاط الدفعات المكثفة

اتسم نشاط الدفعات المكثفة الذي عرف في سنة 2020 تراجعاً نتيجة تأثير جائحة كوفيد بانتعاشة في سنة 2021 قدرها 11% من حيث العدد و 11,6% من حيث القيمة، لتبلغ 173,5 مليون عملية بقيمة تساوي 207,1 مليار دينار.

وقد تيسر هذا الارتفاع المدعوم بنمو نشاط المقاصة الإلكترونية، بفضل نشاط النقديات التي واصلت التميز بالمقارنة مع الدفعات الأخرى، مثلما يتضح من خلال الرسمين البيانيين التاليين :

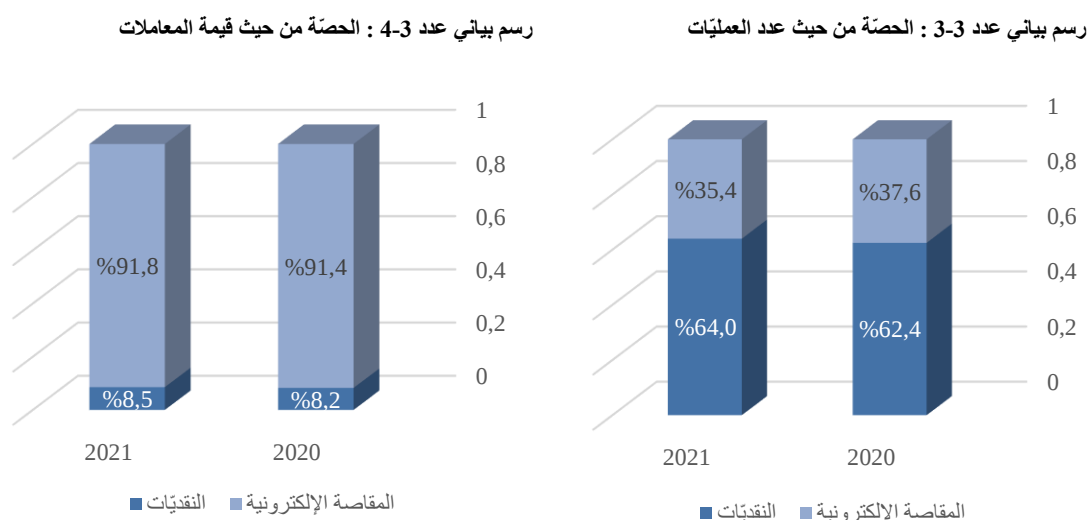
رسم بياني عدد 2-3 : تطور الدفعات من حيث المبلغ (بمليارات الدنانير)

رسم بياني عدد 1-3 : تطور الدفعات من حيث العدد (بالملايين)



وتمثل المعاملات من حيث العدد قرابة ثلثي الدفعات المكثفة، في حين تظل حصتها من حيث القيمة ضعيفة نسبياً بفعل الدفعات المنجزة عن طريق المقاصة الإلكترونية وهو ما يعكس سلوك المستعملين الذين يفضلون

استخدام البطاقات في حالة المبالغ الصغيرة على عكس وسائل الدفع الأخرى المستعملة بالخصوص للدفعات ذات قيمة أعلى.



1-1-1-3 المقاصة الإلكترونية

سجل نشاط المقاصة الإلكترونية، بعد أن شهد تراجعاً ملحوظاً في سنة 2020 قدره 4,4% من حيث القيمة في ارتباط وثيق بسياق جائحة كوفيد - 19، انتعاشة متدعمة في سنة 2021 وذلك على الرغم من الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن الموجة الثانية من الوباء، بحيث مكنت هذه الزيادة من تعويض الانخفاض المسجل في سنة 2020.

جدول عدد 1-3 : تطور نشاط المقاصة الإلكترونية

القيم	2020		2021		التغيرات بالعدد 2021\2020		التغيرات بـ % 2021\2020	
	العدد بالملايين	المبلغ بملايين الديناري	العدد	المبلغ	العدد بالملايين	المبلغ بالديناري	العدد	المبلغ
التحويلات	29,7	37.763	30,4	41.851	0,7	4.088	2,4%	10,8%
الاقتطاعات	4,7	17.189	6,3	19.351	1,6	2.162	34,9%	12,6%
الشيكات	22,5	90.707	24,1	101.318	1,6	10.611	7,2%	11,7%
الكمبيالات	1,7	24.509	1,7	26.813	0,0	2.304	0,0%	9,4%
المجموع	58,6	170.168	62,5	189.333	3,9	19.165	6,7%	11,3%

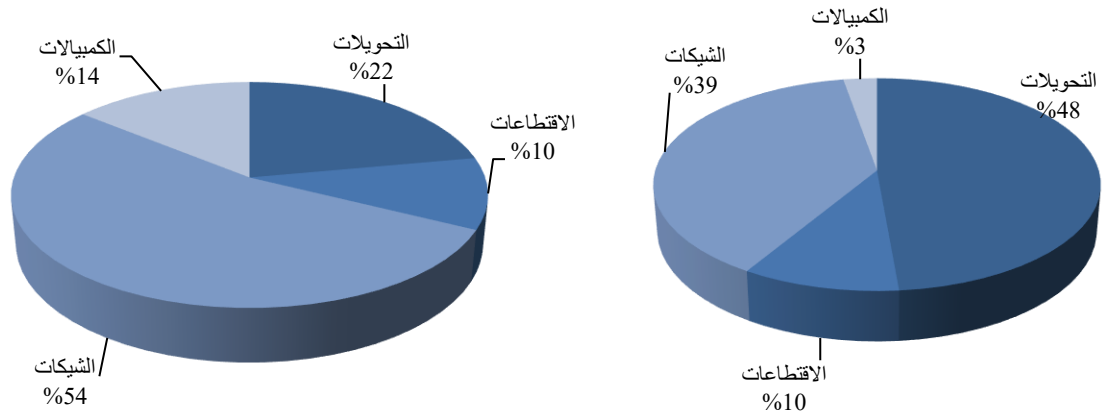
واتبعت الاقتطاعات منحى تصاعدياً ملحوظاً في سنة 2021، مع نمو بأكثر من الثلث من حيث العدد (مقابل 0,5% في سنة 2020) وبـ 12,6% من حيث القيمة (مقابل 5,9% في سنة 2020). وقد تدعم هذا الازدياد

بالأساس من خلال إدراج مصدرين جدد للاقتطاعات وخاصة توسيع قاعدة دافعي الضرائب الذين يقومون بتصاريحهم عن بعد.

كما مكنت هذه العودة إلى حالة ما قبل جائحة الكوفيد الشيكات من استئناف النشاط الاعتيادي، حيث شهدت في سنة 2021 ارتفاعا قدره 11,7٪ من حيث القيمة نتيجة التأثير المتزامن لبوادر الانتعاش الاقتصادية وعدم تجديد تعليق آجال وإجراءات إصدار الشيكات خلال الموجة الثانية من الجائحة.

وبالنظر إلى التطورات المذكورة أعلاه، حافظ توزيع القيم المتبادلة عبر المقاصة الإلكترونية على نفس الهيكل كما في السنوات السابقة. وفي الواقع، إن كانت التحويلات لا تزال في المركز الأول من حيث عدد مبادلات القيم المنجزة عبر المقاصة الإلكترونية وتتبعها الشيكات، فإن هذا الهيكل يميل إلى الانعكاس من حيث القيمة، مع حصة غالبية للشيكات، تليها التحويلات.

رسم بياني عدد 3-5 : توزيع القيم المقدمة عبر المقاصة الإلكترونية بحسب الحجم (ب.٪)
رسم بياني عدد 3-6 : توزيع القيم المقدمة عبر المقاصة الإلكترونية بحسب المبلغ (ب.٪)



وفيما يتعلق بالمرفوضات بلغت نسبة المرفوضات للشيكات 1,9٪ من حيث العدد و 3٪ من حيث القيمة قياسا بجميع الشيكات المصدرة. وتتمثل الأسباب الأكثر شيوعا للمرفوضات في عدم كفاية الأرصدة بالنسبة للاقتطاعات والشيكات والكمبيالات وغلق الحساب بالنسبة للتحويلات.

وفي جانب آخر، فإن اللجوء إلى المقاصة اليدوية للشيكات والكمبيالات غير المطابقة للمواصفات الموحدة يعدّ هامشيا حيث لم يمثل في سنة 2021 سوى حصة قدرها 0,5٪ و 0,4٪ على التوالي من حيث العدد والقيمة من مجموع مقاصة القيم.

3-1-1-2 النقديّات

شهد نشاط النقديّات في سنة 2021 نسق نمو متدعم بالمقارنة مع سنة 2020 وخاصة من حيث المعاملات :

جدول عدد 2-3 : تطور مؤشرات النقديّات

المسمّى	2019	2020	2021	التغيرات بـ % 2020 2019	التغيرات بـ % 2021 2020
البطاقات المحلية بالملايين	5,5	5,7	6,1	3,6	7,0
عدد الشبائيك والموزعات الآلية	2.854	2.947	3.005	3,3	2,0
عدد مطارف الدفع الإلكتروني	22.180	26.297	29.856	18,6	13,5
المعاملات النقديّة					
العدد بالملايين	92,6	97,6	111,0	5,4	13,7
المبلغ بملايين الديناري	14.361	15.344	17.740	6,8	15,6

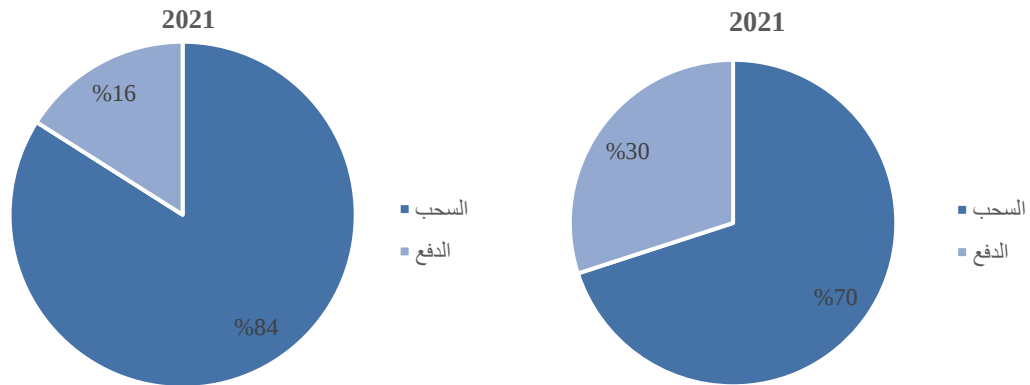
وبالفعل وإن كانت السحوبات لا تزال تمثل الخيار المفضل لأصحاب البطاقات، فإن سنة 2021 قد عرفت ازديادا ملحوظا لاستعمال الدفعات عبر البطاقات، سواء عن قرب (عبر مطارف الدفع الإلكتروني) أو للدفعات عبر الأنترنات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية (الدفع الإلكتروني).

جدول عدد 3-3 : تطور المعاملات النقديّة

	2019		2020		2021		التغيرات بـ % (2019/2020)		التغيرات بـ % (2020/2021)	
	المبلغ بملايين	العدد بملايين	المبلغ بملايين	العدد بملايين	المبلغ بملايين	العدد بملايين	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
السحب	12.063,20	69,5	13.281,70	72,1	14.979,50	78,1	10,1	3,7	8,3	12,8
الدفع	2.297,80	23,2	2.062,20	25,5	2.761,40	32,9	10,3-	9,9	29,0	33,9
المجموع	14.361,00	92,7	15.343,90	97,6	17.740,90	111,0	6,8	5,3	13,7	15,6

وبناء على ذلك، يدل هيكل المعاملات النقديّة على ارتفاع حصة الدفعات بـ 4 نقاط و 3 نقاط على التوالي، من حيث العدد والقيمة، أي 7,4 ملايين معاملة إضافية للدفع بقيمة قدرها 699,2 مليون دينار قياسا بالعام السابق وهو ما يشير إلى تغيير في سلوك المستعمل نحو الرقمنة وذلك بالتأكيد على خلفية مرحلة التعلم في سياق جائحة كوفيد ولكن أيضا بالنظر إلى تحسن شروط إسداء خدمات الدفعات الرقمية.

رسم بياني عدد 3-7 : توزيع المعاملات النقدية بحساب الحجم (ب.%) رسم بياني عدد 3-8 : توزيع المعاملات النقدية بحساب القيمة (ب.%)



وبالفعل ورغم أن الدفعات عن قرب تظل مهيمنة، فإن الدفعات عبر الأنترنت قد شهدت زيادة ملحوظة بالمقارنة مع السنوات السابقة، تعود بالخصوص إلى تطور التجارة الإلكترونية وإزالة بعض العراقيل في مجال التشغيل البيئي.

جدول عدد 4-3 : إحصائيات الدفعات عن قرب مقابل الدفعات عبر الأنترنت

التغيرات بـ % (2020/2021)		التغيرات بـ % (2019/2020)		2021		2020		2019		
				المبلغ بملايين	العدد بملايين	المبلغ بملايين	العدد بملايين	المبلغ بملايين	العدد بملايين	
27,3	20,4	15,4-	1,5-	2.184,5	23,0	1.715,5	19,1	2.026,7	19,4	دفعات عن قرب
66,4	54,7	27,9	68,4	576,9	9,9	346,7	6,4	271,1	3,8	دفعات عبر الأنترنت
33,9	29,0	10,3-	9,9	2761,4	32,9	2062,2	25,5	2297,8	23,2	المجموع

ومن شأن هذا المسار الذي يبشر بقدرات يتعين استغلالها في مجال الدفع الإلكتروني في تونس عوضا عن الدفع نقدا عند التسليم، أن يتعزز من خلال تنويع الأطراف الفاعلة والقنوات ذات الصلة بالدفعات المذكورة وكذلك عن طريق التحفيز الجبائي المتعلق بإعفاء العمولات المدفوعة بعنوان الدفعات الرقمية (مطارف الدفع الإلكتروني والدفع الإلكتروني والدفع بواسطة الهاتف الجوال) من الأداء على القيمة المضافة وذلك بمقتضى قانون المالية لسنة 2022.

جدول عدد 3-5 : إحصائيات التجارة الإلكترونية بالبلاد التونسية

المستوى	2019	2020	2021	التغيرات بـ % 2020 2019	التغيرات بـ % 2021 2020
عدد المواقع التجارية	1.864	2.182	1.436 ¹	17,1	34,2-
عدد المعاملات (بالملايين)	3,8	6,4	9,9	68,4	54,7
المبلغ بملايين الدنانير	271.1	346.7	576.9	27,8	66,4

¹ يعود انخفاض عدد المواقع التجارية إلى تدابير تصفية وصيانة المواقع التجارية غير الناجحة أو غير النشطة والتي تم إنجازها في سنة 2021.

2-1-3 نظام التسوية الخام الحينية "عليسة RTGS"

بحلول موفى سنة 2021، قام نظام التسوية الخام الحينية الذي يديره البنك المركزي والمخصص بالأساس لتسوية العمليات فيما بين البنوك والخزينة والسياسة النقدية ودعم أرصدة الأنظمة الخارجية المنبثقة عن "المصرفية المشتركة للمقاصة" و "شركة نقديات تونس" و "التونسية للمقاصة" و "بورصة الأوراق المالية بتونس" (صندوق ضمان السوق)، بإنجاز 207.540 ألف أمر دفع بقيمة قدرها 2.456 مليار دينار، أي بزيادة بـ 5,6% من حيث العدد وبـ 20,5% من حيث القيمة بالمقارنة مع العام السابق وذلك نتيجة الظرف الاقتصادي وحاجيات البنوك من السيولة، مثلما يتضح من خلال الجدول التالي :

جدول عدد 3-6 : تطور نشاط المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة

القيم	2020		2021		التغيرات بـ % 2021 2020	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
I- عمليات البنك المركزي	91.696	1.516,1	90.693	1.782,8	1,0-	17,6
II- عمليات المساهمين	104.900	523,1	116.847	672,9	11,4	28,6
المجموع	196.596	2.039	207.540	2.456	5,6	20,5
المعدل اليومي *	786	8,16	837	9,9	6,5	21,3

* سنة 2020 : 250 يوم عمل ؛ سنة 2021 : 248 يوم عمل.

وقد شرع البنك المركزي التونسي، بعد سنتين من الأعمال التحضيرية التي جمعت كافة الأطراف الفاعلة في السوق، في عملية إطلاق المنصة الجديدة للتسوية الخام الحينية بتاريخ 28 جانفي 2022، والمسماة "عليسة – RTGS" لتحل محل النظام القديم "المنظومة التونسية لتحويل المبالغ الضخمة".

وتتدرج المنصة الجديدة في إطار استراتيجية تطوير بيئة الدفعات وخاصة تعصير البنى التحتية ذات الصلة. وهي تتوفر على قدرات تقنية وتشغيلية وأمنية تتماشى مع المعايير الدولية بما يتيح للبنك المركزي مراقبة أكثر فاعلية وإدارة أفضل لمخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية مع تزويد المشاركين بإمكانيات من حيث الأدوات تمكنهم من التصرف الأمثل في السيولة والمقابلات والعمليات الاستثنائية.

وقد تعزز إطلاق نظام علية RTGS – من خلال انخراط البنك التونسي في نظام التسوية عبر الحدود ومتعدد العملات "بنى"¹، الذي قام صندوق النقد العربي بإرساله. وهكذا، أصبح البنك المركزي التونسي ثاني بنك مركزي عربي ينخرط فعليا في نظام "بنى".

3-2. الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع وتطويرها

في إطار مهمة الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع، الموكولة له بموجب نظامه الأساسي، يعمل البنك المركزي على إرساء منظومة ملائمة وناجعة لمتابعة أنظمة ووسائل الدفع المذكورة لضمان استمرارية ونجاعة وسلامة سيرها بما يتماشى مع المعايير الدولية. ومن المنتظر أن يستمر تفعيل هذه المنظومة والذي تم الشروع فيه بدعم فني من البنك الدولي، وذلك من خلال تعزيز الإطار القانوني وإضفاء الطابع المؤسسي على مسارات عمليات المراقبة على أساس الوثائق وعلى عين المكان، فضلا عن إرساء عمليات الإبلاغ وقواعد البيانات ذات الصلة.

3-2-1 تطور المنظومة القانونية

من المنتظر أن يعرف إصدار البنك المركزي لمتشورات تنظم ممارسة نشاط مؤسسات الدفع وإسداء خدمات الدفع عبر الهاتف الجوال مزيدا من الدعم من خلال نصوص أخرى تضبط الأطراف الفاعلة لبيئة الدفعات وقنوات الدفع وقواعد الحوكمة وإدارة مخاطر البنى التحتية لسوق الدفعات.

في هذا السياق، يندرج ضبط الأمر الرئاسي عدد 317 لسنة 2022 المؤرخ في 8 أفريل 2022 لمعايير إسناد الترخيص لإحداث أنظمة الدفع والشروط الواجب توافرها لممارسة نشاط إدارة هذه الأنظمة.

3-2-2 تطور الإطار العملي للإشراف

قام البنك المركزي التونسي، في إطار تطوير بيئة الدفعات، بإطلاق العديد من المشاريع الهيكلية التي تتعلق بالخصوص بما يلي :

¹ "بنى" هي منصة تستخدمها مؤسسات المقاصة والتسوية للبنوك في المنطقة العربية.

• إعادة هيكلة شركة نقديّات تونس

انخرط البنك المركزي التونسي في مسار لتطوير القدرات الفنية وأساليب حوكمة البنى التحتية للدفعات المحلية وذلك بفضل الديناميكية الواعدة للابتكار التكنولوجي وتطور التوحيد القياسي الدولي في هذا المجال. ومن هذا المنطلق وبعد إجراء تشخيص شامل، وقع الشروع في عملية إعادة هيكلة شركة نقديّات تونس بدعم من مؤسسة التمويل الدولية، التابعة لمجموعة البنك الدولي، لتشمل كذلك شركة المقاصة الالكترونية. ومن شأن هذه العملية أن تقوم بإرساء بنى تحتية ذات حوكمة أفضل وفاعلية أعلى مع تعزيز سلامة تسوية التدفقات المالية والقدرة على الاندماج مع شبكات الدفع الدولية.

• الامتثال للمعايير الدولية للبنى التحتية للأسواق المالية

بهدف تيسير إعادة هيكلة الأنظمة المحلية للدفع والتسوية، اندرجت سنة 2021 بدورها في إطار استمرارية أعمال تقييم امتثال هذه الأنظمة للمبادئ الأساسية للبنى التحتية للأسواق المالية. وبالفعل وعقب ورشة العمل التي انتظمت في شهر نوفمبر 2021 بالتعاون مع البنك الدولي والمتعلقة بتعميم هذه المبادئ لدى الأطراف التي تدير أنظمة الدفع والتسوية، تم الشروع في عملية تقييم ذاتي لمدى امتثال الأنظمة المذكورة قياسا بهذه المجموعة من المبادئ، بإشراف من سلطة الرقابة.

ومن شأن هذه العملية التي ستؤدي بكل تأكيد إلى ترسيخ ثقافة الإشراف لدى مشغلي أنظمة الدفع والتسوية، أن توفر للبنك المركزي إمكانية تقييم المخاطر المرتبطة بأنشطة هذه الأنظمة، لاسيما تلك ذات الطابع القانوني والتنظيمي والتشغيلي، وإصدار التوصيات لاحتوائها.

• السلامة السيبرانية للبنى التحتية للأسواق المالية

إدراكا منه لأهمية المخاطر السيبرانية التي يمكن أن تتعرض لها الأنظمة المحلية للدفع والتسوية وتأثيرها على استقرار الدفعات، أطلق البنك المركزي عملية لتشخيص الوضع القائم للحوكمة وإدارة المخاطر ذات الصبغة المعلوماتية ومنها تلك السيبرانية وذلك من خلال نشر استبيان وعقد اجتماعات لهذا الغرض مع الأنظمة المذكورة ("شركة نقديّات تونس" و"المصرفية المشتركة للمقاصة" و"التونسية للمقاصة").

3-2-3 تطور بيئة الدفع

اندرجت سنة 2021 في سياق استمرارية تجسيد المشاريع الاستراتيجية لتطوير بيئة الدفع وإضفاء الطابع الصناعي لحالات الاستخدام في مجال الدفعات الرقمية.

• توزيع المساعدات الاستثنائية لفائدة العائلات المتضررة من أزمة كوفيد

بعد نجاح المشروع النموذجي الأول في سنة 2020 لرقمنة التحويلات الاجتماعية لفائدة ما يزيد عن 350 ألف عائلة من خلال استخدام محافظ النقود الالكترونية المدعومة بالهواتف الجواله بما مكن من إنجاز

سحوبات عبر 3.000 فرع بنكي وبريدي و2.500 موزعا آليا للأوراق النقدية، قام البنك المركزي التونسي بالاشتراك مع الحكومة والأطراف الفاعلة الأخرى بالتمديد في هذا المشروع خلال سنة 2021 لإسناد مساعدات اجتماعية استثنائية لفائدة قرابة مليون عائلة وذلك بهدف التخفيف من وقع جائحة كوفيد - 19.

وفي إطار هذا المشروع، تم إرساء منصة فنية لهذا الغرض، حيث تم توقيع اتفاقية بين مختلف الأطراف، تضبط التزامات كل منها ووضع برنامج تواصل وتوعية موجه لهذه العائلات لتسهيل استخدامها للمنصة وتبسيط عملية التسجيل والسحب.

• إطلاق أعمال إرساء محوّل للدفع عبر الهاتف الجوال

في إطار اضطراره بدور تحفيزي، قام البنك المركزي التونسي في سنة 2021 بإنشاء وقيادة فريق عمل يضم كافة الأطراف المعنية ببيئة الدفعات. وتتمثل مهمة فريق العمل المذكور في ضبط وتوحيد القواعد الفنية والقانونية والاقتصادية التي تخضع لها عمليات الدفع بواسطة الهاتف الجوال والعلاقات بين الأطراف المتدخلة (المحوّل ومسدي خدمات الدفع) في إطار عملية تسوية هذه المعاملات، بما يتماشى مع أحكام المنشور عدد 11 لسنة 2020 المؤرخ في 18 ماي 2020 والمنظم لعملية الدفع بواسطة الهاتف الجوال على الصعيد المحلي.

الباب الرابع : التداول النقدي

خلال فترة الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد - 19 والتي تواصلت في سنة 2021، كان البنك المركزي التونسي مدعوا، شأنه في ذلك شأن أغلب البنوك المركزية، لتلبية الحاجيات الظرفية المتزايدة للعموم من الأموال نقدا. وهكذا وعلى غرار سنة 2020، تم إيلاء اهتمام خاص لنشاط إصدار العملة وتعهدها بهدف تسهيل تداولها حتى تتمكن مخلف العناصر الاقتصادية من التزود بالأوراق والقطع النقدية خلال هذه الفترة المتسمة بالشكوك وذلك بفضل تماسك خطة الطوارئ التي تم وضعها صلب إدارة الخزينة العامة وشبكة فروعها بالمقر الرئيسي للبنك وداخل البلاد.

1-4. إصدار الأوراق والقطع النقدية

1-1-4 إصدار الأوراق النقدية

بلغ إصدار الأوراق النقدية 3.300 مليون دينار في سنة 2021 وهو ما يوافق 210 مليون ورقة نقدية، أي بانخفاض بـ 1,3% في القيمة وبـ 12,9% في الحجم بالمقارنة مع سنة 2020.

جدول عدد 1-4 : تطور إصدار الأوراق النقدية

القيمة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
بملايين الأوراق النقدية	189	217	54	65	156	98	142	241	210
بملايين الدينار	4.178	2.701	729	803	1.535	1.892	2.811	3.343	3.300

وتشير أهمية حجم وقيمة المبالغ المصدرة في سنتي 2020 و 2021 بالمقارنة مع السنوات السابقة إلى تأثير الأزمة الصحية على الطلب من الأوراق النقدية.

2-1-4 إصدار القطع النقدية

بلغ إصدار القطع النقدية 34 مليون قطعة خلال سنة 2021 بقيمة قدرها 12 مليون دينار، حيث عرف انخفاضا بـ 19% في الحجم وبـ 20% في القيمة بالمقارنة مع سنة 2020.

جدول عدد 2-4 : تطور إصدار القطع النقدية

القيمة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
بملايين القطع النقدية	145	75	38	9	12	43	51	42	34
بملايين الديناتير	22	50	25	2	5	11	10	15	12

2-4. التزود والسحب والإيداع

في إطار تزويد فروعها قصد الاستجابة للطلب على الأموال نقدا داخل الجهات، أنجز البنك المركزي التونسي 69 عملية شحن أموال نحو الأحد عشر فرعاً داخلياً خلال سنة 2021 و 26 عملية تسليم مباشرة بفرع تونس، الذي استأثر لوحده بـ 68٪ من عمليات إرسال الأوراق النقدية و 40٪ من عمليات إرسال القطع النقدية.

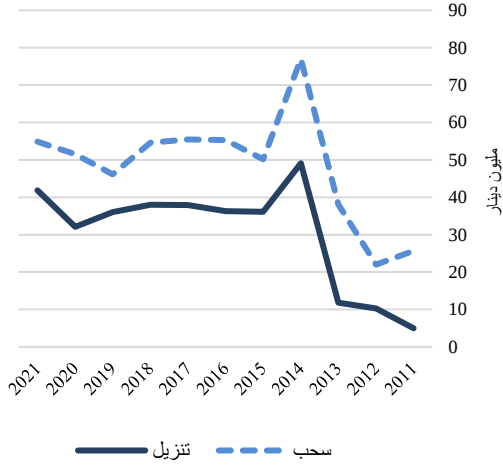
وبلغت سحبات الأوراق النقدية المنجزة في شبائيك الفروع 8.870,9 مليون دينار في سنة 2021، أي ما يعادل قيمة 535,4 مليون ورقة نقدية، لتسجل بالتالي تراجعاً بـ 8,5٪ في القيمة وبـ 24,5٪ في الحجم بالمقارنة مع سنة 2020.

وفي المقابل، بلغت إيداعات الأوراق النقدية بعنوان نفس السنة 7.408,5 مليون دينار أي ما يعادل 470,1 مليون ورقة نقدية حيث سجلت ارتفاعاً طفيفاً في القيمة قدره 0,3٪ وانخفاضاً في الحجم بـ 12,8٪ قياساً بالعام السابق.

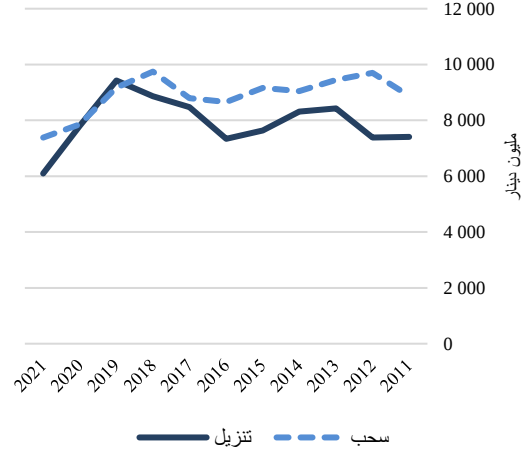
ويظهر رصد تحركات القطع النقدية نسق تطور متباطئ، سواء بالنسبة للسحوبات أو للإيداعات. وبالفعل، بلغ الحجم المسحوب ما قيمته 25,7 مليون دينار في سنة 2021، أي ما يعادل 45,4 مليون قطعة نقدية حيث سجل بالتالي ارتفاعاً في القيمة والحجم قدره 16,6٪ و 0,7٪ على التوالي بالمقارنة مع سنة 2020.

ومن جانبها، بلغت إيداعات القطع النقدية 5 ملايين دينار في موفى سنة 2021، أي ما يعادل 5,6 ملايين قطعة نقدية مقابل 10,3 ملايين دينار في سنة 2020 بمجموع قدره 8,4 ملايين قطعة، حيث شهدت على هذا الأساس تراجعاً هاماً، سواء في القيمة أو في الحجم، بـ 51,8٪ و 32,9٪ على التوالي.

رسم بيان عدد 2-4 : تحركات القطع النقدية بحساب القيمة



رسم بيان عدد 1-4 : تحركات الأوراق النقدية بحساب القيمة



3-4. تعهد العملة النقدية

استمر البنك المركزي التونسي خلال سنة 2021 في جهوده الرامية إلى الحفاظ على جودة الأوراق النقدية من خلال فرز 433,8 مليون ورقة نقدية بقيمة 7.036,2 مليون دينار، أي بارتفاع سواء من حيث الحجم أو القيمة قدره 12,6% و 15,6% على التوالي بالمقارنة مع سنة 2020.

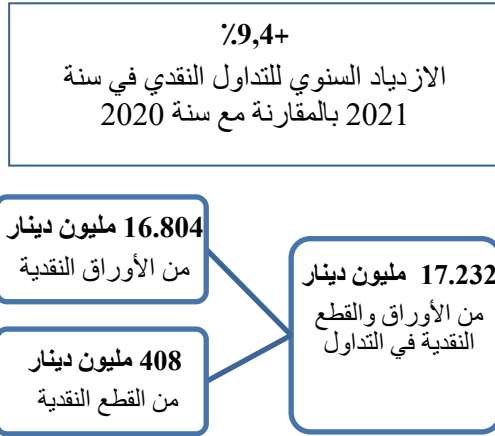
وقد غطت هذه العمليات النوعية للفرز المنجزة في كامل شبكة الفروع 81,4% من إيداعات الأوراق النقدية المسجلة خلال سنة 2021، حيث مكنت من استعادة 318,1 مليون ورقة نقدية صالحة للتداول أي 73,5% من مجموع الأوراق النقدية التي تم فرزها.

وفي نفس هذا السياق، بلغ عدد الأوراق التي وقع إتلافها 38,7 مليون ورقة نقدية، منها 27,3% من فئة 20 دينار صنف 2011 و 56,1% من فئة 10 دنانير صنف 2013، حيث تعادل قيمتها 548,7 مليون دينار أي بانخفاض بـ 33,9% في القيمة وبـ 28,3% في الحجم بالمقارنة مع العام السابق.

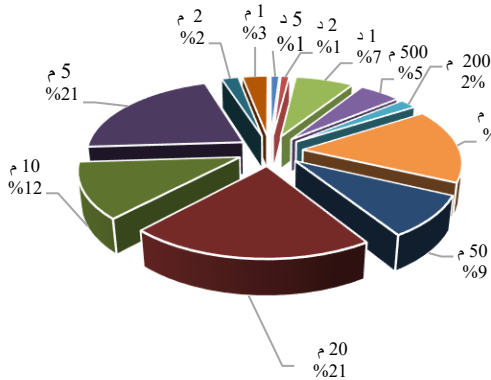
4-4. الأوراق والقطع النقدية في التداول

سجل التداول النقدي بتاريخ 31 ديسمبر 2021 ازديادا سنويا بـ 9,4٪ بالمقارنة مع سنة 2020 ليبلغ 17.232 مليون دينار (حيث مثلت الأوراق النقدية 98٪ مقابل 2٪ للقطع النقدية).

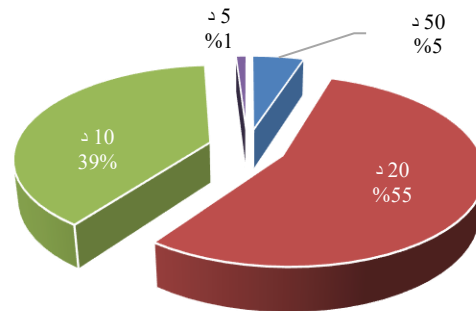
وتتكون الأوراق النقدية بالأساس من فنتي 20 دينار (55٪) و 10 دنانير (39٪) وتعد هاتان الفئتان الأكثر استعمالا، نظرا لأن حيازتهما مدفوعة أساسا باحتياجات المعاملات.



رسم بيان عدد 4-4 : حجم القطع النقدية في التداول



رسم بيان عدد 3-4 : حجم الأوراق النقدية في التداول

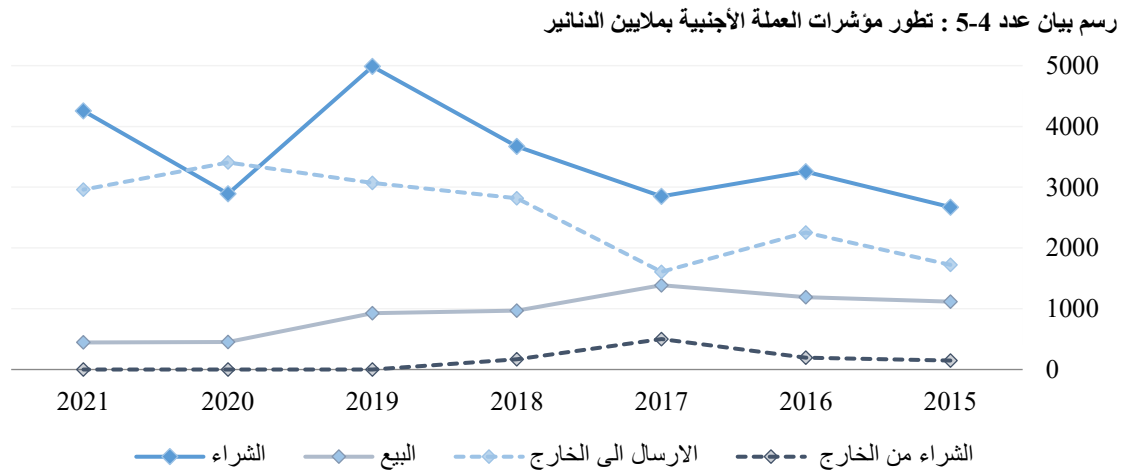


4-5. التصرف في الأوراق النقدية المحررة بالعملة الأجنبية

ارتفعت عمليات شراء العملة الأجنبية لدى شبابيك فروع البنك المركزي التونسي في سنة 2021 بنسبة 47,2٪ قياسا بنفس الفترة من العام المنقضي لتبلغ 4.257,9 مليون دينار، تبعا للزيادة المتزامنة لعمليات الشراء المتأتية من السياحة ومداخل الشغل وتلك المنجزة لدى أصحاب حسابات غير المقيمين بـ 47,3٪ و 46,1٪ على التوالي وذلك نتيجة التقدم المحرز على مستوى حملة التلقيح ضد كوفيد - 19 وتخفيف إجراءات الحجر الصحي المعتمدة في العديد من البلدان، عقب سنة غير مسبقة بالنسبة لقطاع السياحة.

وعلى هذا الأساس وبداية من شهر جوان 2021، تسارع نسق عمليات شراء العملة الأجنبية ليلبلغ ذروة قدرها 799,5 مليون دينار خلال شهر جويلية 2021 مقابل 390,2 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام السابق، أي ضعف الشراءات على مدى الفترة المذكورة.

وفيما يتعلق بالمبيعات من العملة الأجنبية، فقد سجلت انخفاضا بـ 2,1٪ خلال سنة 2021 بالمقارنة مع العام السابق لتبلغ 445,4 مليون دينار.



وفي إطار عملياته مع الخارج، بلغت عمليات إرسال البنك المركزي للعملة الأجنبية نحو المراسلين الأجانب 2.962,2 مليون دينار في سنة 2021، أي 69,5٪ من مجموع شراءات العملة الأجنبية لنفس الفترة وهو ما يعكس انخفاضا بـ 13,1٪ بالمقارنة مع نفس الفترة لسنة 2020. ويعود هذا الانخفاض في عمليات الإرسال بالأساس إلى الاضطرابات التي عرفت بها بعض الرحلات الجوية نحو مراسلينا الأجانب جراء صعوبات ملئ الطائرات المرتبطة بجائحة كوفيد - 19، لاسيما خلال النصف الأول من السنة.

وعلى غرار سنتي 2019 و2020، لم يتم إنجاز أي عملية شراء للعملة الأجنبية من المراسلين الأجانب خلال سنة 2021 وهو ما يدل على الاستراتيجية السليمة للبنك المركزي في مجال التصرف في الأرصدة من الأوراق النقدية الأجنبية والمتمثلة في حيازة مخزون من الاحتياطات قصد الاستجابة لحاجيات البنوك خلال فترات التدفقات المنخفضة وبالتالي قيادة عمليات شراء الأوراق النقدية الأجنبية في أسواق الصرف الدولية على النحو الأمثل.

الباب الخامس : الرقابة المصرفية

ارتفع عدد البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها بالبلاد التونسية من 42 إلى 44 مؤسسة خلال سنة 2021. وتبعاً لتصفية البنك الفرنسي التونسي في سنة 2022، أصبح عدد البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها 43 مؤسسة.

وتدعمت شبكة الفروع البنكية في سنة 2021 من خلال فتح 26 فرعاً جديداً ليبلغ عددها 1999 فرعاً، أي بواقع فرع واحد لكل 5921 ساكن مقابل 5934 ساكناً في موفى سنة 2020.

جدول عدد 5-1 : أهم المؤشرات المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية

التركيبة والحجم	2021*	2020	2019
العدد	44	42	42
البنوك المقيمة	23	23	23
البنوك غير المقيمة	7	7	7
مؤسسات الإيجار المالي	8	8	8
مؤسسات إدارة الديون	2	2	2
بنوك الأعمال	2	2	2
مؤسسات الدفع	2	-	-
مجموع الأصول (بملايين الديناري)	152.019	142.278	134.234
حصة البنوك المقيمة (ب.٪)	92,7	92,2	92,2
مجموع الأصول / إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (ب.٪)	116,1	119,0	116,8
قروض للحرفاء (بملايين الديناري)	101.141	96.529	91.281
إيداعات الحرفاء (بملايين الديناري)	92.286	85.338	77.663
مؤشرات الصيرفة			
شبكة الفروع البنكية	1.999	1.973	1.945
عدد السكان لكل فرع بنكي	5.921	5.934	6.027

* معطيات وقتية.

5-1. البنوك المقيمة

5-1-1 النشاط

5-1-1-1 تطور الموارد

على الرغم من استمرار الصعوبات الاقتصادية، واصل القطاع البنكي تعبئة الموارد بنسق متدعم، أي 8,5٪ وهو نسق أقل بشكل طفيف من ذلك المسجل في سنتي 2020 و2019 (9,3٪).

ففيما يتعلق بالإيداعات المحررة بالدينار، عرف قائم الإيداعات لأجل وشهادات الإيداع انتعاشة هامة في سنة 2021 حيث ارتفع بـ 7,7٪ مقابل تراجع بـ 3,5٪ قبل سنة. وفي المقابل، تم تسجيل تباطؤ لنسق نمو كل من الإيداعات تحت الطلب وإيداعات الادخار ليتراجع من 21,6٪ إلى 8,1٪ ومن 14,8٪ إلى 10٪، على التوالي.

أما بالنسبة للإيداعات المحررة بالعملة الأجنبية، فقد سجلت تسارعا ملحوظا لنسقتها بالمقارنة مع ذلك المسجل في سنة 2020 (7,5٪ أو 1.087 مليون دينار في سنة 2021 مقابل 2,6٪ أو 368 مليون دينار في سنة 2020).

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

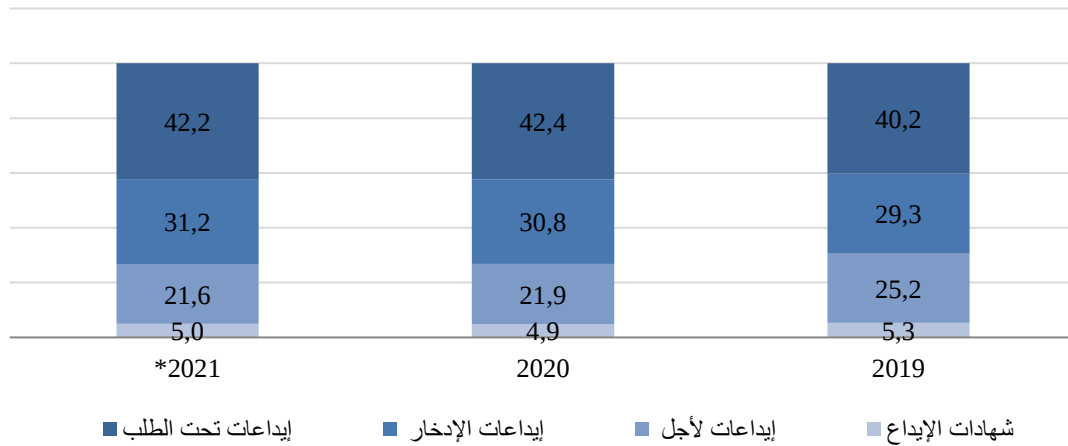
جدول عدد 2-5 : موارد الاستغلال المعبأة

التغيرات				*2021	2020	2019	
2021 2020		2020 2019					
بـ %	بملايين الدنانير	بـ %	بملايين الدنانير				
8,5	6.967	9,3	6.968	89.212	82.245	75.277	إيداعات الحرفاء
8,7	5.879	10,8	6.600	73.661	67.782	61.182	إيداعات بالدينار
8,1	1.849	21,6	4.074	24.769	22.920	18.846	إيداعات تحت الطلب ومبالغ مستحقة أخرى
10,0	2.503	14,8	3.248	27.656	25.153	21.905	إيداعات الإذخار
7,7	1.526	3,5-	721-	21.236	19.710	20.431	إيداعات لأجل وشهادات الإيداع
7,5	1.087	2,6	368	15.550	14.463	14.095	إيداعات بالعملة الأجنبية
3,2	269	7,0	541	8.586	8.317	7.776	موارد الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل
4,7-	246-	0,1-	6-	4.972	5.218	5.224	موارد خصوصية
6,5	133	15,9	279	2.172	2.039	1.760	قروض رقاعية عادية
36,0	382	33,8	268	1.442	1.060	792	قروض أخرى
8,0	7.236	9,0	7.509	97.798	90.562	83.053	مجموع موارد الاستغلال

* معطيات وقتية.

وظل هيكل الإيداعات دون تغيير تقريبا بالمقارنة مع سنة 2020، حيث أنه لا يزال متسما بهيمنة الإيداعات تحت الطلب وإيداعات الادخار التي تمثل ما يزيد عن 40٪ و 30٪ على التوالي من مجموع الإيداعات.

رسم بياني عدد 1-5 : تطور هيكل الإيداعات (ب.%)



* معطيات وقتية.

وارتفعت موارد الاقتراض متوسط وطويل الأجل بـ 269 مليون دينار أو 3,2% حيث تأتت من إصدارات القروض الرقابية.

2-1-1-5 تطور الاستعمالات

سجلت القروض للحرفاء في سنة 2021 تراجعاً لنسق نموها لتبلغ 5,3% مقابل 6,2% قبل سنة، أي بقائم قدره 96 مليار دينار.

وفي جانب آخر، قامت البنوك بجهود هامة من حيث الاكتتاب في رفاع الخزينة وسندات الحكومة الأخرى بما قيمته 3.551 مليون دينار أو 34,7%.

وبفضل الجهود المبذولة في مجال تعبئة الإيداعات، تحسن معدل نسبة القروض / الإيداعات¹ للقطاع بأكثر من ثلاث نقاط مائوية ليبلغ 113,6% في موفى سنة 2021.

¹ كما ينص عليه المنشور إلى البنوك عدد 10 لسنة 2018 المؤرخ في غرة نوفمبر 2018.

جدول عدد 3-5 : الاستعمالات

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				*2021	2020	2019	
2021 2020		2020 2019					
بـ %	بملايين الدنانير	بـ %	بملايين الدنانير				
5,3	4.796	6,2	5.279	95.852	91.056	85.777	قروض للحرفاء
22,9	3.786	9,6	1.452	20.334	16.548	15.096	محفظة السندات
21,0	732	2,2-	78-	4.214	3.482	3.560	سندات الملكية
5,5	3	1,9	1	58	55	54-	الحصة من مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
23,4	3.051	13,3	1530	16.063	13.012	11.482	سندات الدين
34,7	3.551	7,2	689	13.785	10.234	9.545	رقاع الخزينة وسندات حكومية أخرى
65,0-	692-	142,0	625	373	1.065	440	سندات رقاعية
11,1	191	14,5	217	1.905	1.714	1.497	الأموال المتصرف فيها
8,0	8.582	6,7	6.731	116.186	107.604	100.873	مجموع الاستعمالات

* معطيات وقتية.

وواصلت النسب المطبقة على عمليات القرض في سنة 2021 انخفاضها المعمم الذي شمل كافة أصناف القروض وذلك نتيجة تأثير انخفاض معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية.

جدول عدد 4-5 : تطور معدلات نسب الفائدة الفعلية حسب صنف القروض *

التغيرات		*2021	2020	2019	المسمى
2021 2020	2020 2019				
بـ %	بـ %				
0,62-	0,88-	6,24	6,86	7,74	معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية
0,64-	0,78-	9,26	9,90	10,68	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على قروض السكن
0,46-	0,42-	10,63	11,09	11,51	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على المكشوفات
0,37-	0,84-	9,03	9,40	10,24	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على القروض طويلة الأجل
0,23-	0,88-	9,21	9,44	10,32	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على القروض متوسطة الأجل
0,46-	0,83-	10,59	11,05	11,88	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على قروض الاستهلاك
0,43-	0,62-	9,01	9,44	10,06	معدل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة على القروض قصيرة الأجل

* يتعلق الأمر بالنسب المطبقة خلال النصف الثاني من السنة.

5-1-2 نتيجة الاستغلال

يظهر تحليل المقارن لوضعية النتيجة المجمعة للقطاع البنكي في موفى سنة 2021 قياسا بنهاية سنة 2020 ارتفاعا هاما للناتج البنكي الصافي قدره 12,3% مقابل شبه استقرار في سنة 2020. ويعود هذا الارتفاع بالخصوص إلى ازدياد :

- العمولات الصافية بـ 159 مليون دينار أو 13,2% نتيجة استئناف النشاط والعودة إلى الوضع الطبيعي على مستوى تسعير بعض الخدمات البنكية الذي تم تعليقه في سنة 2020 في إطار الإجراءات الاستثنائية قصد مجابهة الأزمة الصحية ؛
- مداخيل محفظة سندات الاستثمار بـ 225 مليون دينار أو 28,7% والمتأتية من الفوائد المحصلة على رقاخ الخزينة.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

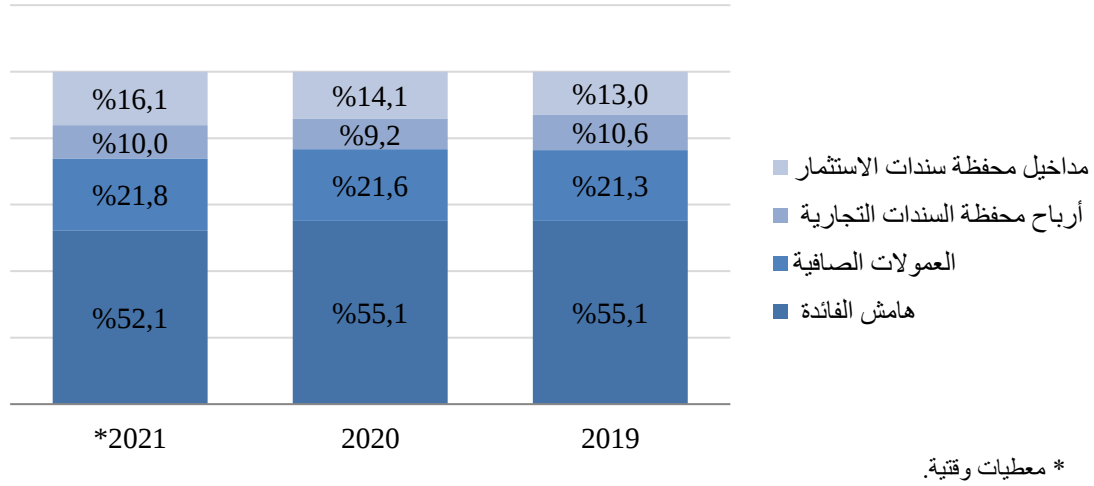
جدول عدد 5-5 : نتيجة الاستغلال

التغيرات				* 2021	2020	2019	المسمى
2021 2020		2020 2019					
بـ %	بملايين الدنانير	بـ %	بملايين الدنانير				
6,3	193	1,7	52	3.267	3.074	3.022	هامش الفائدة
13,2	159	3,3	38	1.366	1.207	1.169	العمولات الصافية
21,2	109	12,0-	70-	624	515	585	أرباح محفظة السندات التجارية
28,7	225	10,0	71	1.009	784	713	مداخيل محفظة سندات الاستثمار
12,3	686	1,7	91	6.266	5.580	5.489	الناتج البنكي الصافي
16,1	411	2,2	55	2.959	2.548	2.493	الأعباء التشغيلية
18,1	315	2,1	36	2.054	1.739	1.703	منها : كتلة الأجور
4,6-	60-	69,0	531	1.241	1.301	770	المخصصات الصافية للمدخرات ونتيجة تصحيح القيمة على الديون
41,8	337	38,8-	512-	1.143	806	1.318	النتيجة الصافية

* معطيات وقتية.

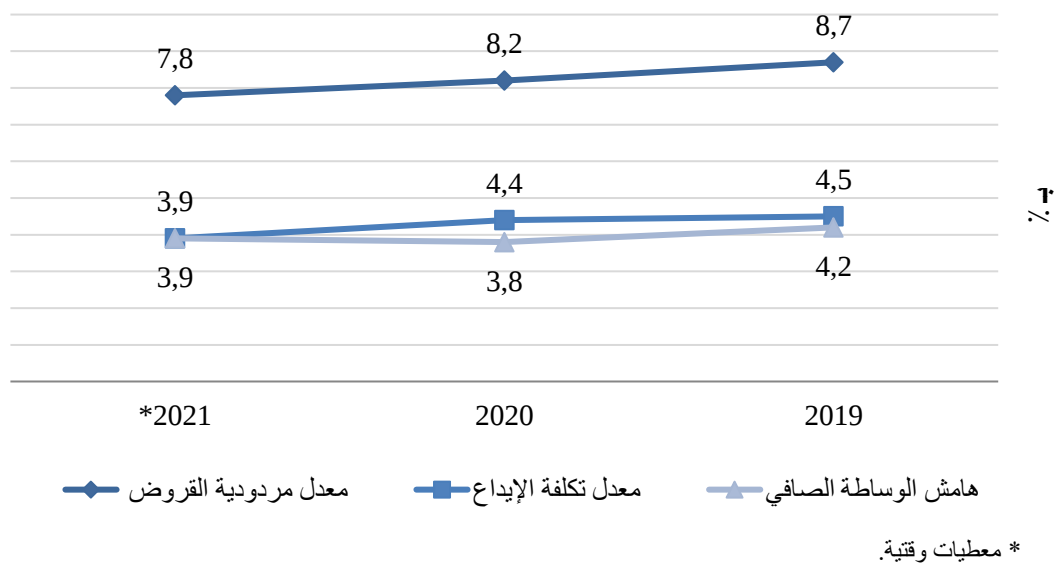
وتبعاً لهذه التطورات، اتسم هيكل الناتج البنكي الصافي بالخصوص بانخفاض حصة هامش الفائدة بـ 3% وتدعم حصة مداخيل محفظة سندات الاستثمار بنقطتين مائيتين لتبلغ 16,1% في موفى سنة 2021.

رسم بياني عدد 2-5 : تطور تركيبة الناتج البنكي الصافي



ونظرا لانخفاض معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية وتباطؤ توزيع القروض، انخفض معدل مردودية القروض بـ 0,4 نقطة مائوية بالمقارنة مع سنة 2020. أما بالنسبة لتكلفة الإيداع، فقد تراجعت بـ 0,5 نقطة مائوية نتيجة انخفاض الفوائد على الإيداعات لأجل وشهادات الإيداع بأكثر من 400 مليون دينار. وظل هامش الوساطة الصافي في نفس المستوى المسجل في سنة 2020.

رسم بياني عدد 3-5 : تطور هامش الوساطة البنكية



وارتفعت الأعباء التشغيلية للقطاع بشكل حاد في سنة 2021 وخاصة أعباء الموظفين تبعا للترفيه القطاعي في الأجور. وقد أدى تطور الأعباء التشغيلية (+16,1%) بنسق أعلى من الناتج البنكي الصافي (+12,3%) إلى تدهور ضارب الاستغلال الذي انتقل من 45,7% في سنة 2020 إلى 47,2% في سنة 2021. وانخفضت المخصصات الصافية للمدخرات على المستحقات بـ 60 مليون دينار أو 4,6% في سنة 2021 تبعا للتمديد في إجراءات مساندة الأعوان الاقتصاديين (تأجيل أقساط القروض) وتكوين مبلغ إضافي من المدخرات الجماعية قدره 115 مليون دينار مقابل 309 مليون دينار في سنة 2020. واتسمت سنة 2021 بنمو مزدوج الأرقام للنتيجة الصافية التي أسفر عنها القطاع البنكي مقابل انخفاض في سنة 2020، أي +41,8% مقابل -38,8% لتبلغ 1.143 مليون دينار.

2-5. مؤسسات الإيجار المالي

1-2-5 النشاط

سجل قطاع الإيجار المالي في سنة 2021 ارتفاعا للدفعات بـ 245 مليون دينار أو 17,7% مقابل انخفاض بـ 186 مليون دينار أو 11,9% في سنة 2020 وهي سنة استثنائية اتسمت بالانكماش الحاد المرتبط بجائحة كوفيد - 19. بيد أن قائم قروض الإيجار المالي قد انخفض بـ 3,3% ليبلغ 3.933 مليون دينار في موفى سنة 2021، حيث تم تمويله بنسبة 44% من قروض بنكية و26% من قروض رقاعية و25% في شكل موارد خصوصية.

جدول عدد 5-6 : تطور قائم الإيجار المالي وموارد الاقتراض (بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

2021*	2020	2019	
3.933	4.069	4.290	قائم الإيجار المالي
1.626	1.381	1.567	الدفعات
3.078	3.190	3.225	موارد الاقتراض
44,1	43,9	46,6	منها : موارد بنكية (ب٪)
26,4	28,9	26,0	موارد رقاعية (ب٪)
24,8	21,7	18,5	موارد خصوصية (ب٪)

* معطيات وقتية.

5-2-2 نتيجة الاستغلال

عرف الناتج الصافي لمؤسسات الإيجار المالي ارتفاعا بـ 18,4٪ خلال سنة 2021 مقابل 21,1٪ في سنة 2020 تبعا لزيادة الدفعات.

وتحسن ضارب الاستغلال بـ 0,6 نقطة مائوية في سنة 2021 لينتقل من 40,6٪ في سنة 2020 إلى 40,0٪ في سنة 2021.

وبلغت المخصصات الصافية للمدخرات على المستحقات 54 مليون دينار في سنة 2021 منها 1 مليون دينار لمخصصات المدخرات الجماعية.

وقد تضاعفت النتيجة الصافية لقطاع الإيجار المالي في سنة 2021 مقارنة بـ 2020 لتبلغ 60,6 مليون دينار.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 5-7 : مؤشرات الاستغلال

المسمى	2019	2020	*2021
هامش الفائدة	121,3	153,5	206,6
الناتج الصافي	171,0	207,2	244,7
الأعباء التشغيلية	82	84	98
المخصصات الصافية للمدخرات ونتيجة تصحيح القيمة على الديون	52,0	58,0	54,0
النتيجة الصافية	22,3	30,1	60,6

* معطيات وقتية.

5-3. البنوك غير المقيمة

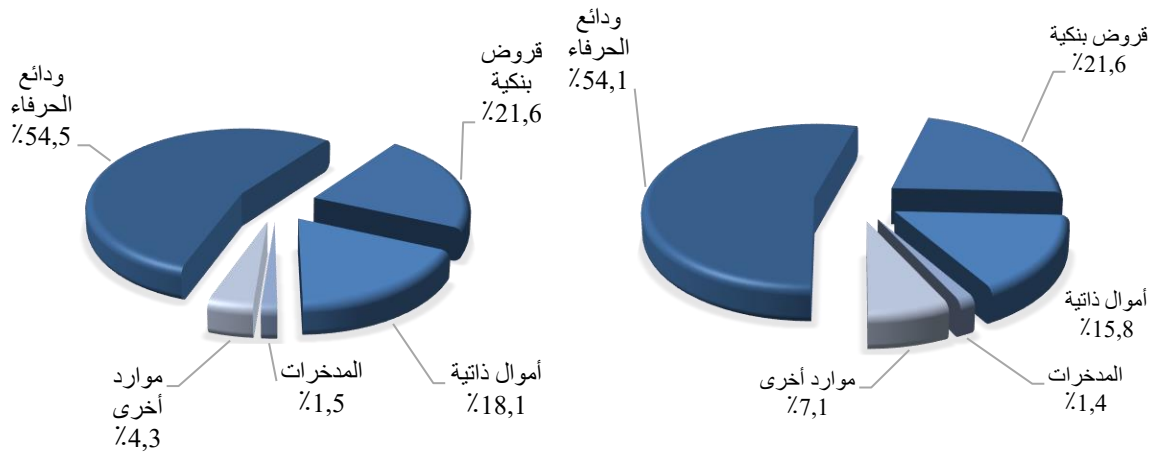
5-3-1 النشاط

5-3-1-1 موارد الاستغلال

سجلت موارد البنوك غير المقيمة في سنة 2021 انخفاضا بـ 8,6٪ أو 169,4 مليون دولار أمريكي مقابل ارتفاع بـ 18,8٪ أو 313,6 مليون دولار أمريكي قبل سنة. ويتكون هيكل الموارد بالأساس من إيداعات الحرفاء (54,5٪ مقابل 54,1٪ في سنة 2020) والقروض البنكية (21,6٪ في سنتي 2020 و 2021) والموارد الذاتية (18,1٪ مقابل 15,8٪ في سنة 2020).

رسم بياني عدد 5-5 : موارد البنوك غير المقيمة في موفى
سنة 2021

رسم بياني عدد 4-5 : موارد البنوك غير المقيمة في موفى
سنة 2020



جدول عدد 8-5 : تطور موارد البنوك غير المقيمة (بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى
2021 2020	بملايين الدولارات الأمريكية	2020 2019	بملايين الدولارات الأمريكية	2021*	2020	2019	
8,5-	36,1-	1,8-	7,9-	391	427	435	قروض بنكية
7,7-	12,0-	7,5-	12,5-	143	155	168	المنتسبة بتونس
8,9-	24,1-	1,7	4,6	248	272	267	المنتسبة بالخارج
8,0-	85,2-	36,5	286,0	984	1 070	784	إيداعات الحرفاء
8,6-	0,6-	83,7-	35,9-	6	7	43	المقيمين
8,0-	84,5-	43,5	321,9	978	1 063	741	غير المقيمين
44,4-	62,2-	8,0	10,4	78	140	130	موارد أخرى
4,8	15,1	8,1	23,3	328	313	289	أموال ذاتية
3,5-	1,0-	6,7	1,8	28	29	27	مدخرات
8,6-	169,4-	18,8	313,6	1.808	1.978	1.664	مجموع الموارد

* معطيات وقتية.

5-3-1-2 تطور الاستعمالات

سجلت استعمالات البنوك غير المقيمة انخفاضا ب 17,7% أو 365,4 مليون دولار أمريكي مقابل زيادة ب 13,6% أو 246,5 مليون دولار أمريكي في سنة 2020. وشمل هذا الانخفاض القروض الممنوحة

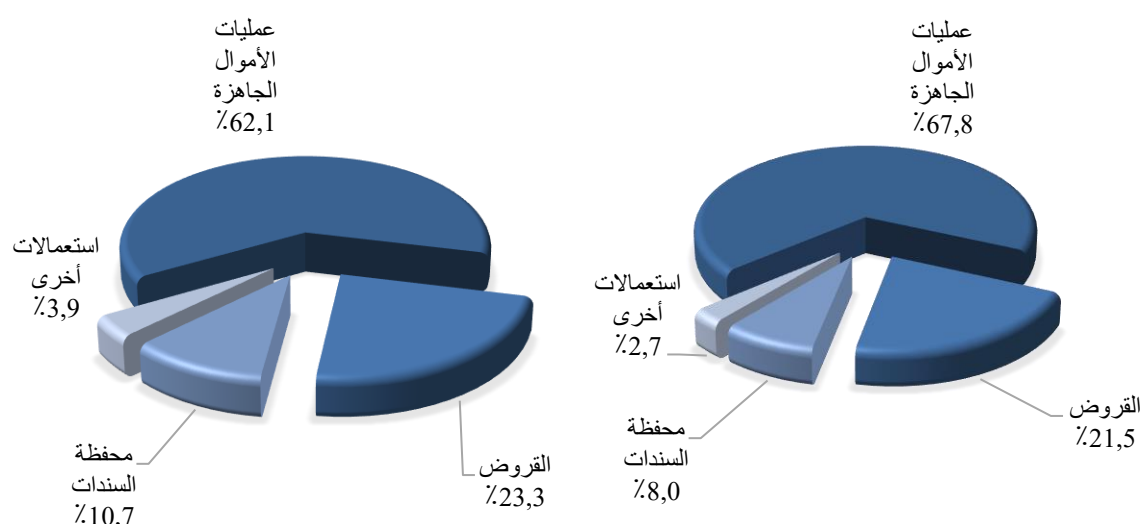
لمقيمين (-33,1 مليون دولار أمريكي أو -23,4٪) ولغير مقيمين (-15,1 مليون دولار أمريكي أو -5,0٪) والتوظيفات لدى البنوك (-359,4 مليون دولار أمريكي أو -38,9٪).

جدول عدد 9-5 : تطور استثمارات البنوك غير المقيمة (بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

التغيرات				بملايين الدولارات الأمريكية			المسمى
2021 2020		2020 2019					
بـ %	بملايين الدولارات الأمريكية	بـ %	بملايين الدولارات الأمريكية	*2021	2020	2019	
24,7-	344,9-	18,5	218,6	1.052,4	1.397,3	1.178,7	عمليات الأموال الجاهزة
38,9-	359,4-	33,0	229,1	563,7	923,1	694,0	منها : توظيفات لدى البنوك :
55,8-	314,5-	86,2	261,2	249,6	564,1	302,9	المنتسبة بتونس
12,5-	44,8-	8,2-	32,1-	314,2	359,0	391,1	المنتسبة بالخارج
10,9-	48,2-	15,8	60,4	394,8	443,0	382,6	القروض
23,4-	33,1-	4,4-	6,5-	108,5	141,6	148,1	للمقيمين
5,0-	15,1-	28,5	66,9	286,3	301,4	234,5	لغير المقيمين
9,8	16,1	7,5-	13,3-	180,6	164,5	177,8	محفظة السندات
20,5	11,4	25,7-	19,2-	66,9	55,5	74,7	استثمارات أخرى
17,7-	365,4-	13,6	246,5	1.694,8	2.060,2	1.813,7	مجموع الاستثمارات
* معطيات وقتية.							

* معطيات وقتية.

رسم بياني عدد 6-5 : استثمارات البنوك غير المقيمة في موفى سنة 2020
رسم بياني عدد 7-5 : استثمارات البنوك غير المقيمة في موفى سنة 2021



5-3-2 نتيجة الاستغلال

سجل الناتج البنكي الصافي انخفاضا بـ 12,6٪ في سنة 2021 تبعا للتراجع الملحوظ لمداخل محفظة الاستثمار وقدره 72٪ أو 9 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع سنة 2020. وسجل هامش الفائدة الناتج عن نشاط البنوك غير المقيمة ارتفاعا بـ 7,2٪ مقابل انخفاض بـ 12,2٪ في سنة 2020 ليبلغ 22,4 مليون دولار أمريكي في نهاية سنة 2021. وارتفع ضارب الاستغلال بـ 11,5 نقطة مائوية ليبلغ 51,9٪ في سنة 2021.

(بملايين الدولارات الأمريكية ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 5-10 : مؤشرات الاستغلال

المسمى	بملايين الدولارات الأمريكية			التغيرات 2020 2019		التغيرات 2021 2020	
	2019	2020	*2021	بملايين الدولارات الأمريكية	بـ %	بملايين الدولارات الأمريكية	بـ %
هامش الفائدة	23,8	20,9	22,4	-2,9	-12,2	1,5	7,2
الناتج البنكي الصافي	74,3	68,3	59,7	-6,0	-8,1	-8,6	-12,6
الأعباء التشغيلية	24,7	27,6	31,0	2,9	11,7	3,4	12,3

* معطيات وقتية.

5-4-4 مؤسسات إدارة الديون

5-4-1 النشاط

ارتفع قائم تمويلات قطاع إدارة الديون بـ 7,8٪ في سنة 2021 مقابل 0,8٪ في سنة 2020.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 5-11 : مؤشرات حول نشاط قطاع إدارة الديون

المسمى	2019	2020	*2021	التغيرات 2020 2019		التغيرات 2021 2020	
				بملايين الدنانير	بـ %	بملايين الدنانير	بـ %
قائم التمويلات	199,2	200,7	216,4	15,7	7,8	1,5	0,8

* معطيات وقتية.

وعلى صعيد الموارد، لا تزال شركات إدارة الديون تتوجه نحو القروض البنكية مثلما يدل عليه تعزيز حصتها بين سنة وأخرى لترتفع من 69,4٪ في سنة 2019 إلى 94,1٪ في سنة 2021.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 5-12 : تطور الموارد

المؤشرات	2019	2020	*2021	التغيرات 2021 2020	
				بملايين الدنانير	بـ %
الأموال الذاتية	67,1	74,5	77,0	2,5	3,4
موارد الاقتراض	40,1	37,2	43,4	6,1	16,5
قروض بنكية (بـ %)**	69,4	80,0	94,1	-	14,0
أوراق الخزينة (بـ %)**	30,6	20,0	5,9	-	14,0-

* معطيات وقتية.
 ** يتم احتساب التغيرات بالنقاط المئوية.

2-4-5 نتيجة الاستغلال

ارتفع الناتج الصافي لإدارة الديون بـ 8,7% في سنة 2021 وذلك نتيجة ازدياد قائم العمولات بـ 29,2%. وعرف هامش الفائدة انخفاضاً بـ 0,5 مليون دينار أو 4,5%.

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

جدول عدد 5-13 : مؤشرات الاستغلال

المسمى	2019	2020	*2021	التغيرات 2021 2020	
				بملايين الدنانير	بـ %
هامش الفائدة	10,3	11,2	10,7	0,5-	4,5-
الناتج الصافي لإدارة الديون	17,6	16,0	17,4	1,4	8,7
الأعباء التشغيلية	6,1	6,4	7,0	0,6	9,4

* معطيات وقتية .

الباب السادس : الاستقرار المالي

استمر البنك المركزي التونسي خلال سنة 2021 في اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية للحفاظ على استقرار القطاع المالي في ظل سياق متسم بتواصل تداعيات الأزمة الصحية كوفيد - 19 والانتعاش الضعيف للنمو الاقتصادي والتخفيضات المتتالية للترقيم السيادي. وقام البنك المركزي التونسي، على وجه الخصوص، بتنشيد القواعد في مجال المخصصات وذلك في ضوء الدروس المستفادة من اختبارات التحمل المنجزة، مع دعوة البنوك في الوقت ذاته لاعتماد سياسة حذرة لتوزيع الأرباح.

وفي ظل هذا السياق، واصل القطاع المصرفي التونسي دعم الاقتصاد الوطني كما يتضح من خلال ارتفاع القروض الممنوحة للعناصر الاقتصادية وإن بنسق معتدل. وقد تجسدت ديناميكية النشاط المصرفي في سنة 2021 والتزام البنوك في مجال إدارة المخاطر على مستوى مؤشرات المالية التي سجلت تحسنا ملحوظا بالمقارنة مع سنة 2020 مع تدعيم نسب السيولة والربحية والملاءة.

وفيما يتعلق بالسوق المالية التونسية، فقد شهدت إجمالا تطورا إيجابيا في سنة 2021. وبالفعل، أقل مؤشر توننداكس السنة بمرودود إيجابي قدره 2,3٪ عقب انخفاضين متتاليين في سنتي 2019 و2020، مع ازدياد حجم المعاملات. وظل حجم إصدارات رفاع الخزينة في السوق الأولية في مستوى مرتفع وهو ما يعكس زيادة لجوء الدولة للتمويل الداخلي، في حين أن إصدارات الشركات عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة لا تزال في مستوى ضئيل.

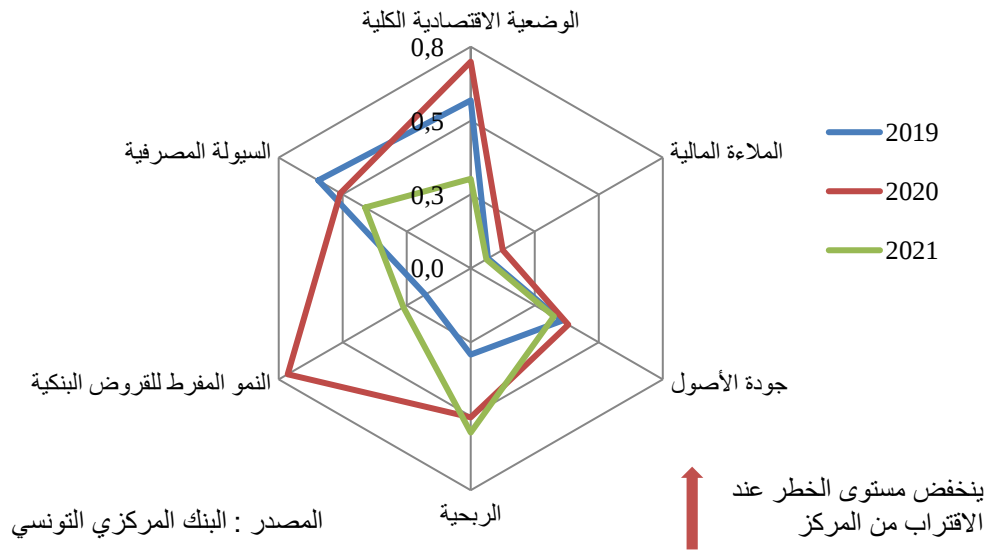
وعلى صعيد آخر، تجدر الإشارة إلى أنه وفقا لأحكام القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، عقدت هيئة الرقابة الاحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية اجتماعين اثنين خلال سنة 2021. وفي أعقاب هذين الاجتماعين، أوصت الهيئة بتعزيز اليقظة بهدف تأمين التقييم المناسب لتأثير الأزمة الصحية على العناصر الاقتصادية، مع التشديد على حتمية الحفاظ على صلاية الجهاز المالي وتعزيز اليقظة الاحترازية الكلية وتنسيق أعمال الهيئات التعديلية للجهاز المالي.

6-1. المخاطر المالية الكلية¹

تمثلت عوامل المخاطر المالية الكلية التي سجلت تحسنا خلال سنة 2021 في تلك المرتبطة بالسيولة وجودة الأصول ونمو القروض والملاءة المالية والربحية. وفي المقابل، لا تزال المخاطر المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية الكلية عالية على الرغم من تخفيفها قياسا بسنة 2020.

¹ يتم تقييم المخاطر المالية الكلية وفقا لمنهجية تركز على ستة عوامل متعلقة بالأوضاع الاقتصادية الكلية والنمو المفرط للقروض وملاءة القطاع المصرفي وربحيته وسيولته وكذلك جودة محفظة القروض.

رسم بياني عدد 1-6 : تطور المخاطر المالية الكلية



1-1-6 الأوضاع الاقتصادية الكلية

كان تطور الأوضاع الاقتصادية الكلية متباينا في سنة 2021 حيث واجه النشاط الاقتصادي صعوبات كبيرة أعاققت انتعاش النمو. وبالفعل، ارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بشكل طفيف في سنة 2021، أي بنسبة 3,1٪ وذلك بعد انخفاض حاد بـ 8,7٪ في سنة 2020. ولم تكن الانتعاشة الاقتصادية كافية لتعويض الخسائر الناجمة عن الأزمة الصحية وظلت نسبة البطالة في مستوى 16,2٪ في موفى سنة 2021.

وعلى مستوى المالية العمومية، تفاقمت مواطن الضعف بشكل ملحوظ وذلك على الرغم من تراجع عجز الميزانية إلى 7,5٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 9,4٪ في سنة 2020. وقد تعين على الخزينة أن تواجه خلال سنة 2021 صعوبات كبيرة لتعبئة الموارد الخارجية وهو ما أدى إلى اللجوء المكثف للتدائين الداخلي. وفعلا، قامت الدولة بتعبئة 9,7 مليار دينار في السوق المالية المحلية في سنة 2021، علاوة عن قرض بنكي مجمّع بما قيمته 465 مليون دولار. وأدت هذه التطورات بالتزامن مع ارتفاع تداين المؤسسات العمومية إلى زيادة تعرض البنوك إلى المخاطر السيادية¹ بنسبة 19٪ من مجموع الأصول في سنة 2021 مقابل 16,6٪ قبل سنة.

وعلى صعيد آخر، استقرت نسبة التضخم طوال سنة 2021 في مستوى 5,7٪ مقابل 5,6٪ في سنة 2020 وذلك على الرغم من المسار التصاعدي المسجل خلال النصف الثاني من السنة.

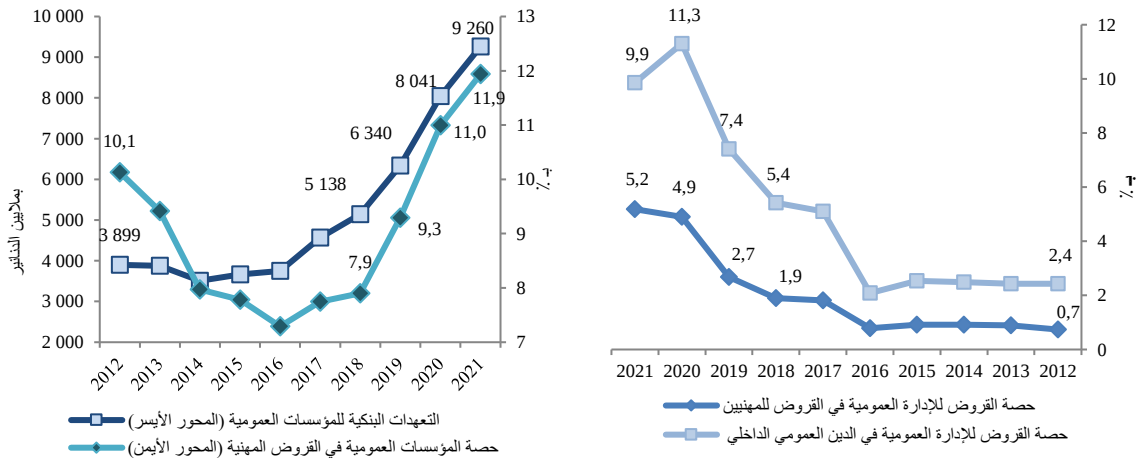
¹ يتعلق الأمر بقوائم سندات الدولة في محفظة سندات البنوك والقروض المجمعة لفائدة الإدارة والقروض الممنوحة للمؤسسات العمومية.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، ظلت مواطن الضعف المرتبطة بهذا القطاع معتدلة للعام الثاني تبارعا، مع بقاء العجز الجاري في مستوى 5,9٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 6٪ في سنة 2020. ويعود هذا التطور بالأساس إلى الزيادة الملحوظة لمداخل الشغل (+29,4٪) وتعافي المقايض السياحية (+15,1٪). أما بالنسبة للعجز التجاري، فقد توسع بـ 27,1٪ نتيجة انتعاشة الواردات. وعلى هذا الأساس، عرف صافي الموجودات من العملة الأجنبية بحساب أيام التوريد انخفاضا مع بقائه في مستوى يفوق 120 يوما.

2-1-6 مخاطر القرض

على الرغم من التمديد في إجراءات دعم الشركات المتعلقة بتأجيل سداد أقساط القروض والتمويلات الاستثنائية، عرف قائم القروض الممنوحة للاقتصاد تباطؤا بالمقارنة مع السنة المنقضية. وبالفعل، بلغ نسق نموه 5,7٪ في سنة 2021 مقابل 6,8٪ في سنة 2020. وشمل هذا التباطؤ، على حدّ السواء، القروض المهنية والقروض للأفراد.

رسم بياني عدد 2-6 : تطور القروض الممنوحة للإدارة العامة
رسم بياني عدد 3-6 : تطور تعهدات المؤسسات العمومية



وفي جانب آخر، عرفت مساهمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص في ازدياد القروض المهنية ارتفاعا لتنتقل من قرابة 30٪ في سنة 2020 إلى 63٪ في سنة 2021. أما بالنسبة للقروض للأفراد، فقد سجلت في سنة 2021 تباطؤا لنسق نموها لتمثل 25,7٪ من مجموع القروض للاقتصاد مقابل 26٪ في سنة 2020 مع تراجع حصتها في إجمالي الناتج المحلي من 21,5٪ في سنة 2020 إلى 20,5٪ في سنة 2021. وقد تأتى ازدياد القروض للأفراد بواقع 72٪ من قروض الاستهلاك.

وعلى صعيد آخر، يكشف تطور مؤشر تركيز القروض ارتفاعا طفيفا للتركيز القطاعي في موفى شهر ديسمبر 2021. وفي جانب مواز، عرف تركيز القروض لفائدة أكبر خمسة وعشرة مستعملي القروض من الخواص شبه استقرار في سنة 2021 ليلبغ 7,3٪ و 12,1٪ على التوالي.

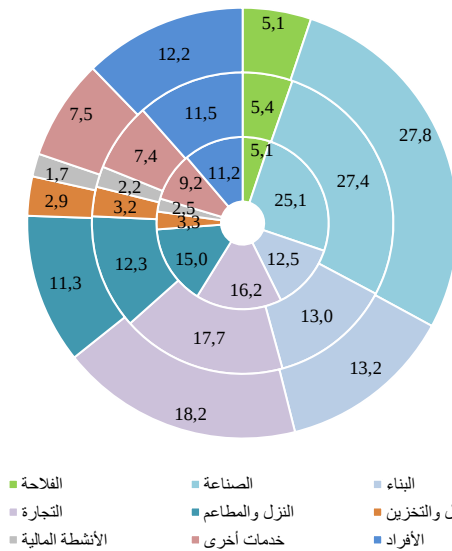
3-1-6 متانة القطاع البنكي¹

تدعمت الأسس المالية للقطاع البنكي في موفى سنة 2021 بالمقارنة مع نهاية سنة 2020. وبالفعل، ارتفعت كل من نسبة الملاءة ونسبة الأموال الذاتية الأساسية (TIER I) لتبلغ 13,6٪ و 10,6٪ مقابل 12,9٪ و 10,1٪ على التوالي في موفى سنة 2020 وذلك بفضل الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي التونسي في مجال تغطية المخاطر وتوزيع الأرباح.

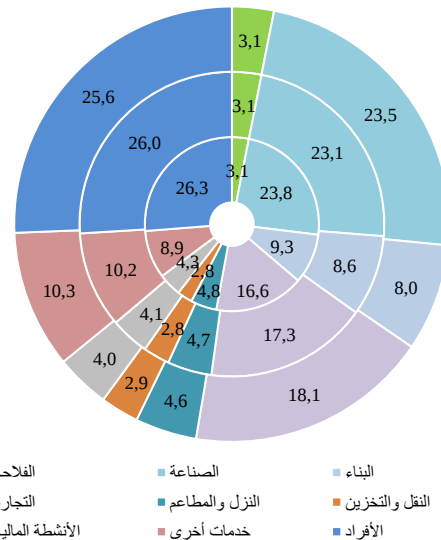
وفي جانب آخر، تحسنت جودة محفظة القروض بشكل طفيف في سنة 2021 حيث أن هذه النتيجة تعزى إلى الإجراءات الاستثنائية لمرافقة العناصر الاقتصادية. وعلى هذا الأساس، بلغت حصة القروض المتعثرة 13,3٪ من جملة التعهدات في نهاية سنة 2021 مقابل 13,6٪ في موفى سنة 2020. كما ازدادت نسبة تغطية القروض المصنفة بالمخصصات بـ 2,1 نقطة مئوية لتبلغ 57,5٪ في موفى سنة 2021 مقابل 55,4٪ في نهاية سنة 2020.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للقروض المتعثرة، فيكشف زيادة طفيفة لمؤشر تركزه في نهاية شهر ديسمبر 2021.

رسم بياني عدد 5-6 : التوزيع القطاعي للقروض
الحلقة الداخلية 2019 / الحلقة المركزية 2020 / الحلقة الخارجية 2021



رسم بياني عدد 4-6 : توزيع القروض المتعثرة
الحلقة الداخلية 2019 / الحلقة المركزية 2020 / الحلقة الخارجية 2021



¹ أرقام مؤقتة.

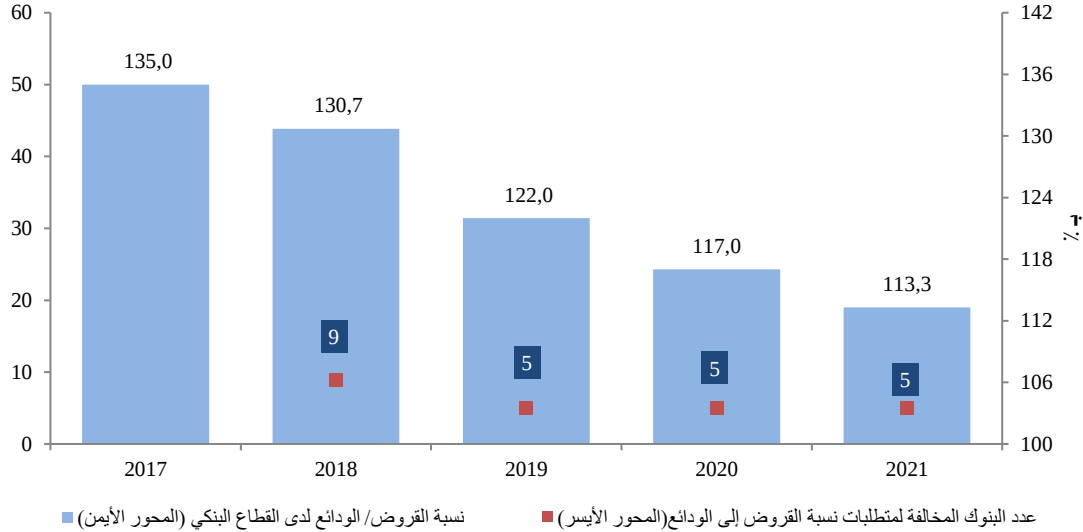
وتحسنت مؤشرات مردودية البنوك المقيمة في موفى سنة 2021 بالمقارنة مع سنة 2020، مع ارتفاع مردودية الأموال الذاتية لتبلغ 9,9٪ مقابل 8,7٪ في العام السابق وبقاء مردودية الأصول في مستوى 0,8٪.

4-1-6 السيولة

تحسنت السيولة المصرفية إجمالاً في سنة 2021، كما يعكسه التراجع الطفيف لحصة الحجم الجملي لإعادة التمويل من مجموع موارد البنوك والتي بلغت 7,2٪ في موفى 2021 مقابل 7,4٪ في نهاية سنة 2020 وذروة قدرها 12,9٪ في موفى سنة 2018. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن معدل حاجيات البنوك من السيولة قد سجل ارتفاعاً خلال الربع الثالث من السنة تبعاً لتكثف لجوء الخزينة إلى التداين الداخلي.

كما تحسنت نسبة السيولة على المدى القصير (LCR) لترتفع من 140٪ في موفى سنة 2020 إلى 180,3٪ في نهاية سنة 2021 وذلك بالأساس نتيجة ازدياد حصة رقاع الخزينة من مجموع أصول البنوك. وبدورها، استمرت نسبة القروض / الودائع في التقلص خلال سنة 2021 حيث تراجعت إلى مستوى 113,3٪ مقابل 117٪ في موفى سنة 2020، تبعاً لازدياد الودائع البنكية بنسق أكثر تسارعاً من القروض.

رسم بياني عدد 6-6 : تطور نسبة القروض/ الودائع



2-6. المخاطر المرتبطة بنشاط السوق المالية والإدخار الجماعي

عرفت بورصة الأوراق المالية بتونس تطوراً إيجابياً إجمالاً على مدى كامل سنة 2021.

جدول عدد 1-6 : أهم مؤشرات البورصة					
(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)					
المسمى	2018	2019	2020	2021	الربع الأول من سنة 2022
إصدارات الدولة ¹	2.732	1.132	8.279	7.915	3.677
- رقاغ الخزينة القابلة للتنظير ورقاغ الخزينة ذات قصاصة صفر	1.216	696	2.364	² 1.965	338
- رقاغ الخزينة قصيرة الأجل	1.516	436	5.915	5.950	3.339
قائم رقاغ الخزينة (نهاية الفترة)	13.614	14.182	17.655	22.055	24.178
- رقاغ الخزينة القابلة للتنظير ورقاغ الخزينة ذات قصاصة صفر	12.975	13.341	14.976	16.972	16.872
- رقاغ الخزينة قصيرة الأجل	54	436	2.440	3.205	4.873
- القرض الرقاغي الوطني	585	405	239	1.878	2.433
قائم رقاغ الخزينة / إجمالي الناتج المحلي (ب.٪)	12,0	11,6	14,8	16,8	³ 18,5
إصدارات المؤسسات عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة	365	883	265	240	205
المبالغ المؤشر على إصدارها	20	718	0	10	0
- الترفيع في رأس المال	345	165	265	230	205
- القروض الرقاغية	441	683	620	238	170
المبالغ المعبأة ⁴	0	462	206	13	0
- الترفيع في رأس المال	441	221	414	225	170
- القروض الرقاغية	2.521	1.590	1.564	1.672	313
مبلغ المعاملات في تسعيرة البورصة	1.899	1.329	1.400	1.555	288
- سندات رأس المال (أ)	622	261	164	117	25
- سندات الدين	82	81	80	80	81
عدد الشركات المدرجة (بالوحدة)	24.380	23.724	23.092	23.262	23.088
رسمة البورصة (ب)	21,6	19,4	19,3	17,8	³ 17,6
رسمة البورصة / إجمالي الناتج المحلي (ب.٪)	7.271,7	7.122,1	6.884,9	7.046,0	7.107,9
مؤشر تونداكس بالنقاط (أساس 1.000 يوم 1997/12/31)	7,8	5,6	6,1	6,7	1,2
النسبة السنوية ل دوران الأسهم = (ب / أ) (ب.٪)	44	39	51	-	-
نسبة السيولة (ب.٪) ⁵	166	203	23	60	6
مبلغ المعاملات في السوق الموازية	1.151	1.574	1.220	854	166
مبلغ التسجيلات والتصرّيات	124	119	119	115	115
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية (باستثناء الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية)	3.956	3.675	4.683	4.813	5.058
- الوحدات في طور النشاط					
- الأصول الصافية					

المصادر : بورصة الأوراق المالية بتونس وهيئة السوق المالية

¹ تم احتسابها على أساس تواريخ المناقصات ودون اعتبار القرض الوطني.

² دون اعتبار الاكتتابات في رقاغ الخزينة القابلة للتنظير والتي بلغت 1.000 مليون دينار وذلك من قبل البنك الوطني الفلاحي بغرض تغطية ديون ديوان الحبوب.

³ تم احتسابها على أساس إجمالي الناتج المحلي لسنة 2021.

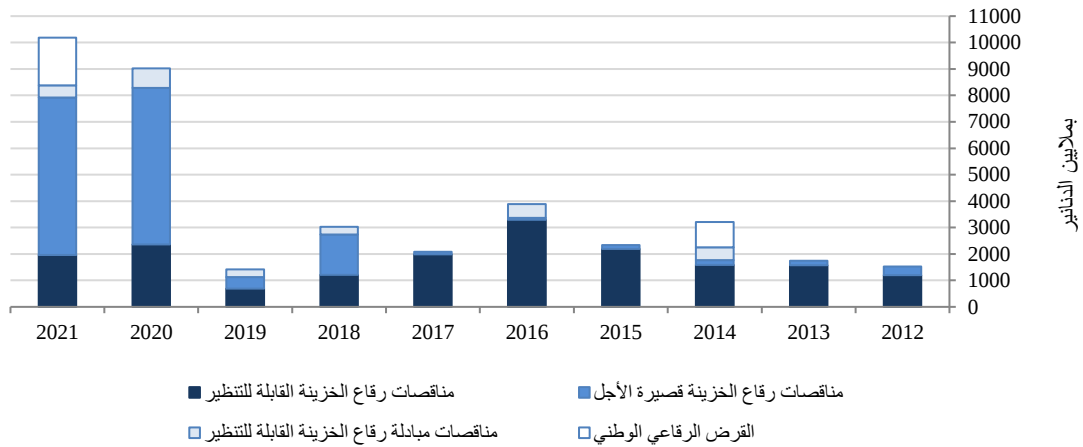
⁴ تم احتسابها على أساس تواريخ إقفال الاكتتابات.

⁵ يتم تعريف نسبة السيولة بكونها حجم السندات المتداولة قياساً بحجم السندات المعروضة للبيع في تسعيرة البورصة.

(*) بدون اعتبار مناقصات مبادلة رقاغ الخزينة.

واتسمت الإصدارات في السوق الأولية بهيمنة إصدارات الدولة التي بلغت 7.915 مليون دينار¹ (منها 75,2% في شكل رفاع خزينة قصيرة الأجل). كما لجأت الخزينة لثلاث مناقصات² لمبادلة رفاع الخزينة في سنة 2021 وأقفلت بنجاح القرض الرفاعي الوطني بمبلغ جملي قدره 1.806 مليون دينار. وفيما يتعلق بإصدارات الشركات عبر طرح الأوراق للمساهمة العامة، فقد عرفت انخفاضا ملحوظا لتراجع من 620 مليون دينار في سنة 2020 إلى 238 مليون دينار في سنة 2021، منها 225 مليون دينار في شكل قروض رفاعية.

رسم بياني عدد 6-7 : تطور إصدارات رفاع الخزينة



وعلى مستوى السوق الثانوية، سجل مؤشر تونداكس أداء إيجابيا قدره 2,3% في سنة 2021 ليبلغ 7.046,01 نقطة وذلك بعد أن عرف انخفاضين متتاليين بـ 3,3% في سنة 2020 وبـ 2,1% في سنة 2019. ومن جانبه، ارتفع حجم المبادلات في تسعيرة البورصة بـ 6,9% في سنة 2021 ليبلغ 1.672 مليون دينار، منها 93% تتعلق بسندات رأس المال. أما بالنسبة لرسملة البورصة للسوق، فقد استقرت تقريبا في سنة 2021³ لتبلغ 23.262 مليون دينار، أي 17,8% من إجمالي الناتج المحلي. وبخصوص الاستثمار في المحفظة بالنسبة للأجانب، فقد تراجعت حصتهم في رسملة البورصة إلى مستوى 23,1% في

¹ دون اعتبار الاكتتابات في رفاع الخزينة القابلة للتتظير التي شملت مبلغا قدره 1.000 مليون دينار وذلك من قبل البنك الوطني الفلاحي لتغطية ديون ديوان الوطني للحبوب.

² تتعلق المناقصة الأولى المنجزة في شهر جانفي بخط "رفاع الخزينة القابلة للتتظير -5,75% لشهر جانفي 2021" (305 مليون دينار) وتهتم الثانية المنجزة في شهر جوان بخط "رفاع الخزينة القابلة للتتظير -6% لشهر جوان 2021" (103 مليون دينار) وتم إنجاز المناقصة الثالثة في شهر نوفمبر بعنوان خط "رفاع الخزينة القابلة للتتظير -6,1% لشهر نوفمبر 2021" وذلك برفاع أخرى ذات آجال أطول.

³ اتسمت سنة 2021 بإدراج شركة "سمارت تونس" بالسوق الرئيسية للتسعيرة وشطب "الشركة التونسية للتجهيز". كما منح مجلس إدارة بورصة تونس موافقته المبدئية لإدراج "الشركة التونسية للسيارات" بالسوق الرئيسية لتسعيرة البورصة.

الوضع المالي للبنك المركزي

تحليل الوضعية المالية والنتائج

بلغ مجموع مُوازنة البنك المركزي التونسي، عند إقفال السنة المحاسبية 2021، ما قدره 40.017,4 مليون دينار مقابل 39.704,3 مليون دينار في سنة 2020، أي بارتفاع سنوي قدره 313,1 مليون دينار أو بنسبة 0,8%.

ويفسّر هذا الارتفاع أساسا، على مستوى بنود الأصول، بتطور التسهيلات الممنوحة للبنوك من قبل معهد الإصدار في إطار عمليات إعادة تمويل الجهاز المصرفي بـ 224,1 مليون دينار، من ناحية، وارتفاع الموجودات من العملة الأجنبية في موفى السنة بـ 203,4 مليون دينار نتيجة بالخصوص للسحوبات المنجزة على عدد من القروض الخارجية، من ناحية أخرى.

وعلى مستوى بنود الخصوم، يعزى الارتفاع أساسا إلى ازدياد الأوراق والقطع النقدية في التداول بـ 1.483,1 مليون دينار و تطور بند "التزامات أخرى بالعملة الأجنبية" بـ 1.512,5 مليون دينار، مقابل تراجع حسابات الحكومة بـ 2.917,9 مليون دينار.

أما نتيجة السنة المحاسبية، فقد بلغت 451,2 مليون دينار مقابل 621,7 مليون دينار في السنة السابقة، أي بتراجع قدره 170,5 مليون دينار أو بنسبة 27,4%، يُفسّر أساسا بتراجع إيرادات عمليات التدخل في السوق النقدية، التي لا تزال تشكّل المصدر الرئيسي لإيرادات البنك طيلة السنوات الأخيرة، بـ 116,2 مليون دينار أو بنسبة 14,6%.

جدول عدد 1 : الموازنة المجمعة

الخصوم والأموال الذاتية			الأصول		
20/12/31	21/12/31		20/12/31	21/12/31	
15.749,4	17.232,5	الأوراق والقطع النقدية في التداول	23.430,1	23.633,5	الموجودات بالعملة الأجنبية
6.195,4	3.277,5	حسابات الحكومة	9.631,0	9.579,6	إعادة تمويل البنوك
9.415,7	10.347,5	التزامات بالعملة الأجنبية	2.810,0	2.810,0	تسهيلات ممنوحة للدولة
7.024,6	7.956,8	الخصوم الأخرى	3.833,2	3.994,3	الأصول الأخرى
33.385,1	38.814,3	مجموع الخصوم			
697,5	751,9	الأموال الذاتية قبل النتيجة المحاسبية			
621,7	451,2	النتيجة المحاسبية			
39.704,3	40.017,4	مجموع الخصوم والأموال الذاتية	39.704,3	40.017,4	مجموع الأصول

1. أهم تغيرات الوضعية المالية

على مستوى بنود الأصول، تتمثل أهم التغيرات فيما يلي :

➤ الموجودات بالعملة الأجنبية

ارتفع مستوى الموجودات من العملة الأجنبية لبلغ 23.633,5 مليون دينار في موفى سنة 2021 مقابل 23.430,1 مليون دينار في السنة السابقة أي بتطور قدره 203,4 مليون دينار أو بنسبة 0,9%. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى الموارد الخارجية التي تمت تعبئتها خلال سنة 2021، والتي حدثت من أثرها عمليات تسديد الاستحقاقات بعنوان الدين الخارجي، خلال نفس الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن الموجودات من العملة الأجنبية، والتي مثلت البند الأهم في أصول البنك في نهاية سنة 2021، بنسبة 59,1%، قد تم توزيعها أساسا في شكل ودائع نقدية بنسبة 39% وفي شكل سندات بنسبة 44%.

وفي ما يلي تركيبة الموجودات من العملة الأجنبية:

جدول عدد 2 - تركيبة الموجودات من العملة الأجنبية

2020		2021		بملايين الدنانير
الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	
26%	6.178,1	39%	9.269,7	الودائع لأجل
13%	3.047,5	8%	1.919,0	الموجودات تحت الطلب
56%	13.035,8	44%	10.357,5	محفظة السندات
5%	1.168,7	9%	2.087,3	موجودات أخرى ¹
100%	23.430,1	100%	23 633,5	المجموع

¹ تتضمن موجودات الأوراق النقدية الأجنبية والأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة والصكوك بالعملة الأجنبية وحسابات لغير مقيمين مدينة بالعملة الأجنبية.

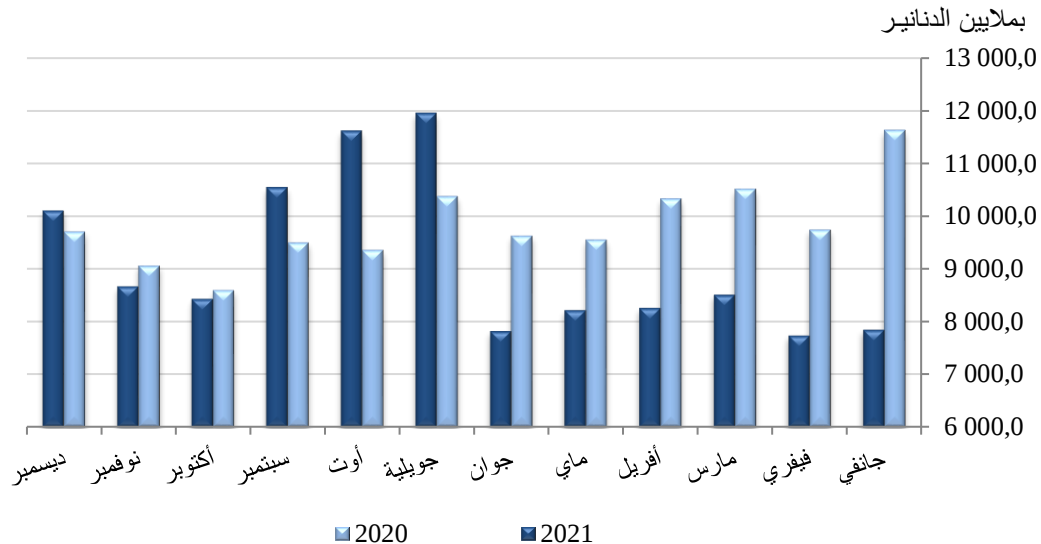
➤ إعادة تمويل الجهاز المصرفي

شهدت عمليات إعادة تمويل البنوك خلال سنة 2021 ارتفاعا طفيفا نتيجة لتطور حاجيات البنوك للسيولة، مما أسفر عن ارتفاع البند "تسهيلات للبنوك مرتبطة بعمليات السياسة النقدية" بـ 224,1 مليون دينار أو بنسبة 3,6%، لبلغ 6.534,1 مليون دينار في موفى سنة 2021، مقابل 6.310,0 مليون دينار قبل سنة خلت.

وعلاوة على ذلك، تطور الحجم الواسطي لعمليات مقايضة الصرف لبلغ 452,3 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2021 مقابل 192,3 مليون دينار قبل سنة، أي بارتفاع قدره 260 مليون دينار.

وفي المقابل، تراجعت عمليات الشراء البات لرقاع الخزينة في إطار السوق المفتوحة، لتبلغ 3.045,5 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2021 مقابل 3.321,0 مليون دينار في سنة 2020 أي بانخفاض قدره 275,5 مليون دينار.

رسم بياني عدد 1 : الحجم الإجمالي لإعادة التمويل (بملايين الدنانير)



أما على مستوى بنود الخصوم، فتتمثل أهم التغيرات في ما يلي :

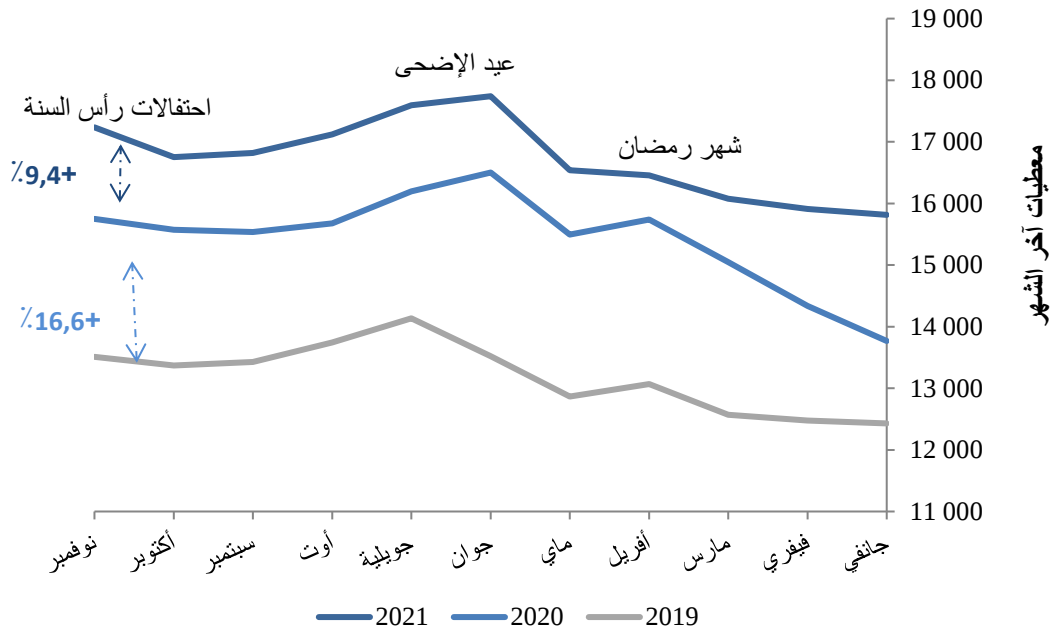
➤ التداول النقدي

سجل مستوى الأوراق والقطع النقدية المتداولة ارتفاعا قدره 1.483,1 مليون دينار أو بنسبة 9,4% ليبلغ 17.232,5 مليون دينار مقابل 15.749,4 مليون دينار في سنة 2020، مع أغلبية لحصة الأوراق النقدية (97,5%).

ويُنسب هذا الارتفاع لتداعيات الأزمة الصحية كوفيد 19 فضلا عن التأثيرات الموسمية لشهر رمضان والأعياد الدينية والعطل الصيفية.

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى التباطؤ الذي شهده معدل ارتفاع التداول النقدي، حيث استقر في مستوى 9,4% في الفترة ما بين نهاية سنة 2020 ونهاية سنة 2021، مقابل 16,6% بالنسبة للفترة ما بين نهاية سنة 2019 ونهاية سنة 2020.

رسم بياني عدد 2 : التطورات الشهرية للتداول النقدي (بملايين الدنانير)



➤ حسابات الحكومة

انخفض بند " الحساب المركزي للحكومة " بشكل ملحوظ من نهاية سنة إلى أخرى، حيث تراجع من 4.487,9 مليون دينار في نهاية سنة 2020 إلى 1.587,7 مليون دينار بعد سنة.

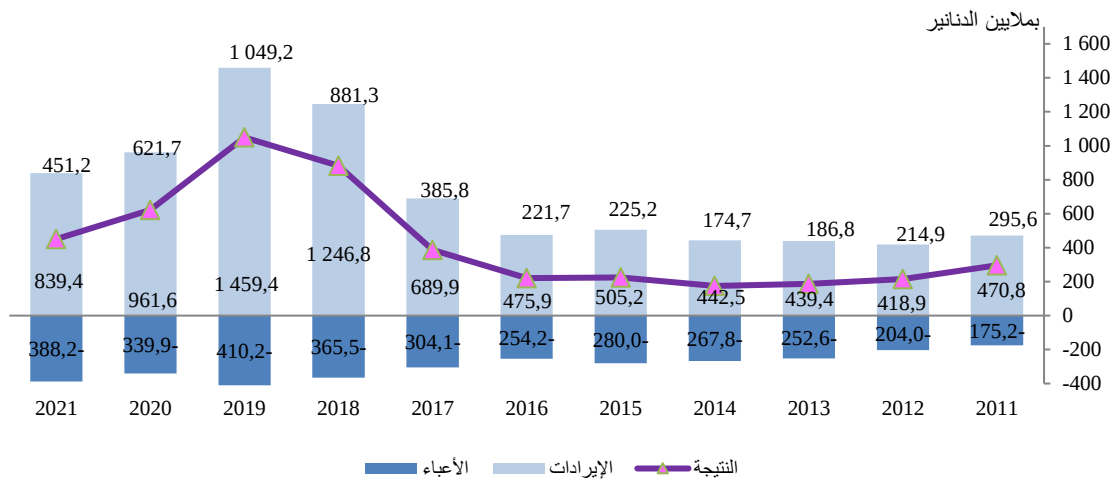
ويفسر هذا الانخفاض، باستعمال الدولة، خلال سنة 2021، للتسهيلات التي تم منحها إياها بشكل استثنائي بمبلغ 2.810 مليون دينار لتمويل جزء من عجز ميزانيتها لسنة 2020 والناجم عن تداعيات أزمة "كوفيد - 19"، من ناحية، وللأموال المتأتية من السحوبات المنجزة على القروض الخارجية الممنوحة من قبل البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، من ناحية أخرى.

كما تجدر الإشارة إلى أنه ونتيجة لتدفق إيرادات ونفقات هامة خلال السنة، شهد الحساب الجاري للخزينة تقلبات كبيرة خلال سنة 2021، حيث تراوح رصيده بين مبلغ أدنى بـ 116,8 مليون دينار ومبلغ أقصى بـ 3.336,6 مليون دينار.

2- أهم تغيرات بنود قائمة النتائج

عند إقفال السنة المحاسبية 2021، بلغت نتيجة الاستغلال 451,2 مليون دينار مقابل 621,7 مليون دينار قبل سنة خلت، أي بانخفاض قدره 170,5 مليون دينار أو بنسبة 27,4٪، و يُفسر ذلك أساسا بانخفاض نتيجة عمليات تدخل البنك المركزي في السوق النقدية.

رسم بياني عدد 3: تطور الإيرادات والأعباء والنتيجة



➤ إيرادات عمليات التدخل في السوق النقدية

سجلت الإيرادات المتأتية من عمليات التدخل في السوق النقدية، والتي لا تزال تمثل البند الأهم في قائمة نتائج البنك بنسبة 81,1% من مجموع الإيرادات، انخفاضاً بقيمة 116,2 مليون دينار أو بنسبة 14,6% لتبلغ 681,1 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2021 مقابل 797,3 مليون دينار قبل سنة خلت. هذا، وقد شهدت الإيرادات بعنوان الفوارق الإيجابية على عمليات مقايضة الصرف ارتفاعاً بـ 13 مليون دينار، حيث بلغت 30 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2021، مقابل 17 مليون دينار منذ سنة خلت. ويفصل مجموع إيرادات عمليات التدخل في السوق النقدية كما يلي:

جدول عدد 3 : إيرادات عمليات التدخل في السوق النقدية (بملايين الدينار)

%Δ	2020	2021	
25-	361,7	271,1	فوائد التدخل في السوق النقدية في شكل شراء على طلبات العروض
100<	0,4	5,4	فوائد عمليات التدخل الظرفي في السوق النقدية لضخ السيولة
21,6	36,6	44,5	فوائد على تسهيلات القروض ليوم واحد
12,7	235,5	265,5	إيرادات على السندات المشتراة بصفة باتة
76,5	17	30	الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف
100-	97,2	-	فوائد على عمليات التدخل في السوق النقدية في شكل عمليات إعادة التمويل بأجل 6 أشهر
100<	11	56	فوائد على عمليات التدخل في السوق النقدية في شكل عمليات إعادة التمويل بشهر واحد
3,7-	8,2	7,9	فوائد جزائية على السوق النقدية
97,6-	29,7	0,7	استرداد مدخرات السندات المشتراة بصفة باتة
14,6-	797,3	681,1	المجموع

➤ فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية

شهدت فوائد التوظيفات لأجل بالعملة الأجنبية (إيداعات بنكية وسندات بالعملة الأجنبية)، على مدى السنة، انخفاضا قدره 23,4 مليون دينار، لتبلغ 78,1 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2021 مقابل 101,5 مليون دينار في نفس الفترة من العام السابق. ويُفسّر ذلك أساسا بتراجع الفوائد المحصلة على الإيداعات البنكية بالعملة الأجنبية، التي انخفضت بـ 25,7 مليون دينار أو بـ 85٪، لتتراجع من 30,2 مليون دينار في نهاية سنة 2020 إلى 4,5 ملايين دينار في نهاية سنة 2021.

➤ إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية

شهدت إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية ارتفاعا بـ 17,8 مليون دينار، لتصل إلى 19,4 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2021 مقابل 1,5 مليون دينار في سنة 2020. ونتج هذا الارتفاع من تسجيل إيرادات ناجمة عن التسديدات المحصلة من صندوق النقد الدولي بعنوان موارد الحساب الخاص المشروط رقم 1 بقيمة تُعادل 10 ملايين دينار من حقوق السحب الخاصة من ناحية، والتسديدات المحصلة من نفس الصندوق، بعنوان آلية توزيع الأعباء بقيمة تُعادل 8,9 ملايين دينار من حقوق السحب الخاصة، من ناحية أخرى.

➤ أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية

ارتفعت الأعباء الأخرى على العمليات بالعملة الأجنبية بـ 28,1 مليون دينار أو بنسبة 47,7٪ من نهاية سنة إلى أخرى، وذلك نتيجة بالأساس لارتفاع خسائر الصرف على العمليات الجارية بـ 10,8 ملايين دينار، ولارتفاع الأعباء المتعلقة بتمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية بـ 10,9 ملايين دينار.

➤ أعباء الاستغلال

سجلت أعباء الاستغلال ارتفاعا سنويا قدره 26,3 مليون دينار، حيث انتقلت من 127,6 مليون دينار إلى 153,9 مليون دينار. وتتكوّن هذه الأعباء في حدود :

- 81,6٪ من أعباء الموظفين التي بلغت 125,6 مليون دينار في نهاية سنة 2021 مقابل 98,9 مليون دينار في السنة السابقة أي بارتفاع قدره 26,7 مليون دينار، و يعزى ذلك بالأساس إلى الزيادة في الأجور التي تم إقرارها خلال سنة 2021.
- 18,4٪ من الأعباء العامة للاستغلال، التي سجلت انخفاضا طفيفا بـ 0,3 مليون دينار، لتبلغ 28,3 مليون دينار مقابل 28,6 مليون دينار في السنة السابقة.

القوائم المالية وتقرير مراقبي الحسابات

الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2021

(بالدينار التونسي)

2020/12/31	2021/12/31	الإيضاحات	الأصول
675 334 410	697 732 324	1	رصيد الذهب
2 371 793	2 371 793	2	المساهمة في المؤسسات الدولية
482 259 693	480 814 498	3	مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
50 801 338	170 018 970	4	موجودات و توظيفات حقوق السحب الخاصة
23 430 104 961	23 633 480 027	5	موجودات العملة الأجنبية
6 310 000 000	6 534 100 000	6	تسهيلات للبنوك مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
3 321 002 893	3 045 479 533	7	سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة
2 278 110 873	2 277 069 423	8	تسبقة للدولة مقابل المساهمة في صندوق النقد
2 810 000 000	2 810 000 000	9	تسهيلات ممنوحة للدولة
61 661 303	61 810 946	10	محفظة المساهمات
129 403 816	137 712 164	11	الأصول الثابتة
46 618 474	47 433 333	12	مدينون مختلفون
106 631 970	119 417 828	13	حسابات انتظار و للتسوية
39 704 301 524	40 017 440 839		مجموع الأصول

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2021

(بالدينار التونسي)

2020/12/31	2021/12/31	الإيضاحات	الخصوم والأموال الذاتية
			الخصوم
15 749 416 699	17 232 533 740	14	الأوراق والقطع النقدية في التداول
335 614 698	416 945 040		الحسابات الجارية للبنوك والمؤسسات المالية
4 487 941 937	1 587 736 928	15	الحساب المركزي للحكومة
1 707 478 623	1 689 811 710	16	الحسابات الخاصة للحكومة
1 054 858 050	1 098 517 178	17	مخصصات حقوق السحب الخاصة
1 683 562 014	1 679 090 698	18	حسابات جارية بالدينار باسم المنظمات الأجنبية
25 000 000	346 000 000	19	التزامات تجاه البنوك مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
6 768 821 374	6 198 033 164	20	التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين
330 856 396	320 982 693	21	حسابات غير مقيمين بالعملة الأجنبية
2 316 050 000	3 828 500 000	22	التزامات أخرى بالعملة الأجنبية
5 497 022	6 341 027	23	قيم قيد الاستخلاص
2 941 108 105	3 391 452 577	24	فوارق التحويل وإعادة التقييم
174 163 426	184 618 081	25	دائنون مختلفون
804 734 687	833 706 852	26	حسابات انتظار وللتسوية
38 385 103 031	38 814 269 688		مجموع الخصوم
		27	الأموال الذاتية
6 000 000	6 000 000		رأس المال
691 494 156	745 947 287		الاحتياطيات
-	-		أموال ذاتية أخرى
697 494 156	751 947 287		مجموع الأموال الذاتية قبل احتساب نتيجة السنة المحاسبية
621 704 337	451 223 864		نتيجة السنة المحاسبية
1 319 198 493	1 203 171 151		مجموع الأموال الذاتية قبل التخصيص
39 704 301 524	40 017 440 839		مجموع الخصوم والأموال الذاتية

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

جدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2021

(بالدينار التونسي)

2020/12/31	2021/12/31	الإيضاحات	
		28	
31 745 518 903	30 388 129 693		التعهدات و الضمانات المُستلمة
31 653 320 503	27 336 150 373		تعهدات الضمان المُستلمة في إطار القروض الخارجية
22 766 042 461	18 601 988 684		قروض رقابية
8 887 278 042	8 734 161 689		قروض خارجية أخرى
-	2 104 401 620		تعهدات مُستلمة مقابل عمليات إعادة التمويل
92 198 400	947 577 700		تعهدات مُستلمة مقابل عمليات إعادة مقايضة تصرف
92 198 400	947 577 700		عُملات أجنبية للتسليم على عمليات مقايضة الصرف
6 067 959 201	7 114 343 584		التعهدات و الضمانات المُستلمة
93 599 146	960 048 702		تعهدات مُستلمة مقابل عمليات إعادة التمويل
92 064 000	953 030 500		مبالغ بالدينار للاستلام على عمليات مقايضة الصرف
1 535 146	7 018 202		الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف
5 963 113 212	6 139 000 000		ضمانات مُستلمة لتغطية عمليات إعادة التمويل
3 260 846 308	4 155 870 735		ديون جارية
2 702 266 904	1 983 129 265		رقاق خزينة قابلة للتنتظير
11 246 843	15 294 882		تعهدات أخرى مُستلمة
1 047 690	805 928		الضمانات الوقتية المُستلمة
10 199 153	14 488 954		الضمانات النهائية المُستلمة
4 496 222	1 419 903		تعهدات أخرى
4 496 222	1 419 903		أوراق نقدية محجوزة ومودعة لدى البنك المركزي التونسي

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

قائمة النتائج في 31 ديسمبر 2021

(بالدينار التونسي)

2020/12/31	2021/12/31	الإيضاحات	
			الإيرادات
797 342 501	681 103 051	29	إيرادات من عمليات التدخل في السوق النقدية
101 531 810	78 143 342	30	فوائد التوظيفات الأجلة بالعملة الأجنبية
50 934 343	43 111 193	31	إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية
1 546 765	19 368 021	32	إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية
976 996	818 148		فوائد على حسابات البنوك والمؤسسات المالية
8 056 142	11 835 503	33	إيرادات مختلفة
1 265 129	2 560 000		استرداد مذكرات المخاطر والأعباء
-	2 527 109		استرداد مذكرات لانخفاض قيمة المساهمات
961 653 686	839 466 367		مجموع الإيرادات
			الأعباء
10 180 528	17 113 786	34	أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية
32 280 731	31 569 499	35	فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية
58 941 566	87 069 015	36	أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية
3 194 560	834 854	37	أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية
264 458	2 929 611		أعباء مختلفة
98 904 761	125 617 116	38	أعباء الموظفين
28 646 446	28 346 133	39	الأعباء العامة للاستغلال
51 650 411	51 097 796	40	أعباء صنع الأوراق والقطع النقدية
6 400 467	8 372 303		مخصصات استهلاكات الأصول الثابتة
116 539	4 190 000		مخصصات المذكرات ونتيجة تصحيح قيمة سندات المساهمة
49 368 882	31 102 390	41	مخصصات المذكرات للمخاطر والأعباء
339 949 349	388 242 503		مجموع الأعباء
621 704 337	451 223 864		نتيجة السنة المحاسبية

إن الإيضاحات المرافقة تشكل جزءاً من القوائم المالية

الإيضاحات حول القوائم المالية للبنك المركزي التونسي

المختومة في 31 ديسمبر 2021

I- الإطار القانوني والمرجع المحاسبي

يتم إعداد القوائم المالية للبنك المركزي التونسي وفقا لأحكام القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، من جهة، وللنظام المحاسبي التونسي، مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي، من جهة أخرى.

تتكون القوائم المالية للبنك المركزي التونسي من :

- الموازنة،
- جدول التعهدات خارج الموازنة،
- قائمة النتائج،
- والإيضاحات حول القوائم المالية.

II- المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم

1 (رصيد الذهب

تتكون موجودات الذهب للبنك المركزي التونسي من السبائك و من القطع التذكارية.

تتم إعادة تقييم الموجودات من السبائك في آخر يوم عمل من كل شهر بسعر السوق باستعمال سعر الإقفال للجلسة الصباحية لبورصة لندن. و يُسجلُ الفارق الإيجابي الكامن المترتب عن إعادة التقييم، في جانب الخصوم بالموازنة، في حساب "فوارق إعادة التقييم"، ولا يُمكن بأي حال احتسابه ضمن نتائج البنك. ويُسجلُ الفارق السلبي الكامن في الجانب المدين للحساب السالف ذكره.

عند إقفال السنة المحاسبية، يتم احتساب الرصيد المدين المُحتمل لهذا الحساب ضمن الأعباء.

أما موجودات الذهب من القطع التذكارية فتُقيّمُ بالسعر الرسمي للذهب المُحدّد بـ 0,6498475 دينار للغرام الواحد من الذهب الخالص وهو السعر المُطبّق منذ تاريخ 19 أوت 1986 بمقتضى الأمر عدد 785 لسنة 1986 المؤرخ في 18 أوت 1986.

2 (الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية

تحوّل الأصول و الخصوم المحرّرة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي، في تاريخ الإقفال، بتطبيق " أسعار الصرف المرجعية" التي تمثل أسعار الصرف الوسطية ([سعر الشراء + سعر البيع] / 2) كيفما يتم ضبطها من قبل البنك المركزي في نفس يوم الإقفال.

و تُسجلُ الخسائر و الأرباح الكامنة المترتبة عن عملية إعادة التقييم اليومي في حساب " فوارق التحويل". ولا تُسجل ضمن حسابات النتيجة، في آخر السنة، إلا الخسائر الكامنة الصافية.

وكانت " أسعار الصرف المرجعية" لأهمّ العملات الأجنبية في موقى السنة كما يلي :

2020	2021	
3,29280000	3,25340000	الأورو
2,67860000	2,87550000	الدولار الأمريكي
3,65535000	3,88510000	الجنيه الأسترليني
3,04081000	3,14628500	الفرنك السويسري
2,10095000	2,25820000	الدولار الكندي
0,72924500	0,78287000	الدرهم الإماراتي
0,71397500	0,76591000	الريال السعودي
0,02597475	0,02497760	اليان الياباني
3,86712500	4,02718000	حقوق السحب الخاصة

3 (احتساب الإيرادات والأعباء

1.3 تسجل الإيرادات والأعباء باعتماد اتفاقي "الدورية" و "مقابلة الأعباء والإيرادات". وبالتالي، حين تُقَيَّدُ الإيرادات أثناء السنة المحاسبية، فإنه تُحدَّدُ جميع الأعباء التي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات، ويتمُّ ربطها بهذه السنة المحاسبية نفسها.

2.3 تحوّل إلى الدينار التونسي الإيرادات والأعباء المترتبة عن عمليات العملة الأجنبية بتطبيق أسعار الصرف السائدة في تاريخ تحقيقها.

3.3 عند إقفال حسابات السنة المالية، تتم معالجة رصيد حساب " فوارق التحويل"، حسب الحالة، كما يلي:

- إذا كان الرصيد مديناً، يُحوّل إلى حساب النتيجة ويدخل، تبعاً لذلك، ضمن أعباء السنة المالية،
- إذا كان الرصيد دائناً، يظلّ المبلغ الجملي لهذا الرصيد، المُمثّل للأرباح غير المُحققة، مسجلاً في حساب " فوارق التحويل".

4.3 تسجّل في حسابات النتيجة، كأرباح أو خسائر صرف مُحققة، الفوارق الحاصلة بين أسعار الصرف السائدة في تاريخ العمليات بالعملة الأجنبية وأسعار الصرف المرجعية كيفما تمّ ضبطها في آخر يوم عمل من الشهر السابق الذي سجّلت فيه العمليات المعنية.

4 (الأصول الثابتة

تسجّل الأصول الثابتة، المادية وغير المادية، باعتماد قاعدة "التكلفة التاريخية".

وباستثناء الأراضي والأعمال الفنية، تخضع الأصول الثابتة للاستهلاك على أقساط سنوية متساوية خلال الفترة المُتوقعة لاستعمالها وذلك بتطبيق النسب المتعارف عليها لكل فئة منها. وبالنسبة لبعض المعدات الخصوصية، كمعدات الخزينة، يتمّ تقدير نسبة استهلاكها بالاعتماد على خبرة مستعملها.

تتكوّن الأصول الثابتة المادية، أساساً، من الأراضي والمباني والتجهيزات التقنية والمعدات المعلوماتية ومعدات الخزينة ومعدات النقل والمعدات المكتبية. وتتكون الأصول الثابتة غير المادية، بالخصوص، من البرمجيات المعلوماتية.

وفيما يلي فترات الاستهلاك المستخدمة حسب طبيعة كل أصل:

الأصول الثابتة	الفترات
البرمجيات	3 سنوات
البناءات	ما بين 10 و 20 سنة
معدات وأثاث مكاتب	ما بين 3 و 10 سنوات
معدات النقل	ما بين 5 و 7 سنوات
معدات إعلامية	3 سنوات
معدات الطبع	3 سنوات
معدات الخزينة	ما بين 5 و 10 سنوات
تهيئة و تجهيز	ما بين 3 و 20 سنة
تركيب تجهيزات فنية	ما بين 3 و 10 سنوات
معدات و تجهيزات فنية	ما بين 3 و 10 سنوات

5 (السندات بالعملة الأجنبية

يتم تصنيف السندات المُسترة في إطار إدارة الاحتياطيات من العملة الأجنبية، وفقاً للنّية من حيازتها عند اقتنائها، في واحدة من الفئات التالية : سندات المتاجرة، سندات التوظيف أو سندات الاستثمار.

محفظة سندات المتاجرة : تتكون من السندات التي تم اقتنائها منذ البداية بنّية إعادة بيعها في غضون مدة قصيرة، أي خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، ويتميّز سوق تداولها بسيولة عالية. يتم تقييد هذا النوع من السندات بسعر الشراء، مع احتساب الفوائد المستحقة إن وُجدت. كما يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التقييم بسعر السوق في تاريخ إقفال الحسابات ضمن حساب النتيجة.

محفظة سندات الاستثمار: تتكون من سندات يتم مسكها بنّية الاحتفاظ بها حتى حلول أجلها. ويتم إدراجها في الموازنة وفقاً للقواعد التالية:

- ✓ يتم تقييدها بتكلفة الشراء.
- ✓ الفوارق بين ثمن الشراء وقيمة الاسترداد (خصم أو علاوة) يتم استهلاكها بطريقة تساوي الأقساط على المدة المتبقية من حياة السندات.
- ✓ فائض القيمة الكامن لا يتم احتسابه.
- ✓ يتم تسجيل ناقص القيمة الكامن فقط إذا كانت هناك مخاطر تتعلق باحتمال عجز الجهة المُصدرة لهذه السندات عن الوفاء بتعهداتها أو عندما يكون هناك احتمال قويّ بعدم قدرة البنك على الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ حلول أجلها.

محفظة سندات التوظيف : تتكون من السندات المُسترة بنية الاحتفاظ بها لفترة أطول من ثلاثة أشهر باستثناء السندات التي يعتزم البنك الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والتي تستجيب لتعريف سندات الاستثمار. ويتم احتسابها وفقاً للقواعد التالية:

- ✓ يتم تقييدها بتكلفة الشراء.
- ✓ الفوارق بين ثمن الشراء وقيمة الاسترداد (خصم أو علاوة) يتم استهلاكها بطريقة تساوي الأقساط على المدة المتبقية من حياة السندات.
- ✓ ينتج عن ناقص القيمة الكامن والمُنجر عن الفرق بين القيمة الدفترية للسندات المعنوية وقيمتها بسعر السوق تكوين مدّخرات لانخفاض القيمة. أما فوائض القيمة الكامنة فلا يتم احتسابها.

6 (السندات بالدينار

تقيّم السندات المحرّرة بالدينار، والمُسترة في إطار عمليات السوق المفتوحة، بسعر السوق كما هو في تاريخ إقفال الموازنة. ويتم رصد مدّخرات لانخفاض قيمة السندات في صورة تسجيل ناقص قيمة كامن

ناتج عن الفارق بين القيمة الدفترية للسندات المعنية وقيمتها بسعر السوق، في حين لا تسجل فوائض القيمة الكامنة.

(7) المساهمات

تتكوّن محفظة المساهمات للبنك المركزي التونسي من الأسهم المكتتبة من قبله في إطار الفصل 36 من نظامه الأساسي، و المُمثلة للحصص الراجعة له في رأس مال بعض المنظمات أو المؤسسات غير المقيمة وكذلك المؤسسات المقيمة التي يكون غرضها إدارة خدمات بنكية مشتركة. وهي مُسجلة بتكلفة اقتنائها.

ويتم تقييم المحفظة عند تاريخ إقفال الحسابات حسب قيمتها الاستعمالية. وتُكوّن مدخرات لناقص القيمة بالنسبة إلى التكلفة، في حين لا تُسجل فوائض القيمة الكامنة.

علما وأن الأسهم المُسندة مجّانا والتي لم يترتب عنها تدفق مالي لا يتم تسجيلها مُحاسيبا.

(8) العمليات مع صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي

1-8 العمليات مع صندوق النقد الدولي

1-1-8 الاكتتابات

ينجز البنك المركزي التونسي، باعتباره العون المالي للدولة التونسية، الاكتتابات التي تصادق عليها هذه الأخيرة والمتعلقة بحصة المساهمة في رأس مال صندوق النقد الدولي، بواسطة تسبقة للخرينة، وذلك سواء بالنسبة للقسط المحرّر بالعملة الأجنبية، أو بالنسبة للقسط المحرّر بالدينار التونسي. تُسجّل مبالغ هذه الاكتتابات كتسبقة للدولة في جانب الأصول لموازنة البنك وتكون مساوية للمقابل بالدينار للمبالغ المحرّرة بحقوق السحب الخاصة.

وفي جانب الخصوم، يُسجّل قسط حصّة المساهمة المكتتبة بالدينار في الجانب الدائن للحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي. ويخضع المبلغ المكتتب بالدينار إلى إعادة تقييم سنوي للأخذ في الاعتبار تطوّر قيمة حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار التونسي وذلك بالرجوع إلى سعر حقوق السحب الخاصة كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 30 أفريل من كلّ سنة. ويترتب عن هذه العملية ارتفاع الرصيد الدائن للحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي، في جانب الخصوم، وارتفاع مبلغ التسبقة للدولة، في جانب الأصول، وذلك في حالة انخفاض قيمة الدينار إزاء حقوق السحب الخاصة. أمّا في حالة ارتفاع قيمة الدينار، فتُسجّل عمليات معاكسة لما سبق.

أمّا حصّة المساهمة المكتتبة بالعملة الأجنبية، فإنّها تظهر كذلك في بند الأصول تحت تسمية "مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي"، وذلك إضافة لاحتسابها ضمن بند "التسبقة للدولة" كيفما ذكر آنفا. والغاية من وراء ذلك، هي إبراز بند "مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي" كأحد مكوّنات الاحتياطيات الدولية. ولهذا الغرض، تم وضع "حساب مقابل"، مُسجّل به نفس المبلغ، في جانب الخصوم لموازنة البنك، ضمن حسابات الانتظار والتسوية.

تتم سنويا إعادة تقييم "مركز الاحتياطي" للأخذ في الاعتبار تطوّر قيمة حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار التونسي وذلك بالرجوع إلى سعر حقوق السحب الخاصة كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 30 أفريل من كلّ سنة. ويسجل فائض القيمة الكامن المترتب عن هذه العملية بخصوم موازنة البنك في حساب فوارق إعادة التقييم وذلك طبقا لأحكام الفقرة 5 من الفصل 78 للقانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.

8-1-2 تسهيلات القروض

تسجل تسهيلات القروض المُتحصّل عليها من صندوق النقد الدولي في دفاتر البنك المركزي التونسي في حسابات الموازنة أو في حسابات خارج الموازنة حسب ما إذا كانت هذه التسهيلات مسندة للبنك المركزي لدعم ميزان المدفوعات أو للحكومة التونسية لدعم ميزانية الدولة.

• التسهيلات المسندة للبنك المركزي التونسي

تسجل الالتزامات المترتبة عن هذه التسهيلات في جانب الخصوم لموازنة البنك المركزي وذلك في الحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي بالمبلغ المقابل لها بالدينار التونسي باستعمال سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في تاريخ 30 أفريل من كلّ سنة.

تتمّ سنوياً إعادة تقييم قائم التعهدات بعنوان هذه التسهيلات وذلك بتطبيق سعر الصرف الجديد لحقوق السحب الخاصة المذكور أعلاه.

ويُسجّل فائض القيمة الكامن المترتب عن هذه العملية في نفس حساب فوارق إعادة التقييم الذي يتضمن فائض القيمة الكامن الناتج عن إعادة تقييم مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

• التسهيلات المسندة للحكومة التونسية

تسجل التعهدات المتعلقة بهذه التسهيلات خارج الموازنة في حساب السندات لصندوق النقد الدولي وذلك بمبلغ يساوي مقابلها بالدينار باستعمال سعر صرف حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في 30 أفريل من كلّ سنة.

وتتمّ سنوياً إعادة تقييم قائم التعهدات بعنوان هذه التسهيلات وذلك بتطبيق سعر الصرف الجديد لحقوق السحب الخاصة المذكور أعلاه. ولا تؤثر عملية إعادة التقييم هذه لا على الموازنة ولا على قائمة النتائج للبنك المركزي.

8-1-3 مخصصات حقوق السحب الخاصة

تسجل التعهدات المتعلقة بمخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة لتونس من قبل صندوق النقد الدولي في دفاتر البنك المركزي كما يلي:

- ✓ في جانب الخصوم لموازنة البنك، إذا كانت هذه المخصصات ممنوحة للبنك المركزي التونسي.
- ✓ خارج الموازنة، إذا كانت هذه المخصصات ممنوحة للحكومة التونسية.

8-1-4 التسجيل المحاسبي للفوائد والعمولات والمكافآت المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد الدولي

باستثناء تسهيلات القروض الموجهة لدعم ميزانية الدولة ومخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة للحكومة التونسية، فإنّ كلّ الفوائد والعمولات والمكافآت المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد الدولي تسجل حسب الحالة كأعباء أو كإيرادات وتؤثر تبعاً لذلك على نتيجة السنة المحاسبية للبنك المركزي التونسي، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977 المتعلق بضبط علاقات البنك المركزي التونسي مع صندوق النقد الدولي من جهة وصندوق النقد العربي من جهة أخرى.

8-2. العمليات مع صندوق النقد العربي

8-2-1 الاكتتابات

ينجز البنك المركزي التونسي، باعتباره العون المالي للدولة التونسية، الاكتتابات التي تصادق عليها هذه الأخيرة والمتعلقة بحصة المساهمة في رأس مال صندوق النقد العربي، بواسطة تسبقة للخزينة، وذلك سواء بالنسبة للقسط المحرّر بالعملة الأجنبية، أو بالنسبة للقسط المحرّر بالدينار التونسي. تُسجّل مبالغ هذه

الاكتتابات كتسبقة للدولة في جانب الأصول لموازنة البنك، وتكون مساوية للمقابل بالدينار للمبالغ المحرّرة بالدينار العربي الحسابي¹.

وفي جانب الخصوم، يُسجّل قسط حصّة المساهمة المكتتبة بالدينار في الجانب الدائن لحساب صندوق النقد العربي المفتوح بالدينار في دفاتر البنك المركزي التونسي. ويخضع المبلغ المكتتب بالدينار إلى إعادة تقييم سنوي للأخذ في الاعتبار تطوّر قيمة حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار التونسي وذلك بالرجوع إلى سعر حقوق السحب الخاصة كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في آخر شهر ديسمبر من كلّ سنة. ويترتب عن هذه العملية ارتفاع الرصيد الدائن لحساب صندوق النقد العربي، في جانب الخصوم، وارتفاع مبلغ التسبقة للدولة، في جانب الأصول، وذلك في حالة انخفاض قيمة الدينار إزاء حقوق السحب الخاصة. أمّا في حالة ارتفاع قيمة الدينار، فتسجّل عمليات معاكسة لما سبق.

وفي جانب آخر، ولغاية إبراز القيمة الحقيقية للتسبقة للدولة في إطار المساهمة في رأس مال صندوق النقد العربي كما هو منصوص عليه في أحكام الفصل 2 من القانون عدد 71 لسنة 1977 الأنف ذكره، فإنّ حصّة المساهمة المكتتبة بالعملة الأجنبية تخضع إلى عملية إعادة تقييم حسب سعر حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي في آخر شهر ديسمبر. ويترتب عن هذه العملية ارتفاع مبلغ التسبقة للدولة، في جانب الأصول، و تسجيل فائض قيمة كامن في حساب "فوارق إعادة التقييم"، في جانب الخصوم، وذلك في حالة انخفاض قيمة الدينار إزاء حقوق السحب الخاصة. أمّا في حالة ارتفاع قيمة الدينار، فتسجّل عمليات معاكسة لما سبق.

2-2-8 تسهيلات القروض

تسجّل تسهيلات القروض التي يُبرمها البنك المركزي التونسي مع صندوق النقد العربي في دفاتر البنك المركزي التونسي في جانب الخصوم لموازنة البنك.

أمّا تسهيلات القروض المسندة للحكومة التونسية، فإنّه لا تسجّل منها في دفاتر البنك سوى التدفقات المالية المترتبة عن السحوبات ودفعات الفوائد والعمولات و خلاص الاستحقاقات بعنوان الأصل على هذه التسهيلات، ولا يُسجّل البنك المركزي التونسي في حساباته أيّ تعهد بعنوان التسهيلات المذكورة، لا في الموازنة ولا خارج الموازنة.

2-2-8 التسجيل المحاسبي للفوائد والعمولات المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد العربي

باستثناء تسهيلات القروض المُخصّصة لدعم ميزانية الدولة، فإنّ كلّ الفوائد والعمولات المتعلقة بالعمليات والمعاملات مع صندوق النقد العربي تسجّل كأعباء وتؤثر تبعاً لذلك على نتيجة السنة المحاسبية للبنك المركزي التونسي، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977 المتعلق بضبط علاقات البنك المركزي التونسي مع صندوق النقد الدولي من جهة وصندوق النقد العربي من جهة أخرى.

9) التسجيل المحاسبي للقروض الخارجية لحساب الدولة أو لحساب الوسطاء المقبولين التونسيين

تُسجّل في حسابات خارج الموازنة :

- ✓ القروض الرقاعية المُصدرة من قبل البنك المركزي التونسي لحساب الحكومة التونسية في الأسواق المالية الخارجية،
- ✓ القروض الخارجية للدولة المُبرمة في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي والتي يُديرها البنك المركزي التونسي لحساب الدولة مع توقيع التزام للجهة الأجنبية (بنك أجنبي أو مؤسسة مالية أجنبية) يتعهد فيه بمقتضاه بتسديد كلّ الاستحقاقات المتعلقة بهذه القروض،
- ✓ أقساط القروض المبرمة مع صندوق النقد الدولي والمُخصّصة لدعم ميزانية الدولة،

¹ 1 دينار عربي حسابي = 3 وحدات حقوق سحب خاصة.

✓ القروض الخارجية المبرمة من قبل البنك المركزي التونسي والمُحالة إلى الوسطاء المقبولين التونسيين.

وتعتبرُ الالتزامات المترتبة عن القروض المذكورة أعلاه تعهّدت توقيع وذلك تطبيقاً للمبدئ المحاسبي "أفضلية الجوهر على الشكل"، علماً وأنّ الالتزامات المالية للبنك المركزي المترتبة عن هذه القروض يقابلها التزام مماثل من قبل الدولة أو الوسيط المقبول بسداد كل الاستحقاقات على القروض المعنية وكذلك كل الأعباء المالية المترتبة عنها.

(10) التداول النقدي

يتولى البنك المركزي لفائدة الدولة، مباشرة الامتياز الحصري لإصدار الأوراق والقطع النقدية داخل البلاد التونسية.

يمثل رصيد الأوراق والقطع النقدية في التداول والمسجل بخصوم موازنة البنك المركزي الفارق بين رصيد الأوراق والقطع النقدية التي وقع إصدارها و رصيد الأوراق والقطع النقدية الموجودة في خزائن البنك المركزي سواء في مقره الرئيسي أو في الفروع.

(11) تسهيلات ممنوحة للدولة

يتم تقييم التسهيلات الممنوحة للدولة بصفة استثنائية بهدف تمويل جزء من عجز الميزانية الناتج عن تداعيات أزمة كوفيد-19، بالقيمة الإسمية.

(12) الجباية

يخضع البنك المركزي للنظام الجبائي للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طبقاً لأحكام الفصل 72 لنظامه الأساسي و هو تبعاً لذلك معفى من الضريبة على الشركات.

(13) الأطراف المرتبطة

تعتبر أطرافاً مرتبطة :

- المحافظ،

- نائب المحافظ،

- الكاتب العام،

- وأعضاء مجلس الإدارة.

يُمنح لأعضاء المجلس من غير المحافظ ونائب المحافظ منحة حضور تُحمّل على ميزانية البنك المركزي ويُضبط مبلغها بأمر حكومي باقتراح من المحافظ.

يضبط المجلس مراتب المحافظ ونائب المحافظ والكاتب العام والامتيازات الخاصة بهم ويتحملها البنك المركزي.

(14) الأحداث المالية لتاريخ إقفال الحسابات

لم يتم تسجيل أي حدث جوهري بين تاريخ إقفال الحسابات وتاريخ إعداد القوائم المالية.

III- الإيضاحات المفصلة لبند القوائم المالية

الإيضاح 1 : رصيد الذهب

يتضمّن هذا البند موجودات البنك المركزي التونسي من الذهب وقد بلغت 6,8 أطنان من الذهب الخالص في تاريخ 31 ديسمبر 2021، تفصيلها كالتالي :

2020		2021		
بالدينار	بالغرام	بالدينار	بالغرام	
675 334 410	6 833 551	697 732 324	6 833 551	رصيد الذهب
673 581 403	4 135 982	695 979 317	4 135 982	سبائك
444 596 593	2 729 950	459 380 310	2 729 950	* في خزائن البنك
228 984 810	1 406 032	236 599 007	1 406 032	* مودعة لدى بنك أنقنتر
1 753 007	2 697 569	1 753 007	2 697 569	قطع تذكارية

تقيّم الموجودات من سبائك الذهب بسعر السوق في موقّى شهر ديسمبر باستعمال سعر الإقفال للجلسة الصباحية ليورصة لندن. وتفسر الزيادة المقدرة بـ 22,4 مليون دينار لهذه الموجودات أساسا بتطور سعر صرف الدولار الأمريكي إزاء الدينار .

هذا وقد ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار من 2,6786 في موقّى شهر ديسمبر 2020 إلى 2,8755 عند إقفال السنة المحاسبية 2021، معوّضا بذلك انخفاض سعر الأوقية من الذهب الخالص الذي تراجع بـ 3,75٪، حيث انتقل من سنة إلى أخرى، من 1.891,1 دولار أمريكي (أو 60,8 دولار أمريكي للغرام الواحد من الذهب الخالص) إلى 1.820,1 دولار أمريكي (أو 58,52 دولار أمريكي للغرام الواحد من الذهب الخالص).

ونظرا لخصوصيتها، فإنّ القطع التذكارية من الذهب لم تتمّ إعادة تقييمها بسعر السوق وتواصل تقييمها بالسعر الرسمي: 0,6498475 دينار للغرام الواحد من الذهب الخالص.

الإيضاح 2 : المساهمة في المؤسسات الدولية

يُمثّل المبلغ المسجل ضمن هذا البند، جُملة ما تولى البنك المركزي التونسي دفعه لفائدة عدد من المؤسسات المالية الدولية بعنوان الحصص المكتتبة من قبل الجمهورية التونسية بالذهب أو بالعملة الأجنبية في رأس مال هذه المؤسسات، وذلك بمقتضى نصوص قانونية رخصت للبنك المركزي تسجيل العمليات المذكورة ضمن أصوله. ويرجع تاريخ آخر عملية أجريت في هذا الإطار إلى سنة 1969. وقد أخذت الدولة على عاتقها، فيما بعد، كل عمليات الاكتتاب سواء كانت بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية.

و يتعلق الأمر بالمؤسسات التالية :

2020*		2021*		
بالدينار		بالدينار		
2.371.793	2.371.793	2.371.793	2.371.793	المساهمة في المؤسسات الدولية
215.408	215.408	215.408	215.408	البنك الدولي للإنشاء و التعمير
87.202	87.202	87.202	87.202	الجمعية الدولية للتنمية
76.808	76.808	76.808	76.808	الشركة المالية الدولية
1.992.375	1.992.375	1.992.375	1.992.375	البنك الإفريقي للتنمية

* المقابل بالدينار للمبالغ المكتتبة بالذهب أو بالعملة الأجنبية، بأسعار الصرف التاريخية.

الإيضاح 3 : مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي

يمثل المبلغ المسجل في هذا الباب (480,8 مليون دينار)¹ المقابل بالدينار للجزء المكتتب بالعملة الأجنبية (121,8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) من حصّة تونس في رأس مال صندوق النقد الدولي. وهو يساوي الفارق بين مبلغ الحصّة الكاملة لتونس في رأس مال الصندوق المذكور (545,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) و موجودات الصندوق بالدينار في حسابه رقم 1 المفتوح في دفاتر البنك المركزي، باستثناء الموجودات المُتأتية من استعمال قرض صندوق النقد الدولي.

ويدخل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ضمن العناصر المُكوّنة للاحتياطيات الدولية على غرار موجودات العملة الأجنبية.

يفصّل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي كما يلي:

2020		2021		
بالدينار	بحقوق السحب الخاصة	بالدينار	بحقوق السحب الخاصة	
482 259 693	121 221 291	480 814 498	121 779 253	مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
2 159 054 008	545 200 000	2 152 583 930	545 200 000	الحصّة في صندوق النقد الدولي
(1 676 794 315)	(423 978 709)	(1 671 769 432)	(423 420 747)	الرصيد الإجمالي للحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي

الإيضاح 4 : موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة

يجمع هذا الباب :

- الرصيد المتوفر من حقوق السحب الخاصة في حساب البنك المركزي المفتوح في دفاتر صندوق النقد الدولي في موفى ديسمبر 2021، وبلغ هذا الرصيد 39,9 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل، في نفس التاريخ، 160,5 مليون دينار².

- المبلغ من حقوق السحب الخاصة والذي يمثل مساهمة البنك المركزي التونسي في الصندوق الائتماني الخاص بتسهيلات التقليس من الفقر ودعم النمو الذي يديره صندوق النقد الدولي، بأجل 10 سنوات ويُستحقّ في مارس 2031. وتبلغ هذه المساهمة 2,4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 9,5 ملايين دينار.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن المبلغ الموظف في الصندوق الائتماني الخاص بتسهيلات التقليس من الفقر ودعم النمو والتدخل لفائدة البلدان الفقيرة كثيرة المديونية، الذي حلّ أجل استحقاقه في 20 مارس 2021، قد تمّ تجديده وإعادة تخصيصه لحساب الصندوق الائتماني الخاص بتسهيلات التقليس من الفقر ودعم النمو.

¹ د.ت = 0,253277 وحدة من حقوق السحب الخاصة، حسب تسعيرة صندوق النقد الدولي المعتمدة منذ تاريخ 30 أبريل 2021.

² 1 وحدة من حقوق السحب الخاصة = 4,02718 د.ت في 31 ديسمبر 2021

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	
119 217 632	50 801 338	170 018 970	موجودات و توظيفات حقوق السحب الخاصة
118 839 645	41 668 716	160 508 361	موجودات حقوق السحب الخاصة
377 987	9 132 622	9 510 609	توظيفات حقوق السحب الخاصة

و تُفَصِّلُ العمليات المسجلة بحقوق السحب الخاصة في حساب البنك المركزي المفتوح في دفاتر صندوق النقد الدولي كما يلي :

(وحدة حقوق سحب خاصة)

2020	2021	
10 775 115	39 856 267	موجودات حقوق السحب الخاصة
6 242 047	10 775 115	الرصيد الأولي
(41 041 629)	(42 222 942)	تسديدات لأصل الدين (قروض صندوق النقد العربي)
(31 564 797)	(38 382 815)	تسديدات الفوائد (قروض صندوق النقد الدولي والعربي)
408 017	4 912 505	المكافآت المقبوضة
(3 268 523)	(225 596)	العمولات المدفوعة
-	522 549 680	مخصصات حقوق السحب الخاصة لتونس
-	(522 549 680)	بيع حقوق السحب الخاصة
80 000 000	105 000 000	شراء حقوق السحب الخاصة

الإيضاح 5 : موجودات العملة الأجنبية
تتوزع موجودات العملة الأجنبية كما يلي :

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	
203 375 066	23 430 104 961	23 633 480 027	موجودات العملة الأجنبية
867 330 176	566 381 701	1 433 711 877	موجودات الأوراق النقدية الأجنبية
1 128 537 632-	3 047 549 180	1 919 011 548	الموجودات تحت الطلب
4 233	169 784	174 017	الصكوك بالعملة الأجنبية
3 091 663 044	6 178 063 315	9 269 726 359	الموجودات المودعة
2 678 365 897-	13 035 821 843	10 357 455 946	السندات
(1 353 064)	(1 851 789)	(3 204 853)	(المدخرات)
54 656 909	597 982 174	652 639 083	الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
(5 313 790)	(606 583)	(5 920 373)	(المدخرات)
3 291 087	6 595 336	9 886 423	حسابات بالعملة الأجنبية مدينة لغير مقيمين

سجلت الموجودات بالعملة الأجنبية ارتفاعا طفيفا بـ 203,4 مليون دينار (0,9%) لتبلغ 23.633,5 مليون دينار في نهاية السنة المحاسبية 2021 مقابل 23.430,1 مليون دينار في السنة السابقة.

ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى الموارد الخارجية التي تمت تعبئتها خلال سنة 2021، والتي حدثت من أثرها عمليات تسديد الاستحقاقات بعنوان الدين الخارجي، خلال نفس الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمّ الموارد الخارجية المحصّلة كانت كالاتي :

- 522,5 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، التي تمثل حصّة تونس من مخصّصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة أخيرا من قبل صندوق النقد الدولي، و التي تمّ تحويلها إلى الأورو و الدولار الأمريكي في سبتمبر 2021،

- القرض الجزائري بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي في إطار دعم ميزانية الدولة بتاريخ 29 ديسمبر 2021،

- 500 مليون أورو بعنوان اتفاقية إيداع مؤرخة في 06 ديسمبر 2021، والمسحوبة بتاريخ 16 ديسمبر 2021،

- 292,2 مليون أورو بعنوان قرض الاتحاد الأوروبي البالغ 600 مليون أورو و المؤرخ في 24 نوفمبر 2020 في إطار برنامج المساعدات المالية الكلية III، وذلك بتاريخ 01 جوان 2021،

- قرض الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 100 مليون أورو، المتعلق بالسياسة العامة لدعم الإصلاحات لتعزيز مرونة الاقتصاد التونسي، وذلك بتاريخ 18 مارس 2021،

- 81,7 مليون دولار أمريكي بعنوان القرض التعويضي الرابع لصندوق النقد العربي البالغ 19,175 مليون دينار عربي حسابي، بتاريخ 05 أوت 2021،

- 75 مليون أورو بعنوان قرض البنك الألماني للتنمية بمبلغ 150 مليون أورو والمخصّص لبرنامج دعم إصلاحات القطاع العام-المرحلة الأولى، بتاريخ 27 أبريل 2021،

- 40,9 مليون دولار أمريكي بعنوان القسط الثاني من قرض صندوق النقد العربي بمبلغ 23,986 مليون دينار عربي حسابي والمؤرخ في 29 ماي 2020 في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي السابع، وذلك بتاريخ 15 جويلية 2021،

- 59,9 مليون أورو بعنوان قرض البنك الإفريقي للتنمية البالغ 60 مليون أورو والمؤرخ في 16 جويلية 2021 في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والاندماج الاجتماعي، وذلك بتاريخ 10 ديسمبر 2021.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه تم خلال سنة 2021 تسديد المبالغ التالية:

- 500 مليون دولار أمريكي بعنوان القرض الرقاعي بنفس المبلغ والمؤرخ في 24 جويلية 2014، وذلك بتاريخ 23 جويلية 2021،

- 500 مليون دولار أمريكي بعنوان القرض الرقاعي بنفس المبلغ والمؤرخ في 05 أوت 2016، وذلك خلال شهر أوت 2021،

- القسط الثالث بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي من الاكتتاب الخاص القطري بقيمة مليار دولار أمريكي، وذلك خلال شهر أبريل 2021،

- 47,8 مليون أورو بعنوان الفوائد المتعلقة بالقرض الرقاعي بقيمة 850 مليون أورو، وذلك خلال شهر فيفري 2021.

تركيبة الموجودات في موفى السنة :

عملات أخرى		يان ياباني		جنيه أسترليني		أورو		دولار أمريكي		
الحصة ب %	بالملايين *	الحصة ب %	بالملايين	الحصة ب %	بالملايين	الحصة ب %	بالملايين	الحصة ب %	بالملايين	
1,0	240	0,1	1 002	4,6	293	53,2	3 783	41,1	3 597	2021-12-31
1,5	359	0,2	1 662	4,8	291	48,1	3 494	45,4	3 733	2020-12-31
119		660		2-		289-		136		التغيرات (بالملايين)

* بالدينار

موجودات الأوراق النقدية الأجنبية :

تتوزع موجودات الأوراق النقدية الأجنبية حسب العملات كما يلي :

2020		2021		
بالدينار	بالعملة	بالدينار	بالعملة	
566 381 701		1 433 711 877		موجودات الأوراق النقدية الأجنبية
246 764 054	74 940 493	843 395 141	259 234 998	الأورو
98 334 256	36 711 064	244 855 442	85 152 301	الدولار الأمريكي
82 666 224	115 783 079	121 561 321	158 714 890	الريال السعودي
48 885 521	16 076 480	45 887 340	14 584 610	الفرنك السويسري
89 731 646		178 012 633		عملات أخرى

* محفظة السندات :

- التوزيع حسب فئة السندات :

تتكون محفظة السندات بالأساس كالتالي :

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2020	2021	
666-	1 241	575	سندات المتاجرة
6 250-	7 875	1 625	سندات التوظيف
4 237	3 920	8 157	سندات الاستثمار
2 679-	13 036	10 357	المجموع

- التوزيع حسب الأجل المتبقي للسندات :

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2020	2021	
2 980-	10 543	7 563	أقل من سنة
118	1 831	1 949	بين سنة و 5 سنوات
183	662	845	أكثر من 5 سنوات
2 679-	13 036	10 357	المجموع

- التوزيع حسب جهة الإصدار :

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2020	2021	
175	5 054	5 229	سيادية
1 194-	2 561	1 367	وكالات سيادية
506-	669	163	وكالات إقليمية
175	739	914	سلطات إقليمية
367-	1 381	1 014	بنوك فوق القومية
962-	2 632	1 670	أخرى *
2 679-	13 036	10 357	المجموع

* يتعلق الأمر ببنوك أخرى على غرار KFW وبنك NRW.

التوزيع حسب مخاطر الائتمان : (التصنيف المركب لبلومبارغ)

✓ في 31 ديسمبر 2021 :

(بملايين الدنانير)

المجموع	أخرى	بنوك فوق القومية	وكالات سيادية	سيادية	سلطات إقليمية	وكالات إقليمية	
575	326	-	-	-	86	163	سندات المتاجرة
575	326	-	-	-	86	163	+F1
-	-	-	-	-	-	-	F2
1 625	64	-	157	1 381	23	-	سندات التوظيف
339	-	-	13	309	17	-	AAA
16	16	-	-	-	-	-	+AA
192	48	-	144	-	-	-	AA
195	-	-	-	189	6	-	-AA
546	-	-	-	546	-	-	-A
332	-	-	-	332	-	-	BBB
5	-	-	-	5	-	-	-B
8 157	1 280	1 014	1 210	3 848	805	-	سندات الاستثمار
2 344	997	597	466	284	-	-	AAA
222	107	-	-	115	-	-	+AA
1 808	176	417	744	471	-	-	AA
1 168	-	-	-	363	805	-	-AA
1 047	-	-	-	1 047	-	-	-A
1 102	-	-	-	1 102	-	-	BBB
466	-	-	-	466	-	-	-B
10 357	1 670	1 014	1 367	5 229	914	163	المجموع

✓ في 31 ديسمبر 2020 :

(بملايين الدنانير)

المجموع	أخرى	بنوك فوق القومية	وكالات سيادية	سيادية	سلطات إقليمية	وكالات إقليمية	
1 241	163	276	274	367	-	161	سندات المتاجرة
1 241	163	276	274	367	-	161	+F1
-	-	-	-	-	-	-	F2
7 875	2 275	744	1 810	2 691	7	348	سندات التوظيف
3 903	1 780	469	1 285	155	-	214	AAA
1 783	231	-	-	1 418	-	134	+AA
1 070	264	275	525	6	-	-	AA
7	-	-	-	-	7	-	+A
570	-	-	-	570	-	-	A
537	-	-	-	537	-	-	BBB
5	-	-	-	5	-	-	B
3 920	194	361	477	1 996	732	160	سندات الاستثمار
717	107	361	68	21	-	160	AAA
549	15	-	-	534	-	-	+AA
1 366	66	-	409	891	-	-	AA
76	-	-	-	-	76	-	-AA
656	-	-	-	-	656	-	+A
304	6	-	-	298	-	-	A
117	-	-	-	117	-	-	BBB
135	-	-	-	135	-	-	B
13 036	2 632	1 381	2 561	5 054	739	669	المجموع

* الودائع :

(بملايين الدنانير)

- التوزيع حسب الطرف المقابل :

التغيرات	2020	2021	
2 774	5 358	8 132	بنوك تجارية
120	806	926	بنوك فوق القومية
198	14	212	بنوك مركزية
3 092	6 178	9 270	المجموع

- التوزيع حسب الموقع الجغرافي

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2020	2021	
987	3 717	4 704	أوروبا
144-	789	645	اليابان
1 565	705	2 270	بلدان عربية
196	14	210	الولايات المتحدة الأمريكية
368	147	515	هونغ كونغ
120	806	926	بلدان أخرى *
3 092	6 178	9 270	المجموع

* كندا وبنوك فرق القومية (بنك التسويات الدولية وصندوق النقد العربي)

- توزيع الودائع البنكية حسب مخاطر الائتمان :

(بملايين الدنانير)

التغيرات	2020	2021	الترقيم
529	1 080	1 609	Aaa وأمثالها
734-	734	-	Aa2
889	1 635	2 524	Aa3
1 232	1 443	2 675	A1
747	586	1 333	A2
868	148	1 016	A3
413-	494	81	Baa1
26-	58	32	NR
3 092	6 178	9 270	المجموع

الإيضاح 6 : تسهيلات للبنوك مرتبطة بعمليات السياسة النقدية

يُسجَلُ هذا البند قائم تدخّل البنك المركزي في السوق النقدية لضخّ السيولة للبنوك. سجل هذا القائم ارتفاعاً قدره 224,1 مليون دينار أو 3,6٪ ليبلغ 6.534,1 مليون دينار في موقى سنة 2021، مقابل 6.310 مليون دينار قبل سنة خلت، و ذلك نتيجة للارتفاع الطفيف لحاجيات البنوك للسيولة.

وأخذت هاته التدخلات أساساً شكل طلبات العروض لمدة 7 أيام، والتي شكلت 79,6٪ من القائم الإجمالي للتدخلات في نهاية سنة 2021، لتبلغ 5.200 مليون دينار مقابل 3.600 مليون دينار قبل سنة خلت أي بارتفاع قدره 1.600 مليون دينار أو 44,4٪.

وقد تدعم هذا التطور أيضاً بلجوء البنوك بصفة أكبر لعمليات إعادة التمويل لمدة شهر واحد والتي ارتفع قائمها من 557 مليون دينار في نهاية سنة 2020 إلى 939 مليون دينار في نهاية سنة 2021، أي بارتفاع قدره 382 مليون دينار أو بنسبة 68,6٪.

وللتذكير، فإنّ هاته الأداة كانت قد أحدثت من قبل البنك المركزي التونسي في أفريل 2020، بهدف دعم البنوك و المؤسسات المالية لمضاعفة جهودها من أجل مواجهة تداعيات الأزمة الصحية "كوفيد 19".

وتجدر الإشارة إلى أنه بحساب المعدلات السنوية، ارتفع قائم كل من عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل لمدة شهر واحد وتسهيلات القروض لمدة 24 ساعة بـ 699,8 مليون دينار و 142 مليون دينار، لينتقلا، من سنة إلى أخرى، من 163,2 مليون دينار إلى 863 مليون دينار ومن 464,1 مليون دينار إلى 606,1 مليون دينار، على التوالي.

ومن ناحية أخرى، بلغ الحجم الوسطي لعمليات مفاضلة الصرف 452,3 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2021 مقابل 192,3 مليون دينار في السنة السابقة، أي بارتفاع قدره 260 مليون دينار.

وتجدر الإشارة إلى أن إعادة تمويل البنوك تتم مقابل تقديم ضمانات في شكل رقاع خزينة أو ديون جارية والتي بلغت على التوالي في نهاية شهر ديسمبر 2021، 1.983,1 مليون دينار و 4.155,9 مليون دينار.

(بالدينار)

2020	2021	الآجال	النسبة بـ %	تسهيلات البنوك مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
6 310 000 000	6 534 100 000			
3 600 000 000	5 200 000 000	2021/01/05	27,6	ضخ للسيولة عن طريق طلبات العروض
653 000 000	310 100 000	2021/01/03	7,25	التدخل الظرفي في شكل تسهيلات القروض لمدة 24 ساعة
557 000 000	939 000 000	2021/01/12	6,38	عمليات التدخل في السوق النقدية في شكل عمليات إعادة التمويل بأجل شهر واحد
1 500 000 000	-	2021/01/03	-	عمليات التدخل الظرفي في شكل ضخ السيولة
-	85 000 000	-	-	تسهيلات أخرى للبنوك

الإيضاح 7 : سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة

يشمل هذا البند محفظة السندات المشتراة بصفة باتة في إطار عمليات السوق المفتوحة. وتتكون هذه المحفظة حاليا من رقاع خزينة قابلة للتنظيم وسندات خزينة قصيرة الأجل.

وبغرض تلبية حاجيات البنوك من السيولة، قام البنك المركزي خلال سنة 2021 بعمليات شراء بات لرقاع الخزينة في إطار السوق المفتوحة، ليبلغ رصيد هذا البند 3.045,5 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2021 مقابل 3.321 مليون دينار في سنة 2020 أي بانخفاض طفيف قدره 275,5 مليون دينار.

وفي جانب آخر، شهد هذا البند، في سنة 2021، خروج رقاع خزينة من المحفظة بسبب حلول أجل استحقاقها خلال أشهر جانفي وجوان ونوفمبر وديسمبر 2021 بمبلغ إجمالي قدره 2.242,3 مليون دينار.

وقد تم تقييم هذه المحفظة عند إقفال حسابات السنة المالية 2021 باعتماد منحى سعر الفائدة على الإصدارات السيادية للمركز المالي لتونس.

وتتكون محفظة رقاع الخزينة القابلة للتنظيم وسندات الخزينة القصيرة الأجل المشتراة بصفة باتة في إطار عمليات السوق المفتوحة، من الخطوط التالية:

(بالدينار)

2020	2021	
3 321 002 893	3 045 479 533	سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة
1 444 890 476	1 099 857 214	رقاق خزينة قابلة للتتظير بآة الشراء
175 072 397	-	رقاق خزينة قابلة للتتظير 5,75٪ (جانفي 2021)
97 652 022	-	رقاق خزينة قابلة للتتظير 6٪ (جوان 2021)
92 775 619	-	رقاق خزينة قابلة للتتظير 6,1٪ (نوفمبر 2021)
226 139 517	228 428 599	رقاق خزينة قابلة للتتظير 6٪ (فيفري 2022)
221 714 905	225 147 009	رقاق خزينة قابلة للتتظير 6,9٪ (ماي 2022)
216 789 375	222 134 406	رقاق خزينة قابلة للتتظير 5,6٪ (أوت 2022)
226 490 214	231 533 518	رقاق خزينة قابلة للتتظير 6٪ (أفريل 2023)
101 651 359	103 830 214	رقاق خزينة قابلة للتتظير 6٪ (جوان 2023)
86 605 068	88 783 468	رقاق خزينة قابلة للتتظير 6,3٪ (ديسمبر 2023)
1 876 763 274	1 945 622 319	سندات الخزينة قصيرة الأجل (مارس 2020)
235 837 591	-	سندات الخزينة قصيرة الأجل (نوفمبر 2021)
1 640 925 683	-	سندات الخزينة قصيرة الأجل (ديسمبر 2021)
-	640 298 478	سندات الخزينة قصيرة الأجل (فيفري 2022)
-	580 143 929	سندات الخزينة قصيرة الأجل (07 جوان 2022)
-	580 143 929	سندات الخزينة قصيرة الأجل (22 جوان 2022)
-	145 035 983	سندات الخزينة قصيرة الأجل (29 جوان 2022)
(650 857)	-	(المذخرات)

الإيضاح 8 : تسبقة للدولة مقابل المساهمة في صندوق النقد

يُسجّل في هذا الباب، كتسبقة للخزينة، المقابل بالدينار للمبالغ المدفوعة بعنوان مساهمة الدولة التونسية في رأس مال صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977، المُنظم لعلاقة البنك المركزي التونسي مع هاتين المؤسستين الماليتين.

- صندوق النقد الدولي : تبلغ الحصة الكاملة لمساهمة تونس في رأس مال هذا الصندوق 545,2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، منها 423,4 مليون مكتتبة بالدينار ومُنزّلة في الحساب رقم 1 للصندوق

و 121,8 مليون مكتتبة بعملات قابلة للتحويل. ويجدر التذكير أن آخر مراجعة عامة للحصص تعود إلى سنة 2016.

- صندوق النقد العربي : تبلغ الحصة الكاملة لمساهمة تونس في رأس مال هذا الصندوق 19,275 مليون دينار عربي حسابي، منها :

- 7 ملايين دينار عربي حسابي مكتتبة نقداً (6,9 ملايين مكتتبة بعملات قابلة للتحويل و 0,1 مليون مكتتب بالعملة المحلية ومُنزل في حساب الصندوق المفتوح بالدينار في دفاتر البنك المركزي)،
 - 5,85 ملايين دينار عربي حسابي تمثل الحصة المسندة للجمهورية التونسية في إطار تطبيق قرار مجلس المحافظين رقم 3 لسنة 2005، القاضي بتحرير القسط المتبقي من رأس المال عن طريق التحويل من رصيد الاحتياطي العام وتوزيع حصص جديدة على الدول الأعضاء بحسب نسبة مساهمتها في رأس مال الصندوق،
 - 6,425 ملايين دينار عربي حسابي تمثل حصّة تونس في الاكتتاب في رفع رأس مال الصندوق في إطار تطبيق قرار مجلس المحافظين رقم 3 لسنة 2013. ونصف المبلغ المذكور تمّ تحريره عن طريق التحويل من رصيد الاحتياطي العام والنصف الآخر يُحرّر نقداً على مدّة خمس سنوات بداية من غرة أبريل 2014. وقد تم تحرير القسط الأخير في شهر أبريل 2018 بمبلغ قدره 642,500 دينار عربي حسابي.
- وتجدر الإشارة إلى أنّ الدينار العربي الحسابي يساوي ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة.
- وتخضع الحصص المكتتبة بالدينار في رأس مال هذين الصندوقين والمنزلة في حسابيهما المفتوحين في دفاتر البنك المركزي، إلى إعادة تقييم سنوي حسب سعر حقوق السحب الخاصة إزاء الدينار كيفما يضبطه صندوق النقد الدولي.

الإيضاح 9 : تسهيلات ممنوحة للدولة

يُسجّل في هذا البند مبلغ التسهيلات الممنوحة للدولة، بصفة استثنائية، بمقتضى أحكام الفصل الخامس من قانون المالية التعديلي لسنة 2020، وذلك بهدف تمويل قسط من عجز الميزانية الناتج عن آثار جائحة كوفيد - 19.

الإيضاح 10 : محفظة المساهمات

يمثل المبلغ المُسجّل في هذا البند الجزء المُحرّر من مساهمات البنك المركزي التونسي في رأس مال المؤسسات التالية:

المؤسسة	-12-31 2021 الرصيد بالعملة	2020-12-31 الرصيد بالعملة	-12-31 *2021 بالدينار	2020-12-31 بالدينار	نسبة المساهمة بـ %
بنك تونس الخارجي (المُدخَرات لانخفاض قيمة السندات)		767 465,22 أورو	-	2 527 109 (2 527 109)	
شركة "سويفت"	5 330 أورو	5 330 أورو	17 341	17 551	0,007
البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير	12 475 899 دولار أمريكي	12 475 899 دولار أمريكي	35 874 448	33 417 943	1,939
البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية (مُدخَرات)	7 500 000 دولار أمريكي	7 500 000 دولار أمريكي	21 566 250 (4 190 000)	20 089 500	9,686
برنامج تمويل التجارة البينية العربية	2 065 000 دولار أمريكي	2 065 000 دولار أمريكي	5 937 907	5 531 309	0,276
الشركة المصرفية المشتركة للمقاصة الإلكترونية	105 000 دينار تونسي	105 000 دينار تونسي	105 000	105 000	3
صندوق ضمان الودائع البنكية	2 500 000 دينار تونسي	500 000 2 دينار تونسي	2 500 000	2 500 000	50
المجموع			61 810 946	56 313 107	

ويرجع الانخفاض بـ 0,2 مليون دينار المسجل على مستوى هذا البند أساسا إلى رصد مُدخَرات بعنوان مساهمة البنك المركزي التونسي في رأس مال البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية (-4,2 ملايين دينار)، قابله تأثير معاكس (+4 ملايين دينار) ناتج عن ارتفاع سعري صرف الدولار الأمريكي والأورو مقارنة بسنة 2020.

كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2021، استكمل البنك المركزي التونسي عملية التفويت إلى الدولة التونسية في مساهمته في رأس مال بنك تونس الخارجي وذلك تطبيقا لأحكام الفصلين 37 و 97 من نظامه الأساسي.

* حسب أسعار الصرف السائدة في 31 ديسمبر 2021 :
1 أورو = 3,2534 د.ت.
1 دولار أمريكي = 2,8755 د.ت.

الإيضاح 11: الأصول الثابتة

يبرز الجدول الموالي تفاصيل مكونات الأصول الثابتة كما هي في موفى ديسمبر 2021 (بالدينار) :

البنود	القيمة الخام				الاستهلاكات				القيمة المحاسبية الصافية 2021/12/31
	2020/12/31	دخول 2021	خروج 2021	2021/12/31	2020/12/31	مخصصات 2021	خروج 2021	2021/12/31	
البرمجيات	8 891 375	2 118 370	-	11 009 745	7 447 691	1 051 913	-	8 499 604	2 510 141
أصول ثابتة غير مادية أخرى	44 318	-	-	44 318	-	-	-	-	44 318
تسبيقات على شراء برمجيات	123 650	2 800	4 000	122 450	-	-	-	-	122 450
الأصول الثابتة غير المادية	9 059 343	2 120 170	4 000	11 176 513	7 447 691	1 051 913	-	8 499 604	2 676 909
الأراضي	88 944 066	-	-	88 944 066	-	-	-	-	88 944 066
البناءات	55 078 148	-	-	55 078 148	51 219 590	489 482	-	51 709 072	3 369 076
معدات و أثاث مكاتب	2 327 030	46 612	-	2 373 642	1 179 478	166 471	-	1 345 949	1 027 693
معدات النقل	3 244 385	-	-	3 244 385	2 709 949	190 274	-	2 900 223	344 162
معدات إعلامية	11 042 109	4 931 277	-	15 973 386	10 191 327	1 478 972	-	11 670 299	4 303 087
معدات الطبع	641 271	-	-	641 271	567 274	55 085	-	622 359	18 912
معدات الخزينة	24 335 259	2 159 094	-	26 494 353	21 958 822	932 660	-	22 891 482	3 602 871
تهئية و تجهيز	7 494 764	3 499 755	-	10 994 519	2 780 527	648 429	-	3 428 956	7 565 563
تركيب تجهيزات فنية	35 389 537	6 108 892	-	41 498 429	17 648 399	3 210 213	-	20 858 612	20 639 817
معدات و تجهيزات فنية	1 405 749	48 167	-	1 453 916	830 080	148 803	-	978 883	475 033
أعمال فنية و قطع عتيقة	654 766	-	-	654 766	-	-	-	-	654 766
أصول ثابتة مادية في طور الإنشاء	6 320 526	4 121 318	6 351 635	4 090 209	-	-	-	-	4 090 209
منها :	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بناءات في طور الإنشاء	2 772 022	2 653 902	2 142 229	3 283 695	-	-	-	-	3 283 695
تركيب تجهيزات فنية في طور الإنشاء	1 561 289	-	1 558 219	3 070	-	-	-	-	3 070
الأصول الثابتة المادية	236 877 610	20 915 115	6 351 635	251 441 090	109 085 446	7 320 389	-	116 405 835	135 035 255
المجموع	245 936 953	23 036 285	6 355 635	262 617 603	116 533 137	8 372 302	-	124 905 439	137 712 164

الإيضاح 12 : مدينون مختلفون

يتضمن هذا البند، بالخصوص، قائم القروض المسندة للأعوان والممولة من احتياطي الصندوق الاجتماعي وكذلك التسبقات المختلفة الممنوحة للأعوان (47,4 مليون دينار مقابل 46,6 مليون دينار في سنة 2020).

الإيضاح 13 : حسابات انتظار و للتسوية (أصول)

يتضمن هذا البند بالخصوص الإيرادات المستحقة والحسابات المدينة المختلفة الأخرى. وقد سجل هذا البند ارتفاعا من سنة إلى أخرى بقيمة 12,8 مليون دينار، يُفسّر أساسا بارتفاع الإيرادات المستحقة بـ 13,1 مليون دينار، وهي إيرادات متعلقة أساسا بعمليات السياسة النقدية وكذلك الإيرادات المستحقة على المساهمات و التي بلغت على التوالي 10,3 ملايين دينار و 3,9 ملايين دينار في نهاية سنة 2021 .
وتفصيله كالاتي:

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	
12 785 858	106 631 970	119 417 828	حسابات انتظار و للتسوية (أصول)
13 119 686	85 990 181	99 109 867	إيرادات مُستحقة وأعباء مسجلة مسبقا
3 283 479-	12 461 827	9 178 348	ذهب مُخصص للبيع لحرفيي المصوغ
2 904 271	5 875 437	8 779 708	عملات أجنبية قيد الاستخلاص و للتسوية
45 380	2 304 525	2 349 905	حسابات مدينة مختلفة أخرى

الإيضاح 14 : الأوراق والقطع النقدية في التداول

سجلت الأوراق والقطع النقدية في التداول ارتفاعا بـ 1.483,1 مليون دينار أو بنسبة 9,4٪، لتبلغ 17.232,5 مليون دينار مقابل 15.749,4 مليون دينار في سنة 2020، مع حصة غالبية للأوراق النقدية (97,5٪).

هذا، وتجدر الإشارة إلى تباطؤ نسبة ارتفاع التداول النقدي حيث بلغت 9,4٪ للفترة بين نهاية سنة 2020 ونهاية سنة 2021، مقابل 16,6٪ للفترة ما بين نهاية سنة 2019 ونهاية سنة 2020.

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	
1 483 117 041	15 749 416 699	17 232 533 740	الأوراق والقطع النقدية في التداول
1 462 420 040	15 341 542 495	16 803 962 535	الأوراق النقدية
20 697 001	407 874 204	428 571 205	القطع النقدية

و تُفصّل الأوراق والقطع النقدية في التداول حسب الفئة كالآتي :

(بالدينار)

2020	2021	
15 341 542 495	16 803 962 535	أوراق نقدية في التداول
2 059 880 700	2 310 069 400	50 ديناراً
9 410 851 420	10 620 858 660	20 ديناراً
3 825 781 910	3 831 975 890	10 دنانير
45 028 465	41 058 585	5 دنانير
407 874 204	428 571 205	قطع نقدية في التداول
100 195 715	100 528 585	5 دنانير
45 410 396	55 973 864	2 دينار
143 539 792	150 501 622	1 دينار
56 043 463	56 240 745	500 مليم
8 400 966	9 785 226	200 مليم
31 772 257	32 631 183	100 مليم
9 492 973	9 788 872	50 مليما
8 229 130	8 321 156	20 مليما
2 453 640	2 464 064	10 مليمات
2 202 494	2 202 496	5 مليمات
73 085	73 092	2 مليم
60 293	60 300	1 مليم

الإيضاح 15 : الحساب المركزي للحكومة

يضم هذا البند الرصيد الدائن للحسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار التونسي والذي يحتوي على الموارد المتوفرة لدى الخزينة والمُخَوَّل لها استعمالها في إطار إدارتها اليومية للسيولة. و يدخل ضمن هذه الفئة من الحسابات، الحساب الجاري للخزينة (577,4 مليون دينار) و الحسابات الخاصة المتضمنة للموارد المتأتية من القروض الخارجية لدعم الميزانية (1.010,3 مليون دينار).

وقد شهد رصيد هذا البند انخفاضاً ملحوظاً من نهاية سنة إلى أخرى، ليتراجع من 4.487,9 مليون دينار في نهاية سنة 2020 إلى 1.587,7 مليون دينار بعد سنة. ويفسر هذا التراجع من جهة، باستعمال الدولة، خلال سنة 2021، للتسهيلات التي منحها إياها البنك المركزي بمبلغ 2.810 مليون دينار لغاية تمويل جزء من عجز ميزانيتها لسنة 2020 والناجم عن تداعيات أزمة " كوفيد-19 "، إلى جانب الأموال المتأتية من السحوبات المنجزة على القروض الخارجية الممنوحة من طرف البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، من جهة أخرى.

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	الحساب المركزي للحكومة
2 900 205 009-	4 487 941 937	1 587 736 928	الحساب الجاري للخرينة
2 656 735 425-	3 234 123 013	577 387 588	القرض الجزائري بقيمة 300 مليون دولار أمريكي لدعم ميزانية الدولة
862 650 000	-	862 650 000	الهبة التركية بتاريخ 12 ماي 2020 - لدعم ميزانية الدولة
13 393 000-	13 393 000	-	قرض البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 180 مليون أورو - لتمويل برنامج دعم مكافحة كوفيد-19 عبر الإدماج الاجتماعي والتوظيف
591 222 240-	591 222 240	-	قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة 161 مليون أورو - لتمويل برنامج دعم سياسات الانتعاش وتعزيز المرونة
528 815 448-	528 815 448	-	حسابات أخرى
27 311 104	120 388 236	147 699 340	

الإيضاح 16 : الحسابات الخاصة للحكومة

يتضمن هذا البند الحسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار التونسي التي لا يمكن استعمال أرصدها من قبل الخزينة في إطار إدارتها اليومية للسيولة. وتشتمل أساسا على حسابات الحكومة الخاصة المحررة بالعملة الأجنبية و المتضمنة للأموال المتأتية من السحوبات من القروض و الهبات الخارجية الممنوحة للدولة أو لمؤسسات عمومية بضمان الدولة والمخصصة لمشاريع معينة (1.183,5 مليون دينار)، رصيد حسابات القروض الممنونة بالدينار (358,4 مليون دينار) ورصيد الحسابات المختلفة للحكومة (115,7 مليون دينار) و كذلك أرصدة الحسابات المتعلقة بمختلف الصناديق التي يمسكها البنك المركزي لحساب الدولة كصندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى.

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	الحسابات الخاصة للحكومة
17 666 913-	1 707 478 623	1 689 811 710	الحسابات الخاصة للحكومة بالعملة الأجنبية
148 407 625-	1 331 913 626	1 183 506 001	الحكومة التونسية - حسابات القروض
69 254 482	289 102 637	358 357 119	الحكومة التونسية - حسابات مختلفة
63 335 709	52 325 425	115 661 134	منها :
			الآلية الظرفية لمساندة المؤسسات
1 003 857	24 599 355	25 603 212	الحساب المركزي لبرنامج المسكن الأول
9 197 895-	10 594 242	1 396 347	حساب خط اعتماد دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة
41 022 608	15 949 640	56 972 248	حساب تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة
19 723 235	-	19 723 235	حساب خط اعتماد المخصص لإعادة تمويل قروض إعادة الجدولة المسندة من قبل البنوك لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضررة من تداعيات انتشار فيروس كوفيد 19
10 733 904	-	10 733 904	حساب صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
13 816 622-	21 930 692	8 114 070	حساب الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية و الحرف الصغرى
11 857 639	6 323 802	18 181 441	الحكومة التونسية - حساب الهبات
109 504	5 882 441	5 991 945	

تفصل الحسابات الخاصة بالعملة الأجنبية كالتالي :

2020		2021		الحسابات الخاصة بالعملة الأجنبية
بالدينار	بالعملة	بالدينار	بالعملة	
1 331 913 626		1 183 506 001		الأورو
1 260 662 969	382 854 400	1 103 500 789	339 183 866	الدولار الأمريكي
14 993 666	5 597 576	13 701 976	4 765 076	اليان الياباني
40 322 281	1 552 364 530	62 221 937	2 491 109 509	عملات أخرى
15 934 710	-	4 081 299	-	

وفي جانب آخر، تمثلت تدفقات موارد واستعمالات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية و الحرف الصغرى، المسجلة خلال السنة المحاسبية فيما يلي:

(بالدينار)

حسابات الصندوق الوطني للنفوس بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى		حسابات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية		
2020	2021	2020	2021	
7 823 774	6 323 802	34 040 114	21 930 692	الرصيد الأولي
13 500 028	17 357 639	33 565 109	28 574 558	الموارد
-	-	28 000 000	24 000 000	اعتمادات الميزانية
13 500 028	17 357 639	5 565 110	4 574 558	استخلاصات
15 000 000	5 500 000	45 674 531	42 391 180	الاستعمالات
<u>6 323 802</u>	<u>18 181 441</u>	<u>21 930 692</u>	<u>8 114 070</u>	الرصيد النهائي

الإيضاح 17 : مخصصات حقوق السحب الخاصة

يشمل هذا البند، والذي بلغ في نهاية شهر ديسمبر 2020، 272,8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، المقابل لمجموع مبالغ حقوق السحب الخاصة المخصصة لتونس والتي تم منحها للبنك المركزي التونسي في إطار عمليات مخصصات حقوق السحب الخاصة المنجزة من قبل صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء. وبما أن البنك المركزي مطالب بإرجاع هذا المبلغ للصندوق إذا ما قرر هذا الأخير إلغاء حقوق السحب الخاصة، فإن المخصصات المذكورة تمثل التزاما قائما، غير محدود المدة، تجاه الصندوق.

(بآلاف الوحدات من حقوق السحب الخاصة)

2020	2021	
272 776	272 776	مخصصات حقوق السحب الخاصة
5 880	5 880	مخصصات / جانفي 1970
3 745	3 745	مخصصات / جانفي 1971
5 088	5 088	مخصصات / جانفي 1972
6 552	6 552	مخصصات / جانفي 1979
6 552	6 552	مخصصات / جانفي 1980
6 426	6 426	مخصصات / جانفي 1981
212 385	212 385	مخصصات / أوت 2009
26 148	26 148	مخصصات / سبتمبر 2009

ويفسر الانخفاض المسجل عند إقفال السنة المحاسبية 2021، والبالغ 3,3 ملايين دينار، حصرياً، بتراجع سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدينار.

الإيضاح 18 : حسابات جارية بالدينار باسم المنظمات الأجنبية

يشمل هذا البند أرصدة الحسابات المفتوحة بالدينار باسم المنظمات الأجنبية، ومنها بالخصوص صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية وصندوق النقد العربي. وتجدر الإشارة إلى أن حسابات صندوق النقد الدولي المفتوحة في دفاتر البنك المركزي تعتبر من أهم مكونات هذا البند، وهي مفصلة كالآتي :

(بالدينار)

2020	2021	
1 678 692 776	1 673 478 120	حسابات صندوق النقد الدولي
1 676 794 315	1 671 769 432	صندوق النقد الدولي- الحساب رقم 1
1 676 794 315	1 671 769 432	مساهمة تونس بالدينار في رأس مال الصندوق
1 898 461	1 708 688	صندوق النقد الدولي- الحساب رقم 2

وتجدر الإشارة إلى أنّ حساب السندات المفتوح في دفاتر البنك المركزي التونسي باسم صندوق النقد الدولي والبالغ رصيده 6,440,2 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2021 مقابل 6.684,6 مليون دينار في نهاية السنة السابقة، مُدرج ضمن جدول التعهدات خارج الموازنة على مستوى البند الفرعي "قروض خارجية أخرى". ويتعلق الرصيد المذكور بالمقابل بالدينار لقرضي صندوق النقد الدولي في إطار آلية التسهيلات الموسعة للقرض وآلية أداة التمويل السريع المتحصل عليهما خلال شهر أفريل 2020 بمبلغ قدره 2.265,8 مليون دينار والمخصصين لدعم ميزانية الدولة.

الإيضاح 19: التزامات تجاه البنوك مرتبطة بعمليات السياسة النقدية

يسجل هذا البند عمليات تدخل البنك المركزي التونسي في السوق النقدية في شكل امتصاص للسيولة. وقد بلغ القائم المستحق بموجب هذه العمليات والتمثلة حصرياً في عمليات تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة، 346 مليون دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 25 مليون دينار قبل سنة، أي بارتفاع قدره 321 مليون دينار.

الإيضاح 20: التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين

يتضمن هذا البند موجودات العملة الأجنبية تحت الطلب للوسطاء المقبولين (3,4.321 مليون دينار)، من جهة، وقائم اقترض البنك المركزي من السوق النقدية بالعملة الأجنبية (7,1.876 مليون دينار)، من جهة أخرى.

وتفصّل هذه الالتزامات كما يلي :

2020		2021		
بالدينار	بالعملة	بالدينار	بالعملة	
6 768 821 374		6 198 033 164		الالتزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين
3 946 957 346	1 198 662 945	3 151 119 934	968 562 100	الأورو
2 498 029 545	932 587 749	2 675 855 847	930 570 630	الدولار الأمريكي
86 063 823	28 302 927	103 162 101	32 788 543	الفرنك السويسري
82 493 761	22 567 951	95 870 605	24 676 483	الجنيه الأسترليني
39 859 256	55 827 243	57 222 884	74 712 283	الريال السعودي
17 358 563	23 803 473	18 176 019	23 217 161	الدرهم الإماراتي
33 182 359	15 793 979	25 110 030	11 119 489	الدولار الكندي
64 876 721		71 515 744		عملات أخرى

الإيضاح 21 : حسابات غير مقيمين بالعملة الأجنبية

يُسجّل هذا البند الأرصدة الدائنة للحسابات المفتوحة بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل باسم بنوك أو مؤسسات غير مقيمة.

الإيضاح 22 : التزامات أخرى بالعملة الأجنبية

يُمثّل المبلغ المُسجّل في هذا البند المقابل بالدينار لمبالغ التزامات البنك المركزي التونسي بالعملة الأجنبية لأجل بعنوان اقتراضات أو ودائع من الخارج لدى البنك المركزي التونسي. وتجدر الإشارة إلى أنه بتاريخ 04 ماي 2021، تم تسديد ودیعة بنك الجزائر لدى البنك المركزي التونسي المؤرخة في 28 أفريل 2011 بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي.

الإيضاح 23 : قيم قيد الاستخلاص

يمثل المبلغ المسجل في هذا البند، الوضعية الدائنة الصافية لحسابات استخلاص القيم بما فيها، بالخصوص، الصكوك والسندات لفائدة الخزينة والتحويلات المأدون بها من قبل مصالح البنك والتي تمرّ عبر نظام المقاصة الإلكترونية.

الإيضاح 24 : فوارق التحويل وإعادة التقييم

يتضمن هذا البند :

- فائض القيمة الصافي المتراكم بعنوان إعادة تقييم الحسابات بالعملة الأجنبية بمبلغ 2.515,1 مليون دينار منها 2.091,1 متأتية من سنة 2020.
- فائض القيمة الصافي المتراكم بعنوان إعادة التقييم بسعر السوق للموجودات من سبائك الذهب بمبلغ 689,3 مليون دينار منها 666,9 مليون دينار متأتية من سنة 2020،
- فائض القيمة الصافي المتراكم بعنوان إعادة تقييم العمليات مع صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي في حدود 187 مليون دينار منها 183,1 مليون دينار متأتية من سنة 2020.

الإيضاح 25: دائنون مختلفون

يتضمن هذا البند، بالخصوص، حسابات الإيداع لأعوان البنك، والمدخرات المخصصة بعنوان منحة الخروج للتقاعد والإجازات خالصة الأجر، والأداءات المقنطرة من المورد لفائدة الدولة، ومبالغ مساهمات التغطية الاجتماعية في انتظار الدفع ومبالغ الغُفل التوقيفية وحسابات أخرى باسم هيئات وطنية.

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	
10 454 655	174 163 426	184 618 081	دائنون مختلفون
3 939 994	29 130 569	33 070 563	حسابات إيداع الأموال (حسابات الأعوان، حساب الودادية ...)
10 829 092	8 614 593	19 443 685	مدخرات بعنوان منحة الخروج للتقاعد
1 915 813	8 223 836	10 139 649	مدخرات للإجازات خالصة الأجر
196 047	2 437 454	2 633 501	الخصم من المورد بعنوان الضريبة، أداء مجمع على القيمة المضافة وضرائب وأداءات أخرى لفائدة الدولة
200 903	834 679	1 035 582	مبالغ مساهمات التغطية الاجتماعية في انتظار الدفع
6 627 194-	124 922 295	118 295 101	دائنون مختلفون آخرون
32 286 478-	69 055 851	36 769 373	منها : عقل توقيفية
16 415 985	27 420 253	43 836 238	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
9 258 624	25 236 747	34 495 371	صندوق ضمان الودائع البنكية

الإيضاح 26 : حسابات انتظار وللتسوية (خصوم)

يضمّ هذا البند، بالخصوص، المبلغ المقابل لمركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي والمدخرات للمخاطر والأعباء والأعباء للدفع.

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	
28 972 165	804 734 687	833 706 852	حسابات انتظار وللتسوية (خصوم)
1 445 195-	482 259 693	480 814 498	مقابل مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
3 123 419	16 117 538	19 240 957	أعباء الموظفين للدفع
459 088-	16 298 574	15 839 486	أعباء للدفع وإيرادات مختلفة مقبوضة مسبقا
1 613 246-	3 931 683	2 318 437	مصاريف للدفع ذات طابع خصوصي و استثنائي
97 262	19 189 808	19 287 070	عُملات أجنبية في انتظار التسوية
28 542 390	262 310 482	290 852 872	مدخرات المخاطر والأعباء
726 623	4 626 909	5 353 532	حسابات انتظار وللتسوية أخرى

الإيضاح 27 : الأموال الذاتية

بلغت الأموال الذاتية قبل تخصيص نتيجة السنة المحاسبية 2021، ما قدره 1.203,2 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2021 مقابل 1.319,2 مليون دينار في سنة 2020، أي بانخفاض قدره 116 مليون دينار.

(بالدينار)

2020	2021	
6 000 000	6 000 000	رأس المال
691 494 156	745 947 287	الاحتياطيات
3 000 000	3 000 000	الاحتياطي القانوني
647 794 668	696 794 668	الاحتياطي الخاص
40 699 488	46 152 619	احتياطي الصندوق الاجتماعي
697 494 156	751 947 287	مجموع الأموال الذاتية قبل احتساب نتيجة السنة المحاسبية
621 704 337	451 223 864	نتيجة السنة المحاسبية
1 319 198 493	1 203 171 151	مجموع الأموال الذاتية قبل التخصيص

وتمثلت تحركات الأموال الذاتية المسجلة في السنة المحاسبية المقفلة في 31 ديسمبر 2021 فيما يلي :

(بالدينار)

الرصيد في 2021/12/31	نتيجة السنة المحاسبية	احتياطي الصندوق الاجتماعي	توزيع النتيجة	الرصيد في 2020/12/31	البيانات
6 000 000	-	-	-	6 000 000	رأس المال
3 000 000	-	-	-	3 000 000	الاحتياطي القانوني
696 794 668	-	-	49 000 000	647 794 668	الاحتياطي الخاص
46 152 619	-	453 131	5 000 000	40 699 488	احتياطي الصندوق الاجتماعي
451 223 864	451 223 864	-	(621 704 337)	621 704 337	نتيجة السنة المحاسبية
1 203 171 151	451 223 864	453 131	(567 704 337)	1 319 198 493	مجموع الأموال الذاتية

أما موارد واستعمالات الصندوق الاجتماعي كما هي في موفى ديسمبر 2021 فكانت كالآتي :

(بالدينار)

الرصيد في 2021-12-31	الاستعمالات	الموارد		الرصيد في 2020-12-31	التسمية
	القروض	التسديدات	المخصصات		
46 152 619	-	453 131	5 000 000	40 699 488	الموارد
37 038 126	-	-	5 000 000	32 038 126	المخصصات
4 575 708	-	190 152	-	4 385 556	فوائد على قروض طويلة الأمد
4 538 785	-	262 979	-	4 275 806	فوائد على قروض متوسطة الأمد
(40 688 772)	(13 855 991)	11 459 109	-	(38 291 890)	الاستعمالات
(20 606 516)	(4 459 916)	1 969 556	-	(18 116 156)	قروض السكن
(10 258 656)	(3 613 702)	2 617 744	-	(9 262 698)	قروض متوسطة الأمد
(9 823 600)	(5 782 373)	6 871 809	-	(10 913 036)	قروض قصيرة الأمد
5 463 847	(13 855 991)	11 912 240	5 000 000	2 407 598	الموارد المتوفرة

الإيضاح 28 : التعهدات خارج الموازنة

يشتمل جدول التعهدات خارج الموازنة على :

• التعهدات والضمانات المسلمة :

تعهدات الضمان المسلمة في إطار القروض الخارجية :

• قروض رقاعية وقروض خارجية أخرى

هي التعهدات المتعلقة :

- بالقروض الرقاعية المصدرة من قبل البنك المركزي التونسي لحساب الدولة التونسية في الأسواق المالية الأجنبية،

- والقروض الخارجية للدولة، المُتَحَصَّل عليها في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي، و التي يديرها البنك المركزي لحساب هذه الأخيرة مع إمضائه تعهدات للطرف الأجنبي المتدخل (بنك أجنبي أو مؤسسة مالية)، يلتزم بمقتضاها بخلاص الاستحقاقات المتعلقة بهذه القروض،

- والقروض الخارجية المُبرمة من قبل البنك المركزي والمُحالة إلى الوسطاء المقبولين (وتتعلق تحديدا بالقروض المُبرمة مع برنامج تمويل التجارة العربية البينية).

كما يتضمن هذا البند أيضا التزامات البنك المركزي التونسي إزاء صندوق النقد الدولي بالنسبة للأجزاء من القروض المتحصّل عليه من الصندوق والمخصصة لدعم ميزانية الدولة. ويتعلق الأمر بالقروض المتحصّل عليه في إطار آلية التسهيلات الموسعة للقرض وكذلك بالقروض المتعلقة بأداة التمويل السريع.

وتجدر الإشارة، في هذا الإطار، إلى أنّ قائم القروض الرقاعية تراجع من 22.766 مليون دينار في ديسمبر 2020 إلى 18.602 مليون دينار بعد سنة، أي بانخفاض قدره 4.164 مليون دينار، يفسر أساساً، بخلاص القرضين الرقاعيين بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي لكل منهما خلال شهري جويلية و أوت 2021 من جهة، وبخلاص القسط الثالث من الاكتتاب الخاص القطري (مليار دولار أمريكي) بما قيمته 250 مليون دولار أمريكي خلال شهر أبريل 2021، من جهة أخرى.

وتعتبر هذه التعهدات، تعهدات توقيع (خارج الموازنة) تطبيقاً للمبدأ المحاسبي "أفضلية الجوهر على الشكل"، علماً وأنّ الالتزامات المالية للبنك المركزي المترتبة عن القروض المشار إليها أعلاه، يقابلها التزام مماثل من قبل الدولة أو الوسيط المقبول بسداد كل الاستحقاقات على القروض المعنية و كذلك كل الأعباء المالية المترتبة عنها.

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	
قروض رقاعية	22 766 042 461	18 601 988 684	4 164 053 777-
قروض خارجية أخرى	8 887 278 042	8 734 161 689	153 116 353-
قروض خارجية للدولة مُتَحَصِّل عليها في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي	1 357 549 214	1 373 850 581	16 301 367
قروض خارجية مُبرمة من قبل البنك المركزي ومُحالة إلى الوسيط المقبولين	845 166 540	920 131 681	74 965 141
قروض صندوق النقد الدولي المخصصة لدعم ميزانية الدولة	6 684 562 288	6 440 179 427	244 382 861-

التعهدات المسلمة مقابل عمليات إعادة التمويل :

هي التعهدات المسلمة و المتعلقة بعمليات مقايضة الصرف كأحد أدوات السياسة النقدية التي شرع البنك المركزي في استعمالها بداية من شهر ماي 2015 بهدف تلبية حاجيات البنوك من السيولة.

وفي نهاية شهر ديسمبر 2021، يمثل المبلغ المدرج في هذا البند (947,6 مليون دينار) المقابل بالدينار، للعملات الأجنبية المتوقع تسليمها للبنوك عند حلول أجل عمليات مقايضة الصرف التي قام بها البنك خلال شهر ديسمبر 2021 بأجل ثلاثة أشهر و ذلك بتطبيق أسعار الصرف السائدة في تاريخ الإقفال.

- التعهدات المسلمة مقابلة مخصصات حقوق السحب الخاصة

هي التعهدات تجاه صندوق النقد الدولي الناتجة عن تحصيل الحكومة التونسية لمخصصات حقوق السحب الخاصة الاستثنائية والتي تمثل الجزء الراجع لتونس من حقوق السحب الخاصة المقررة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد الدولي بتاريخ 2 أوت 2021.

- التعهدات والضمانات المستلمة

■ التعهدات المُستلمة مقابل عمليات إعادة التمويل

هي التعهدات المستلمة من البنوك المشاركة في عمليات مقايضة الصرف والمكونة، من ناحية، من المبالغ بالدينار للاستلام في تاريخ الأجل (953 مليون دينار) ومن ناحية أخرى، من مبالغ الفوارق الإيجابية غير الجارية بعنوان هذه العمليات (7 ملايين دينار).

■ الضمانات المُستلمة لتغطية عمليات إعادة التمويل

هي الضمانات المُستلمة من قبل البنك المركزي في مقابل عمليات إعادة تمويل البنوك غير تلك المنجزة بواسطة عمليات مقايضة الصرف، وقد بلغ مجموع قيمة هذه الضمانات 26.805,3 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2021 وهي موزعة إلى ديون جارية ورقاع خزينة بمبالغ قدرها 4.155,9 مليون دينار و1.983,1 مليون دينار، على التوالي.

- تعهدات أخرى مُستلمة

هي الضمانات الوقتية والنهائية المستلمة بالخصوص من العارضين في إطار طلبات العروض المعلنة من قبل البنك المركزي والضمانات المستلمة في إطار نشاط مكاتب الصرف. وفي نهاية شهر ديسمبر 2021، بلغت قيمة هذه الضمانات 15,3 مليون دينار مقابل 11,2 مليون دينار في سنة 2020، أي بارتفاع قدره 4,1 ملايين دينار، يُفسّر أساسا بارتفاع الضمانات المستلمة من قبل الأشخاص الراغبين في ممارسة نشاط الصرف اليدوي عن طريق مكاتب الصرف.

■ تعهدات أخرى

هي التعهدات المتعلقة بالأوراق النقدية التونسية والأجنبية، المحجوزة من قبل السلطات القضائية والمصالح الدبلوماسية والمودعة لدى البنك المركزي التونسي للحفظ. وفي نهاية شهر ديسمبر 2021، بلغ رصيد هذه الأوراق البنكية 1,4 مليون دينار مقابل 4,5 ملايين دينار في سنة 2020، أي بانخفاض قدره 3,1 ملايين دينار.

الإيضاح 29 : إيرادات من عمليات التدخل في السوق النقدية

بلغت العائدات المتأتية من عمليات إعادة التمويل، والتي لا تزال العنصر الأكثر أهمية في قائمة النتائج، حيث مثلت نسبة 81,1% من مجموع إيرادات البنك، 681,1 مليون دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 797,3 مليون دينار، قبل سنة خلت، أي بانخفاض قدره 116,2 مليون دينار أو بنسبة 14,6%.

ويعزى هذا التقلص أساسا إلى انخفاض الفوائد المسجلة بعنوان تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عن طريق طلبات العروض والتي تراجعت بـ 90,6 مليون دينار أو بنسبة 25% حيث انتقلت من 361,7 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2020 إلى 271,1 مليون دينار بعد سنة، وذلك بالتوازي مع انخفاض الفوائد المتأتية من عمليات إعادة التمويل بأجل 6 أشهر، التي تراجعت بدورها بـ 97,2 مليون دينار نتيجة لحلول أجل برنامج إعادة التمويل بأجل 6 أشهر والذي لم يقع تجديده في سنة 2021.

من ناحية أخرى، قام البنك المركزي بعمليات شراء بات لرقاع الخزينة في إطار السوق المفتوحة، أفرزت إيرادات بـ 265,5 مليون دينار في موفى شهر ديسمبر 2021 مقابل 235,5 مليون دينار في السنة السابقة أي بارتفاع قدره 30 مليون دينار.

وسجلت الفوائد المحصلة على عمليات إعادة التمويل لمدة شهر تطورا ملحوظا قدره 44,9 مليون دينار، حيث ارتفعت من 11 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2020 إلى 55,9 مليون دينار بعد سنة، وهو ما يعكس اللجوء المتزايد للبنوك لهذه الأداة التي أحدثت من قبل البنك المركزي التونسي منذ ماي 2020، بهدف دعم البنوك والمؤسسات المالية في جهودها من أجل مجابهة تداعيات الأزمة الصحية "كوفيد 19".

من جانبها، ارتفعت كل من إيرادات عمليات تسهيلات القرض لمدة 24 ساعة وإيرادات عمليات التدخل الظرفي بـ 7,9 ملايين دينار و5 ملايين دينار، حيث انتقلت على التوالي من 36,6 مليون دينار إلى 44,5 مليون دينار ومن 0,4 مليون إلى 5,4 ملايين دينار من نهاية سنة إلى أخرى.

كما سجلت الإيرادات المحصلة بعنوان الفوارق الإيجابية المتعلقة بعمليات مقايضة الصرف ارتفاعا قدره 13 مليون دينار لتبلغ 30 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقابل 17 مليون دينار في العام السابق.

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	
116 239 450-	797 342 501	681 103 051	إيرادات عمليات التدخل في السوق النقدية
90 623 659-	361 741 235	271 117 576	فوائد التدخل في السوق النقدية في شكل شراء على طلبات العروض
30 045 236	235 466 380	265 511 616	إيرادات على السندات المشتراة بصفة باتة
7 935 034	36 616 055	44 551 089	فوائد على تسهيلات قروض ليوم واحد
13 065 849	16 981 905	30 047 754	الفارق الإيجابي على عمليات مقايضة الصرف
44 947 705	10 969 430	55 917 135	فوائد على عمليات التدخل في السوق النقدية في شكل عمليات إعادة التمويل بأجل 1 شهر
4 985 778	383 778	5 369 556	فوائد عمليات التدخل الظرفي في السوق المالية لضخ السيولة
97 203 167-	97 203 167	-	فوائد على عمليات التدخل في السوق النقدية في شكل عمليات إعادة التمويل بأجل 6 أشهر
29 392 226-	37 980 551	8 588 325	إيرادات أخرى
337 050-	8 274 518	7 937 468	منها فوائد جزائية
29 055 176-	29 706 033	650 857	استرداد مدخرات على سندات مشتراة بصفة باتة

الإيضاح 30 : فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية

يتضمن هذا البند، بالخصوص، الفوائد المحصلة على السندات بالعملة الأجنبية والتي بلغت 65,3 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2021 مقابل 60,3 مليون دينار في السنة الفارطة أي بارتفاع قدره 5 ملايين دينار.

وانخفضت الفوائد المحصلة على الإيداعات بالعملة الأجنبية بـ 25,7 مليون دينار أو بنسبة 85% لتتراجع من 30,2 مليون دينار في نهاية سنة 2020 إلى 4,5 ملايين دينار في نهاية سنة 2021 وذلك نتيجة لانخفاض نسبة الفائدة على التوظيفات بالدولار الأمريكي.

ومن جهتها، شهدت الفوائد المحصلة على الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة انخفاضاً بنسبة 24,4% لتتراجع من 11 مليون دينار في نهاية سنة 2020 إلى 8,3 ملايين دينار بعد سنة.

و تفصيل هذا البند كالآتي :

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	
23 388 468-	101 531 810	78 143 342	فوائد التوظيفات الآجلة بالعملة الأجنبية
5 041 456	60 265 549	65 307 005	فوائد على السندات بالعملة الأجنبية
6 377 434-	32 788 004	26 410 570	الأورو
6 810 261	22 864 999	29 675 260	الدولار أمريكي
4 612 724	4 442 735	9 055 459	الجنيه الأسترليني
4 095-	169 811	165 716	اليان الياباني
25 715 137-	30 221 479	4 506 342	فوائد على الودائع بالعملة الأجنبية
22 823 061-	27 220 066	4 397 005	الدولار أمريكي
2 888 206-	2 982 841	94 635	الجنيه الأسترليني
-	-	-	الأورو
3 870-	18 572	14 702	عملات أخرى
2 714 787-	11 044 782	8 329 995	فوائد على الأموال المعهودة للتصرف بالوكالة
2 714 787-	11 044 782	8 329 995	الدولار أمريكي

الإيضاح 31: إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية

يشمل هذا البند، بالخصوص، المبلغ المتعلق بتمديد الانخفاض على السندات بالعملة الأجنبية (13,7 مليون دينار) والعمولات المحصلة من عمليات الصرف (11,6 مليون دينار).

وقد سجّل هذا البند انخفاضا بـ 7,8 ملايين دينار، بين سنة وأخرى، يفسر أساسا بالانخفاض المتزامن لزائد القيمة المحصل على الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة بـ 9,6 ملايين دينار وللأرباح على سندات المتاجرة بـ 4,8 ملايين دينار. وتراجعت الفوائد على الموجودات من العملة الأجنبية تحت الطلب من جهتها بـ 2,4 مليون دينار.

وتفصيله كالتالي:

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	
7 823 150-	50 934 343	43 111 193	إيرادات أخرى لعمليات بالعملة الأجنبية
3 518 546	8 071 172	11 589 718	عمولات الصرف المتأتية من الهامش المطبق على أسعار الصرف عند البيع
2 435 418-	4 739 053	2 303 635	فوائد على موجودات العملة الأجنبية تحت الطلب
1 377 113	1 490 265	2 867 378	عمولات على الأوراق الأجنبية لغير المقيمين
2 805 335	10 850 006	13 655 341	تدديد الانخفاض على السندات بالعملة الأجنبية
1 700 372	3 369 339	5 069 711	عمولات على بيع الأوراق النقدية الأجنبية من قبل البنوك
283 961	322 622	606 583	استرداد مدخرات على الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
9 596 479-	12 258 197	2 661 718	زائد قيمة على الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
1 343 707	453 121	1 796 828	استرداد مدخرات على سندات التوظيف بالعملة الأجنبية
6 820 287-	9 380 568	2 560 281	إيرادات أخرى
2 001 874-	3 925 963	1 924 089	منها : زائد قيمة على التفويث في سندات التوظيف
4 829 704-	5 384 806	552 102	أرباح على سندات المتاجرة

الإيضاح 32 : إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية

يتعلق الأمر بالإيرادات المُحصَّلة في إطار العمليات المنجزة مع صندوق النقد الدولي والتي شهدت تطوُّراً ملحوظاً، من نهاية سنة إلى أخرى، حيث مرّت من 1,5 مليون دينار في نهاية سنة 2020 إلى 19,4 مليون دينار بعد سنة. ويعزى هذا الارتفاع إلى تحصيل إيرادات بعنوان موارد الحساب الخاص المشروط 1 بما يعادل بحقوق السحب الخاصة، 10 ملايين دينار، من ناحية، وتلك المُحصَّلة بعنوان آلية توزيع الأعباء بما يعادل بحقوق السحب الخاصة 8,9 ملايين دينار، من ناحية أخرى.

و تفصيلها كالآتي :

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	
17 821 256	1 546 765	19 368 021	إيرادات العمليات مع المؤسسات الدولية
1 037 550-	1 275 140	237 590	تأجير مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
41 974-	205 776	163 802	فوائد على موجودات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي
39 998-	65 849	25 851	فوائد على التوظيفات بحقوق السحب الخاصة
8 886 150	-	8 886 150	استرجاع آلية توزيع الأعباء
10 054 628	-	10 054 628	استرجاع المساهمات في الحساب الخاص المشروط 1

الإيضاح 33 : إيرادات مختلفة

سجل هذا البند ارتفاعاً بـ 3,8 ملايين دينار أو بنسبة 47٪ ناتج عن الزيادة المتزامنة للمبالغ المسترجعة بعنوان الاعتمادات غير المستعملة من الميزانية ومبلغ الأرباح المحصلة بعنوان مساهمة البنك المركزي التونسي في رأس مال البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد.

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	إيرادات مختلفة
3 779 361	8 056 142	11 835 503	
363 351	3 667 990	4 031 341	إيرادات سندات المساهمة
185 671	671 755	857 426	مبالغ أعباء مسترجعة
3 357	310 471	313 828	إيرادات خدمات منظومة تحويلات المبالغ الكبرى
3 124 770	2 770 178	5 894 948	استرداد مصاريف مدرجة في الميزانية و غير مستعملة
39 628	33 530	73 158	استرجاعات بعنوان الجرايات التكميلية للتقاعد للملحقين
11 072	34 953	46 025	عمولات بيع الذهب لحرفيي المصوغ
15 665	18 100	33 765	إيرادات صافية من التقويت في أصول ثابتة وأرباح أخرى على عناصر غير متواترة أو استثنائية
35 847	549 165	585 012	إيرادات أخرى

الإيضاح 34 : أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية

بلغت أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية 17,1 مليون دينار في نهاية سنة 2021 مقابل 10,2 ملايين دينار في نهاية سنة 2020 أي بارتفاع قدره 6,9 ملايين دينار، تفسر أساساً بالزيادة في الفوائد المسددة بعنوان تسهيلات الودائع ليوم واحد و التي ارتفعت بـ 7,6 ملايين دينار لتنتقل من 9,5 ملايين دينار إلى 17,1 مليون دينار من نهاية سنة إلى أخرى.

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	أعباء عمليات التدخل في السوق النقدية
6 933 258	10 180 528	17 113 786	
650 857-	650 857	-	أعباء على السندات المشتراة بصفة باتة
7 590 875	9 484 167	17 075 042	فوائد على عمليات تسهيلات الودائع ليوم واحد
6 760-	45 504	38 744	أعباء أخرى

الإيضاح 35 : فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية

انخفضت الفوائد المدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية بمبلغ 0,7 مليون دينار حيث تراجعت من 32,3 مليون دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2020 إلى 31,6 مليون دينار بعد سنة. وكان من الممكن أن يكون هذا التقلص أكبر لولا الزيادة التي شهدتها الفوائد على عمليات الإيداع لأجل بالعملة الأجنبية بـ 6,3 ملايين دينار والتي انتقلت من 11,9 مليون دينار إلى 18,2 مليون دينار في نهاية سنة 2021، والتي حدّ من أثرها تراجع الفوائد المدفوعة في إطار التدخل في السوق النقدية بالعملة الأجنبية بـ 6,3 ملايين دينار من جهة، وانخفاض الفوائد المدبنة على الموجودات بالعملة الأجنبية تحت الطلب بـ 1,4 مليون دينار، من جهة أخرى.

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	فوائد مدفوعة على العمليات بالعملة الأجنبية
711 232-	32 280 731	31 569 499	فوائد التدخل في السوق النقدية بالعملة الأجنبية
6 281 930-	7 163 490	881 560	أعباء الفوائد على العملات الأجنبية الموظفة لأجل
6 265 590	11 885 326	18 150 916	فوائد على عمليات إعادة شراء السندات بالعملة الأجنبية
137 930	-	137 930	فوائد مدينة على العملات تحت الطلب
1 362 292-	9 105 762	7 743 470	فوائد على وديعة البنك المركزي الليبي
529 470	4 126 153	4 655 623	

الإيضاح 36 : أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية

سجل هذا البند ارتفاعا بمبلغ 28,1 مليون دينار أو بنسبة 47,7% مقارنة بسنة 2020، ويفسر ذلك أساسا بارتفاع خسائر الصرف على العمليات الجارية بمبلغ 10,8 ملايين دينار، وارتفاع الأعباء المتعلقة بتمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية بـ 10,9 ملايين دينار.

من جهة أخرى، سجلت مخصصات المدخرات لانخفاض قيمة الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة، ارتفاعا بـ 5,3 ملايين دينار لتنتقل من 0,6 مليون دينار في نهاية سنة 2020 إلى 5,9 ملايين دينار بعد سنة.

ويُفصّل كالاتي:

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	أعباء أخرى على العمليات بالعملة الأجنبية
28 127 449	58 941 566	87 069 015	تمديد المنحة على السندات بالعملة الأجنبية
10 928 356	36 593 387	47 521 743	خسائر صرف على العمليات الجارية
10 755 308	10 790 275	21 545 583	مخصصات المدخرات لانخفاض قيمة الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
5 313 790	606 583	5 920 373	ناقص قيمة على الأموال بالعملة الأجنبية المعهودة للتصرف بالوكالة
1 135 760	467 662	1 603 422	مخصصات المدخرات لانخفاض قيمة سندات التوظيف
1 352 518	1 801 433	3 153 951	أتعاب بعنوان خدمات تفويض التصرف الخارجي في الاحتياطات
46 204	757 918	804 122	أعباء التصرف في السندات بالعملة الأجنبية
190 683	1 107 137	1 297 820	ناقص القيمة من التفويت في سندات التوظيف
133 056	21 219	154 275	مصاريف مسك الحسابات بالعملة الأجنبية
29 846	242 905	272 751	فوائد على عمليات إعادة الشراء للسندات بالعملة الأجنبية
1 811 146-	6 391 023	4 579 877	أعباء أخرى بالعملة الأجنبية
53 074	162 024	215 098	

الإيضاح 37: أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية

يشمل هذا البند بشكل أساسي العمولات المدفوعة على المخصصات من حقوق السحب الخاصة التي انخفضت من 3,2 ملايين دينار عند إقفال السنة المحاسبية 2020 إلى 0,8 مليون دينار في العام التالي.

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	أعباء العمليات مع المؤسسات الدولية
<u>2 359 706-</u>	<u>3 194 560</u>	<u>834 854</u>	
2 383 358-	3 173 682	790 324	عمولات صندوق النقد الدولي على مخصصات حقوق السحب الخاصة
23 652	20 878	44 530	أعباء أخرى

الإيضاح 38 : أعباء الموظفين

بلغت أعباء الموظفين 125,6 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2021 مقابل 98,9 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2020، أي زيادة قدرها 26,7 مليون دينار نتيجة للزيادات في الأجور التي تم إقرارها خلال سنة 2021، مما أدى كذلك إلى رصد مذكرات إضافية بعنوان منحة الخروج للتقاعد بـ 10,8 ملايين دينار.

وتُفصّل هذه الأعباء على النحو التالي:

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	أعباء الموظفين
<u>26 712 335</u>	<u>98 904 761</u>	<u>125 617 116</u>	
4 431 597	33 038 998	37 470 595	الأجور وملحقاتها
2 637 922	17 822 672	20 460 594	المنح
8 861 806	46 171 453	55 033 259	أعباء اجتماعية
5 608 078	29 074 312	34 682 390	منها جريات التقاعد التكميلية
10 829 092	-	10 829 092	مخصصات المذكرات بعنوان منحة الخروج في التقاعد
53 430-	1 325 506	1 272 076	أعباء التكوين
5 368	546 132	551 500	ضرائب و أداءات و دفعات مماثلة على الرواتب

وتجدر الإشارة إلى أنّ جريات التقاعد التكميلية تسجّل محاسيباً كأعباء عند صرفها للأعوان المتقاعدين.

الإيضاح 39 : الأعباء العامة للاستغلال

عرفت الأعباء العامة للاستغلال استقراراً مقارنة بسنة 2020، حيث بلغت 28,3 مليون دينار في سنة 2021 مقابل 28,6 مليون دينار في سنة 2020. وهي موزعة على النحو التالي:

(بالدينار)

التغيرات	2020	2021	
300 313-	28 646 446	28 346 133	الأعباء العامة للاستغلال
2 020 495-	5 905 113	3 884 619	الشراءات
2 016 159-	5 885 048	3 868 890	الشراءات المستهلكة : مواد مستهلكة و لوازم
4 336-	20 065	15 729	شراء معدّات صغيرة
1 108 040	14 445 780	15 554 013	خدمات خارجية
31 964	6 629 078	6 661 042	صيانة و إصلاحات
807 185	4 067 393	4 874 578	نفقات بريدية و نفقات الاتصالات اللاسلكية
24 860	2 209 913	2 234 773	منح التأمين
68 933	291 194	360 127	أعباء الإعلانات و النشر و العلاقات العامة
196 475	510 000	706 475	نفقات نقل الأوراق النقدية الأجنبية و المصاريف الجمركية المرتبطة بها
21 377-	738 202	717 018	أعباء أخرى
620 907	8 274 738	8 895 645	أعباء مختلفة عادية
8 959-	20 815	11 856	ضرائب وأداءات و دفعات مماثلة دون الرواتب

الإيضاح 40 : مخصّصات المدخّرات للمخاطر والأعباء

بلغ مجموع الأعباء المتعلقة بصنع الأوراق والقطع النقدية ما قدره 51,1 مليون دينار عند إقفال سنة 2021 مقابل 51,6 مليون دينار بعنوان السنة السابقة. وتتعلق هذه الأعباء بالأوراق النقدية ذات 10 دنانير و 20 دينارا والقطع النقدية ذات دينار واحد و 200 ملّيم.

الإيضاح 41 : مخصّصات المدخّرات للمخاطر والأعباء

بالنظر إلى تعرضه لمخاطر مختلفة ووفقا لمبدأ الحذر، خصّص البنك المركزي التونسي بعنوان سنة 2021 مدخّرات للمخاطر والأعباء بمبلغ جملي قدره 31,1 مليون دينار مقابل 49,4 مليون دينار في السنة السابقة. وتفصيلها كالآتي:

(بالدينار)

2020	2021	
49 368 882	31 102 390	مخصّصات المدخّرات للمخاطر والأعباء
13 000 000	-	مخصّصات المدخّرات لتغطية المخاطر التشغيلية
32 349 000	29 880 782	مخصّصات المدخّرات / عمليات السياسة النقدية
2 500 000	1 004 653	مخصّصات المدخّرات على ملفات محل نزاع
1 519 882	216 955	مدخّرات أخرى

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى مستوى مخصّصات المدخّرات لتغطية المخاطر التشغيلية التي تم رصدها حتى نهاية سنة 2020 وإلى المؤشرات التي تم اعتمادها لاحتساب هذا التخصيص، لم يتم رصد أي مخصّصات إضافية بعنوان السنة المالية 2021.

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2021

السيد رئيس مجلس إدارة
البنك المركزي التونسي

تقرير حول تدقيق القوائم المالية
الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أوكلت إلينا، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك المركزي التونسي و التي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2021، وقائمة النتائج للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

تبرز هذه القوائم المالية مجموعا صافيا للموازنة بقيمة 40 017 441 ألف دينار و أموالا ذاتية إيجابية بقيمة 1 203 171 ألف دينار بما في ذلك أرباح السنة المحاسبية البالغة 451 224 ألف دينار.

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير، صادقة و تعكس صورة مطابقة من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للبنك المركزي التونسي كما هي في 31 ديسمبر 2021، و لنتيجة عملياته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك المركزي التونسي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي المطبقة على مراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لإبداء رأينا.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية مع مراعاة خصوصيات نشاط البنك المركزي وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك المركزي التونسي على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك المركزي التونسي أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك المركزي التونسي.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرية ناتجة عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة. وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية فهم الرقابة الداخلي للبنك المركزي التونسي.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.

- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهرية مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة البنك المركزي التونسي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهرية، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

اننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك المركزي فيما يتعلق بمجال ورزنامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

تونس، في 18 مارس 2022

مراقبي الحسابات

منصف بوسنوقة الزموري

ف.م.ب.ز - ك.ب.م.ج تونس

هشام العموري

شركة مكتب سي.أم.سي



توزيع نتيجة السنة المحاسبية 2021

عملا بأحكام الفصل 78 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، صادق مجلس إدارة البنك، خلال اجتماعه بتاريخ 30 مارس 2022، على توزيع نتيجة السنة المحاسبية 2021 كما يلي (بالدينار):

نتيجة السنة المحاسبية	451 223 864
الاحتياطي الخاص	85 500 000
احتياطي الصندوق الاجتماعي	5.000.000
القسط الراجع للدولة	360 723 864

وينقسم مبلغ 85,5 مليون دينار الذي تمّ رسده للاحتياطي الخاص، بغاية دعم الأموال الذاتية للبنك، إلى :

- مبلغ 10,5 ملايين دينار لتمويل ميزانية الاستثمار كيفما صادق عليها مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ 30 ديسمبر 2021،
- مبلغ 75 مليون دينار في إطار التكوين التدريجي لاحتياجات تمكّن من مواجهة التأثيرات المستقبلية على الأموال الذاتية للبنك عند الانتقال إلى معايير الإفصاح المالي الدولية.

المحتوى

كلمة المحافظ

الحوكمة والاستراتيجية

7	مجلس الإدارة
09	التنظيم والموارد البشرية
15	التعاون الدولي
21	الخطة الاستراتيجية 2019-2021
25	مبادرات البنك المركزي التونسي للنهوض بالابتكار المالي في تونس
27	التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال

I- الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

33	الباب الأول : المحيط الدولي
33	1-1. الظرف الاقتصادي الدولي
34	1-1-1 النشاط الاقتصادي
36	1-1-2 التجارة العالمية
37	1-1-3 الاستثمارات الدولية
38	1-1-4 التضخم
38	1-1-5 المالية العمومية
39	1-1-6 السياسات النقدية
40	2-1. أسواق رؤوس الأموال
40	1-2-1 أسواق البورصة
41	2-2-1 الأسواق الرقاعية
42	3-1. الأسواق الدولية للصرف والذهب
44	4-1. أسعار المواد الأساسية
45	1-4-1 المواد الغذائية
47	2-4-1 المواد الأولية الصناعية
49	3-4-1 النفط الخام
51	الباب الثاني : المحيط الاقتصادي والمالي الوطني
51	1-2. لمحة عامة

55	2-2. التحليل القطاعي للنمو الاقتصادي
57	3-2. الطلب الجملي
57	1-3-2 الطلب الداخلي
58	2-3-2 الطلب الخارجي
59	4-2. هيكل الاستثمارات وتمويلها
59	1-4-2 هيكل الاستثمارات
60	2-4-2 تمويل الاستثمارات
61	5-2. سوق الشغل والأجور
63	6-2. المالية العمومية
64	1-6-2 موارد ميزانية الدولة
65	1-1-6-2 موارد الميزانية
67	2-1-6-2 موارد الخزينة
68	2-6-2 نفقات ميزانية الدولة
70	1-2-6-2 الدين العمومي
71	3-6-2 تمويل عجز الميزانية وتطور قائم الدين العمومي
72	7-2. التداين الكلي
74	1-7-2 التداين الداخلي
75	2-7-2 التداين الخارجي
76	3-7-2 أهم مؤشرات التمويل
77	الباب الثالث : المدفوعات الخارجية
77	1-3. ميزان المدفوعات
79	1-1-3 الميزان الجاري
80	1-1-1-3 الميزان التجاري
83	2-1-1-3 ميزان الخدمات
86	3-1-1-3 ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية
88	2-1-3 ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية
95	2-3. الوضع الخارجي الجملي
97	1-2-3 التعهدات
97	1-1-2-3 الاستثمارات الأجنبية
98	2-1-2-3 استثمارات أخرى
99	2-2-3 الموجودات
105	3-3. تطور مؤشرات القدرة التنافسية

105	1-3-3 تطور الحصة من السوق بالنسبة للصادرات
107	2-3-3 تطور سعر صرف الدينار
109	الباب الرابع : النقد وتمويل الاقتصاد
109	1-4. النقد ومصادر الإحداث النقدي
111	1-1-4 مكونات النقد
113	2-1-4 مصادر الإحداث النقدي
116	2-4. تمويل الاقتصاد
116	1-2-4 تطور قائم القروض للاقتصاد
117	2-2-4 تطور قائم القروض المسندة للمهنيين
117	1-2-2-4 توزيع قائم القروض المسندة للمهنيين
118	2-2-2-4 توزيع قائم القروض المسندة للمهنيين حسب قطاع النشاط
119	1-2-2-2-4 تمويل الفلاحة والصيد البحري
120	2-2-2-2-4 تمويل الصناعة
120	3-2-2-2-4 تمويل قطاع الخدمات
121	3-2-2-4 الديون غير المستخلصة أو محل نزاع
122	3-2-4 تمويل الأفراد
	II- مهام البنك
127	الباب الأول : السياسة النقدية
127	1-1. السياسة النقدية
128	1-1-1 إدارة السيولة
133	2-1-1 سياسة المقابلات
136	3-1-1 نشاط السوق فيما بين البنوك
140	4-1-1 نشاط سوق سندات الدين القابلة للتداول
142	5-1-1 تطور نسب الفائدة وانتقال قرارات السياسة النقدية
145	2-1. السياسة النقدية والتضخم
145	1-2-1 تطور التضخم
148	2-2-1 محددات التضخم
152	3-2-1 الآفاق الاقتصادية
154	4-2-1 قيادة السياسة النقدية
157	الباب الثاني : التصرف في الاحتياطات الدولية
157	1-2. تطور الاحتياطات

158	2-2. أداء الاحتياطات
158	3-2. تحليل المخاطر
158	1-3-2 فترة الاسترداد
158	2-3-2 النسب المفاتيح لمعدل فترة الاسترداد بالنسبة لمحفظه السندات
161	الباب الثالث : أنظمة ووسائل الدفع
161	3-1. تطور نشاط الدفعات
161	3-1-1 تطور نشاط الدفعات المكثفة
162	3-1-1-1 المقاصة الإلكترونية
164	3-1-1-2 النقديات
166	3-1-2 نظام التسوية الخام الحينية "RTGS" علية
167	3-2. الإشراف على أنظمة ووسائل الدفع وتطويرها
167	3-2-1 تطور المنظومة القانونية
167	3-2-2 تطور الإطار العملياتي للإشراف
168	3-2-3 تطور بيئة الدفع
171	الباب الرابع : التداول النقدي
171	4-1. إصدار الأوراق والقطع النقدية
171	4-1-1 إصدار الأوراق النقدية
171	4-1-2 إصدار القطع النقدية
172	4-2. التزود والسحب والإيداع
173	4-3. تعهد العملة النقدية
174	4-4. الأوراق والقطع النقدية في التداول
174	4-5. التصرف في الأوراق النقدية المحررة بالعملة الأجنبية
177	الباب الخامس : الرقابة المصرفية
177	5-1. البنوك المقيمة
177	5-1-1 النشاط
177	5-1-1-1 تطور الموارد
179	5-1-1-2 تطور الاستعمالات
181	5-1-2 نتيجة الاستغلال
183	5-2. مؤسسات الإيجار المالي
183	5-2-1 النشاط
184	5-2-2 نتيجة الاستغلال
184	5-3. البنوك غير المقيمة

184	1-3-5 النشاط
184	1-1-3-5 موارد الاستغلال
185	2-1-3-5 تطور الاستعمالات
187	2-3-5 نتيجة الاستغلال
187	4-5. مؤسسات إدارة الديون
187	1-4-5 النشاط
188	2-4-5 نتيجة الاستغلال
189	الباب السادس : الاستقرار المالي
189	1-6. المخاطر المالية الكلية
190	1-1-6 الأوضاع الاقتصادية الكلية
191	2-1-6 مخاطر القرض
192	3-1-6 متانة القطاع البنكي
193	4-1-6 السيولة
194	2-6. المخاطر المرتبطة بنشاط السوق المالية والإدخار الجماعي
	III- الوضعية المالية للبنك المركزي
199	تحليل الوضعية المالية والنتائج
199	1. أهمّ تغيّرات الوضعية المالية
202	2. أهمّ تغيّرات بنود قائمة النتائج
207	القوائم المالية وتقرير مراقبي الحسابات
	المحتوى